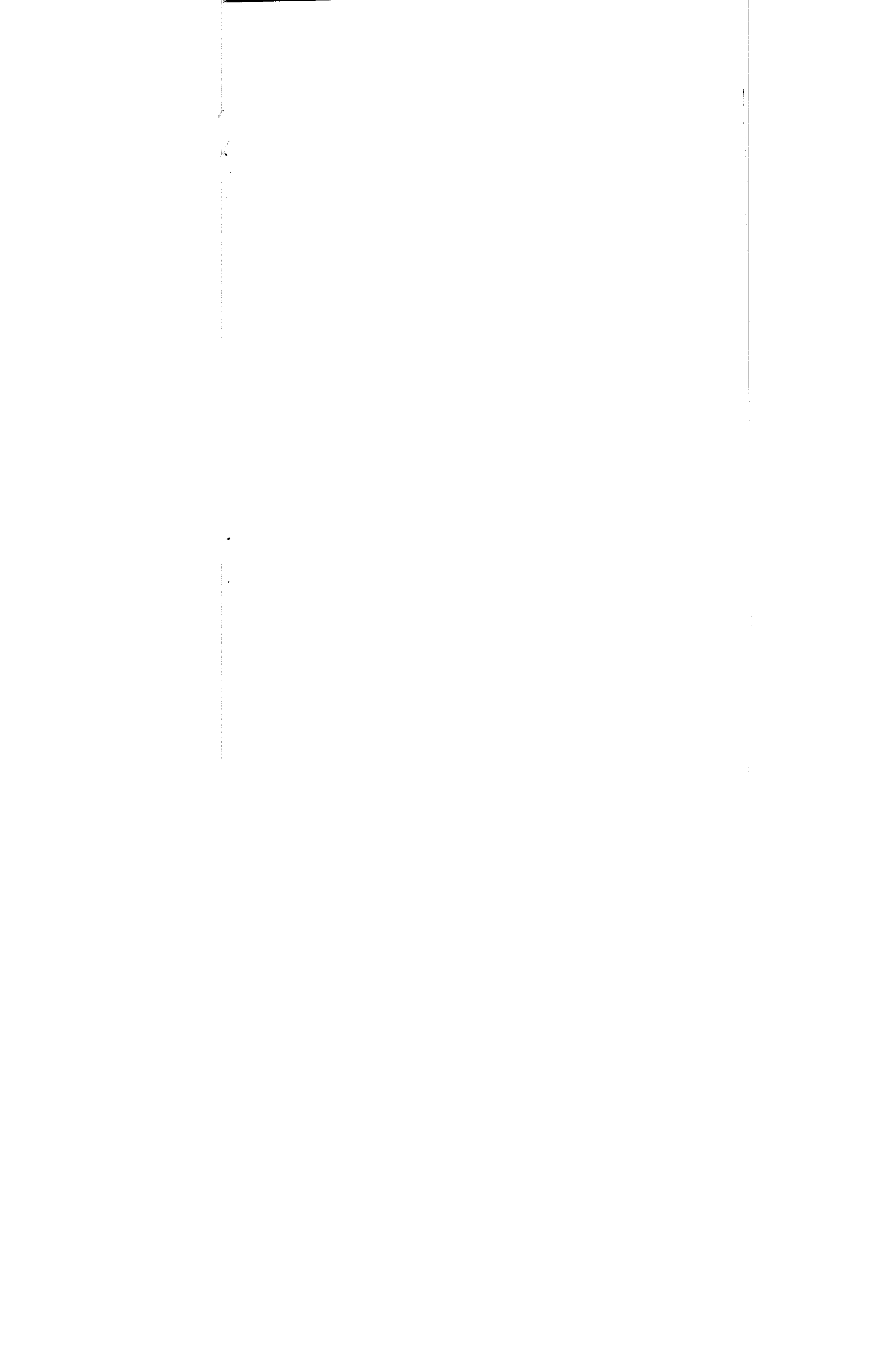
مبادئ الإقتصاد

الدكتــور
أحمد أحمد السيد
عميد المعهد العالى
للعلوم التجارية والادارية بالعريش



بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء إلى . .

رسول البشرية .. سيدنا محمد (ﷺ)

وزوجتى .. الاخلاص والوفاء ..

واولادى .. عمرو ومحمد .. سند الحياة

محتويات الكتاب

صفحة

تقديم ٣

الفصل الأول : مقدمة ٩

أولا : تعريف علم الاقتصاد ٩

ثانياً : أقسام علم الاقتصاد ١٠

ثالثا : طرق البحث الاقتصادى ١١

رابعاً : صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى ١٣

خامسا : المشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى ١٦

سادساً : تعاريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية ٢٢

الجزء الأول : النظرية الاقتصادية الجزئية

الفصل الثانى : الاستهلاك ٢٩

تمهيد : ٢٩

أولاً : الطلب ٢٩

ثانيا : نظرية السلوك الرشيد للمستهلك ودالة الطلب ٣٨

الفصل الثالث : مرونات الطلب. ٦٧

تمهيد : ٦٩

أولا : المرونة السعرية للطلب ٧٠

ثانيا : المرونة الدخلية للطلب. ٨٠

ثالثا : العوامل المؤثرة فى المرونة واستخدامها ٨٣

رابعا : خط المرونات المتساوية ٨٥

الفصل الرابع : نظرية الانتاج ٨٩

أولاً : تمهيد ٩١

ثانيا : علاقات الانتاج ٩٢

صفحة

١- دالة الانتاج ٩٢
٢- منحنيات الانتاجية. ٩٣
٣- منحنيات الناتج المتكافئ. ٩٩
٤- منحنيات حافة الانتاجية ١٠٦
٥- المسافات الفاصلة بين منحنيات الناتج المتكافئ. ١٠٧
٦- السلوك الرشيد للمنتج الفردى. ١١٠
ثالثاً: اشتقاق منحنى إمكانية الانتاج ١٢١

الفصل الخامس: تكاليف الانتاج ١٢٥
أولاً: تمهيد ١٢٧
ثانيا: بعض تقسيمات التكاليف ١٢٧
ثالثا: الفترات التى تحسب خلالها تكلفة الانتاج ١٣٠
رابعا: منحنيات التكلفة فى الفترة القصيرة ١٣٢

الفصل السادس: الاسعار والانتاج فى ظل المنافسة الكاملة ١٤٧
تمهيد: ١٤٩
أولا: تحديد الاسعار والمبيعات خلال فترات الانتاج المختلفة ١٥١
ثاتنيا: تنظيم الانتاج فى ظل المنافسة الكاملة ١٦٧
ثالثا: الاثار المترتبة (المتتبعات) على المنافسة الكاملة. ١٧٠

الفصل السابع: تدخل الحكومة فى تحديدا لاسعار ١٧٣
تمهيد: ١٧٥
أولا: اسباب تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار ١٧٦
ثانياً: السوق السوداء ١٨١
ثالثا: تنظيم نشاط المحتكرين ١٨٩

صفحة

الفصل الثامن : تحديد أسعار خدمات عناصر الانتاج ١٩٥
تمهيد : ١٩٧
أولاً : المنافسة الكاملة فى اسواق السلع والعوامل ١٩٧
ثانيا : طلب المنشأة على عدة عناصر متغيرة ٢٠٥
ثالثا : الاحتكار فى سوق السلعة ٢٠٩

الفصل التاسع : التوازن العام فى المنافسة الكاملة ٢٢٥
تمهيد : ٢٢٧
أولا : فكرة التوازن ٢٢٧
ثانيا : طريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى ٢٣٢

الجزء الثانى : النظرية الاقتصادية الكلية
الفصل العاشر : تحليل الدخل القومى وقياسه ٢٤١
تمهيد : ٢٤٣
أولاً : طريقة التدفقات السلعية ٢٤٤
ثانيا : الطريقة الدخلية ٢٤٥

الفصل الحادى عشر : التنمية والتخطيط الاقتصادى ٢٥٣
تمهيد : ٢٥٥
أولا : التنمية الاقتصادية ٢٥٥
ثانيا : التخطيط الاقتصادى ٢٦١

الفصل الثانى عشر : النقود والسياسات النقدية والمالية ٢٧٩
تمهيد : ٢٨١
أولا : وظائف النقود وعلاقتها بمستوى النشاط الاقتصادى ٢٨٢
ثانيا : الطلب على النقود لاغراض المعاملات ٢٨٦
ثالثا : الطلب على النقود لاغراض الاحتياط ٢٩١

صفحة

رابعا : الطلب على النقود لاغراض المضاربة ٢٩٤
خامسا : الطلب الكلى على النقود ٣٠٥
سادسا : عرض النقود وشروط الائتمان والسياسة النقدية ٣٠٧
سابعا : تحديد سعر الفائدة ٣١٢
ثامنا : السياسة النقدية والمالية ٣١٥

الفصل الثالث عشر: نظرية التضخم ٣١٩
تمهيد : ٣٢١
أولا : تضخم الطلب ٣٢١
ثانيا : تضخم التكاليف ٣٢٩
ثالثا : تضخم الخليط (الطلب والتكاليف) ٣٣٠
رابعا : تضخم التعلية ٣٣٠
خامسا : التضخم المستورد ٣٣١

الفصل الرابع عشر نظرية التجارة الدولية ٣٣٣
تمهيد : ٣٣٥
أولاً : حساب المعاملات التجارية (الحساب الجارى) ٣٣٨
ثانياً : حساب التحويلات من جانب (طرف) واحد ٣٤٣
ثالثاً : حساب العمليات الرأسمالية ٣٤٤
المراجع العربية والاجنبية ٣٧٣

تقديم

عندما شرفت بالعمل كعميد للمعهد العالى للعلوم التجارية والادارية بالعريش . وعندما تفحصت اللائحة الداخلية للمعهد وجدت مادة مبادئ الاقتصاد من ضمن المقررات الدراسية لطلاب الفرقة الأولى . وعند إذاً وجدت خيالى فى تدريس هذا المقرر للفرقة الأولى بالذات لأن ذلك سوف يساعدنى فى تخريج طالب مميز لايعى جيداً بمعنى فقهه العمل فحسب بل يصبح ذات كفاءة عملية وعلمية تؤهله أن يصبح من العمالة الماهرة والتى أصبحت نادرة فى سوق العمل.

وحتى يمكن المساهمة فى تحقيق ما سلف ذكره . فإن هذا الكتاب يتضمن جزئين اساسيين هما : النظريات الاقتصادية الجزئية والكلية بالاضافة الى مقدمة الكتاب التى تحتوى تعريف علم الاقتصاد. أقسام علم الاقتصاد . طرق البحث الاقتصادى. صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى. المشكلة الاقتصادية . والنشاط الاقتصادى. تعاريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية . كما تضمن الكتاب قائمة المراجع العربية والاجنبية.

أما بالنسبة للجزء الأول من الكتاب (النظرية الاقتصادية الجزئية) . فإنه يتضمن ثمانية فصول . **فالفصل الثانى** يناقش الاستهلاك من خلال دراسة الطلب ونظرية السلوك الرشيد للمستهلك ودالة الطلب . **أما الفصل الثالث** . فإنه يهتم بمرونات الطلب سواء المرونة السعرية أو المرونة الدخلية بالاضافة الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على المرونة وخط المرونات المتساوية . بينما يناقش **الفصل الرابع** علاقات الانتاج مستعيناً بالمعادلات الرياضية

والرسوم البيانية الى جانب اشتقاق منحنى إمكانية الانتاج.

فى حين تناول **الفصل الخامس** بعض تقسيمات التكاليف مع الأخذ فى الاعتبار عنصر الزمن بالاضافة إلى توضيح منحنيات التكلفة فى الفترات الزمنية القصيرة والطويلة. أما **الفصل السادس** . فإنه يهتم بدراسة الاسعار والانتاج فى ظل المنافسة الكاملة من خلال تحديد الاسعار والمبيعات ، وتنظيم الانتاج ، والاثار المترتبة على المنافسة الكاملة. وفى **الفصل السابع** من الكتاب تم دراسة تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار من حيث أسباب التدخل والسوق السوداء وتنظيم نشاط المحتكرين.

بينما فى **الفصل الثامن** . فإنه تم دراسة تحديد أسعار خدمات عناصر الانتاج من خلال لدراسة المنافسة الكاملة فى اسواق السلع والعوامل. وطلب المنشأة على عدة عناصر متغيرة ، والاحتكار فى سوق السلعة . أما فى الفصل الاخير من الجزء الأول (**الفصل التاسع**) . فقد تم دراسة التوازن العام فى المنافسة الكاملة من خلال توضيح فكرة التوازن. وطريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى.

أما الجزء الثانى من الكتاب (النظريات الاقتصادية الكلية) . فإنه يتضمن اربعة فصول – ففى **الفصل العاشر** . فقد اهتم بتحليل الدخل القومى وقياسه بطريقتى التدفقات السلعية والطريقة الدخلية – بينما تناول **الفصل الحادى عشر** دراسة التنمية والتخطيط الاقتصادى باسلوب مختصر . فى حين إهتم **الفصل الثانى عشر** بدراسة النقود والسياسات النقدية والمالية من خلال استعراض وظائف النقود والطلب على النقود والسياسات النقدية والمالية من

خلال استعراض وظائف النقود والطلب على النقود لاغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة . وكذلك دراسة الطلب الكلى على النقود، وعرض النقود وتحديد سعر الفائدة والسياسة النقدية والمالية. وفى (**الفصل الثالث عشر**) ، تم استعراض نظرية التضخم من خلال دراسة انواع التضخم باشكاله المختلفة.

اما الفصل الأخير (الرابع عشر) فقد تناول ميزان المدفوعات ومكوناته وما هو المقصود بالعجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات بالاضافة الى عرض لنظرية التجارة الدولية ، وعرض النظريات بإيجاز لبيان أهم فروضها ومضمونها والانتقادات الموجهه اليها.

والله أسأل ، أن يكون هذا المؤلف مرجعاً مفيدا لكل من يلجأ إلى هذا العمل المتواضع . فمعذرة مقدما عن أى خطأ أو إغفال - فرأيى على صواب ويحتمل الخطأ ورأى الآخرين على خطأ ويحتمل الصواب . ومستزيداً بالحكمة التى تقول " كلما أزددت علماً ، ازددت علماً بجهلى" حيث قال عز وجل "**وفوق كل ذى علم عليم**" . ***صدق الله العظيم***

أحمد أحمد السيد

الفصل الاول

أولاً : تعريف علم الاقتصاد.

ثانيا : أقسام علم الاقتصاد

ثالثا : طرق البحث الاقتصادى.

رابعا : صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى.

خامسا : المشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى.

سادسا : تعاريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية.

الفصل الأول

مقدمة

أ - تعريف علم الاقتصاد :

اللفظ الانجليزى لكلمة اقتصاد Economics مأخوذ من الكلمة اليونانية Oekonomes ومعناها الحرفى - التدبير المنزلى - وقد يساعدنا هذا المعنى لتلك الكلمة القديمة فى معرفة معناها فى الاستعمال الحديث ، فعمل ربة البيت يهتم باستخدام الموارد المتاحة لديها احسن استخدام لاشباع أكبر قدر من رغبات الاسرة حتى يمكن أن يقال عنها انها مدبرة حسنة للمنزل . وكما أن موارد مديرة المنزل محدودة كذلك فان موارد العالم ايضا محدودة بالنسبة لتنوع استعمالاتها .

ولقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد فى تاريخ الفكر الاقتصادى حسب وجهة نظر كبار الاقتصاديين وأرائهم فى المشاكل التى كانت تواجههم فى الازمنة والاماكن المختلفة ففى منتصف القرن الثامن عشر الميلادى تبين ان علم الاقتصاد يمكن أن يعنى "زيادة الرخاء المادى وزيادة ثروة الشعوب " وعلى هذا عرف "آدم اسميث" علم الاقتصاد على أنه " العلم الذى يبحث فى طبيعة الثروة وكل ما يتعلق بها" .

ويرى عالم اقتصادى آخر اسمه " جون استيوارت ميل" أن التعريف السابق لعلم الاقتصاد لا يتضمن مبدأ توزيع الثروة بين الذين يقومون بانتاجها ويستلزم ذلك ان يعرف علم الاقتصاد على أنه " العلم الذى يبحث فى انتاج الثروة وتوزيعها بالطرق والاساليب العلمية " اما من وجهة العالم الاقتصادى " الفريد مارشال" الذى قاد الفكر الاقتصادى فى نهاية القرن الثامن عشر فان علم الاقتصاد يعرف على أنه " العلم الذى يدرس سلوك الانسان فى حياته العادية فهو يبحث فى كيفية حصول الفرد على دخله وكيفية انفاقه لهذا الدخل" ويظهر تاريخ الفكر الاقتصادى انه من أهم الاقتصاديين المحدثين الذين اهتموا بتعريف

على الاقتصاد هو الاستاذ "روبنز" فى كتابة "طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" وفى هذا الكتاب يرى "روبنز" أن علم الاقتصاد يجب أن يدرس السلوك الانسانى حتى يمكن التوفيق بين الاهداف الانسانية المتعددة والموارد النادرة اللازمة ذات الاستعمالات المختلفة واللازمة لتحقيق تلك الاهداف.

من ذلك يتبين أن الجوانب التى يعالجها علم الاقتصاد متعددة ومتشعبة ، ادت الى وجود تعريفات كثيرة لهذا العلم ، الا أن أكثر التعريفات شيوعا هو تعريف على الاقتصاد بأنه " ذلك العلم الذى يدرس تنظيم وتدبير موارد الثروة الانسانية والطبيعية غير الكافية فى المجتمع الانسانى واللازمة لاشباع الرغبات الانسانية بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة " .

ب - أقسام علم الاقتصاد :

يقسم بعض الاقتصاديين علم الاقتصاد إلى ثلاثة انواع هى :

١- الاقتصاد الوصفى Descriptive Economics

٢- الاقتصاد التحليلى (النظرية الاقتصادية) Economic Theory

٣- الاقتصادالتطبيقى Applied Econoimcs

ويتضمن الاقتصاد الوصفى تجميع كل البيانات والحقائق المتعلقة ببعض البيانات الاقتصادية الخاصة، مثل دراسة البنيان الزراعى فى جمهورية مصر العربية مثلا ، اما الاقتصاد التحليلى فيتضمن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية التى ترتبط بنظام اقتصادى معين موضحا الاسباب والنتائج لهذه الظاهرة. مثل دراسة اسعار سلعة معينة فى ظل النظام الرأسمالى أو دراسة مشكلة التضخم فى ظل نفس النظام ، أما الاقتصاد التطبيقى فيتضمن تطبيق اسس ومبادئ الاقتصاد التحليلى فى تفسير اسباب ومعنى الحوادث التى يكتب عنها الاقتصاديون الوصفيون .

ويفضل احيانا بعض الاقتصاديين تقسيم علم الاقتصاد الى اربعة اقسام رئيسية هى :

١- الانتاج ٢- التوزيع

٣- التبادل ٤- الاستهلاك

ولكنه نتيجة لتطور علم الاقتصاد تطورا كبيرا فقد قسمت الدراسات الاقتصادية الحديثة الى قسمين رئيسيين هما :

١- الاقتصاد الجزئى Micro - economics

٢- الاقتصاد الشامل Macro - economics

ويهتم الاقتصاد الجزئى بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية مثل دراسة الوحدات الانتاجية الفردية كالمنصنع والمزرعة، كما يهتم ايضا بدراسة وتحليل الاسعار والطلب والعرض والعائد الذى قدره الموارد الاقتصادية وايجاد العلاقات الاقتصادية بين هذه المفاهيم فى ظل النظام الاقتصادى السائد.

اما الاقتصاد الشامل فيهتم بدراسة المستوى العام للاسعار او المستوى العام لعمالة أى دراسة تصرف الأفراد كمجموعة مع بيان علاقتها بعضها ببعض فى عدد قليل من المتغيرات ، ومثل هذه الدراسات ذات اهمية كبرى فى دراسة المشاكل والسياسات الاقتصادية القومية والدولية .

وفى هذا المقرر سنعنى بالنظرية الاقتصادية او الاقتصاد التحليلى وسنعطى الاساسيات العامة للطريقة التى يعمل بها نظام اقتصادى ما ، وهذه الاساسيات العريضة التى يستخدمها الاقتصاديون التطبيقيون عادة.

جـ - طرق البحث الاقتصادى :

من المعروف أن اى علم من العلوم لابد وان تستخدم طرق البحث العلمى للوصول الى النتائج العلمية المختلفة وتفسير الظواهر المتعلقة بهذا العلم وفى علم الاقتصاد تستخدم طرق البحث الاقتصادى الرئيسية التالية :

١- الطريقة الاستنباطية:

واحيانا ما تسمى هذه الطريقة بالتجريدية أو التحليلية (وهى تعتمد فى

دراستها على الوصول من العام الى الخاص) وهى تهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية من كثير من العوامل المحيطة أو المؤثرة عليها حتى يسهل دراستها، ومن ثم فان الباحث يبدأ بدراسة دقائق الموضوع والوصول الى الاستنتاج والذى يوضح فى صورة قاعدة تساعد فى تفسير الظواهر المختلفة.

وتعتبر الطريقة الاستنباطية من الطرق التى استخدمها الاقتصاديون الكلاسيكيون امثال ريكارد ومالتس وجون ستيوارت ميل فى وضع نظريتهم الاقتصادية ذات الاهمية المعروفة مثل قوانين الطلب والعرض وتناقص الغلة . الا أن اهم ما يأخذ على هذه الطريقة انها تعتمد على وضع فروض تعتبرها حقائق مما يجعل هذه الفروض مجالا للشك فى صحتها والاخذ بنتائجها وعلى الرغم من ذلك فمازالت هذه الطريقة اكثر الطرق استعمالا فى مجال البحث الاقتصادى.

٢-الطريقة الاستقرائية:

وتعتمد هذه الطريقة فى التحليل والوصول الى النتائج من الخاص إلى العام.

فالباحث بهذه الطريقة يقوم بالدراسة الدقيقة لجميع الحقائق الاقتصادية للفرديات وربطها ببعضها البعض والوصول منها إلى القواعد العامة التى تحكم النشاط الاقتصادى. ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة تطبيقها فى العلوم الاجتماعية والتى يعتبر علم الاقتصاد احد فروعها وذلك نظرا لتباين الظروف والظواهر الاقتصادية التى تحيط بكل جزئية من جزئيات النظام الاقتصادى .

٣-الطريقة التاريخية:

وتقوم هذه الطريقة على دراسة الوظاهر الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث فيه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها .. ومن أهم مميزات هذه الطريقة أنها لاتعتمد على حقائق ثابتة لكل الافراد ولكل المجتمعات والازمنة مما يجعل تفسيراتها متطورة ومتناسبة مع ظروف كل مجتمع وكل زمان.

٤-الطريقة الاحصائية:

وتستند هذه الطريقة على الاساليب الاحصائية لاحتساب وتقدير الظواهر الاقتصادية. ولقد بدأ فى استخدام الطريقة الاحصائية على السكان ثم انتشرت هذه الطريقة لدراسة التغيرات فى الانتاج والاستهلاك والاسعار وربطها بأسبابها. هذا ولقد انتشر استعمال هذه الطريقة فى الاونة الأخيرة واصبحت من أهم الطرق التى تعتمد عليها الدراسات الاقتصادية الحديثة .

٥-الطريقة الرياضية:

وقد ظهرت هذه الطريقة فى القرن التاسع عشر وذاع .. استخدامها منذ بداية القرن العشرين وحتى الان، وتعتمد فى تحليلها على استخدام المعادلات الرياضية كما هو مستخدم فى علم الطبيعة والرياضة بفروعها المختلفة. وما يعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها بشكل واسع لما قد تكتنفه هذه الطريقة من عوامل محددة كثيرة من اهمها ضرورة تثبيت كثير من العوامل المؤثرة بالظاهرة الاقتصادية وصعوبة قياس عدد من الظواهر رياضيا بطريقة سليمة .

٦-الطريقة التجريبية:

وتعتمد هذه الطريقة على وضع تجارب معملية او حقلية او ميدانية للتعرف على الظواهر الاقتصادية . ومن الواضح بداهة قلة استخدام هذه الطريقة فى مجال الدراسات الاقتصادية لصعوبة اجرائها لان سلوك الظواهر الاقتصادية يرتبط بالافراد الذين لايستطيع الباحث تقييد سلوكهم او التحكم فيه بدرجة ودقة كافية كما هو الحال عند اجراء بحوث فى علوم الكيمياء أو الطبيعة .

د - صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى :

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة بالعلوم المختلفة ومن أهمها علوم التاريخ والجغرافيا والقانون والسياسة والاحصاء وعلم النفس وعلم الاجتماع . ان علم الاقتصاد وثيق الصلة بعلم التاريخ فاذا كان علم الاقتصاد يدرس المشكلة الاقتصادية محاولا حلها من خلال دراسة الظواهر

الاقتصادية المختلفة ودراسة الموارد والرغبات فان علم التاريخ يقدم الاساس الذى يمكن عن طريقه معرفة الكثير عن هذه الامور من خلال ما يقدمه من دراسة تاريخية لكثير من هذه الأمور ، فدراسة التاريخ يمكن ان توضح مدى صحة او خطأ النظريات القديمة ثم التعرف على نظريات جديدة . كما أن ظهور الاكتشافات الجديدة ادى الى وضع اساس بعض النظريات وهذا واضح فى حالة الذهب ونظرية النقود . واندلاع الحروب ادى إلى معرفة اسبابها والخروج منها بنتائج اقتصادية . هذا فضلا عن ان دراسة التاريخ ساهم ايضا مساهمة فعالة فى دراسة الدورات الاقتصادية .

ويعد علم الجغرافيا من العلوم المرتبطة بشكل مباشر بعلم الاقتصاد ففى حين يركز علم الاقتصاد على دراسة الموارد الاقتصادية والربط بينها وبين استخداماتها ومدى الحاجة اليها فان علم الجغرافيا يركز على وصف البيئة الطبيعية ويحدد مصادر الموارد الطبيعية ومقاديرها وتوزيعها وعلاقتها بالسكان وتعتبر الجغرافيا الاقتصادية أكثر فروع علم الجغرافيا ارتباط بعلم الاقتصاد. وواقع الامر ان علم الاقتصاد يتكامل فى دراسته مع علم الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والبشرية . كما يمكن القول بان علم التشريع أو القانون يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم الاقتصاد فاذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد وأستخداماتها فان القانون او علم التشريع هو الذى يقدم القواعد والاسس التى تحكم هذه الاستخدامات من ناحية الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ولقد ازدادت أهمية التشريع مع تقدم المفاهيم الاقتصادية وبروز المشكلة الاقتصادية وظهور المجتمع الاشتراكى حيث تسيطر الدولة على توجيه الموارد الاقتصادية .

ويرتبط علم السياسة ارتباطا مباشرا بعلم الاقتصاد الحديث حيث اصبح لهذا العلم رأى محدد فى توجيه الاقتصاد وتسيير شئونه فالسياسة الرأسمالية تؤمن بالحرية الفردية باعتبارها دعامة النمو الاقتصادى بينما يؤمن اصحاب الفكر الاشتراكى بانه اذا ما ترك الفرد يعمل على هواه فان ذلك سيؤدى فى

النهاية الى الاحتكار والذى يضر بمجموعات كبيرة من المنتجين والمستهلكين الأمر الذى يستلزم تدخل الدولة فى توجيه الموارد وتنظيم استخداماتها والاستفادة بعائدها عن طريق الاشراف المباشر أو غير المباشر حسب درجة النظام. هذا ولقد بدأ التداخل واضحا بين السياسة والاقتصاد فى السنوات الاخيرة بحيث أصبح هدف السياسيين الاساسى هو العمل على ادخال تغييرات وتعديلات أساسية فى النظام الاقتصادى لاكسابه قوة وفاعلية .

ويعد علم الاحصاء من العلوم التى برز لها دورا واضحا فى المجال الاقتصادى ففى السنوات الاخيرة اصبح علم الاحصاء من العلوم وثيقة الصلة بعلم الاقتصاد اذ تعتمد دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية على بيانات وتحليلات احصائية تساعد فى الوصول الى نتائج محددة وتساعد فى معرفة التوقعات المستقبلية عن المتغيرات الاقتصادية والتأكد من صحة النظريات . كما ان وضع الخطط الاقتصادية يستند الى احصائيات وبيانات معينة تتعلق بمكونات الخطة على جميع مستوياتها وفى مجالاتها الصناعية والزراعية وغيرها .

واخيرا فان دراسة علم النفس وعلم الاجتماع من الاهمية بمكانه فى تحديد السلوك الاقتصادى للأفراد. فالفرد له تكوينه النفسى والذى يتأثر بالعوامل المحيطة به بالدرجة التى تحرك قراراته الاقتصادية فى اتجاه معين دون غيره وذلك وفقا لدرجة تأثير وتداخل هذه العوامل كما ان علاقة الفرد مع الجماعة سواء فى اسرته او مجتمعه المحلى او فى الدولة بوجه عام لها ايضا اثر فى اتخاذ هذه القرارات الامر الذى يجعل لدراسة سيكولوجية الفرد والمجتمع اهمية كبيرة فى الدراسات الاقتصادية . وتتكامل دراسة علم الاقتصاد مع دراسة علم الاجتماع وتتداخل معها بحيث تشكل مجالا علميا يعرف بعلم الاقتصاد الاجتماعى.

هـ - المشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى :

لما كان علم الاقتصاد هو احد العلوم الاجتماعية التى تستهدف دراسته تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع افراد المجتمع فان علم الاقتصاد يتناول والامر كذلك بالبحث والدراسة مختلف الروابط والعلاقات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية بغية الوصول بالرغبات البشرية الى اقصى حد ممكن من الاشباع . وعلى ذلك فان المشكلة الاقتصادية التى يهتم بدراستها علم الاقتصاد هى محاولة التوفيق بين ندرة الموارد من جهة وبين اشباع الرغبات الانسانية المتعددة من جهة أخرى . والمشكلة الاقتصادية جوانب عدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعناصر الرئيسية التى يتضمنها النشاط الاقتصادى والتى من أهمها :

١- الرغبات البشرية .

٢- الموارد .

٣- الاساليب الانتاجية .

وسنتناول فيما يلى مناقشة كل من تلك العناصر .

الرغبات البشرية :

تعد الرغبات البشرية الدافع الرئيسى والاساسى لاى نشاط اقتصادى. وبعبارة أخرى فان اى نشاط اقتصادى يهدف الى اشباع الرغبات الانسانية، أى ان اشباع الرغبات البشرية يمثل الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى ، وعلى ذلك فان الرغبات الانسانية تعد الدافع المحرك لاى بنيان اقتصادى. وتتسم الرغبات البشرية بخاصيتين اساسيتين هما تنوعها وقابليتها للازدياد على مر الزمن ، هذا ولاتعد القابلية للازدياد بالضرورة وان رغبة فرد من الافراد من مجموعة من السلع غير محدودة ، فالمقادير المستهلكة اسبوعيا من سلع معينة والتى تحقق الرفاهية لهذا الفرد قد تكون محدودة، الا ان الرغبات البشرية تبدو لا نهائية اذا ما أخذنا فى الاعتبار مختلف السلع التى يشتهيها افراد مجتمع ما .

وتبدو قابلية رغبات افراد المجتمع لمختلف السلع والخدمات للازدياد اكثر وضوحا اذا ما ناقشنا بعض الاساليب التى تنشأ بمقتضاها هذه الرغبات ، فالرغبات البشرية تتبع من تلك الاشياء التى يتطلبها الانسان ليتابع نشاطه ككائن حى ، وعلى سبيل المثال فالحاجة الى المأكل تبدو أكثر الامثلة وضوحا فى هذا المجال ، وفى المناطق ذات المناخ المتطرف قد تبدو الحاجة الى ظهور رغبتين جديدتين هما : الحاجة الى المأوى والحاجة الى الملبس، وتستلزم معيشة الانسان فى مثل هذه الاجواء القاسية اشباع اى من هاتين الحاجتين أو كليهما لمستويات معينة تكفل للانسان التغلب على الظروف المناخية غير الملائمة .

واذا ما امعنا النظر فى كيفية نشوء الرغبات البشرية يتبين انها قد تنشأ من البيئة التى يعيش فيها الانسان، ففى اى مجتمع من المجتمعات يلزم استيفاء مقتضيات اجتماعية معينة لتتوافر للأسرة عناصر الحياة الطيبة او المريحة ، مثال ذلك مستويات معينة من المسكن والمأكل والملبس وسبل الترويح عن النفس والتى يتطلب اشباعها الذهاب الى دور السينما مع استعمال السلع الترفيهية المختلفة كالسيارات والثلاجات الكهربائية ومواقد البوتاجاز واجهزة الراديو والتليفزيون ، وتقاس منزلة الاسرة الاجتماعية فى المجتمع لحد كبير بمقدار انفاقها الاستهلاكى، وعلى ذلك فان العديد من الرغبات البشرية تجد لها منشئا فى الصراع نحو المكانة الاجتماعية اللائقة بها .

ويتطلب اشباع الرغبات الحيوية والبيئية للانسان قدرا واسع النطاق من السلع والخدمات ، ومما يزيد فى اتساع هذا النطاق اتساع التباين فى اذواق المستهلكين فبالنظر الى سلعة كاللحم قد يفضل البعض لحم البتلو فى حين يفضل اخر لحم الضان فى حين يفضل مجموعة ثالثة لحوم الدواجن بينما تفضل مجموعة رابعة الاسماك وهكذا ، ومن الجدير بالذكر ان رغبات اى فرد من الافراد بالنسبة لسلعة معينة تختلف وتتباين من وقت الى اخر ومن مكان الى اخر، ويرجع ذلك الى عديد من العوامل كالاختلاف فى السن والظروف المناخية

والاجتماعية والتعليمية . هذا وتتولد الرغبات الانسانية ايضا عن طريق النشاط اللازم لاشباع رغبات اخرى ، مثال ذلك الطالب الذى يلتحق بالجامعة بغية اشباع رغبته الاصلية اذ ربما فتح ذلك الباب امام المزيد من الرغبات كرغبته فى متابعة دراساته العليا مثلا او رغبته فى النجاح بتقديرات مرتفعة أو غير ذلك من الرغبات الكامنة التى لم تنشأ لولا نشاطه لتحقيق رغبته الاصلية فى الحصول على البكالوريوس .

الموارد الاقتصادية:

يتوقف مدى اشباع رغبات افراد مجتمع معين - لحد ما - على ما يحوزه افراد هذا المجتمع من الموارد سواء من حيث مقاديرها اى كمياتها أو من حيث نوعيتها أى جودتها ، وتعرف الموارد بانها وسائل أو اشياء وخدمات يمكن أستخدامها فى انتاج السلع والخدمات التى يمكن استخدامها بدورها فى اباع الرغبات الانسانية، وفيما يتعلق باى بنيان اقتصادى فهناك العديد من انواع الموارد من بينها العمل بمختلف صورة والمواد الخام بمختلف انواعها والارض والالات والمبانى والمواد نصف المصنوعة والوقود والقوى المحركة ووسائل المواصلات والهواء واشعة الشمس وغير ذلك . ولقد تعارف الاقتصاديون على تقسيم الموارد الى مجموعتين رئيسيتين :

١- العمل أو الموارد البشرية .

٢- رأس المال او الموارد اللابشرية .

وتتكون الموارد البشرية من القوة البشرية العاملة ، سواء فى ذلك المستمدة من المجهود الذهنى أو العقلى للانسان والموجهة لانتاج السلع والخدمات اما رأس المال أو الموارد اللابشرية فيتضمن كافة الموارد غير البشرية التى تسهم فى عملية الانتاج حتى وصول السلع والخدمات إلى مستهلكيها النهائيين مثال ذلك المبانى والالات والارض والموارد المعدنية المتاحة والمواد الخام والمواد نصف المصنوعة.

وتتميز الموارد بثلاث خصائص رئيسية هى :

١- كمياتها محدودة .

٢- أوجه استعمالها متباينة .

٣- يلزم خلطها بنسب متباينة لانتاج سلعة معينة .

فالموارد تتميز بالندرة بمعنى ان كمياتها - أى المقادير المتاحة منها - محدودة ، ويبدو ذلك واضحا بمقارنة القدر من السلع والخدمات الناتج عن توظيف الموارد المتاحة بالقدر اللازم لاشباع رغبات المجتمع بأكمله ، ويطلق على الموارد التى تتميز بالندرة " الموارد الاقتصادية" وذلك لتمييزها عن "المواردالحرة" وهو اصطلاح يطلق على تلك الموارد التى توجد فى الطبيعة بكميات كبيرة تفوق القدر اللازم منها لاشباع الرغبات البشرية، ويعد الهواء واشعة الشمس امثلة للموارد الحره فالهواء يعتبر عنصرا اساسيا لتشغيل الالات التى تستخدم فى الانتاج الصناعى، كما يعتبر ضوء الشمس ضروريا لانتاج الزروع النباتية والحيوانية ومن الموارد ما قد يعتبر حرا تحت ظروف معينة بينما قد يتحول الى مورد اقتصادى بتغير هذه الظروف، مثال ذلك مياه الرى التى تعد موردا اقتصاديا فى الانتاج الزراعى بالواحات بينما تعد بالنسبة للمنتج الزراعى فى الدلتا والوادى يروى ارضه بالراحة موردا حرا ، وتظهر المشكلة الاقتصادية فقط فى الاحوال التى تعجز فيها الموارد عن اشباع رغبات افراد المجتمع فاذا افترضنا ان المقادير المتاحة فى كافة الموارد يكفى لانتاج سلع وخدمات بمقدار يكفى لاشباع رغبات المجتمع كلها ففى هذه الحالة لايكون هناك مجال للمشكلة الاقتصادية ولامجال لعلم الاقتصاد .

ومن هنا تبرز أهمية علم الاقتصاد فى انه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق القدر الاكبر من الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع عن طريق توظيف المواردا لاقتصادية للوصول برغبات المجتمع الى اقصى حد ممكن من الاشباع ، ولعملية

التنظيم هذه اوجه ثلاث يتعلق أولها بضمان العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية حيث ينشأ عن تشغيلها غير الكامل نقص فى مستوى الاشباع وثانيها يتعلق بتوجيه هذه الموارد بين مختلف أوجه استعمالاتها بالكيفية التى تحقق القدر الاكبر من الاشباع البشرى ، اما ثالث هذه الاوجه فيتعلق بتوزيع السلع والخدمات المنتجة والناشئة عن توظيف هذه الموارد توزيعا مناسبا بين مختلف افراد المجتمع .

فاذا ما نظرنا الى مجتمع معين لوجدنا ان تعداده السكانى يضع حدا اقصى لحجم قوته العاملة اى رأس ماله البشرى، كما أن مختلف العوامل المتعلقة بهذا المجتمع كالحالة التعليمية وعادأته وتقاليده وتركيبه العمرى تحدد الشطر من تعداد هذا المجتمع الذى يحسب ضمن افراد القوة العاملة والتى يصعب زيادتها الى ما لا نهاية فى فترة زمنية قصيرة ، على ان كلا من التعداد السكانى والعوامل المحددة لحجم القوة العاملة تعد عرضه للتغير والتبدل فى المدى الطويل. أما فيما يتعلق برأس المال اللابشرى فيمكن القول بصفة عامة ان اجمالى ما يحوزه المجتمع من عدد والات وسلع رأسمالية يزيد على مر الزمن ، غير أن هذا الازدياد يتسم بالبطء خاصة اذا لم تفرض قيود على الانفاق الاستهلاكى للمجتمع وعلى الاخص اذا ما قورنت هذه الزيادة بما يحوزه المجتمع اجمالا من سلع انتاجية، وعليه فليس مجافيا للحقيقة القول بان حجم رأس المال اللابشرى لمجتمع ما مقدار ثابت فى المدى القصير.

اما خاصية تباين اوجه استعمال المواردالاقتصادية فتعزى إلى انه يمكن استخدام اى مورد اقتصادى فى انتاج العديد من السلع والخدمات، على انه كلما ازداد تخصص المورد كلما ضاقت مجالات استعماله فالعمال غير المتخصصين مثلا يمكن استخدامهم فى انتاج عدد واسع النطاق من السلع والخدمات، بينما لا يمكن تشغيل العمال المهرة المتخصصين الا فى مجالات تخصصهم واسعة النطاق فى حين انها محدودة امام العامل المتخصص، فعمال

التراحيل يمكن تشغيلهم مثلا فى مختلف الاعمال كشق وتطهير الترع والمصارف وانشاء الطرق ومختلف العمليات الزراعية وانشاء المبانى واستزراع الاراضى وغير ذلك من الاعمال التى لاتتطلب قدرا كبيرا من الخبرة والدراية، بينما يقتصر مجال تشغيل العمال الميكانيكيون مثلا على الاعمال الميكانيكية دون سواها ، أى ان فرص توظيفهم اضيق لحد ما عن تلك المتاحة لعمال التراحيل وثمة فرص أضيق للعمل البديل امام أولئك الاشخاص الاكثر تخصصا كالجراحون او راقصى الباليه أو لاعبى كرة القدم. ورغم ما يصحب مبدأ التخصص من ضيق فى مجالات التشغيل البديلة فان المقادير المتاحة من المورد المتخصص عرضه للتغير والتبدل مع الزمن فمثلا يمكن تدريب شطر أكبر من العمال على الاعمال الميكانيكية على حساب انقاص القدر من العمل الموجه لاداء العمليات الزراعية وبمعنى اخر فان الموارد الاقتصادية التى يحوزها مجتمع معين تتسم بالمرونة لحد ما خاصة اذا ما اخذنا عامل الزمن فى الاعتبار .

اما ثالث الخواص التى تتسم بها الموارد فهى قابليتها للامتزاج بنسب مختلفة لانتاج سلعة وخدمة ما ، فقليل - ان وجد - من السلع والخدمات هى التى يتطلب انتاجها خلط الموارد بنسب ثابتة غير قابلة للاختلاف ، ويرجع ذلك الى أن هذه الموارد تتصف بخاصية الاستبدال، ففى انتاج سلعة ما كالقمح مثلا يمكن لحد ما استبدال الارض بالاسمدة الكيماوية والعكس صحيح، وهذه الخاصية - اى القابلية للامتزاج بنسب مختلفة - قوية الصلة بخاصية تباين اوجه استعمال مورد ما ، فهاتين الخاصيتين معا يجعلان من الممكن لاى بنيان اقتصادى ان يبدل ويغير فى طاقته الانتاجية من تركيب انتاجى معين الى سواه ، ومن اوضح الامثلة على ذلك المرحلة الراهنة التى يمر بها البنيان الاقتصادى المصرى حيث تستهدف برامج التنمية التحول بالاقتصاد القومى من بنيان عماده الزراعية الى اخر يستند الى الصناعة اساسا، وبمعنى اخر فانه من الممكن تغيير تركيب الطاقة الانتاجية للصناعات التي يزيد رغبات افراد

المجتمع لانتجتها والعكس صحيح بالنسبة للصناعات التى يقل اشتهاء افراد المجتمع لانتجتها.

الاساليب الانتاجية:

يتوقف مستوى اشباع المشتهيات البشرية لافراد اى بنيان اقتصادى على الاساليب اى الطرق والوسائل المتبعة فى الانتاج كما يتوقف على القدر الذى يحوزه المجتمع من الموارد الاقتصادية كما ونوعا ، وتعرف الاساليب الانتاجية بانها مجموعة المعارف والوسائل الفيزيقية والتى يتم بمقتضاها تحويل الموارد الى صورة صالحة لاشباع الرغبات البشرية ، ولا تتضمن مباحث علم الاقتصاد لحد كبير طبيعة الاساليب الانتاجية التى فى متناول رجال الاعمال ، اذ ان هذا الامر يدخل لحد كبير فى مجالات العلوم الهندسية ، الا ان القرارات الخاصة باختيار السلع التى سيجرى انتاجها والكميات التى ستنتج من كل سلعة او خدمة والاساليب الانتاجية التى سيجرى اتباعها تدخل فى صميم مجال علم الاقتصاد . هذا ومن الممكن انتاج سلعة ما وفقا لعدد من الاساليب الانتاجية الا ان رجال الاقتصاد يفترضون ان الاسلوب الانتاجي الاقل تكلفة قد جرى اتباعه فى انتاج اية كمية من اى سلعة من السلع .

و - تعاريف بعض الاصطلاحات الاقتصادية :

تعريف الحاجة Need

معنى الحاجة فى اللغة الاقتصادية اى رغبات تساور النفس وبهذا ينطوى تحت معنى الحاجة كل رغبات الانسان سواء اكانت ضرورية كالحاجة الى الموادالغذائية او ترفيهية كالرغبة فى الذهاب الى السينما او سواء اكانت اخلاقية او غير اخلاقية، صحية او غير صحية فتعاطى الخمور والمخدرات تعتبر رغبة من الوجهة الاقتصادية .

تعريف المنفعة : Utility

هى صلاحية الشئ لاشباع حاجة من حاجات الانسان وما دام الشئ قد

أشبع حاجة فهو نافع وكلما كانت الحاجة اشد الحاحا كان ما يشبعها أكثر منفعة.

والمنفعة الاقتصادية على العموم تتخذ انواعا متعددة منها :

أ - المنفعة فى الشكل : فمثلا مصانع الاحذية يغير شكل الجلود ويحولها الى احذية اقدر على اشباع رغبات الانسان وبذلك فهو يضيف منفعة من حيث الشكل الذى تتخذه السلعة .

ب - المنفعة فى الزمن : فان تخزين المحاصيل الزراعية مثلا والمحافظة عليها كل تباع فى وقت لا تنتج فيه فان ذلك يضيف منفعة الى السلعة .

جـ - المنفعة فى المكان : فمثلا نقل محصول البصل من مناطق انتاجه فى سوهاج الى حيث يستهلك فى القاهرة والاسكندرية سواء بالسكك الحديدية او بغيرها من وسائل النقل يضيف للبصل منفعة مكانية.

د - المنفعة الخدمات الخاصة : كالخدمات الشخصية المباشرة التى يقدمها الاطباء والمهندسون والمدرسون والممثلون ...الخ .

السلع : Goods (Commodities)

بالمعنى الاقتصادى تطلق على الاشياء التى تشبع رغبات الانسان وتنقسم الى قسمين :

أ - سلع غير اقتصادية (حرة) Free Goods

ب - سلع اقتصادية Economic Goods

أ - السلع غير الاقتصادية :

وهى تلك السلع التى زودتنا بها الطبيعة بكميات كبيرة لا تحتاج فى الحصول عليها الى مجهود انسانى فالهواء مثلا نافع جدا وضرورى للحياة الا انه موجود بكميات كبيرة تفوق كل الرغبات التى تلزم لاشباعها ولذلك يعتبر سلعة غير اقتصادية.

ب - السلع الاقتصادية :

وهى السلع القليلة فى الوجود بالنسبة للطلب عليها وهى تحتاج الى مجهود انسانى للحصول عليها ويلاحظ ان كمية السلع الاقتصادية يجب ان تكون اقل من ان توفى جميع الطلبات عليها وتعتبر هذه المجموعة من السلع المحور الذى يدور حوله المشكلة الاقتصادية والسلع الاقتصادية سواء اكانت سلع (المواد الغذائية ، السيارات الالات ...الخ) تعتبر نادرة ويوجه النشاط الاقتصادى كله نحو الانتفاع بها .

تقسم السلع الاقتصادية الى قسمين :

١- السلع الاستهلاكية : Consumption Goods

وهى تشبع رغبات الانسان بطريقة مباشرة مثل الموارد الغذائية او خدمات الطبيب ... الخ .

٢- السلع الانتاجية : Productivity Goods

وهى التى تشبع رغبة الانسان بطريقة غير مباشرة مثل الالات والاراضى الزراعية .

الثروة : Weath

عبارة عن الموجود من السلع الاقتصادية فى وقت معين وتتكون الثروة من السلع المادية والسلع غير المادية (الخدمات) فخدمات الطبيب والمدرس والموسيقى تعتبر ثروة فى ذاتها كأى سلعة اقتصادية ملموسة.

مميزات الثروة:

١- ان تكون للسلع التى تتكون منها الثروة منفعة .

٢- ان تكون قليلة بالنسبة للطلب عليها.

٣- ان يمكن الحصول عليها بتكلفة اقتصادية.

٤- ان تكون منفصلة عن الانسان فالمواهب الشخصية التى يتميز بها

الانسان ولكنها لا تنفع غيره ولا تعتبر ثروة كالطبيب الذى لايمارس مهنته.

الموارد : Resources

يمكن تعريف الموارد باى عناصر تستعمل فى العملية الانتاجية كالارض والعمل والاسمدة والتقاوى...الخ. وحتى أشعة الشمس فانها تعتبر من الموارد أو عناصر الانتاج الا ان اهتمام الزراع والمجتمع ينحصر اساسا فى الموارد النادرة والتى لكل منها ثمن مثل العمل والسماد والعلائق والالات وغيرها من الانواع المختلفة لرأس المال .

فالمحاصيل الزراعية كالقمح والذرة واللبن والقطن يمكن انتاجها بربط الموارد (عناصر الانتاج) بعضها ببعض ويمكن توضيح تلك الحقيقة بسهولة اذا اعتبرنا ان السلع يمكن انتاجها من الخدمات الانتاجية الصادرة من الموارد وكذلك تنتج السلع من الموارد نفسها فمثلا انتاج الذرة يشمل تحويل ثانى اكسيدا لكربون من الجو والرطوبة والازوت من التربة الى ذرة - كما يشمل انتاج الذرة ايضا تحويل خدمات العمال والالات ووقود الجرار الى ذرة ايضا فالموارد مثل ثانى اكسيد الكربون والازوت والاسمدة قد تحولت فعلا الى ذرة بينما لم يتحول من الناحية الفسيولوجية او الكيماوية خدمات العامل والالات الا اننا نعتبر خدمات تلك الموارد داخلة فى عملية الانتاج.

وتنقسم الموارد عموما الى نوعين :

١- موارد مخزونة Stock Resources

٢- موارد متدفقة Flow Resources

فالموارد المخزونة تحوى خدمات مخزونة ومن امثلتها الاسمدة والعلائق ومثل هذه الموارد تستنفذ نهائيا فى العملية الانتاجية . اما اذا لم تستخدم فى فترة انتاجية معينة فانه يمكن تخزينها لاستعمالها فى المستقبل.

اما الموارد المتدفقة فانها تحوى خدمات متدفقة فقط اذا لم تستعمل خدمات المواردالمتدفقة عندما تقدم منها فانه لا يمكن استعمال تلك الخدمات فى

فترة انتاجية مستقبلية . وتعتبر اشعة الشمس وخدمات الحظائر وخدمات العامل من هذا النوع من الخدمات فاذا لم يستغل نشاط العامل اليوم فان هذا النشاط لايمكن تخزينه حتى السنة القادمة.

ومن ناحية أخرى فان هناك بعض الموارد تحوى خدمات متدفقة ومخزونة معا وينطبق ذلك على المبانى والالات فاستهلاك الالات مثلا يحدث نتيجة استعمالها أو بمرور الوقت عليها.

القيمة : Value

هى القدرة الموجودة فى السلعة لتتبادل بسلعة اخرى ويمكن تعريف القيمة بانها عدد وحدات شئ تستبدل فى مقابل وحدة أو أكثر من شئ اخر . فاذا استبدل قنطار القطن بارد بين من القمح كانت قيمة قنطار القطن = ٢ أردب قمح.

الثمن : Price

فى العصر الحديث نعبر عن قيمة الشئ بالنقود فالثمن هو مقدار النقود التى تعطى فى مقابل وحدة من السلعة فمثلا ثمن اردب القمح ٤٥ جنيها وهكذا..

الجزء الأول : النظرية الاقتصادية الجزئية
الفصل الثانى : الاستهلاك

تمهيد :

أولا : الطلب

ثانيا : نظرية السلوك الرشيد للمستهلك ودالة الطب

الفصل الثانى

الاستهلاك : Consumption

أولاً : الطلب : Demand

تمهيد :

يقصد بالطلب الكلى على سلعة معينة فى سوق معينة تلك الكمية التى يكون المشترون مستعدون لشرائها بثمن معين خلال وقت معين.

ومن الواضح أن الطلب على سلعة معينة لايعنى مجرد الرغبة فيها بل يجب أن يكون الشخص قادرا على دفع ثمن السلعة ومستعد لدفعه ، أما اذا كان الشخص غير قادرا على دفع الثمن وغير مستعد لدفعه فان رغبته حتى ولو كانت شديدة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الطلب الفعلى على السلعة .

الطلب الفردى :

الطلب الفردى لاى سلعة هى عبارة عن الكميات المختلفة التى تجد الفرد نفسه مستعدا لشرائها خلال وقت معين (الاشياء الأخرى باقية على حالها).

وفيما يلى جدول الطلب الفردي للبيض مثلا خلال اسبوع :

جدول رقم (١)

الطلب الفردى للبيض خلال اسبوع

الثمن بالقروش للبيضة الواحدة	كمية البيض المشتراه خلال اسبوع
٢٠	٣
١٨	٧
١٥	١٠
١٣	١٥
٨	٢٠
٧	٢٥
٦	٣٠
٥	٣٥

ويلاحظ من الجدول انه كلما انخفض الثمن كلما زادت الوحدات المستهلكة من البيض.

الطلب العام :

من النادر ان يهتم الاقتصاديون التجار بطلب فرد ما لسلعة معينة بل انهم عادة يهتمون بالطلب العام لمجموعة الافراد المستهلكين لسلعة معينة فى سوق معينة . والطلب العام عبارة عن الكميات المختلفة التى قد تشترى من السلعة بواسطة مجموع الافراد المستهلكون بالاسعار المختلفة خلال وقت معين بفرض بقاء العوامل الاخرى على حالها .

جدول رقم (٢)

العلاقة بين الكميات المطلوبة من البيض وعدد الافراد

الثمن بالقروش للبيضة الواحدة	كميات البيض المستهلكة خلال اسبوع					المجموع
	(أ)	(ب)	(جـ)	(د)	(هـ)	
٢٠	٣	١	صفر	صفر	صفر	٤
١٨	٧	٤	٢	صفر	صفر	١٣
١٥	١٠	٦	٤	٢	صفر	٢٢
١٣	١٥	١٠	٦	٤	٢	٣٧
٨	٢٠	١٥	١٠	٦	٥	٥٦
٧	٢٥	٢٠	١٥	١٠	٨	٧٨
٦	٣٠	٢٥	٢٠	١٥	١٢	١٠٢
٥	٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	١٧	١٢٧

نرى من ذلك انه عندما كان ثمن البيضة ٢٠ قرشا فان (أ)، يشترى ٣، (ب) يشترى واحد، (جـ)، (د)، (هـ) لا يشتريان شيئا على الاطلاق فيكون الطلب الكلى ٤ بيضات.

اذا انخفض الثمن إلى ١٨ قرشا للبيضة فان (أ) يشترى سبعة ، (ب) يشترى ٤، (جـ) يشترى ٢، (د) ، (هـ) لا يشتريان شيئا وبذلك يكون الطلب الكلى ١٣ بيضة وهكذا تلاحظ من الجدول السابق أنه كلما انخفض الثمن كلما زادت الكميات المطلوبة .

لو فرضنا ان الجدول كان يمثل حالة الطلب الاسبوعى للبيض ولو فرضنا ان السعر السائد فى السوق للبيضة وفى وقت من الاوقات كان ٨ مليمات فتكون الكمية المطلوبة بهذا السعر هى ٥٦ فاذا حدث ان ارتفع السعر الى ٩ فان الكمية المطلوبة انخفضت الى ٣٧ اى ان الطلب انكمش الى ٣٧ بيضة نتيجة لارتفاع السعر.

أما اذا حدث وان انخفض السعر الى ٧ مليم للبيضة فان الكمية المطلوبة زادت الى ٧٨ بيضة اى ان الطلب تمدد الى ٧٨ نتيجة لانخفاض السعر .

مع ملاحظة ان العلاقة بين الاسعار والكميات المطلوبة كما يصورها الجدول لم تتغير اى باقية على حالها .

افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها :

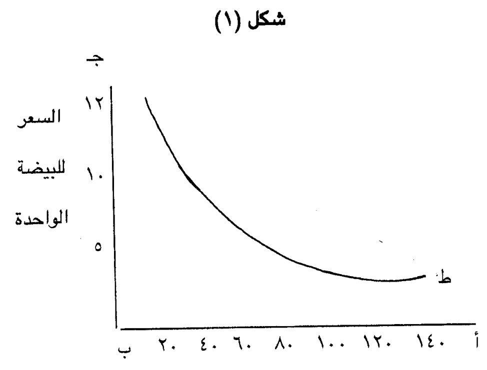
من الناحية الواقعية فان الكمية المطلوبة من اى سلعة معينة لايتوقف على ثمنها فقط وانما تتوقف على عوامل اخرى مختلفة . ولما كان جدول الطلب يرمى الى بيان علاقة الثمن بالكميات المطلوبة فان يفترض بقاء العوامل الاخرى التى تؤثر فى الكمية المطلوبة على حالها حتى نستطيع ان نعزل العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة عزلا كليا من اى عامل اخر يمكن ان يؤثر فيها .

والعوامل الاخرى التى يفترض بقاؤها على حالها عن دراسة علاقة الثمن بالكمية المطلوبة فهى عدد المستهلكين - دخول المستهلكين - اذواق المستهلكين واثمان السلع الاخرى.

منحنى الطلب : Demand Curve

يمكن تصوير الجدول السابق فى ورقة رسم بيانى ، وقد جرت العادة على قياس :

شكل (١)



الكمية المطلوبة اسبوعيا من البيض

الكميات على المحور الافقى أ ب وقياس الاسعار على المحور الرأسى ب جـ .

ومنحنى الطلب ط ط كجدول الطلب يبين العلاقة بين الثمن وبين الكمية المطلوبة فمنحنى الطلب يبين الاسعار المختلفة التى يباع بها البيض وبين الكميات التى تطلب بكل سعر من الاسعار فى خلال اسبوع .

ويلاحظ ان منحنى الطلب ينحدر الى اسفل والى اليمين ومعنى ذلك انه كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة (تمدد الطلب) وكلما زاد الثمن نقصت الكمية المطلوبة (انكماش الطلب).

ويلاحظ ايضا ان منحنى الطلب يصور العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة فى جدول معين ، ولما كانت هذه العلاقة على افتراض بقاء العواملالاخرى على ما هى عليه فان المنحنى ط ط يقوم كذلك على افتراض بقاءالعوامل الاخرى على حالها .

انحدار منحنى الطلب الى اسفل:

ينحدر منحنى الطلب الى اسفل للاسباب الاتية :

١- قانون تناقص المنفعة :

من الملاحظ ان المنفعة الحدية تتناقص بزيادة الوحدات المستهلكة من اى سلعة فى مدة زمنية معينة فالمنفعة الحدية للبيض مثلا تقل بزيادة كميته وعلى ذلك فان المشترى لايقبل على شراء كمية اكبر من البيض الا اذا انخفض سعره .

٢- الاختلاف فى الدخل :

من الملاحظ ان الدخل يختلف بين الافراد المستهلكين فذوو الدخول العالية جدا يستطيعون شراء جميع ما يرغبون فيه من السلع المختلفة ولكن اغلبية المستهلكين ذوى دخل محدود وذلك يعنى انه حسب مستوى الاسعار الحالية فان كثيرا من المستهلكين لايستطيعون شراء كثيرا من السلع ويشترى كميات قليلة منها وكلما أنخفض دخل المجتمع اكثر من كلما زاد عدد السلع الذين لا يستطيعون المستهلكون شراؤها . لذلك فاذا انخفض سعر سلعة معينة فانها تكون فى متناول ذوى الدخول المحدودة وكلما انخفض السعر أكثر من ذى قبل كلما دخل السوق كمشترين لهذه السلعة ذوى الدخول الاقل وهكذا .

كما ان المستهلكين الحاليين لهذه السلعة يشترون كميات أكبر منها نتيجة لانخفاض ثمنها . وبذلك يلاحظ انه كلما انخفض سعر سلعة معينة كلما اشترى المستهلكون منها وحدات اكبر.

٣- الاختلاف فى الذوق :

من الملاحظ ان اذواق المستهلكين مختلفة وهذه الحقيقة ينتج عنها ايضا انحدار منحنى الطلب الى اسفل . وحتى لو كانت دخول الناس متساوية فان الاختلاف فى الاذواق يعنى اختلاف درجة الاشتياق الى شراء السلع المختلفة فاذا كانت هناك سلعة تتناسب وذوق بعض الناس فانهم يدفعون فى الحصول على وحدة منها ثمنا اعلى عما يقبل دفعه غيرهم ولكن عندما تنخفض ثمن الوحدة من هذه السلعة فان الاشخاص الاقل رغبة فى انفاق النقود على هذه السلعة (نتيجة لاختلاف الذوق) يقومون بشراء وحدات منها نتيجة لانخفاض الثمن فمثلا شخصان احدهما اكثر هواية لمشاهدة الروايات التمثيلية ودخل الاثنان متساويان فاذا كان ثمن

التذكرة ٥٠ قرشا مثلا فان الشخص الاكثر هواية يشاهد الرواية ولكن اذا اقل ثمن التذكرة الى ٣٠ قرشا اقبل الثانى على مشاهدة الرواية .

تغيير حالة الطلب :

اذا حصلتغير فى حالة الطلب فان تغير عامل أو اكثر من العوامل (التى افترض بقاءها على حالها فيما سبق) السالفة الذكر وهى عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم واثمان السلع الاخرى فان الطلب يزيد او يقل.

ومعنى زيادة الطلب ان الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزيد فى خلال مدة زمنية معينة عما كانت عليه مع بقاء الاسعار على حالها .

ومعنى قلة الطلب قلة الكميات المطلوبة عما كانت عليه عند كل ثمن وزيادة الطلب او قلته تعنى تغير العلاقة التى كانت قائمة بين الاسعار وبين الكميات المطلوبة وتغير هذه الحالة يستدعى تصوير جدول او منحنى جديد يصور العلاقة الجديدة بين الاسعار وبين الكميات المطلوبة وعلى ذلك فانه اذا زاد طلب البيض - ولنفرض الان ان حالة الطلب بعد زيادته يصورها هذا الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

الثمن بالقرش للبيضة	الكمية المطلوبة بعدالزيادة	الكمية المطلوبة قبل زيادة الطلب
٢٠	٢٤	٤
١٨	٣٣	١٣
١٥	٤٢	٢٢
١٣	٥٧	٣٧
٨	٧٦	٥٦
٧	٩٨	٧٨
٦	١٢٢	١٠٢
٥	١٤٧	١٢٧

من هذا الجدول نلاحظ ان العلاقة قد تغيرت بين الاسعار وبين الكميات المتساوية والكمية المطلوبة عند كل ثمن عما كانت عليه فبعد ان كانت الكمية المطلوبة عند الثمن ٢٠ قرش هى ٤ اصبحت ٢٤ بيضة ، وبعد ان كانت الكمية المطلوبة حالة الطلب الجديد عند الثمن ١٨ قرش هى ١٣ اصبحت ٣٣ بيضة . وهكذا الى نهاية الجدول. وسبب هذا الفرق واضح ان هذا الجدول يعبر عن العلاقة بين الثمن وبين الكمية المطلوبة على اساس عدد اكبر من المستهلكين او دخل اكبر او تعبر فى اذواق المستهلكين بالاقبال على السلعة وارتفاع اثمان السلع الاخرى ومن البديهى ان تزيدالكمية المطلوبة عند كل ثمن نتيجة لذلك.

اما اذا تغيرت حالة الطلب ونتج عن هذا التغير نقصان الطلب على السلعة وذلك بان ينخفض عدد المستهلكين او ينخفض دخلهم أو يتغير ذوقهم بالانصراف عن السلعة او تنخفض اثمان السلع الاخرى فيترتب على ذلك ان يبطل جدول الطلب الاصلى ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبين فى الوضع الجديد والجدول الاتى (جدول رقم ٤) يوضح ذلك:

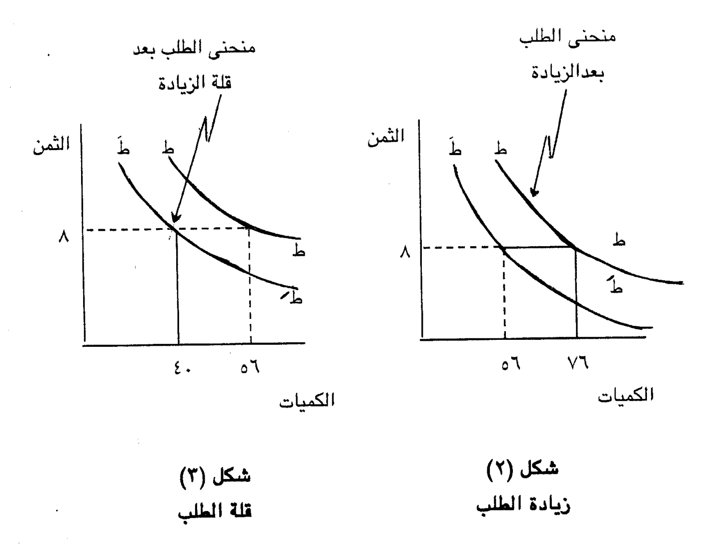
جدول رقم (٤)

حالة الطلب الجديد بعد قلة الثمن بالقروش للبيضة	الكمية المطلوبة	الكمية المطلوبة قبل قلة الطلب
٢٠	١	٤
١٨	٨	١٣
١٥	١٠	٢٢
١٣	٢٥	٣٧
٨	٤٠	٥٦
٧	٦٠	٧٨
٦	٨٠	١٠٢
٥	١٠٠	١٢٧

ومن مقارنة هذا الجدول نلاحظ ان الكمية المطلوبة عند كل ثمن قلت عما كانت عليه ، فبعد ان كانت المطلوبة عند الثمن ٢٠ قرشا هى ٤ بيضات اصبحت ١ بيضة وبعد ان كانت الكمية المطلوبة عند الثمن ١٨ هى ١٣ اصبحت ٨ بيضة وهكذا الى نهاية الجدول.

والسبب فى هذا الفرق هو ان هذا الجدول يصور العلاقة بين الثمن وبين الكمية المطلوبة على اساس عدد اقل من المستهلكين أو دخل اقل وتغير فى اذواق المستهلكين بالانصراف عن السلعة أو انخفاض اثمان السلع الاخرى ونتيجة لذلك يكون من البديهى ان تقل الكمية المطلوبة عند كل ثمن عما كانت عليه.

ويمكن تصوير زيادة الطلب وقلة الطلب بيانيا كالاتى :



شكل (٢)
زيادة الطلب

شكل (٣)
قلة الطلب

فى الشكل (٢) يتبين انه على حين كانت الكمية المطلوبة بسعر ٨ مليمات هى ٥٦ بيضة اصبحت بعد زيادة الطلب ٧٦ بيضة ويعبر عن زيادة الطلب بانها انتقال منحنى الطلب الى اليمين.

وفى الشكل (٣) يتبين انه على حين كانت الكمية المطلوبة بسعر ٨ مليمات هى ٥٦ بيضة اصبحت بعد قلة الطلب ٤ بيضة ويعبر عن قلة الطلب بانها انتقال منحنى الطلب الى اليسار اى ان تغير حالة الطلب (بالزيادة او بالنقصان) عبارة عن انتقال منحنى الطلب الى وضع اخر بينما تمدد الطلب او انكماشه عبارة عن حركة على منحنى الطلب نفسه (طَ ط - يمثل منحنى الطلب الاولى بينما يمثل طَ / ط / منحنى الطلب الجديد).

أهم العوامل التى تسبب تغير حالة الطلب :

ان تغير الطلب قد يحدث نتيجة لتغير فى عددا لمستهلكين او فى دخلهم أو فى ذوقهم او فى اثمان السلع البديلة وسنشرح كل من هذه العوامل فيما يلى :

١- تغير عدد المستهلكين :

اذا زاد عدد المستهلكين مع بقاء الاحوال الاخرى على ما هى عليه فان الطلب على السلع الضرورية يزيد ومثلا اذا زاد عدد الاطفال فى مجتمع معين زيادة كبيرة فان الطلب على السلع اللازمة لاستهلاك الأطفال كاللبن واللعب يزيد.

٢- تغير دخول المستهلكين :

ان تغير الدخل يؤثر على حالة الطلب فمثلا اذا زاد دخل فرد معين فان طلبه على سلعة معينة يزيد . ومن الملاحظ انه اذا زاد دخل فرد عن حد معين فانه فى معظم الاحيان يزيد من استهلاكه من الفواكه واللحوم بينما يقلل من استهلاكه للخبز والفول (السلع الرخيصة) اى حالة طلبه على السلع المختلفة تتغير - وتدعو زيادة دخل المجتمع اى ارتفاع مستوى معيشته الى تغير حالة طلب السلع المختلفة . وغالبا ما يزيد الطلب على الكماليات وشبه الكماليات بدرجة اكبر من زيادة الطلب على السلع الرخيصة .

٣-تغير اذواق المستهلكين :

قد يحدث تغير فى اذواق المستهلكين ويكون من شأنه زيادة اقبالهم على سلعة معينة فيزداد الطلب عليها كما قد يحدث تغير فى ذوقهم يكون من انه انصرافهم على سلعة معينة فينخفض الطلب عليها ، فمثلا لو انتشر لبس القبعات بواسطة السيدات (الموضه) فان الطلب على قبعات السيدات يزيد وتلعب الدعاية والاعلان دور كبيرا فى التأثير فى اذواق المستهلكين وجذب افكارهم الى استهلاك سلعة معينة ما يزيد من طلب هذه السلعة وبالتالى فان الطلب على السلع الاخرى المتشابهة يقل لتحول انظار المستهلكين عنها .

٤-تغير اثمان السلع الاخرى :

التى تتنافس مع سلعة ما فى اشباع الحاجة فمثلا الذرة والقمح يتنافسان فى اباع حاجتنا من الغذاء فاذا ارتفع سعر القمح مثلا فان بعض المستهلكين ينصرفون عنه الى الذرة اى ان الطلب على الذرة يزيد بارتفاع اسعار القمح.

ثانيا : نظرية السلوك الرشيد للمستهلك ودالة الطلب

The Theory of Rational Consumer Behavior

جرى العرف فى علم الاقتصاد الحديث على وضع فرض على جانب كبير من الواقعية وهو افتراض الرشد Rationality بالنسبة للمستهلك - ذلك ان المستهلك يتوخى المعقولية والمنطق فى تصرفاته الاستهلاكية بان تبنى قراراته الاستهلاكية وتصرفه فى اوجه انفاق دخله فى صورة رشيدة تعتمد اساسا على مدى ما يعود عليه استهلاك سلعة او سلعا من اشباع واسعاد او ما اصطلح على تسميته فى الدراسة الاقتصادية بالمنفعة Utility ويمكن القول ان تجميع كافة المعلومات المتعلقة بمدى اشباع كميات متباينة من سلع معينة فى صورة علاقة رياضية تبين كيف تتأثر المنفعة بتغير الكمية المستهلكة تعرف بدالة المنفعة Utility fuction ويمكن التعبير عن دالة المنفعة هذه رياضيا فى المعادلة التالية :

$$م = د (س_{١} ، س_{٢} ، س_{ى} .. س_{ن}) \quad (١-١)$$

حيث : م = تشير الى المنفعة ، د = تشير الى دالة ، س ى

(حيث ى = ١، ... ن) تشير الى السلع وواضح ان هذه الدالة مجسمة ويمكن توقيعها على شكل ذو ابعاد عددها (ن) - فاذا ما اعتبرنا الكمية المستهلكة من كافة السلع عدا واحدة ثابتة - فان هذه الدالة تصبح :

م = د (س ١ ا س٢، س ى .. س ن) (١-٢)

حيث تشير العلاقة (ا) الى ان كافة المتغيرات الى يسارها قيما ثابتة اى ان المعالة (١-٢) فى حقيقتها هى :

م = د (س١) (١-٣)

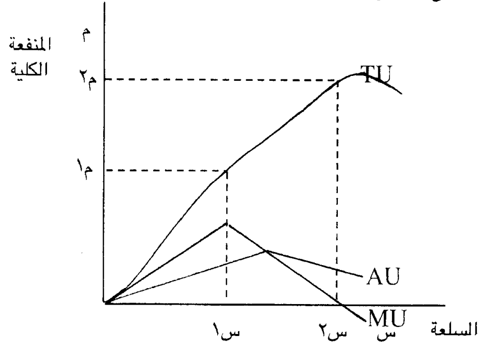
ويعتقد الاقتصاديون انه فى حالة المستهلك الرشيد فان دالة المنفعة (١-٣) يغلب ان تتميز بالخصائص التالية :

أ - انها متزايدة حتى تصل إلى نقطة حدها الاقصى Maximum

ب - ان معدل تغيرها (تفاضلها الأول $\frac{د م}{د س}$) يكون متزايدا فى مرحلة الأولى.

جـ - ثم يبدأ معدل التغير فى التناقص بعد انتهاء المرحلة الأولى .

ويمكن توضيح ذلك فى شكل (٤) التالى :



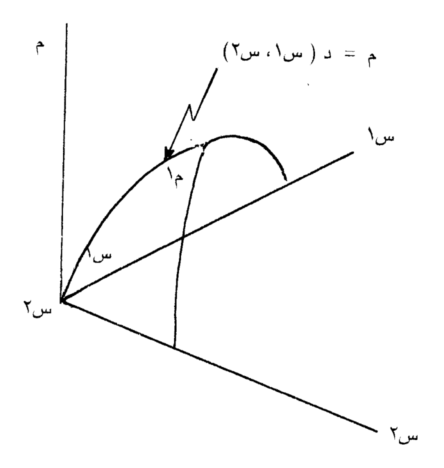
شكل (٤) دالة المنفعة الكلية

وفى هذا الشكل نجد أن المنفعة الكلية تزداد باستمرار حتى تصل الى النقطة س٢ – التى تعرف بنقطة التشبعSaturation وبعدها تبدأ المنفعة الكلية فى التناقص هذا طبيعى ان استهلاك سلعة ما بعد حد التشبع يترتب عليه انخفاض فى المنفعة الكلية التى تعود منها – اما المرحلة الأولى وهى تلك التى تقع ما بين الصفر والكمية س١ من السلعة فان معدل زيادة المنفعة فيها متزايدا أو بعبارة أخرى فان المنفعة الحدية Marginal utility فى هذه المرحلة تكون متزايدة – وتفسير هذا ان الاشباع Satisfaction يحققه المستهلك فى مراحل استهلاكه الأولى يكون من النوع المتزايد – زيادة متزايدة – اما فى المرحلة ما بين س١، س٢ فان المنفعة الحدية تكون متناقضة (بينما المنفعة الكلية متزايدة) وهذا يعنى انه رغم استمرار تزايدالمنفعة الكلية الا ان التغير فى معدل المنفعة يكون متناقصا – اى ان اشباع الوحدة الأخيرة (فى هذه المرحلة) وان كان موجبا الا انه اقل من اشباع الوحدة السابقة ... هذا وليس من الضرورى ان تكون هذه الدالة الكلية للمنفعة هى السائدة باستمرار – ولكن هذه الدالة تمثل جميع المراحل الفرضية التى يعتقد ان تحكم سلوك المستهلك الرشيد .

ودالة المنفعة السابقة كانت تمثل التغير فى المنفعة الكلية (م) عندما تتغير الكمية المستهلكة من السلعة (س) – فاذا اعتبرنا ان كلا من السلعتين (س١)، السلعة (س٢) متغيرتين ونريد ان ندرس العلاقة بينهما وبين المنفعة الكلية فاننا نواجه دالة للمنفعة هذا شكلها :

م = د (س١ ، س٢) (١ – ٤)

ومن الواضح ان هذه الدالة تحوى ثلاث متغيرات (م، س١، س٢) فهى تحتاج فى هذه الحالة الى شكل ثلاثى الابعاد Three Dimension لتطويرها – حيث يمثل كل متغير فى محور خاص به كما فى شكل (٥) :



شكل (٥) - دالة المنفعة عند تغيير استهلاك سلعتين س١، س٢

وفى هذا الشكل فاننا نقيس التغير فى المنفعة (م) الكلية على المحور الرأسى بيما نقيس التغير فى الكمية المستهلكة من السلعتين (س١، س٢) على المحاور الافقية - واذا اريد الحصول على شكل يوضح دالة المنفعة (١-١) المذكورة سالفا فانه سوف يكون معقدا لتعدد المحاور المطلوبة فى هذه الحالة - والتى يمكن ان يكون عددها (ن+) محورا - وفى الشكل (٥) - فان النقطة (م١) تمثل كمية المنفعة الكلية التى يمكن ان يجنيها المستهلك اذا استهلك الكميات (س١ ، س٢) من السلعتين موضع الدراسة والتحليل - ونقول كمية المنفعة التي يجنيها المستهلك فهل يمكن قياس المنفعة؟ .

قياس المنفعة : Utility measurement

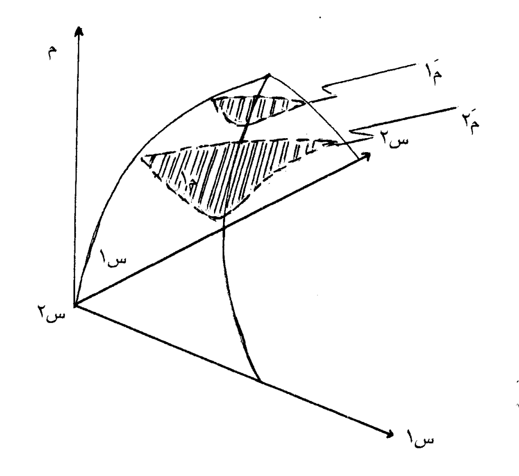
ان اقتصاديو القرن الثامن عشر وعلى رأسهم جيفونز S.Jevons وولرز L.Walras والفريد مارشال Alfred Marshall اعتبروا ان المنفعة يمكن قياسها شأنها شأن الاشياء المادية كالاوزان والاطوال - فيستطيع المستهلك فعلا ان

يعتبر منفعة السلعة س١ هى ١٠ وحدات بينما يعتبر منفعة السلعة س٢ هى ٣٠ وحدة منفعة وبذلك فان منفعة السلعة س٢ هى ثلاث اضعاف منفعة السلعة س١- اى انه يفضل اسلعة س٢ ثلاث مرات قدر ما يفل السلعة س١ وهكذا - اما الاقتصاديون المحدثون فقد اعتبروا ان قياس المنفعة هو قياس نسبى Ordinal Approach وليس كما أوضحنا فى مفهوم الاقتصاديين الكلاسيكيين مقياس مطلق Cardinal approach والمقياس النسبى يعنى ان المستهلك له ميزان تفضيلى للسلع وتسلسلها فهو مثلا.يفضل السلعة س١ على السلعة س٢ - ويفضل السلعة س٢ على السلعة س٣، اذن فهو يفضل السلعة س١ على السلعة س٣.. وهكذا - ولكن فى القياس النسبى - فانه لايهم مطلقا كم مرة يفضل المستهلك السلعة س١ على السلعة س٢ والتحليل العلمى المتبع فى هذه الدراسة سوف يبنى على الاسلوب العلمى الثانى فى قياس المنفعة ونعنى به القياس النسبى للمنفة ويمكن باستخدام هذا المقياس (والذى يبدو واضحا أنه اقرب) إلى الواقعية من المقياس المطلق) للوصول الى نتائج تحليل ودراسة السلوك الرشيد للمستهلك .

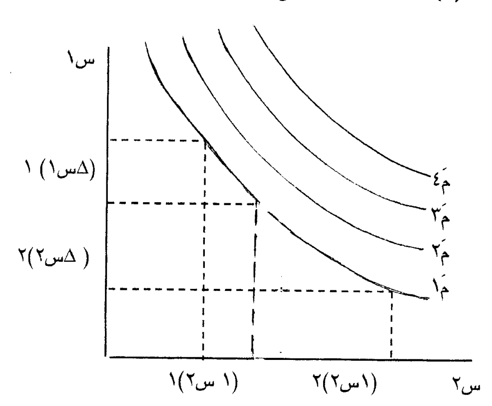
منحنيات السواء : Indifference Curves

وفى التحليل السابق لدالة المنفعة رأينا كيف تتغير المنفعة الكلية عند تغير الكمية المستهلكة من السلع - وعندما جمعنا كافة التوليفات الممكنة من الكميات المستهلكة من السلعة س وما يقابل هذه الكميات من منفعة حصلنا على (شكل٤) - وعندما رسمنا كافة التوليفات المستهلكة من السلعتين س١، س٢ وما ينجم عنهما من منفعة حصلنا على (الشكل٥) .

واذا حاولنا تحديد التوليفات الممكنة من الكميات المستهلكة من السلعتين (س١، س٢) التى ينجم عنها مقدار ثابت من المنفعة (وليكن مَ) - فان هذه التوليفات تشكل ما يعرف بمنحنى السواء - وعلى ذلك فانه يمكن الحصول عليه من الشكل (٥) بعمل قطاعات افقية حيث يمثل كل قطع افقى شريحة ذات ارتفاع ثابت هو مستوى منفعة المسطح الناتج (مَ) وتحوى كل شريحة مجموعة من التوليفات بين الكميات المستهلكة من س١، س٢ والتى تؤدى الى الحصول على هذا



شكل (٦) دالة المنفعة وشرائح منحنيات السواء

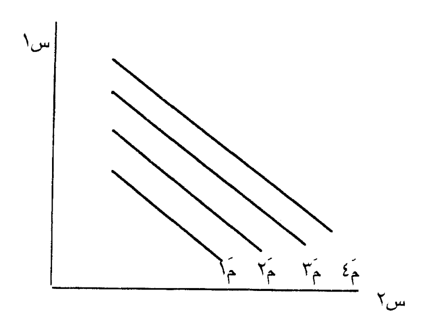


شكل (٧) دالة المنفعة وشرائح منحنيات السواء

القدر الثابت من المنفعة (مَ) شكل ٦/ ويمكن اسقاط العديد من هذه القطاعات الافقية الى شكل اخر ثنائي الابعاد فنحصل على مجموعة منحنيات السواء تعرف بخريطة السواء .Indifference Map (شكل ٧) .

ولما كانت دالة المنفعة هى التى تحدد شكل منحنيات السواء – ولما كانت دالة المنفعة نفسها تعكس سلوك الافراد وهم عن بعضهم مختلفون وجدنا ان خرائط السواء تختلف باختلاف الافراد فقد تكون خريطة السواء كما فى شكل (٧) معبرة عن علاقة تنافسية بين السلعتين ذلك ان انحدار هذه المنحنيات يكون متناقصا وهذا يعنى ان المستهلك مستعد للتضحية بكميات كبيرة من احدى السلعتين (س١) فى سبيل وحدة من السلعة الاخرى (س٢) فى حالة استهلاك لكميات كبيرة من س١ اى انه مستعد للتضحية بالكمية (Δ س١)١ فى سبيل وحدة واحدة من س٢ بينما يكون مستعدا للتضحية فقط بالكمية (Δ س١)٢ ومن الواضح ان (Δ س١)٢ < (Δس١)١ فى سبيل الحصول على وحدة واحدة من السلعة س٢ – ولكن فى المنطقة الاستهلاكية الثانية ويعرف انحدار منحنى السواء عند نقطة ما بمعدل الاحلال الحدى Marginal Rate of Substitution بين السلعتين وهو كما سبق القول يوضح الكمية التى يرغب المستهلك فى التضحية بها من احدى السلعتين فى سبيل زيادة استهلاكه من السلعة الاخرى عند بقاء مستوى المنتفعة ثابتا .

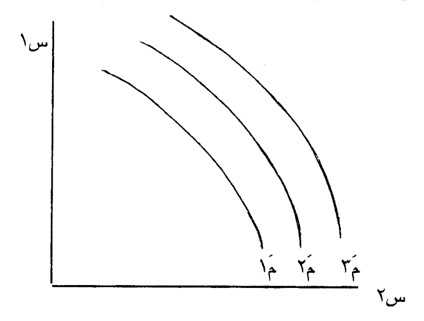
لذلك فانه يمكن القول ان التغير فى معدل الاحلال الحدي يعكس العلاقة التى تربط السلع موضوع – الدراسة – فاذا كان معدل الاحلال الحدى يعكس العلاقة التى تربط السلع موضوع – الدراسة – فاذا كان معدل الاحلال الحدى بين السلعتين متناقصا (شكل ٧) كانت السلع متنافسة – واذا كان معدل الاحلال الحدي بين السلعتين ثابتا – اى ان انحدار منحنيات السواء والحال هذه ثابتة اذا فهى خطوط مستقيمة شكل (٨) .



شكل (٨) – خريطة السواء – السلع تامة التبادل

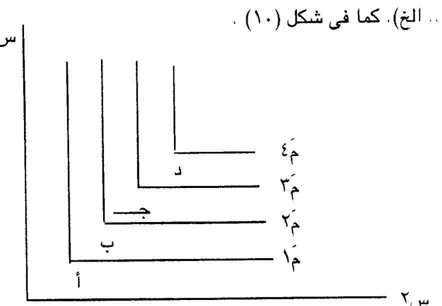
ويدل ذلك على ان السلع موضوع الدراسة بديلة تماما اى المستهلك يستطيع ان يحل اى وحدات من احداهما محل الاخرى .

واذا كانت معدلات الاحلال الحدية متزايدة – فان خريطة السواء الممكن الحصول عليها تكون كما فى (شكل٩) وقد توجد هذه الحالة اذا كان المستهلك يرغب فى الحصول على سلعة واحدة فقط – اما س١ أو س٢ – والذى يحدد استهلاكه من اى من السلعتين هو خط الدخل – كما سيأتى تفصيل ذلك.



شكل (٩) خريطة السواء – عند الرغبة فى الحصول على سلعة واحدة فقط

هذا وقد تأخذ منحنيات السواء شكل الزاوية القائمة فى حالة السلع التى تستهلك فى نسب ثابتة والمثل التقليدى فى هذه الحالة هو فردتى الحذاء وفيها يستهلك مزيج من السلعتين س١، س٢ فى نسب ثابتة . وفى هذه الحالة ينتقل المستهلك صعودا فى المنفعة على اركان هذه المنحنيات (من النقطة أ الى ب الى جـ .. الخ). كما فى شكل (١٠) .



شكل (١٠) – منحنيات السواء فى حالة استهلاك السلع فى نسب ثابتة

ويمكن الحصول على منحنيات السواء رياضيا من دالة المنفعة – عند تثبيت مستوى المنفعة م عند حد معين ثم الحصول على العلاقة Function بين احدى السلعتين بدلالة الاخرى اى ان دالة منحنيات السواء هى :

س١ = د (س٢ ا م) .... (١ - ٥)

وتكون معدلات الاحلال الحدية هى التفاضل الاول لهـذه الدالـة (١ - ٥) أى أن:

معدل الاحلال الحدى = $\frac{\text{د س١}}{\text{د س٢}}$ ...... (١ - ٦)

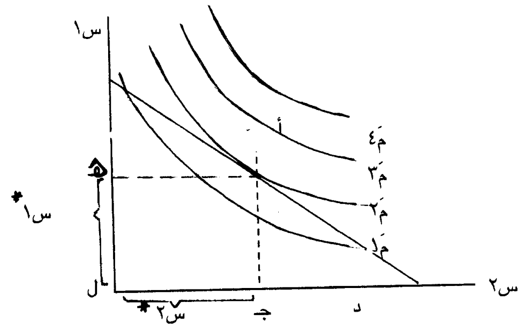
ومن الواضح ان الدالة (١ - ٥) مشتقة من دالة المنفعة (١- ٤) - فتتغير حسب صورتها كذلك فان الدالة (١- ٦) مشتقة من الدالة (١ - ٥) وبالتالى من الدالة (١- ٤) كما سبق القول دالة شخصية Subjective اى تختلف باختلاف الافراد كما تختلف باختلاف السلع.

تحقيق الحد الاقصى للمنفعة : Utility Maximization

يبغى المستهلك الرشيد تحقيق اقصى قدر ممكن من المنفعة فى ضوء دخله المتاح ولذلك فهو يبغى معرفة امثل توليفة من الكميات المختفة من السلع التى يشتريها بما اتيح لديه من نقد - والتى تحقق اقصى اشباع ممكن - أو اقصى منفعة ممكنة - وللوصل الى تحديد الكميات المثلى هذه يلزم ان تعرف كم من النقود متاحة لديه ويرغب فى اتفاقها على هذه السلع - كما يلزم ان نعرف اسعار هذه السلع وقبل كل هذا يلزم تحديد دالة المنفعة او مقياس التفصيل السلعى لهذا المستهلك .

وللوصول الى تحديد الكميات المثلى فاننا نسقط ما يعرف بخط الدخل Income Line والذى يعبر عن الكميات التى يمكن أن يحصل عليها فى اطار دخله (أو الكمية من دخله التى يرغب فى أنفاقها على السلع موضوع التحليل والدراسة) وفى ظل الاسعار السائدة - على خريطة السواء الخاصة به - ونقطة التماس Tangent Point تمثل ابعد منحنى سواء (البعد عن نقطة الأصل) يمكن تحقيقه وبالتالى فهى نقطة اقصى اشباع او اقصى منفعة فى ضوء الدخل المتاح وتكون ابعاد هذه النقطة هى الكميات المثلى التى تنصح نظرية السلوك الرشيد للمستهلك بالاستهلاك عندها .

ففى شكل (١١) نجد ان المسافة (ل و) هى خارج قسمة الدخل على سعر السلعة س ١- أو الكمية من س١ التى يستطيع المستهلك الحصول عليها اذا انفق دخله باسره على هذه السلعة وبالمثل تكون المسافة (ل د) وبذلك يكون الخط (د و) هو خط الدخل Income Line ونجد انه مماس لمنحنى السواء مَ ٢ عند (أ) - وبذلك تكون هذه النقطة المثلى Optimum وتكون الكميات المثلى هى س*١، س*٢ من السلعتين س١، س٢ على الترتيب.



شكل (١١) - تحديد الكميات المثلى للمستهلك

وفي هذا الشكل نلاحظ ان انحدار خط الدخل (و د) هو سعر الوحدة من السلعة س٢ مقسوما على سعر الوحدة من السلعة س١- ونجد انه عند نقطة

التماس يتساوى هذا المقدار (انحدار) خط الدخل = ($\frac{ع٢}{ع١}$) مع

معدل الاحلال الحدي ($\frac{د س١}{د س٢}$) وبذلك فانه يمكن القول انه عند

نقطة الاستهلاك المثلى (المثالية هنا معيارها تحقيق اقصى منفعة) تتحقق المعادلة التالية :

$$\text{معدل الاحلال الحدى} = \frac{د س١}{د س٢} = \frac{ع٢}{ع١}$$

منحنيات الطلب ومنحنيات إنجل :

يمكن الاستعانة بتحليل منحنيات السواء لاشتقاق كل من منحنى الطلب

ومنحنيات انجل . ويبين منحنى الطلب – كما هو معروف الكميات التى يرغب المستهلك فى شرائها عندالاسعار المختلفة وذلك بافتراض بقاء الاشياءالاخرى على حالها . ويمثل منحنى انجل نسبة الانفاق على السلع المختلفة ال الدخل عند مستوياته المختلفة وذلك مع ثبات الاحوال الاخرى على حالها . وسوف نقوم فى هذا البند بتحليل هاتين العلاقتين .

١ – محددات الطلب :

تتوقف الكمية التى يطلبها مستهلك ما من سلعة معينة على عدة عوامل يمكن اجمالها فى :

أولاً : الاسعار :

تختلف درجة تأثير الاسعار على الكمية المطلوبة من السلعة باختلاف اهمية السلع بالنسبة للمستهلك ، كذلك فان اسعار السلع المختلفة تؤثر بدرجات متفاوته فى الطلب على هذه السلعة . وهذه الاسعار بحسب اهميتها هى :

أ – سعر السلعة نفسها :

وفى ظل الظروف المعتادة نجد أنه اذا زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة . وبالعكس تزيد الكمية المطلوبة اذا انخفض السعر .

ب – اسعار السلع البديلة ، $ث_{ب}$:

يوجد لعديد من السلع بدائل يمكن ان تحل احدها محل الاخرى احلالا قد يقرب من التمام فى بعض الحالات ، ولهذا فان اسعار مثل هذه السلع تؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة الاصلية . فاذا ارتفع ثمن الشاى مثلا ارتفاعا كبيرا بالنسبة الى سعر البن فقد ينتقل مستهلكوا الشاى الى شراء البن.

جـ – اسعار السلع المكملة ، $ث_{م}$:

وهذه السلع هى التى يجب شراؤها جنبا الى جنب مع السلع الاخرى ، فمثلا يعتبر السكر سلعة مكملة للشاى ولهذا يؤثر سعر السكر على الكمية المشتراه من الشاى، والعكس بالعكس .

د – اسعار السلع الاخرى ، ث خ :

نظرا لان المستهلك لايشترى سلعة واحدة او عدد قليل من السلع ، بل انه يشترى عدد كبير من السلع لسد حاجاته المختلفة فان اسعار هذه السلع لاتعتبر بديلة (أى منافسة) أو مكملة للسلعة الاصلية ولكنها تؤثر على الكميات المطلوبة منها بدرجة أو بأخرى .

هـ – ويمكن اضافة عامل اخر يؤثر فى الطلب على السلع المختلفة الا وهو **التغيير المتوقع فى الاسعار** . Δ ث ، فاذا توقع المستهلك ان سعر سلعة ما سيرتفع فان هذا قد يدفعه الى زيادة طلبه الحاضر عليها (هذا بفرض قابلية السلعة للتخزين) . والعكس ، اذا توقع انخفاض الاسعار فقد يؤجل طلبه انتظارا لتحقق ذلك (بفرض ان الحاجة الحاضرة الى هذه السلعة غير ملحة ويمكن تأجيل اشباعها) .

ثانيا : الدخل ، ى :

تتحدد الكمية التى يطلها المستهلك – فى جزء منها – بمقدار ما يحصل عليه من دخل . كذلك يتأثر طلبه بالتغيرات المتوقعة فى دخله ، Δ ى ، بحيث اذا توقع زيادة دخله فقد يزيد من انفاقه فى الحاضر خصما على دخله المقبل، او نظرا لعدم حاجته العاجلة الى الادخار تأمينا للمستقبل . وتختلف درجة تأثر الكميات المطلوبة من السلع بحسب أهميتها ومقدار التغير المتوقع فى الدخل .

ثالثا : الاذواق ، ق :

تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة معينة بمدى رغبة المستهلك فى الحصول عليها . فقد تكون الكمية المطلوبة من سلعة معينة مساوية للصفر – اى ان المستهلك لا يشترى شيئا منها – مهما كان سعرها أو مستوى دخله . وقد يكون طلب الفرد غير ذلك بغض النظر عن دخله او سعر السلعة . وهذا ما يعتبر عنه باذواق المستهلكين . وتعكس هذه الاذواق الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والدينية والجغرافية الى غير ذلك من العوامل التى لم يرد ذكرها ضمن العوامل الاخرى.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ومحدداتها في صورة دالية على النحو التالى :

ك = ك (ث ، ث ب ، ث م ، ث خ، Δ ث، ى، Δ ى، ق) ..(١)

أى ان الكمية المطلوبة من سلعة ما ، دالة فى (أى تعتمدعلى) جميع المتغيرات المحصورة بين القوسين . وتبين المعادلة رقم (١) جميع المؤثرات الهامة فى الكمية المطلوبة . ويسمى التحليل الذى يبين العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات باسم التحليل العام الا انه من الممكن افتراض ثبات جميع هذه المتغيرات الا متغيرا واحدا ثم ندرس اثر هذا التغيير على الكمية المطلوبة ويعرف هذا التحليل كما سبق لنا القول - باسم التحليل الجزئى . ولا يعنى هذا ان بقية المتغيرات الاخرى ليس لها اثر على الكمية المطلوبة ولكن نفترض ثباتها على حالها وتدرس اثر تغيير متغير مستقل واحد .

ومن ثم يمكن دراسة اثر تغير السعر او الدخل على الكمية المطلوبة مع افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها .

وفى هذه الحالات تختصر المعادلة رقم (١) الى احدى الصور التالية :

ك = ك ١ (ث) .... (٢)

اى ان الكمية المطلوبة تعتمد على سعر السلعة ذاتها - أو

ك = ك ٢ (ث ب) ... . (٣)

اى ان الكمية المطلوبة من سلعة ما تعتمد على اسعار السلع البديلة . أو

ك = ك ٣ (ى) ... (٤)

اى ان الكمية المطلوبة دالة فى دخل المستهلك . ويمكن تكرار ذات الشئ بالنسبة لبقية المتغيرات الواردة فى المعادلة رقم (١) وسنناقش فيما يلى هذه العلاقات الجزئية بين المتغيرات المستقلة المختلفة واثرها على الكمية المطلوبة من السلع.

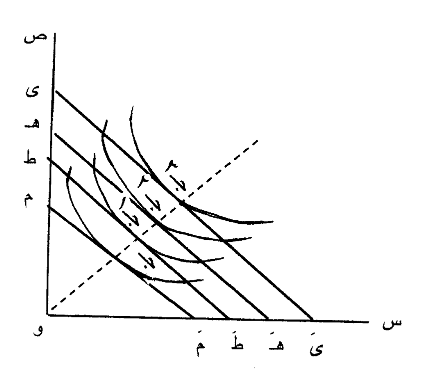
٢-الدخل والكمية المطلوبة :

أولاً : - خط استهلاك الدخل :

بينا فيما سبق ان توازن المستهلك الذى يحصل على دخل معين وبنفقة على سلعتين فقط (وذلك للتبسيط) تخضع سوق كل منها لاحكام المنافسة الكاملة بمعنى انه يستطيع شراء اية كمية من هاتين السلعتين بالسعر السائد فى السوق - يتم عندما يمس خط الميزانية أعلى منحنى سواء ممكن .

والسؤال الذى يواجهنا الان هو : ماذا يحدث لو تغير دخل المستهلك مع بقاء المتغيرات الاخرى على حالها ؟ والمقصود بالدخل هنا كمية الانفاق المتاحة والتى ستستخدم فى شراءاحدى السلعتين أو كليتهما . ويعبر عن هذا التغير على الشكل رقم (١١) هو برسم خطوط مستقيمة موازية لخط الثمن م مَ اما اعلى منه وذلك فى حالة زيادة اجمالى الانفاق - واما ادنى منه وإلى اليسار فى حالة انخفاض الدخل . يتم توازن المستهلك فى ظل اى من هذه المستقيمات بذات الطريقة السابقة . ويمثل المحل الهندسى (اى مجموع نقط تماس خطوط الميزانية ومنحنيات السواء المختلفة بفرض وجود عدد لا نهائى منها) لنقط التماس ما يعرف باسم منحنى استهلاك الدخل . Income Consumption curve

ومن المحتمل ان يأخذ هذا المنحنى احد اشكالثلاث . والصورة الأولى هى التى يكون فيها منحنى استهلاك الدخل خطا مستقيما كما هو مبين فى الشكل رقم (١٢).



شكل رقم (١٢)

منحنى استهلاك الدخل (أ)

تمثل المستقيمات م مَ ، ط طَ ، ... الخ خطوط ميزانية مختلفة مع بقاء اذواق المستهلك (أى شكل منحنيات سواذه) واسعار على ما هى عليها . ويكون خط استهلاك الدخل فى هذه الحالة هو المستقيم و د معبرا عن زيادة الكمية المطلوبة من السلعتين كلما زاد الدخل . وهذه هى الحالة المعتادة ومن الممكن ان يأخذ هذا المنحنى احدى الصورتين المبينتين فى الشكل رقم (١٣).

شكل رقم (١٣) منحنى استهلاك الدخل (٢)

ففى الشكل رقم (١٣) أ نجد ان مشتريات المستهلك من السلعة ص تتزايد كما زاد دخله ، فى حين ان الكمية المطلوبة من السلعة س تزيد عندما يبدأ الدخل فى التزايد ولكن بنسبة طفيفة واذا زاد الدخل عن حد معين فان الكمية المطلوبة من س تقل عما كانت عليه ، وذلك كما هو موضح بالانتقال من نقطة التوازن جـ٣ الى جـ٤ . وفى هذه الحالة تكون العلاقة بين الدخل والكمية المستهلكة من س علاقة عكسية ، ويقال ان السلعة س سلعة رديئة أو سلعة دنيا Inferior Good.

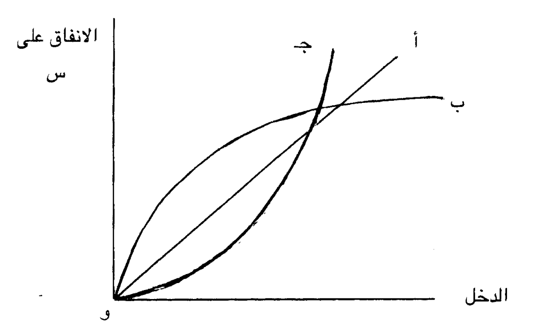
اما الجز - ب - من الشكل السابق فيوضح ذات الشئ ولكن السلعة الرديئة فى هذه الحالة هى السلعة ص . وتكون العلاقة بين الكمية المطلوبة منها والدخل عكسية بمعنى انه اذا زاد الدخل عن حد معين - قل المستهلك من الكمية التى يشتريها من هذه السلعة . ويلاحظ ان منحنى استهلاك الدخل فى الشكل رقم (١٢) يرتفع باستمرار ، وفى هذه الحالة تكون علاقة الدخل بالكمية المستهلكة طردية . اى انه كلما زاد الدخل كلما زادت الكمية المطلوبة من كل من السلعتين.

والخلاصة هى انه اذا ارتفع خط استهلاك الدخل باستمرار كانت علاقة الدخل بالكمية المستهلكة طردية . اما اذا مال الى اسفل او انحنى إلى الخلف واليسار فتكون هذه العلاقة عكسية بالنسبة للسلعة التى يبتعد خط استهلاك الدخل عن المحور المناظر لها.

ثانياً : منحنيات انجل Engel Curves

يمكن ايجاد اثر التغير فى استهلاك سلعة معينة نتيجة لتغير دخل المستهلك بطريقة اخرى، وذلك باستخدام ما يسمى بمنحنيات انجل (وذلك نسبة الى ارنست انجل الاحصائى الالمانى الذى عاش فى الفترة ما بين ١٨٢١ - ١٨٩٦ والذى كرس مجهودا كبيرا لدراسة ما يعرف باسم ميزانيات الاسرة وهى التى تبين الطريقة التى تتصرف بها الوحدات الاستهلاكية فى دخلها). ويمثل اى منحنى من منحنيات انجل النسبة التى ينفقها المستهلك على

السلع المختلفة كلما تغير دخله . والشكل التالى يبين الصور المختلفة التى ذكرها انجل لهذه المنحنيات .



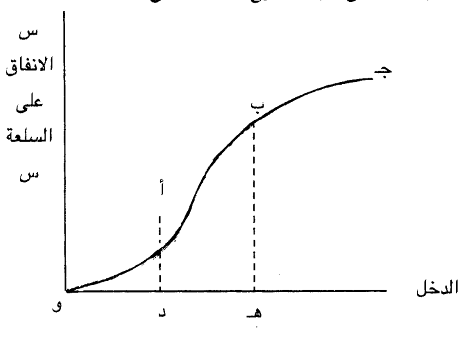
شكل رقم (١٤)

منحنيات إنجل

نقيس فى الشكل رقم (١٤) وحدات الدخل على المحور الافقى وما ينفق من الدخل على السلعة س على المحور الرأسى. ولقد وجد انجل ان النسبة المنفقة على السلع الضرورية تقل كلما زاد الدخل وبالتالى فان شكل منحنى انجل لهذه السلعة يكون مطابقا للمنحنى و ب . ومعنى هذا ان الانفاق على السلعة يزيد ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل . واذا كانت السلعة رديئة (او دنيا) يقل الانفاق – عند حد معين – على هذه السلعة بالرغم من زيادة الدخل. وعلى النقيض من ذلك يزيد الانفاق على السلع الكمالية أو الترفيهية بنسبة تفوق نسبة زيادة الدخل. ويكون منحنى انجل فى هذه الحالة مثل المنحنى و جـ . اما اذا كانت السلعة بين الضرورية والترفيه فمن المتوقع ان تكون نسبة المنفق عليها من الدخل ثابتة بغض النظر عن مستوى الدخل . ويمثل منحنى انجل فى هذه الحالة بالخط المستقيم و ا .

هذا ولقد اقترح اتشيسون وبراون أن السلعة الواحدة قد تمر بهذه المراحل الثلاث باختلاف مستوى الدخل. بمعنى ان سلعة معينة الثلاجة مثلا - قد تكون سلعة كمالية بالنسبة للمستهلك الذى يحصل على دخل منخفض نسبيا - ولنقل ١٥٠ جنيها فى السنة. ولكن اذا ارتفع دخله ١٥٠٠ جنيها فى السنة مثلا فتكون هذه السلعة ضرورية له .

ولهذا يأخذ منحنى انجل المقترح الشكل التالى.



شكل رقم (١٥)

منحنى إنجل المعدل

فى الشكل رقم (١٥) نجد انه اذا كان دخل الفرد محصورا بين و ، د فان السلعة س تكون سلعة كمالية بالنسبة له ، اى ان الانفاق عليها يزيد بنسبة اكبر من زيادة الدخل. اما اذا وقع دخل الفرد بين د ، هـ فان النسبة المنفقة على هذه السلعة تكون ثابتة تقريبا بالرغم من زيادة الدخل. وتصبح هذه السلعة ضرورية اذا فاق الدخل المقدار و هـ.

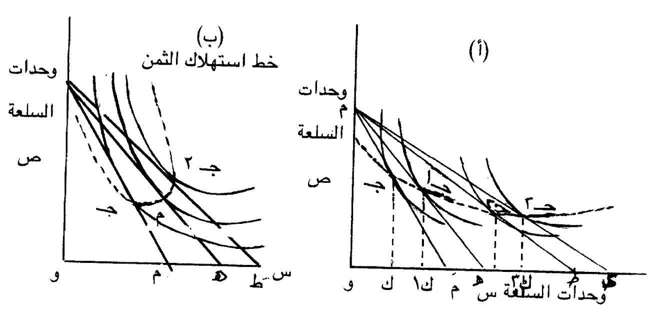
٣- السعر والكمية المطلوبة:

بحثنا الطريقة التى يستجيب بها طلب المستهلك على السلع المختلفة للتغيرات التى تطرأ على دخله مع بقاء الاحوال الاخرى على حالها . وتختلف

الطريقة التى يعدل بها المستهلك من نمط انفاقه بحسب الاهمية النسبية لهذه السلعة . والان نريد ان نتتبع اثار تغير الاسعار على الكمية المطلوبة من السلع المختلفة مع افتراض بقاءالاحوال الاخرى - اى دخل واذواق المستهلك - على حالها - ونعالج فى هذا الصدد خط استهلاك السعر ومنحنيات الطلب الفردية وكذا منحنيات طلب السوق .

أولا : خط استهلاك السعر Price Consumption Curve

من البديهى ان تغير الاسعار قد يكون بالزيادة او النقصان ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا بتغيير ميل خط الميزانية م مَ . فاذا تحرك خط الثمن الى اليمين والى اعلى مع نقص القيمة المطلقة لميله دل على زيادة سعر السلعة ص بالنسبة لسعر السلعة س . أما اذا تحرك الى اليسار والى اسفل مع زيادة القيمة المطلقة لميله فانه يعبر عن ارتفاع سعر س بالنسبة الى سعر ص . ونحصل على نقطة توازن المستهلك عند الاسعار النسبية المختلفة بذات الطريقة السابقة والمحل الهندسى لنقط التماس يكون ما يعرف باسم خط استهلاك الثمن .



شكل رقم (١٦)

خط إستهلاك السعر

ونحصل على خط استهلاك السعر عن طريق تغيير ميل خط الميزانية. فيعبر ميل الخط المستقيم م مَ فى الشكل رقم ١٦ - أ عن نسبة معينة لسعرى السلعتين س ، ص . ويمكن التحقق من ان المستقيم م هـ يدل على انخفاض سعر س بالنسبة الى سعر ص . وبالتالى تزيد الكمية التى يمكن شراؤها من س اذا انفق كل دخل المستهلك عليها ويجب ملاحظة اننا نفترض ثبات كل من دخل المستهلك وسعر السلعة ص ولهذا لم تتغير نقطة التقاء خطوط الميزانية المختلفة مع المحور الرأسى ونلاحظ ايضا ان الكمية المشتراه من السلعة س تزداد كلما انخفض سعر الوحدة منها.

الا أن هذه ليست هى الحالة الوحيدة التى تنتج عن انخفاض اسعار السلع. فقد يحدث - بعد حد معين - ان تنقص الكمية المطلوبة من سلعة ما اذا انخفض سعرها عن هذا الحد . وفى مثل هذه الحالات يأخذ خط استهلاك الثمن شكلا مغايرا للشكل المعتاد وذلك كما هو موضح فى الجزء ب من الشكل رقم (١٦) ويتبين لنا من هذا الشكل ان الكميات المطلوبة من السلعة س تنقص اذا انخفض ثمنها عن الحد الممثل يميل خط الميزانية م هـ . ولهذا نجد ان خط استهلاك الثمن يلتوى على نفسه متجها الى اعلى نحو اليسار . وتعرف السلعة التى تخضع لمثل هذه الظروف باسم سلعة جيفن او سلعة الفقراء.

ثانياً : منحنيات الطلب الفردية :

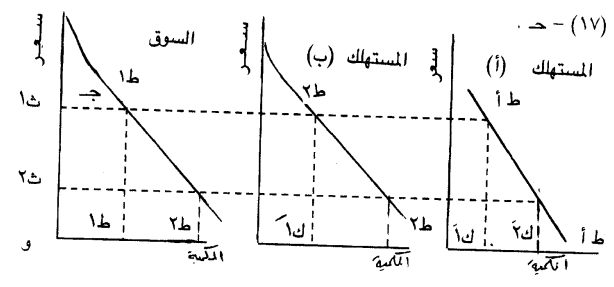
يتضمن خط استهلاك السعر البيانات اللازمة لايتنباط منحنى الطلب على السلعة س ، وهو المنحنى الذى يبين العلاقة بين سعر السلعة س والكمية المطلوبة منها مع بقاء كل من دخل المستهلك واذواقه ثابتين . فعند السعر ث $_{س١}$ (انظر الشكل رقم ١٦ أ) وهو المناظر الخط الميزانية م مَ تكون الكمية المطلوبة من السلعة س و هى و ك . وعند انخفاض الثمن الى ث $_{س٢}$ - المبين بخط الميزانية م هـ تتمدد الكمية المطلوبة من س الى و ك١ . وبزيادة انخفاض الثمن اى الى ث $_{س٣}$- المناظر للخط م ط - تتمدد الكمية المطلوبة اكثر الى و ك٢ وهكذا . ويمكن بهذه الطريقة الحصول على عدد من النقط التى تبين العلاقة بين ثمن

السلعة والكمية المطلوبة منها . ويتمثيل هذه النقط فى شكل بيانى يمكن الحصول على منحنى طلب الفرد على السلعة س . والشكل المعتاد لهذه العلاقة هو انها علاقة عكسية تبين تمدد الكمية المطلوبة مع انخفاض الثمن وانكماشها عند ارتفاع الثمن .

ثالثاً : منحنيات الطلب فى السوق :

ان الطلب على السلعة فى السوق ما هو الا مجموع الطلبات الفردية على هذه السلعة . ويبين منحنى طلب الفرد الكميات التى يطلبها من السلعة عند الاسعار المختلفة بافتراض ثبات الاشياء الاخرى على حالها . وبالتالى يمكن الحصول على منحنى طلب السوق على السلعة بجمع الكميات التى يطلبها المستهلكين عندالاسعار المختلفة جمعا افقيا.

ويوضح الشكل التالى طريقة جمع الطلبات الفردية عند الاسعار المختلفة للحصول على طلب السوق. فاذا افترضنا ان عدد المشترين فى السوق اثنين فقط هما أ، ب وان منحنى الطلب الخاص بهما هو ط أ ط أ ، ط ب ط ب على التوالى ، فيطلب أ الكمية و ك١ عند السعر و ث ١ ، ويطلب ب الكمية و ك ١ . وبالتالى تكون الكمية المطلوبة فى السوق و ط ١ = و ك ١ + و ك ١ . وتكون هذه هى النقطة حـ على منحنى طلب السوق ، وذلك على النحو الموضح فى الشكل رقم (١٧) - حـ .



شكل رقم (١٧) أشتقاق منحنى طلب السوق

وبذات الطريقة يمكن رسم النقطة على منحنى طلب السوق ط ط والتى يكون السعر عندها و ث٢ والكمية و ط٢ الى تعادل مجموع الكميتين المطلوبتين و ك ٢، و كَ٢. وبطريقة مماثلة تحدد بقية النقط التى تكون منحنى طلب السوق. والخلاصة هى ان منحنى طلب السوق هو التجميع الافقى لمنحنيات طلب الافراد المكونين لسوق هذه السلعة .

أثر السعر :

نحلل فى هذا البند اثر السعر وتبين انه ينقسم الى شقين هما اثر الدخل واثر الاحلال . ثم نستخدم هذه النتيجة فى حل لغز جيفن.

١- اثر الدخل واثر الاحلال :

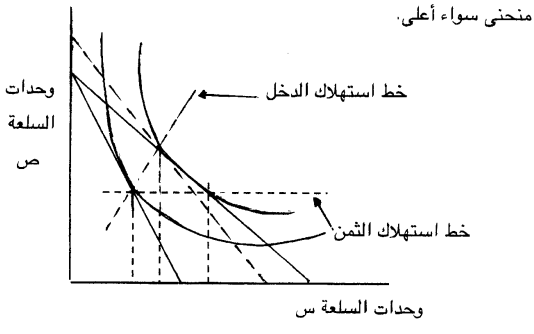
بينا فيما سبق الاثار التى تنتج من جراء تغيير سعر سلعة ما على الكمية المطلوبة منها . ولقد برهن الاقتصادى الروسى اوجين سلاتسكى E.Slutsky فى مقال شهير نشر فى عام ١٩١٥ على ان اثر السعر يتكون من اثرين هما اثر الدخل واثر الاحلال. ويبين اثر الدخل الطريقة التى يعدل بها المستهلك من مشترياته نتيجة لتغير دخله الحقيقى، وذلك بافتراض ثبات الاسعار النسبية للسلع . وقد سبق الاشارة الى ان هذه العلاقة قد تكون طردية بمعنى انه اذا زاد الدخل زادت الكمية المطلوبة من السلعة او قد تكون هذه العلاقة عكسية . ومن الواضح ان تغير سعر سلعة ما (أو أكثر) يكون بمثابة تغير دخل الفردالحقيقى (لماذا؟) ومن ثم ينتج عن هذا التغير اثر الدخل Income Effect.

ومن ناحية اخرى فان انخفاض سعر سلعة ما (أو اكثر) بالنسبة لسعر سلعة اخرى يؤدى الى احلال السلعة التى اصبحت رخيصة نسبيا محل السلعة الاخرى . وهذا هو ما يعرف باسم أثر الاحلال Substitution Effect وهذا الاثر يكون سالبا باستمرار. بمعنى ان التصاحب بين التغير فى الثمن والكمية المطلوبة يكون عكسيا. اى انه اذا انخفض ثمن السلعة ، فانه نتيجة لاثر الاحلال تتمدد الكمية المطلوبة منها . واذا ارتفع السعر يترتب على اثر الاحلال وحدة انكماش الكمية المطلوبة. الا ان النتيجة النهائية لاثر السعر تتوقف على القوة

النسبية لكل من اثر الدخل واثر الاحلال .

فاذا كان اثر الدخل سالبا فان اثر السعر يكون سالبا حتما أى ان انخفاض السعر يؤدى فى النهاية الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة . والعكس صحيح . وهذه ه الحالة المعتادة . أما اذا كان اثر الدخل موجبا فتعتمد النتيجة النهائية على القوة النسبية لكل من اثر الدخل واثر الاحلال . فاذا كان اثر الاحلال اقوى كان اثر السعر سالبا . اما اذا كان اثر الدخل الموجب اقوى كان اثر السعر موجبا. ويمكن بيان هذين الاثرين هندسيا فيما يلى :

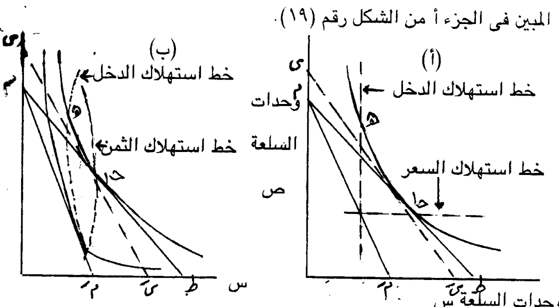
فنجد فى الشكل رقم (١٨) ان وضع التوازن الاصلى لهذا المستهلك هو حيث يمس خط الميزانية م مَ اعلى منحنى سواء ممكن ثم نفترض انخفاض سعر السلعة س مع بقاء سعر السلعة ص على ما هو عليه . لهذا يقل انحدار خط الميزانية فيصبح م ط (ويتضح هذا جليا من ان ذات الكمية و م من السلعة ص تستطيع مبادلة الكمية و ط من س بدلا من الكمية الاقل و مَ وذلك قبل انخفاض الثمن) ويتم التوازن الجديد عندالنقطة جـ١ حيث يمس خط الميزانية الجديد منحنى سواء أعلى.



شكل رقم (٨)

أثر الدخل والاحلال

ولقد كان فى الامكان نقل اشباع المستهلك من منحنى السواء الاصلى الى منحنى السواء الجديد عن طريق زيادة دخله بمقدار مناسب مع المحافظة على الاسعار النسبية الاصلية. ويمكن التعبير عن ذلك هندسيا بالخط المستقيم المتقطع ى ىَ الموازى للخط م مَ مما يدل على زيادة دخل المستهلك النقدى. ويتحقق التوازن فى هذه الحالة الاقتراضية عند النقطة هـ . ويرجع التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة س الى اثر الدخل . الا انه نتيجة للانخفاض النسبى فى سعر س نجد ان المستهلك ينتقل من هـ الى حـ١ . ويمثل التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة س بين هاتين النقطتين اثر الاحلال. وبمعنى آخر فان اثر الدخل هو التغير الناتج عن انتقال المستهلك من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر . اما اثر الاحلال فهو التغير الى يحدث نتيجة لتحرك المستهلك من نقطة الى اخرى على ذات منحنى السواء. وفى الحالة المبينة فى الشكل رقم (١٨) نجد أن كلا من اثر الدخل والاحلال سالب . ولذلك زادت الكمية المطلوبة من س بنسبة كبيرة نتيجة لانخفاض ثمنها . اما اذا كان اثر الدخل موجبا ولكن اثر الاحلال اقوى منه فستزيد الكمية المطلوبة من السلعة التى ينخفض ثمنها ولكن يحد من هذه الزيادة اثر الدخل الذى يعمل على انقاص هذه الزيادة . وذلك على النحو المبين فى الجزء أ من الشكل رقم (١٩).



شكل رقم (١٩)

حالتان أخريان لأثرى الدخل والاحلال

وقد قمنا برسم هذا الشكل بذات الطريقة التى رسمنا بها الشكل السابق. ونلاحظ ان اثر الدخل قد ادى الى انتقال المستهلك من حـ الى هـ (التى تقع الى يسار النقطة جـ) مما يتسبب فى نقصان الكمية المطلوبة من السلعة س . وينعكس هذا ايضا على شكل منحنى استهلاك الدخل حيث انه يتجه الى أعلى وناحية اليسار الا انه نتيجة لاثر الاحلال القوى تنتقل نقطة التوازن الى حـ١ والتى تزيد عندها الكمية المطلوبة من س عند انخفاض سعرها . وتحدث هذه الحالة عندما تكون السلعة محل البحث رديئة ولكن ينفق المستهلك عليها مقدارا ضئيلا من دخله ، كما يوجد بدائل قريبة لهذه السلعة .

٢- لغز جيفن Giffen Paradox

وجدنا فى الحالتين السابقتين ان الكمية المطلوبة من السلعة س تتمدد بانخفاض سعرها . الا انه يحدث فى بعض الاحيان - بالرغم من ندرتها - أن تنكمش الكمية المطلوبة من سلعة ما عندانخفاض سعرها . ولقد رأى الاقتصاديون القدامى أن هذه الحالة تحتاج الى تفسير . ولقد عرفت هذه الحالة فى الكتابات الاقتصادية باسم "لغز جيفن" نسبة الى الاقتصادى البريطانى سير روبرت جيفن الذى يعتقد انه اول من بحث هذه الحالة . وتنتج هذه الحالة من ان اثر الدخل الموجب كبير وتيغلب على اثر الاحلال السالب. ومن ثم تكون النتيجة النهائية لاثر السعر موجبة . بمعنى ان الكمية المطولبة تنكمش بانخفاض السعر وتتمدد بارتفاعه ، وذلك كما هو مبين فى الجزء - ب - من الشكلرقم (١٩).

ويتمثل اثر الدخل فى انتقال المستهلك من نقطة التوازن الاصلية حـ الى النقطة هـ . وبذلك يقل طلب دخل الفرد على السلعة س بدرجة كبيرة ، لا يفلح معها اثر الاحلال السالب فى زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المطلوبة اصلا . ونجد ان التوازن النهائى يتم عندالنقط حـ١ التى تحتوى على كمية اقل من السلعة س عن الكمية التى تمثلها النقط حـ . اى ان اثر السعر موجب .

وتحدث مثل هذه الحالة عندما يكون المستهلك فقيرا، فيضطر الى تخصيص جزء كبير من دخله لشراء سلعة ضرورية لمعيشته ولكنها رديئة .

وبالتالى يتحول عن استهلاك بعض هذه السلعة عند انخفاض ثمنها وارتفاع الدخل الحقيقى للمستهلك تبعا لذلك . ويقوم المستهلك بشراء سلعة اخرى ذات جودة اعلى بدلا من هذه السلعة الرديئة.

قبل ان نختتم هذا الفصل نود ان نذكر امرين .

الأول ، أن تحليلنا قد اقتصر على حالة سلعتين فقط فى حين ان المستهلك يقوم بشراء عدد كبير من السلع : ولقد اتبعنا هذا التبسيط بغرض التمكن من عرض النتائج بيانيا . حيث انه لو زاد عدد السلع عن ثلاث لاستحال استخدام الاشكال الهندسية. وفى هذه الحالة يجب استعمال وسائل رياضية اخرى، وهذا ما اردنا الابتعاد عنه الا انه من الممكن ان نجعل لهذا التحليل صفة العموم اذا ما فكرنا ان السلعة ص – اى المحور الرأسى – تمثل الدخل النقدى للمستهلك ومقدار ما يتبقى بعد طلب السلعة س يمكن انفاقه على السلع الاخرى التى يمكن تمثيلها فى اشكال مماثلة الى ان يستنفذ المستهلك جميع دخله.

والأمر الثانى هو ان النتائج المتحصل عليها تكون صحيحة فى ظل الظروف الموضحة فى كل حالة . وعلى هذا ان اختفت الظروف عن المفترض وجودها ، فيجب ان نتوقع نتائج مختلفة . بمعنى انه ليس من الضرورى عندما يرتفع سعر سلعة ما ان تنكمش الكمية المطلوبة منها بل قد يتمدد الطلب عليها. وقد يرجع ذلك الى ارتفاع الدخل النقدى فى ذات الوقت . وهذا هو وجه الاختلاف بين النظرية Theory والواقع العملى Practice ذلك يقول فليبس براون وج وايزمان .

" الفرق بين النظرية والتطبيق ينتج من سببين . اولهما اننا نثبت عوامل لا تكون ثابتة فى الواقع . وثانيهما ، اهمال النظرية للعوامل القليلة الاهمية والعوامل الطارئة ، وقد يحدث فى بعض الاحيان ان تكون هذه العوامل الطارئة ذات مفعول قوى وبالتالى سوف يحدث اختلاف بين نتائج النظرية والنتائج المشاهدة .

والنتائج التى حصلنا عليها فى هذا الفصل نتائج جزئية حيث انها لا

تبحث الا العلاقـات بين متغـيرين مـع افتراض ثبـات المتغيرات الاخرى على حالها . ولما كان من المعروف ان معظم المتغيرات الاقتصادية تتأثر ويؤثر بعضها في بعض. لذلك اذا اردنا معرفة الاثار النهائية لتغير معين يجب اخذ هذا التداخل في الحسبان لذلك تخرج هذه المشاكل عن نطاق " النظرية الاقتصادية الى مجال السياسة الاقتصادية " وهذا موضوع منفصل الى حد كبير عن مجال بحثنا هذا .

الفصل الثالث : مرونات الطلب

تمهيد :

أولا : المرونة السعرية للطلب

ثانيا : المرونة الدخلية للطلب.

ثالثا : العوامل المؤثرة فى المرونة واستخدامها

رابعا : خط المرونات المتساوية

الفصل الثالث
مرونات الطلب

تمهيد

ترتبط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض بعلاقات دالية بمعنى أن بعض المتغيرات تعتمد على متغيرات أخرى اى تتحدد بواسطتها . وتسمى المجموعة الأولى من المتغيرات بالمتغيرات التابعة ويطلق على المجموعة الثانية اسم المتغيرات المستقلة . ومعنى هذا أننا اذا علمنا نوع العلاقة التى تربط هذه المتغيرات ببعضها فنستطيع عند آية قيمة للمتغير المستقل تحديد القيمة المناظرة للمتغير التابع .

وفى الواقع تعتمد المتغيرات التابعة فى معظم الاحيان على أكثر من متغير مستقل واحد . الا اننا بدافع التبسيط - اى اتباعا للتحليل الجزئى - سوف لا نتعرض الا للحالات التى تحتوى على متغيرين فقط احدهما مستقل والاخر تابع . فاذا قلنا ان ص دالة فى او تعتمد على س فاننا نكتب هذه العلاقة على النحو التالى:

ص = ص (س) (١)

وتقرأ هذه المعادلة بأن س دالة فى س . (ويجب الا نعتبر ص الظاهرة فى الطرف الأيسر من المعادلة رقم (١) مضروبة فى س ولكنها تدل على العلاقة الدالية بين ص ، س ، ولم تستعمل ومن الدالة المعتادة و س "د" وذلك بغرض الاقتصاد فى استخدام الروموز للتفرقة بين العلاقات الدالية المختلفة).

وامثلة هذه العلاقات فى المجال الاقتصادى كثيرة تذكر منها الكمية المطلوبة من سلعة ما والتى تعتمد على سعرها السائد فى السوق . الكمية المعروضة تعتمد على السعر الذى يحصل عليه المنتج مقدار ما يستهلكه الفرد يعتمد على دخله . ومقدار ما تستورده دولة ما يعتمد على مستوى دخلها القومى ، وهكذا .

وقد تعنى فى كثير من الاحيان ليس فقط بمقدار التغير فى المتغير التابع استجابة لتغير المتغير المستقل، ولكن ايضا بالعلاقة بين التغير النسبى فى كل من المتغيرين . وتعبر المرونة عن هذه العلاقة . فالمرونة فكرة مأخوذة من العلوم الطبيعية وتساوى النسبة بين التغير النسبى فى المتغير التابع إلى المتغير النسبى فى

"م" وبمعنى آخر فانها تعبر عن درجة حساسية المتغير التابع للتغير فى المتغير المستقل.

١- المرونة السعرية للطلب Price Elasticity of Demand

ذكرنا فى الفصل السابق أن الكمية المطلوبة من سلعة ما تعتمد على كل من سعر السلعة ذاتها، ودخل المستهلك واسعار السلع الاخرى، ...الخ . وسنقوم فيما يلى ببحث درجة حساسية الكمية المطلوبة لتغير هذه المتغيرات مبتدئين بدراسة مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغير سعر الوحدة من السلعة . والمرونة السعرية للطلب هى عبارة عن التغير النسبى فى الكمية المطلوبة منسوبا الى التغير النسبى فى السعر. ويجب ان نفرق فى هذا الصدد بين نوعين من المرونات هما : المرونة عند نقطة والمرونة فيما بين نقطتين أو مرونة القوس.

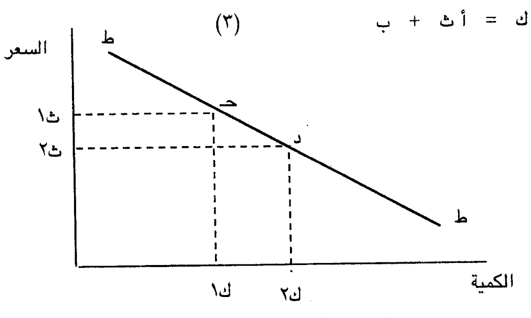
أ - مرونة القوس Arc Elasticity

يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر بالصورة التالية :

ك = ك (ث) (٢)

حيث ترمز ك الي الكمية المطلوبة ، ث السعر . وتدل المعادلة رقم (٢) على ان الكمية المطلوبة من سلعة ما تعتمد على سعرها ولنفترض للتبسيط العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر علاقة من الدرجة الأولى اى أن منحنى الطلب يمثل بيانيا فى هذه الحالة بخط مستقيم ولذا تصبح المعادلة رقم (٢) كما يلى :

ك = أ ث + ب (٣)



شكل رقم (٢٠) منحنى الطلب

حيث أ ، ب ثوابت . ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا بالشكل رقم (٢٠) ونقيس الكميات المطلوبة على المحور الافقى والسعر على المحور الرأسى .

فاذا اردنا حساب مرونة الطلب بين النقطتين جـ ، د حيث كانت الكمية المطلوبة والسعر عند جـ ك١ ، ث١ على التوالى، بينما أنهما عند النقطة د ك٢، ث٢. ولنفرض أن قيمتى كل من ك ، ث كانتا على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

	السعر (ث)	الكمية (ك)
عند النقطة جـ	١٠٠	١٠٠٠
عندالنقطة د	٩٠	١٢٠٠

فتكون مرونة القوس بين جـ ، د عند الانتقال من النقطة الأولى فى اتجاه النقطة الثانية :

$$\text{م ق (من جـ الى د)} = \frac{\text{ك}_{٢} - \text{ك}_{١}}{\text{ك}_{١}} \div \frac{\text{ث}_{٢} - \text{ث}_{١}}{\text{ث}_{١}}$$

$$= \frac{\Delta\ \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta\ \text{ث}}{\text{ث}} \quad ...... \ (٤)$$

$$= \frac{٢٠٠}{١٠٠٠} \div \frac{-١٠}{١٠٠} = -٢$$

أما اذا انتقلنا من النقطة د الى النقطة جـ فتكون مرونة الطلب بالنسبة الى السعر عبارة عن[(١)] :

---

(١) يعرف ستيجلر مرونة القوس بالصيغة التالية :

$$\text{م ق} = \frac{\text{ك}_{١} - \text{ك}_{٢}}{\text{ك}_{١} + \text{ك}_{٢}} \div \frac{\text{ث}_{٢} - \text{ث}_{١}}{\text{ث}_{١} + \text{ث}_{٢}}$$

$$= \frac{\text{ك}_{١} - \text{ك}_{٢}}{\text{ك}_{١} + \text{ك}_{٢}} \times \frac{\text{ث}_{١} - \text{ث}_{٢}}{\text{ث}_{١} + \text{ث}_{٢}}$$

$$\text{م ق (من الى جـ)} = \frac{ك_١ - ك_٢}{ك_٢} \div \frac{ث_١ - ث_٢}{ث_٢} \quad ...\ (٤)$$

$$= \frac{-٢٠٠}{١٠٠٠} \div \frac{١٠}{٩٠} = ١ر٥٠٠$$

يتضح لنا من هذا المثال العددى أن التغير النسبى فى الكمية الناتج عن التغير فى الاسعار يختلف باختلاف نقطة البداية على منحنى الطلب . ولهذا تعتبر مرونة القوس (أو المرونة بين نقطتين فى حالة ما اذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما) مقياسا تقريبا للمرونة. وكلما بعدت النقطتان عن بعضهما البعض كلما زاد الفارق بين معامل المرونة المقاس عند كل من النقطتين كنقطة بداية . (يمكن للقارئ التحقق من ذلك بنفسه عن طريق زيادة الفرق بين السعر الاصلى والسعر الجديد) ولهذا اذا اردنا استخدام مرونة القوس يجب ان تكون النقطتان قريبتين من بعضهما (١).

ويلاحظ أن معامل المرونة له اشارة سالبة مما يدل على ان تغير الاسعار والكميات يتم فى اتجاهين متضادين . أى انه اذا زادت .. الاسعار نقصت الكميات المطلوبة . والعكس صحيح . الا اننا اذا تكلمنا عن المرونة فعادة ما نهمل الاشارة الجبرية . ولهذا يجب أخذ ذلك فى الحسبان.

ب – مرونة النقطة :

ذكرنا أن مرونة القوس تكون ادق فى التعبير عن التغير النسبى فى الكمية بالنسبة الى التغير النسبى فى السعر كلما اقتربت النقطتان من بعضهما البعض ،

---

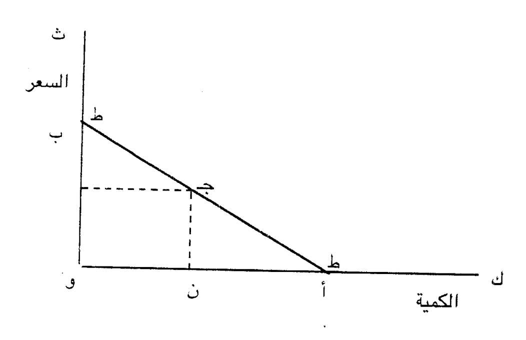
(١) يفرق الاقتصاديون عادة بين مرونة الطلب Demand Elasticity وانثنائية الطلب Price Flexibilit ويعادل المفهوم الاخير مقلوب الاصطلاح الأول. اى ان انثنائية الطلب هى عبارة عن التغير النسبى فى السعر مقسوما على التغير النسبى فى الكمية المطلوبة.

فاذا تخيلنا ان النقطتين تنطبقان على بعضهما تصبح المرونة فى هذه الحالة مقاسة عند نقطة واحدة . وتتساوى مرونة القوس مع مرونة النقطة عندما يؤول التغير فى السعر الى الصفر. اى عندما تؤول Δ ث الى الصفر .

ونعبر عن ذلك رياضيا بأن :

م ن = نهـا م ق
Δ ث ←— صفر

نهـا
$$= \Delta \text{ ث} \longrightarrow \text{صفر} \quad \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}} \qquad \dots (٥)$$



شكل رقم (٢١)

منحنى طلب سلعة ما

وتكون المرونة مساوية لهذا الميل مضروبا فى النسبة بين السعر والكمية اى فى

$\frac{\text{ن جـ}}{\text{و ن}}$ وبعبارة اخرى تكون مرونة النقطة عند جـ كما يلى :

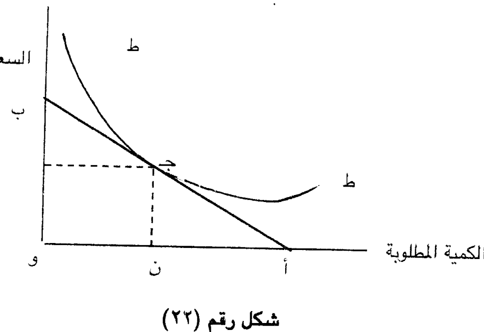
$$\text{م ن} = \frac{\text{ن أ}}{\text{ن جـ}} \times \frac{\text{ن جـ}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن أ}}{\text{و ن}} \quad ...... \quad (٦)$$

وتساوى هذه النسبة $\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}}$ وذلك من واقع تشابه المثلثين أ ن جـ ، أ و ب (أثبت؟) ومعنى هذا انه فى حالة ما اذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما يتقابل مع المحور الافقى (المحور الذى يمثل الكميات المطلوبة) مما يعبر عن عدم رغبة المستهلك فى شراء كميات غير محدودة من هذه السلعة حتى لو كان سعرها مساويا للصفر ويمكن فى هذه الحالة الحصول على مرونة النقطة باسقاط عمود من النقطة المراد حساب المرونة عندها عل المحور الافقى ، وتكون المرونة عند هذه النقطة مساوية لنسبة المسافة من نقطة انعدام الطلب على هذه السلعة الي النقطة التى يتلاقى فيها العمود المسقط من النقطة على منحنى الطلب مع المحور الافقى الى المسافة بين هذه النقطة الاخيرة ونقطة الاصل . اى فى مثالنا هذا $\frac{\text{أ ن}}{\text{ن و}}$.

وجدير بالاشارة هنا الى ان مرونة الطلب ليست ثابتة عند الاسعار المختلفة فى حالة منحنى الطلب الخطى . فتزداد المرونة كلما ارتفع السعر وتتناقص مع انخفاض السعر . فاذا قسنا المرونة عند النقطة التى تقع فى منتصف خط الطلب، اى اذا وقعت جـ فى منتصف المسافة بين النقطتين أ ، ب تصبح النسبة $\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}}$ مساوية للوحدة بما يعنى ان مرونة الطلب تساوى الوحدة . وكلما اقتربت جـ من أ اتجهت المسافة أ جـ الى التناقص وتزايدت المسافة جـ ب مما يؤدى إلي تناقص مرونة الطلب الى أن تساوى صفرا عند انطباق النقطة جـ على أ ، أما اذا اتجهت جـ إلى ب ازدادت قيمة المرونة الى أن تساوى ما لا نهاية عندما تنطبق جـ على ب .

واذا كانت العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر علاقة غير خطية اى انها علاقة من درجة أكبر من الواحدالصحيح -- فاننا نحصل على مرونة النقطة عند اية نقطة على منحنى الطلب برسم مماس لمنحنى الطلب عند هذه النقطة ومده على استقامته حتى يتلاقى مع المحور الافقى . ثم نسقط عمودا من هذه النقطة على المحور

الافقى، وتكون المرونة فى هذه الحالة هى النسبة بين المسافة من نقطة تلاقى المماس مع المحور الافقى الى نقطة تلاقى العمود مع ذات المحور الى المسافة من هذه النقطة الاخيرة الى نقطة الاصل، وذلك كما هو مبين فى الشكل رقم (٢٢).



شكل رقم (٢٢)

قياس مرونة الطلب

فاذا كان منحنى الطلب هو ط ط ونريد قياس المرونة عند النقطة جـ ، فاننا نرسم المماس للمنحنى عند هذه النقطة ، وهو ممثل بالمستقيم أ ب . ثم نسقط العمود حـ ن من النقطة حـ حتى يتلاقى مع المحور الافقى عند ن . وتكون المرونة عند حـ مساوية للنسبة $\frac{\text{أ ن}}{\text{ن و}}$ (أثبت).

جـ- المرونة السعرية التبادلية للطلب Cross Elasticity of Demand

قمنا فى البند السابق بقياس درجة حساسية الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير فى سعرها . ويمكن ان نسمى هذه المرونة باسم "المرونة السعرية الذاتية للطلب" ولكننا نعلم أن الكمية المطلوبة من سلعة ما ، ولتكن ك و، تعتمد ايضا على اسعار السلع الاخرى وقد نهتم احيانا بدراسة اثر تغير سعر السلعة هـ ليس على الكمية المطلوبة منها ولكن على الكمية المطلوبة من السلعة الاولي، و . وتعرف هذه

المرونة باسم المرونة السعرية التبادلية للطلب [١]، وتقاس بنسبة التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة والى التغير النسبى فى سعر السلعة هـ ، ونرمز لها بالرمز م ت وعليه فان :

$$\text{م ت} = \frac{\Delta \text{ك}_{\text{و}}}{\text{ك}_{\text{و}}} \div \frac{\Delta \text{ث}_{\text{هـ}}}{\Delta \text{ث}_{\text{هـ}}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}_{\text{و}}}{\Delta \text{ث}_{\text{هـ}}} \div \frac{\Delta \text{ث}_{\text{هـ}}}{\Delta \text{ك}_{\text{و}}} \quad \ldots\ldots\ (٧)$$

وتعتبر المعادلة رقم (٧) عن مرونة القوس . اما اذا اردنا حساب المرونة عند نقطة ، فاننا يجب ان نقلل من درجة التغير فى سعر السلعة هـ ، وتصبح عندئذ المرونة التبادلية عند نقطة كما يلى :

$$\text{م ت} = \text{نهـا}_{\Delta \text{ث هـ} \longrightarrow \text{صفر}\ \Delta \text{ث هـ}} \frac{\Delta \text{ك}_{\text{و}}}{\text{ك}_{\text{و}}} \times \frac{\text{ث}_{\text{هـ}}}{\text{ك}_{\text{هـ}}}$$

$$= \frac{\text{د ك}_{\text{و}}}{\text{د ث}_{\text{هـ}}} \times \frac{\text{ث}_{\text{هـ}}}{\text{ك}_{\text{و}}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (٨)$$

وتستخدم المرونة السعرية التبادلية فى تحديد نوع العلاقة التى تربط بين هذه السلع المختلفة . وفى هذه الحالة يجب الاهتمام بالاشارة الجبرية للمرننة الى جانب الاهتمام بقيمتها . فاذا كانت القيمة المطلقة للمرونة التبادلية أكبر من الواحد

---

(١) يطلق البعض على هذه المرونة اسم " مرونة التقاطع" ولكننا نجد التسمية المستخدمة أكثر دلالة على مفهوم هذا المصطلح.

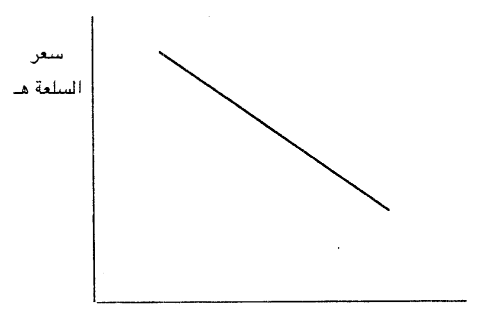
الصحيح يكون الطلب سعلى السلعة و مرنا بالنسبة لسعر السلعة هـ . اما اذا كانت قيمة المرونة اقل من الواحد الصحيح يكون الطلب غير مرن . واذا ساوت الواحد الصحيح فيكون الطلب متكافئ المرونة.

وبالاضافة إلى ذلك ، اذا كانت الاشارة الجبرية للمرونة التبادلية سالبة فانها تدل على ان ارتفاع سعر السلعة هـ سيؤدى الى نقص الطلب على السلعة و ، وفى هذه الحالة تكون السلعتان و ، هـ سلعتين مكملتين . مثال ذلك الحبر واقلام الحبر ، او السيارات والبنزين او السكر والشاى. فاذا ارتفع سعر اقلام الحبر انكمش الطلب عليها وبالتالى يقل الطلب على الحبر.

اما اذا كانت الاشارة الجبرية للمرونة التبادلية موجبة تكون السلعتان بديلتين . بمعنى انه اذا ارتفع سعر السلعة هـ تمددت الكمية المطلوبة من السلعة ومما يشير الى تنافس السلعتين على اشباع ذات الحاجة تقريبا عند المستهلك . مثال ذلك البن والشاى. فاذا زاد سعر الشاى فمن المتوقع تحول بعض الطلب من الشاى الى البن وبالتالى تتمدد الكمية المطلوبة من البن. وكلما كانت الدرجة التى تستطيع بها سلعة ما ان تحل محل سلعـة اخرى كبيرة كلما كبرت قيمة المرونة السعرية التبادلية للطلب. واذا كانت السلعة وبديل كامل للسلعة هـ ، بمعنى أن المستهلك يستوى عنده شراء السلعة و أو السلعة هـ لاشباع ذات الغرض فتكون المرونة التبادلية معادلة لما لا نهاية .

وفى حالة تساوى المرونة التبادلية مع الصفر فان هذا يدل على ان السلعتين مستقلتان عن بعضهما ولا تؤثر التغيرات فى سعر احدهما على الكمية المطلوبة من السلعة الاخرى. مثال ذلك سعر الحديد الخام والكمية المطلوبة من الخبز.

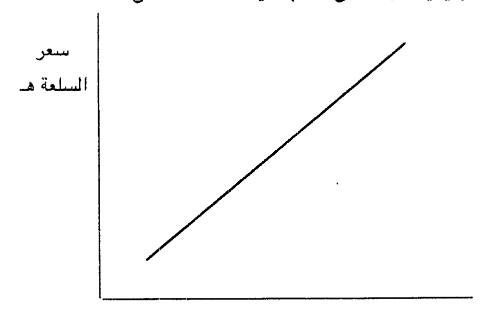
ومن الممكن تمثيل العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة و وسعر السلعة هـ فى الاشكال التالية :



شكل رقم (٢٣)

سلعتان مكملتان

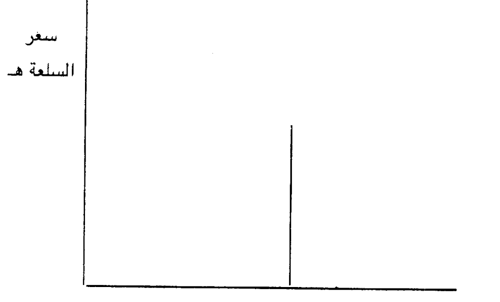
ففى الشكل رقم (٢٣) نجد ان نقص سعر السلعة هـ يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة و ، مما يدل على ان السلعتين و ، هـ سلعتان مكملتان . اما اذا كانت السلعتان بديلتين فان منحنى الطلب سيتخذ الشكل التالى :



شكل رقم (٢٤)

سلعتان بديلتان

بمعنى انه كلما ارتفع سعر السلعة هـ تمددت الكمية المطلوبة من السلعة و .
اما اذا كانت السلعتان و ، هـ منفصلتين عن بعضهما بمعنى ان التغير فى سعر السلعة هـ لا يؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة و ، فان منحنى الطلب على السلعة و بالنسبة الى سعر السلعة هـ سيكون خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسى، اى المحور الذى يمثل سعر السلعة هـ ، وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٢٥)



شكل رقم (٢٥)

سلعتان مستقلتان

ويلخص الجدول الاتى العلاقات التى تربط السلع ببعضها البعض من واقع الاشارة الجبرية للمرونة السعرية التبادلية للطلب.

المرونة السعرية التبادلية أقل من الصفر ----< سلع مكملة
المرونة السعرية التبادلية تساوى الصفر ----< سلع مستقلة
المرونة السعرية التبادلية أكبر من الصفر ----< سلع بديلة

وتجب ملاحظة أن قيمة المرونة السعرية التبادلية لا تكون بالضرورة انعكاسية . بمعنى انه اذا كانت المرونة السعرية التبادلية للطلب على الدجاج الناتجة عن تغير سعر السمك هى ٣- اى اذا انخفض سعر السمك بنسبة ١٪ نقص الطلب على الدجاج بنسبة ٣٪ فليس من الرضورى أن تكون المرونة السعرية التبادلية للطاب على السمك الناتجة عن تغير سعر الدجاج مساوية ٣ . أى انه اذا انخفض سعر الدجاج بنسبة ١٪ فقد ينخفض الطلب على السمك بنسبة أكبر أو اقل من ٣٪ . (لاحظ أننا لانستبعد احتمال تساويهما ولكنا لا نقول ان هذا حتمى).

٢-المرونة الدخلية للطلب Income Elasticity of Demand

لما كان الدخل الذى يحصل عليه المستهلك هو احد محددات الكمية المطلوبة من السلع المختلفة ، فلا بد أن تكون الكمية المطلوبة من سلعة ما حساسة للتغير فى الدخل الذي يحصل عليه المستهلك . وتقاس المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما بالتغير النسبى فى الكمية المطلوبة من هذه السلعة نتيجة لتغير دخل المستهلك بنسبة ١٪ ونرمز لها بالرمز م ى . أى أن :

$$\text{م ى} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ى}}{\text{ى}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ى}} \times \frac{\text{ى}}{\text{ك}} \quad (٩)$$

ومن الممكن أن يكون الطلب على سلعة ما مرنا بالنسبة للتغير فى الدخل (أى أن قيمة المرونة أكبر من واحدصحيح) بمعنى أنه اذا تغير الدخل بنسبة معينة تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر . كما انه قد يكون غير مرن. بمعنى أن المرونة الدخلية للطلب تكون اقل من الواحد الصحيح . وبالتالى تكون نسبة تغير الطلب على السلعة اقل من نسبة التغير فى الدخل . اما اذا كانت المرونة الدخلية مساوية للوحدة فان نسبة التغير فى الكمية المطلوبة ستكون مساوية لنسبة التغير فى الدخل.

ويوضح المثال العددى التالى طريقة حساب المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما . ولنفرض كل من الكمية المطلوبة والدخل على النحو التالى قبل تغير الدخل وبعده :

جدول رقم (٦)

	الكمية المطلوبة	الدخل
قبل تغير الدخل	١٠٠	٥٠٠
بعد تغير الدخل	١١٠	٦٠٠

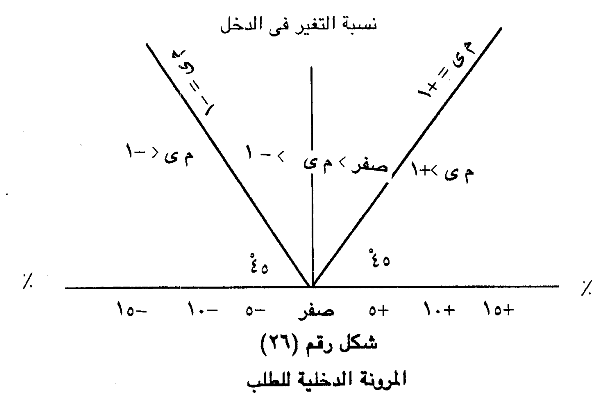
فتكون

$$م ى = \frac{\Delta ك}{\Delta ى} \times \frac{ى}{ك} = \frac{١١٠-١٠٠}{٦٠٠-٥٠٠} \times \frac{٥٠٠}{١٠٠}$$

$$= \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{٥٠٠}{١٠٠} = ٥ر٠$$

ومعنى هذا ان الطلب على هذه السلعة غير مرن بالنسبة الى الدخل، اذ ان نسبة التغير فى الكمية المطلوبة تبلغ نصف نسبة التغير فى الدخل .

وكذلك قد تكون المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما سالبة بمعنى أنه اذا زاد الدخل فان ذلك سيؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من هذه السلعة . وبالرغم من ان مثل هذه الحالات نادرة الحدوث الا انه من الممكن حدوثها عملا . وتعرف مثل هذه السلع - باسم السلع الرديئة أو السلع الدنيا . ويمكن تلخيص الحالات المختلفة للمرونة الدخلية للطلب بالشكل التالى :



شكل رقم (٢٦)

المرونة الدخلية للطلب

ففى الشكل رقم (٢٦) نرسم على المحور الافقى النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة من السلعة وعلى المحور الرأسى النسبة المئوية للتغير فى الدخل. وعند اية نقطة فى الربع الأول أى الربع الايمن - تكون المرونة الدخلية للطلب موجبة . فاذا وقعت النقطة على خط ٤٥ الذى ينصف هذا الربع كانت المرونة مساوية للواحد الصحيح. اما اذا وقعت أعلى هذا الخط والى يساره كانت المرونة الدخلية اقل من الواحدالصحيح. واذا كانت اسفل الخط والى يمينه كانت المرونة اكبر من الوحدة . وتكون المرونة سالبة فى الربع الثانى من الكل - اى الربع الذى يقع الى اليسار . فاذا كانت المرونة ممثلة بنقطة على الخط الذى ينصف هذا الربع الى قسمين متساويين كانت معادلة للواحد الصحيح . وبذات الطريقة السابقة يمكن تفسير جميع النقط الواقعة فى الربع الثانى .

اما اذا كان التغير فى الدخل مصحوبا بثبات الكمية المطلوبة اى ان النقطة فى هذه الحالة تقع على المحور الرأسى فى الشكل السابق، فتكون المرونة الدخلية للطلب مساوية للصفر . وأخيرا اذا تغيرت الكمية المطلوبة دون تغير الدخل - مع ثبات الظروف الاخرى على حالها - تكون المرونة الدخلية للطلب

عندئذ معادلة إلى ما لا نهاية وذلك باستثناء نقطة الاصل. وتقع مثل هذه النقطة على المحور الافقى.

وتستخدم المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما من الناحية التطبيقية للتفرقة بين السلع الضرورية ، والسلع الكمالية او الترفيه والسلع التى تقع بين هاتين الفئتين . فاذا كانت هذه المرونة بالنسبة للسلعة اقل من واحد صحيح فان هذه السلعة تكون من السلع الضرورية. اما اذا كانت اكبر من الوحدة تسمى هذه السلعة بالسلعة الكمالية (بشرط ان تكون المرونة موجبة).

وتجب ملاحظة ان مثل هذه التفرقة بين السلع تتوقف على مستوى دخل المستهلك وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المحيطة ، بحيث اذا تغيرت الظروف السائدة يكون من الممكن تحول السلع الكمالية الى سلع ضرورية بمعنى ان المستهلك الذى يحصل على دخل قدره ٥٠ (خمسون) جنيها فى السنة قد يعتبر البيض مثلا – سلعة كمالية ، فى حين انه اذا ارتفع دخله الى ٢٠٠ جنيها فقد تصبح هذه السلعة ضرورية بالنسبة اليه . ومن الناحية الاخرى فان ذات السلعة تكون كمالية بالنسبة الى مستهلك ما فى حين انها ضرورية بالنسبة الى مستهلك آخر.

٢- العوامل المؤثرة فى المرونة واستخدامها :

لقد ذكرنا ان مرونة الطلب على السلع المختلفة اما ان تكون اكبر من او اقل من او تساوى الواحد الصحيح . فما هى الاسباب التى تجعل الطلب على سلعة ما مرنا على سلعة اخرى اقل مرونة ؟ وما هى اهمية معرفة مرونات الطلب؟ هذا ما سنعالجه فى هذا البند.

١- العوامل المؤثر فى المرونة :

يكون الطلب على سلعة ما مرنا او قليل المرونة تبعا للعوامل التالية :

أولاً : وجود البدائل :

فاذا كان للسلعة بديلا توقعنا ان تكون مرونة الطلب عليها أكبر من مرونة الطلب على السلع التى لايوجد لها بديل. والسبب فى ذلك هو سهولة انتقال المستهلك

الى السلع البديلة اذا ارتفع سعر السلعة . وكلما اقتربت السلعة من كونها بديل تام كلما كبرت المرونة . واذا كان للسلعة بديل تام اصبح الطلب عليها لا نهائى المرونة.

ثانيا : أهمية السلعة :

سبق أن ذكرنا أن السلع تنقسم من حيث اهميتها للمستهلك الى سلع ضرورية وترفيه ومتوسطة بين الاثنين . ومعنى ان السلعة ضرورية ان المستهلك يطلبها بغض النظر عن سعرها . ولا تتأثر الكمية المطلوبة منها كثيرا بتغيرات الاسعار ولذلك نجد ان مرونة الطلب على السلع الضرورية منخفضة ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للسلع الاخرى.

ثالثا : نسبة المنفق على السلعة :

اذا كانت النسبة المنفقة على السلعة صغيرة جدا بالنسبة الى دخل المستهلك فاننا نتوقع ان مرونة الطلب عليها تكون صغيرة . اما اذا كان الانفاق على السلعة يستحوز على جزء كبير من الدخل فيهتم المستهلك بتغيير نمط انفاقه عليها عند تغير سعرها وبذلك نتوقع ان تكون مرونة الطلب عليها كبيرة .

رابعاً : طول الفترة الزمنية :

من المحتمل أن يتحول الطلب غير المرن على سلعة ما بمرور الوقت الى طلب مرن نسبيا نتيجة لاستطاعة المستهلك تعديل نمط استهلاكه والتعرف على السلع المختلفة الموجودة فى السوق مما قد يؤدى الى اكتشاف بدائل أرخص نسبيا لم يكن يعرفها فور حدوث التغير فى سعر السلعة .

٢-استخدامات المرونة :

ترجع أهمية دراسة مرونة الطلب على سلعة ما الى عدة اعتبارات أهمها :

أولاً : فى التخطيط :

اذا ارادت الدولة تقدير الطلب المستقبل على سلعة ما فى ظل زيادة الدخل بنسبة معينة، فانها يجب أن تأخذ فى الحسبان المرونة الدخلية للطلب على هذه السلعة. وتفيد دراسة المرونة على تجنب انشاء طاقات تكون فائضة عن الحاجة أو

وجود عجز فى انتاج بعض السلع الاستراتيجية.

ثانياً : فى السياسات الاقتصادية :

اذا أرادت الحكومة فرض ضريبة على مبيعات سلعة معينة وذلك برفع سعرها بغرض الحصول على ايراد ، فاذا كان الطلب على هذه السلعة مرنا فمن الممكن ان تنخفض مشتريات المستهلك من هذه السلعة بدرجة كبيرة تؤدى الى نقص الايراد الكلى من بيع هذه السلعة وبالتالى لايتحقق غرض الحكومة فى الحصول على ايراد اضافى. وكذلك تفيد معرفة المرونة فى تقدير مقدار التغير فى الاسعار للقضاء على فائض الطلب او العرض وما الى ذلك.

ثالثاً : للوحدات الاقتصادية :

يتوقف القرار الاقتصادى الرشيد للوحدة الاقتصادية فى عديد من المجالات على معرفة مرونة الطلب بالنسبة للسعر . مثال ذلك اثر رفع السعر على الايراد الكلى للشركة او اثر رفع تعريفة السفر بالقطار على عدد الركاب وهكذا .

٤- خط المرونات المتساوية :

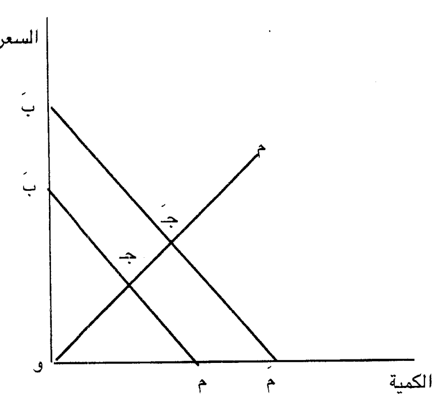
ان زيادة دخل المستهلك . وانخفاض اسعار السلع المكملة وارتفاع اسعار السلع البديلة من شأنها ان تؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة الى أعلى . أى تؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند كل الاسعار المختلفة – فاذا كان منحنى الطلب خطيا فقد يكون منحنى الطلب الجديد موازيا له او يلتقى معه فى نقطة اما على محور الكميات أو على محور الاسعار.

ويمكن اثبات انه اذا كان منحنيا الطلب متوازيين ، فان اى خط مستقيم مار بنقطة الاصل يقطعهما عند نقطة متساوية المرونة . اما اذا اشترك منحنيا الطلب فى نقطة على احد المحورين ، فان اى خط موازى للمحور الاخر يقطعهما عند نقطة تتساوى فيها المرونة . ونقوم فيما يلى باثبات ذلك .

١- حالة خطوط الطلب المتوازية :

يمثل الشكل رقم (٢٧) منحنى طلب متوازيين . والمراد اثبات ان اى خط

مستقيم مـــار بنقطة الاصل مثل و م يقطعهما عن نقطتين تتساوى فيهما مرونة الطلب .



شكل رقم (٢٧)

خط المرونة المتساوية

حالة توازى منحنى الطلب

فى الشكل السابق نجد أن المثلثين أ و جـ ، أ و جـَ متشابهان وبالتالى فان :

$$\frac{\text{أ جـ}}{\text{أ جـَ}} = \frac{\text{أ و}}{\text{أ و}}$$

وكذلك فان المثلثين جـ و ب ، جـَ و بَ متشابهان ويكون

$$\frac{\text{جـ ب}}{\text{جـَ بَ}} = \frac{\text{و ب}}{\text{و بَ}}$$

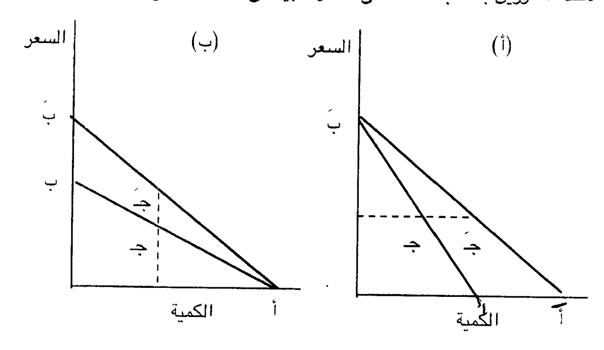
ولما كان $\frac{\text{أ و}}{\text{أَ و}} = \frac{\text{و ب}}{\text{و بَ}}$ نظرا لتشابه المثلثين أ و ب ، أَ و بَ فينتج أن :

$$\frac{\text{جـ ب}}{\text{جـَ بَ}} = \frac{\text{أ جـ}}{\text{أ جـَ}} \quad \text{ومنها فان} \quad \frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}} = \frac{\text{أ جـ}}{\text{جـَ بَ}}$$

أى أن مرونة الطلب عند النقطة جـَ تساوى نظيرها عند النقطة جـ . وهو المطلوب اثباته .

٢- حالة التقاء خطوط الطلب عند احد المحورين :

يمثل الشكل رقم (٢٨) حالتى التقاء خطوط الطلب على محور الاسعار وعلى محور الكميات على التوالى . وفى هذه الحالة تكون خطوط المرونات المتساوية موازية لاحد المحورين بحسب الحالة على النحو المبين فى الشكل التالى .



شكل رقم (٢٨)

خط المرونة المتساوية : حالة التقاء منحنى الطلب

ففى المثلث أ ب أ يوازى الخط المستقيم جـ جـَ الضلع أ أ فى الجزء أ من الشكل السابق، وبالتالى يقطع الضلعين الاخرين بالتناسب. اى انه يقسم أ ب ، أ ب الى جزئين متناسبين وبالتالى فان $\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}} = \frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}}$ أى ان مرونة الطلب عند جـ تساوى مرونة الطلب عند النقطة جـَ.

ويقال ان المنحنيين اللذين لهما ذات المرونة عند الاسعار المختلفة متساويان فى المرونة Isoelastic ويتحقق ذلك عندما تتناسب الكميات المطلوبة عند مستويات الاسعار المختلفة . وتكون نسبة التناسب ثابتة.

واخيرا ، يوازى الخط جـ جـَ فى الشكل رقم (٢٨) ب الضلع ب بَ فى المثلث أ ب بَ . وبالتالى تقطع الضلعين أ ب ، أ بَ بالتناسب وينتج عن ذلك أن :

$$\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}} = \frac{\text{أ جـَ}}{\text{جـَ بَ}}$$

وبالمثل يمكن اثبات ان نقط منحنى الطلب أ ب ، أ بَ الواقعة على اى خط مسقيم موازى لمحور الاسعار تكون متساوية.

الفصل الرابع : نظرية الانتاج

أولاً : تمهيد

ثانيا : علاقات الانتاج

١- دالة الانتاج

٢- منحنيات الانتاجية.

٣- منحنيات الناتج المتكافئ.

٤- منحنيات حافة الانتاجية

٥- المسافات الفاصلة بين منحنيات الناتج المتكافئ.

٦- السلوك الرشيد للمنتج الفردى.

ثالثاً : اشتقاق منحنى إمكانية الانتاج .

الفصل الرابع
نظريــة الإنتــاج

١- تمهيد

أن المحدد الرئيسى للعرض هو الانتاج . ومعظم ما نستهلكه من سلع - ان لم يكن جميعها - قد أجرى عليه بعض العمليات التحويلية حتى أمكننا الحصول عليها بالصورة التى تشبع رغباتنا المختلفة . ومن النادر - أن لم يكن من المستحيل - ايجاد سلعة لم يبذل فيها جهد تشبع رغبة من رغبات الانسان . ومن المعلوم ان انتاج سلعة ما يتطلب تضافر خدمات عدد من عوامل الانتاج يكبر او يصغر بحسب نوع السلعة والطرق الانتاجية المتبعة - وذلك لكى نحصل عليها فى صورتها النهائية . ولما كانت كمية هذه العوامل (سواء قسمناها الى أرض وعمل ورأس مال وتنظيم أو اتبعنا اى تقسيم آخر) محدودة ولها استخدامات بديلة فى غالبية الأحوال، فان انتاج السلع المطلوبة لابد وان يتضمن عملية مفاضلة بين مختلفة الاستخدامات يتم عن طريقها تخصيص هذه الموارد على العمليات الانتاجية المختلفة.

ويشبه تحليل نظرية الانتاج إلى حد كبير نظرية سلوك المستهلك فالوحدة محل البحث هنا هى المنشأة الفردية فى حين أنها كانت المستهلك فى تحليل الاستهلاك. وبينما يحاول المستهلك الفردى انفاق دخله على السلع المختلفة بحيث يحصل على اقصى اشباع ممكن تعمل المنشأة الفردية على تحقيق اكبر ناتج ممكن بتكاليف محددة وذلك عن طريق اختيار ومزج خدمات عوامل الانتاج . ويتمثل احد الاختلافات الرئيسية بين النظريتين فى ثبات الدخل المتاح للمستهلك فى حين أن التكاليف التى يمكن أن تتحملها المنشأة متغيرة.

وكما بينا عند دراسة المستهلك ، يمكن اتباع احد اسلوبين لتحليل جانب الانتاج . الأول : دراسة انتاجية العوامل المختلفة وقوانين الغلة . ويناظر هذا الاسلوب تحليل المنفعة فى نظرية توازن المستهلك. والثانى : دراسة منحنيات الناتج المتكافئ Isoquant ومنحنيات التكلفة المتساوية Isocost وهذا يقابل تحليل منحنيات السواء فى دراسة الطلب . وسوف نقوم فيما يلى بالتركيز على تحليل

منحنيات الناتج المتكافئ في ثلاث حالات مختلفة.

أولها : اختيار المزج الأمثل لعاملى انتاج فى انتاج سلعة واحدة متجانسة .

وثانيها : انتاج سلعتين مشتركتين من عملية انتاجية واحدة وذلك باستخدام خدمات عامل انتاج واحد فقط .

وثالثها : تخصيص عنصرين – العمل ورأس المال مثلا – بين صناعتين تنتج كل منها سلعة مختلفة عن الأخرى. والغرض من الاقتصار على تحليل هذه الحالات هو امكان عرض التحليل فى صورة هندسية مبسطة.

٢- علاقات الانتاج :

المقصود بعلاقات الانتاج هو بيان العلاقة بين مستلزمات الانتاج والكمية المنتجة من كل سلعة . ويعبر عن هذه العلاقات بأداتين رئيسيتين هما دالة الانتاج ومنحنيات الانتاجية المختلفة.

أ – دالة الانتاج Production Function

يحتاج انتاج اية سلعة – كما سبق القول – الى مزج خدمات عوامل الانتاج المختلفة بنسب معينة لكى ننتج الصلب مثلا نحتاج إلى حديد خام وفحم . وتوجد طرق فنية تبين النسب التى يمزجان بها لكي ننتج وحدة واحدة من الصلب . كما انه من الممكن انتاج الصلب باستخدام الحديد الخام والكهرباء بدلا من الفحم . وتعتمد الطرق الفنية على درجة التقدم التكنولوجي الذي وصلت اليه الصناعات المختلفة. والتى تدلنا على نسب عوامل الانتاج اللازمة لانتاج السلع النهائية هى " دالة الانتاج" والفكرة التى تتبنى عليها دالة الانتاج فكرة هندسية تكنولوجية . ولكن عندما تدخل العملية الانتاجية طور التنفيذ تصبح المشكلة اقتصادية يراد منها تحديد اقصى قدر من الانتاج باستخدام كمية محدودة من الموارد أو تحقيق قدر معين من الانتاج باستخدام كمية محدودة من الموارد أو تحقيق قدر معين من الانتاج باستخدام اقل كمية ممكنة من الموارد اى يتحمل اقل نفقة ممكنة. ونستطيع عندئذ تحديد الكمية الواجب انتاجها وكذلك النسب التى تمزج بها عوامل الانتاج المختلفة وتدلنا دالة الانتاج اذا غيرنا كمية مستلزمات الانتاج بنسبة معينة . ومن واقع دالة

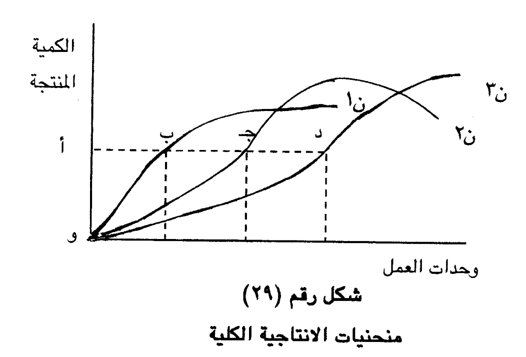
الانتاج نستطيع الحصول على انتاجية خدمات عوامل الانتاج المختلفة . بمعنى انها تبين ما يحدث للانتاج اذا اضفنا وحدات جديدة من احد عوامل الانتاج مع بقاء كمية العناصر الاخرى على حالها.

ب – منحنيات الانتاجية Productivity Curves

تمثل منحنيات الانتاجية مقدار ما تضيفه الزيادات المتتابعة من وحدات عامل انتاج معين – وليكن العمل – الى الكمية المنتجة مع افتراض بقاء الظروف الانتاجية الأخرى على حالها ومنها كمية المستخدم من رأس المال. ونفرق فى هذا الصدد بين ثلاثة أنواع من منحنيات الانتاجية هى : الانتاجية الكلية والحدية والمتوسطة .

أولاً : منحنى الانتاجية الكلية Total productivity Curve

الانتاجية الكلية لاى عامل من عوامل الانتاج فى انتاج سلعة ما هى مجموع الاضافات المتتالية من السلعة المنتجة نتيجة زيادة هذا العامل مع ثبات ظروف الانتاج الاخرى على حالها . ويمثل منحنى الانتاجية الكلية العلاقة بين وحدات العنصر المتغير وكميات الانتاج المناظرة . والملاحظ أنه يمكن الحصول على منحنيات انتاجية كلية مناظرة للعنصر الثابت بتغير المستخدم من هذا العنصر مع ثبات الظروف الاخرى. وتتخذ منحنيات الانتاجية الكلية عادة الشكل التالى :



شكل رقم (٢٩)

منحنيات الانتاجية الكلية

فبافتراض ثبات كمية رأس المال المستخدم ، يمكن الحصول على الانتاجية الكلية للعمل فى انتاج السلعة وهى مجموع الاضافات من هذه السلعة الناجمة عن زيادة وحدات العمل مع ثبات رأس المال عند مستوى معين. ولنفترض انها ممثلة بالمنحنى ن٢. والملاحظ أن زيادة رأس المال المستخدم تؤدى عادة الى نقص الكمية من العمل اللازمة لانتاج مستوى معين من السلعة . وبالتالى تقترن هذه الزيادة بانتقال منحنى الانتاجية الكلية الى اليسار مثل ن١ فى الشكل رقم (٢٩) وبالعكس فان نقص كمية رأس المال عن مستواها فى الحالة الممثلة بالمنحنى ن٢ يؤدى الى انتقال منحنى الانتاجية الكلية للعمل الى اليمين ، اى الى ن٣ ، وذلك لان نقص رأس المال يقتضى زيادة كمية العمل وذلك للمحافظة على ذات المستوى من انتاج السلعة.

ويصور المثال العددى التالى الانتاجية الكلية للعمل كما انه يبين العلاقة بينها وبين كل من الانتاجية المتوسطة والحدية.

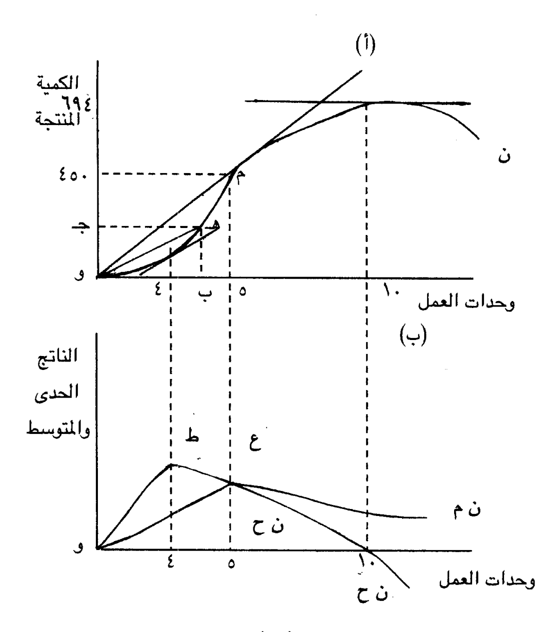
ويرسم نقط العمود قم (٢) المناظر لوحدات العمل المختلفة نحصل على منحنى الانتاجية الكلية للعمل عند استخدام ١٠٠ وحدة من رأس المال . ولنفرض ان هذا هو المنحنى ن٢ فى الشكل رقم (٢٩) فاذا غيرنا وحدات رأس المال الى ١٢٠ وحدة مثلا فسينتقل هذا المنحنى الى الوضع ن١ . اما اذا انقصت وحدات رأس المال الى ٧٥ وحدة فيصبح منحنى الانتاجية الكلية ن٣.

جدول (٧)

الانتاجية الكلية والمتوسطة والحدية للعمل

وحدات رأس المال (١)	عدد العمال (٢)	الانتاج الكلى (٣)	الانتاجية المتوسطة للعامل (٤)	الانتاجية الحدية للعامل (٥)	
١٠٠	١	٨٢	٨٢	٨٢	
١٠٠	٢	١٧٢	٨٦	٩٠	
١٠٠	٣	٢٦٤	٨٨	٩٢	المرحلة
١٠٠	٤	٣٦٠	٩٠	٩٦	الأولى
١٠٠	٥	٤٥٠	٩٠	٩٠	
١٠٠	٦	٥٣٤	٨٩	٨٤	
١٠٠	٧	٦٠٩	٨٧	٧٥	
١٠٠	٨	٦٦٤	٨٣	٥٥	المرحلة
١٠٠	٩	٦٩٤	٧٧ر١	٣٠	الثانية
١٠٠	١٠	٦٩٤	٦٩ر٤	صفر	المرحلة
١٠٠	١١	٦٨٢	٦٢	-١٢	الثالثة

ولقد افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن منحنى الانتاجية الكلية يمر بثلاث مراحل بالنسبة لانتاجية عنصر الانتاج المتغير، فى المرحلة الأولى يزيد العائد من تشغيل عامل اضافى إلى ان يبلغ اقصاه عند العامل رقم ٤ ثم يتناقص بعد ذلك إلى ان يصل إلى الصفر عند العامل رقم ١٠- وقد تكون الانتاجية الاضافية سالبة ، اى أن الناتج الكلى يأخذ فى التناقص بصفة مطلقة مع الاضافات المتتالية من العمل على النحو الموضح فى الشكل رقم (٣٠) أ .



شكل رقم (٣٠)

منحنيات الانتاجية الكلية والمتوسطة والحدية

ثانياً : منحنى الانتاجية المتوسطة Average Productivity Curve

تعرف الانتاجية المتوسطة لعامل من عوامل الانتاج على أنها متوسط مساهمة الوحدة من هذا العامل فى الانتاج الكلى . ونحصل على الانتاجية المتوسطة بقسمة الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من عامل الانتاج . ونحصل على هذه الانتاجية فى الجدول رقم (٢٩) عن طريق قسمة كل رقم فى العمود رقم (٣) على الرقم المناظر له فى العمود رقم (٢).

ويجب ملاحظة زن الانتاجية المتوسطة لعامل معين من عوامل الانتاج تمثل بيانيا بميل الخط المستقيم الواصل بين اية نقطة على منحنى الانتاجية الكلية ونقطة الاصل. فاذا اردنا قاس الانتاجية المتوسطة للعمل عند النقطة هـ فى الشكل رقم (٣٠) نجد أن :

$$\text{الانتاجية المتوسطة} = \frac{\text{الكمية المنتجة}}{\text{وحدة العمل}} = \frac{\text{جـ و}}{\text{و ب}}$$

فاذا وصلنا النقطة هـ بنقطة الأصل، يكون ميل هذا الخط المستقيم هـ و ، عبارة عن $\frac{\text{هـ ب}}{\text{ب و}}$. ولكن هـ ب = حـ و

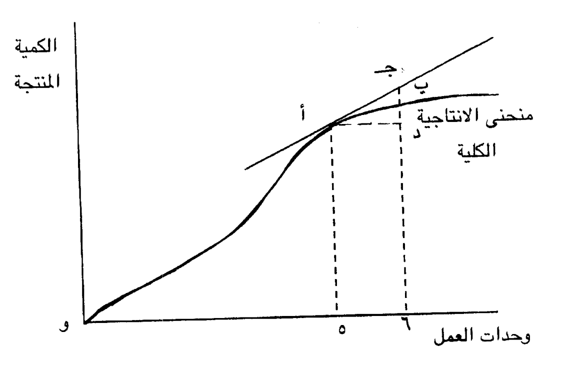
اذ ان فالانتاجية المتوسطة عند اية نقطة على منحنى الانتاجية الكلية تساوى ميل الخط المستقيم الواصل بين هذه النقطة ونقطة الأصل .

ويمثل المنحنى ن فى الشكل رقم (٣٠) منحنى الانتاجية المتوسطة وواضح أن الانتاجية المتوسطة للعامل تبلغ اقصاها عند استخدام خمسة عمال.

ثالثا : منحنى الانتاجية الحدية Marginal productivity Curve

تعبر الانتاجية الحدية لاى عامل من عوامل الانتاج عن الزيادة فى الناتج الكلى الناجمة من زيادة وحدات هذا العامل بوحدة واحدة . ويبين العمود رقم (٥) من الجدول رقم (٧).. الانتاجية الحدية للعمل . ونحصل عليها عن طريق طرح قيمتين متتاليتين للانتاج الكلى من بعضهما ثم قسمة هذا الفرق على مقدار التغيير المناظر فى وحدات العامل المراد حساب انتاجيته الحدية.

وتمثل الانتاجية الحدية لاى عامل من عوامل الانتاج عند نقطة معينة هندسيا بميل المماس لمنحنى الانتاجية الكلية عند هذه النقطة.



شكل رقم (٣١)

إشتقاق الإنتاجية الحدية

ففى الشكل رقم (٣١) نجد أن ميل المماس لمنحنى الانتاجية الكلية النقطة أ يساوي د جـ ، فى حين أن الانتاجية الحدية للعامل السادس عبارة عن د ب . ونجد ان هاتين الكميتين متساويتان كلما اقتربت النقطة د من النقطة أ (١). وعلى ذلك يساوى ميل المماس الانتاجية الحدية لعامل الانتاج بافتراض ان التغيير في كميته متناهى فى الصغر .

أما شكل منحنى الانتاجية الحدية فيظهر فى الشكل رقم (٣٠) وهو ممثل بالمنحنى ن . ونجد انه يرتفع من نقطة الاصل ويصل الى قيمة عظمى عندالعامل رقم (٤) ثم يأخذ فى التناقص بعد ذلك هذا ، ويقطع منحنى الانتاجية الحدية منحنى

---

(١) طالما امكننا رسم منحنى الانتاجية الكلية بهذه الصورة فلابد وان هناك علاقة دالية بين المنتج والمستخدم يمكن صياغتها فى صورة رياضية . فاذا كانت الدالة مستمرة فمن المعلوم ان ميل المماس عند اى نقطة عبارة عن مشتقة الدالة عند هذه النقطة. وعلى هذا فان الانتاجية الحدية لعامل ما من عوامل الانتاج عبارة عن مشتقة الدالة بالنسبة لهذا العامل مع افتراض عدم العوامل الأخرى.

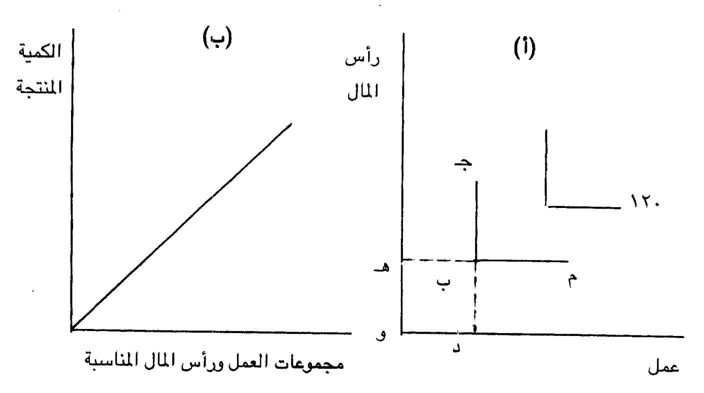
الانتاجية المتوسطة عند أكبر قيمة لها . ويظهر ذلك جليا فى الشكل رقم (٣٠) عند النقطة م حيث يكون ميل الخط الواصل بين نقطة على منحنى الانتاجية الكلية ونقطة الاصل اكبر ما يمكن وفى ذات الوقت مماسا لهذه النقطة أى الانتاجية الحدية.

وأخيراً تمثل منحنيات الشكل رقم (٣٠) قانون تناقص الغلة الذى تفترض النظرية التقليدية انطباقه على دوال انتاج السلع المختلفة. وينص هذا القانون على ان زيادة احد عناصر الانتاج بكميات متساوية مع ثبات المستخدم من العناصر الأخرى يؤدى الى زيادة الناتج الكلى ولكن تبدأ الزيادات المتتالية فى التناقص بعد حد معين (أى تناقص الانتاجية الحدية ، ومعها الانتاجية المتوسطة للعنصر . وذلك بعد مرحلة تزايد ابتدائية.

جـ - منحنيات الناتج المتكافئ: Isoquants

ذكرنا أن دالة الانتاج تعبر عن العلاقة بين مستلزمات الانتاج والكمية المنتجة . ومن الممكن تصوير هذه العلاقة بعدة اشكال بينا احدها وهى منحنيات الانتاجية. وفيما يلى نقوم بتحليل ما يسمى بمنحنيات الناتج المتكافئ.

ويمثل كل منحنى من هذه المنحنيات التوليفات المختلفة لخدمات عوامل الانتاج أو النسب المختلفة لمزجها وذلك للحصول على كمية ثابتة من السلعة المنتجة . وتتخذ هذه المنحنيات صورا متعددة تبعا لعدد الطرق الفنية الممكن اتباعها فى انتاج هذه السلعة. وفى أشدالحالات تقييدا نجد ان انتاج وحدة واحدة من سلعة معينة يحتاج الى نسبة ثابتة من عوامل الانتاج الداخلة فى انتاجها ، بحيث اذا اضفنا وحدات جديدة من أحد عوامل الانتاج دون تغيير وحدات العنصر (أو العناصر) الاخرى لما طرأ أى تغيير على الكمية المنتجة . ويعرف القانون الذى يمثل هذه العلاقة باسم ثبات النسب Fixed proportions وتكون منحنيات الناتج المتكافئ (المتساوى) فى هذه الحالة على النحو المبين فى الشكل رقم (٣٢).



شكل رقم (٣٢)

دالة الانتاج ذات النسب الثابتة

ويلاحظ أن منحنى الناتج المتكافئ يتخذ فى هذه الحالة صورة مستقيمين متعامدين . فيناظر المنحنى أ ب جـ انتاجا قدره ١٠٠ وحدة . واقل كمية لازمة من كل من العمل ورأس المال لانتاجها هى و د ، و هـ على التوالى. واذا اضفنا وحدات جديدة من العمل مع بقاء كمية رأس المال على حالها فاننا سننتقل من النقطة ب الى نقطة أخرى على المستقيم أ ب ولكن دون تغيير حجم الانتاج . وبالمثل فان زيادة الوحدات المستخدمة من رأس المال عن و هـ دون تغيير كمية خدمات العمل ستؤدى الى الانتقال الى نقطة على المستقيم ب جـ ولكن مع ثبات حجم الانتاج عند ١٠٠ وحدة . وبذلك تصبح هذه الاضافات زائدة عن الحاجة Redundant ولا يوجد ما يبررها من الناحية الاقتصادية . ومن ثم نصل الى الانتاج الامثل لهذه الوحدات – اى ١٠٠ وحدة – عندما نستخدم و د من العمل و هـ من رأس المال .

وبالانتقال من هذا المنحنى الى منحنيات اخرى اقرب الى نقطة الاصل يقل الانتاج ويزيد اذا انتقلنا إلى منحنيات ابعد عن نقطة الاصل. وتمثل مجموعة نقط الانتاج الرشيد (أى انتاج الكميات المختلفة من السلعة النهائية باقل كميات ممكنة من وحدات عناصر الانتاج وهى نقط الاركان فى منحنيات الناتج المتكافئ) دالة انتاج السلعة، على النحو المبين فى الشكل رقم (٣٢ب) . ففى هذا الشكل نقيس على المحور الافقى مجموعات العمل ورأس المال اللازمة للانتاج الرشيد لهذه السلعة. بمعنى انه اذا احتاج انتاج وحدة واحدة من هذه السلعة الى وحدتين من العمل ووحدة واحدة من رأس المال فتعبر كل نقطة على هذا المحور عن وحدات – مركبة من العمل ورأس المال بنسبة ٢ : ١.

وتجب ملاحظة انه فى مثل هذه الحالات لايوجد اى احلال بين العمل ورأس المال فى داخل العملية الانتاجية الواحدة .

الا أن انتاج معظم السلع يتم بأكثر من طريقة انتاجية، حتى ولو كانت النسب التى تمزج بها عناصر الانتاج ثابته فى كل عملية من العمليات الانتاجية على انفصال. ولنفترض أن هناك طريقتين لانتاج السلعة بحيث تستلزم احداها كمية عمل اكبر نسبيا، فى حين ان الاخرى تتطلب كمية رأس مال أكثر نسبيا .

وتعرف الطريقة الانتاجية الاولى باسم " الوسائل الانتاجية ذات الكثافة اليدوية Labor Intensive Technique – وتعرف الاخرى باسم "الوسائل الانتاجية ذات الكثافة الآلية". Capital Intensive Technique.

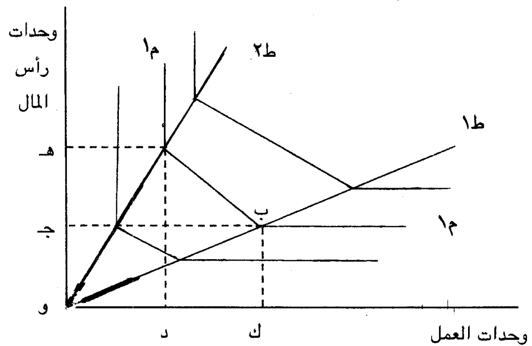
ويوضح لنا المثال التالى المقصود بهاتين الوسيلتين . ونفترض احتياج انتاج سلعة ما – الاخشاب مثلا – الى استخدام كميات معينة من العمل ورأس المال . فاذا استخدمنا منشارا يدويا فيحتاج قطع شجرة مثلا الى ٦ ساعات من العمل . اما اذا استخدمنا منشارا كهربائيا لقطع الشجرة فلن تستغرق العملية اكثر من ساعة عمل واحدة واذا افترضنا ان المنشار الكهربائى يعادل ٨ مناشير يدوية فيمكن صياغة هذا المثال فى الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

مستلزمات قطع شجرة

	وحدات العمل	وحدات رأس المال
الطريقة اليدوية	٦	١
الطريقة الالية	١	٨

ويعبر الشكل رقم (٣٣) عن منحنيات الناتج المتكافئ المناظرة للمثال السابق



شكل رقم (٣٣)

منحنيات الناتج المتكافى فى ظل طريقتى إنتاج

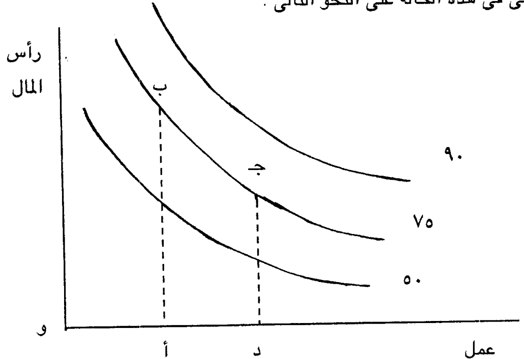
ففى هذا الكل نقيس وحدات العمل المختلفة على المحور الافقى ووحدات رأس المال على المحور الرأسى . ويمثل الخط المستقيم و ط١ النسب الرشيدة التى يمزج بها العمل ورأس المال لانتاج السلعة. ويلاحظ أن قرب هذا المستقيم من محور العمل

يدل على أن درجة يدوية هذه الوسيلة الانتاجية أكبر مما اذا كان هذا المستقيم أقرب الى المحور الرأسى. ويمثل المستقيم الاخر و ط٢ الطريقة الثانية فى الانتاج أى الطريقة الالية.

وفى المنطقة المحصورة بين المستقيمين و ط١ ، وط٢ نستطيع توزيع كميات العمل ورأس المال المتاحة على الطريقتين الانتاجيتين بغرض الحصول على اقصى كمية ممكنة من الانتاج . ولذلك فاننا نحصل على وحدات مختلفة من المنتج بتوزيع العوامل الانتاجية بين الطريقتين . ولم يكن هذا ممكنا فى ظل الحالة الأولى. اما الى أسفل المستقيم و ط١ والى اليمين فتكون اضافة وحدات العمل فائضة عن الحاجة . وبالمثل فان استخدام وحدات اضافية من رأس المال فى المنطقة الواقعة الى يسار المستقيم و ط٢ لاداعى لها اذ انها لا تضيف شيئا إلى الانتاج . وفى هذه الحالة تتخذ منحنيات الناتج المتكافئ الشكل المبين اعلاه . فيمثل الخط المنكسر م١ آب م١ حجما معينا من الانتاج . فاذا كانت كمية العمل المتاحة قدرها و د ، وكمية رأس المال و هـ فمن المستحسن تخصيص العنصرين للاسلوب الانتاجى الثانى، الذى يستخدم الانتاج بالنسبة الممثلة بالخط و ط٢. ويمكن الحصول على ذات الكمية من الانتاج اذا كان لدينا و ك وحدة من العمل، و جـ من رأس المال وذلك باستخدام الطريقة اليدوية فى الانتاج ، ويتم الانتاج عندئذ عند النقطة ب . اما اذا كانت اكميات العمل ورأس المال المتاحة تقع بين هاتين الكميتين فيجب توزيعها على اسلوبى الانتاج بحيث نحصل على ذات الكمية من الانتاج . وتتمثل هذه الاحتمالات بنقط الخط المستقيم أ ب على منحنى الناتج المتكافئ.

والملاحظ ان عدد الانكسارات فى منحنى الناتج المتساوى يمثل عددالاساليب الفنية للانتاج المتاحة فى ظل الفن الانتاجى السائد. فاذا كانت هناك ثلاثة اساليب مختلفة - مثلا - وجدنا ان منحنى الناتج المتكافئ ينكسر ثلاث مرات . واذا ارتفع عدد الاساليب الفنية الى اربعة بلغ عدد الانكسارات اربعة ايضا، وهكذا واخيرا اذا كبر عدد الطرق الانتاجية الممكن اتباعها لانتاج سلعة معينة، بحيث يمكن استمرار احلال عوامل الانتاج المختلفة محل بعضها البعض ، تصبح منحنيات الناتج المتكافئ

مستمرة . اى اننا نستطيع فى هذه الحالة المحافظة على ذات المستوى من الانتاج عن طريق انقاص كمية رأس المال وزيادة كمية العمل . وتصبح منحنيات الناتج المتكافئ فى هذه الحالة على النحو التالى :



شكل رقم (٣٤)

منحنيات الناتج المتكافئ المستمر

نقيس وحدات العمل فى الشكل رقم (٣٤) على المحور الافقى ووحدات رأس المال على المحـــور الرأسى ويمثل كـــل منحنى من منحنيات الناتج المتكافـــئ مستوى معين من الانتاج فتعادل كميـــة الانتاج التى يمثلها المنحنى الثانى ٧٥ وحدة . فاذا اردنا الانتاج عند النقطة ب يلزمنا كمية من العمل قدرها و أ ، وكمية من رأس المال قدرها أ ب . ويمكن ان نحصل على ٧٥ وحدة من السلعة عن طريق انقاص رأس المال الى د جـ ولكن مع زيادة كمية العمل الى و د . وبالمثل يمكن الحصول على ذات الكمية من الانتاج عن طريق انقاص العمل عن و أ مع زيادة كمية رأس المال.

ويعبر ميل مماس منحنى الناتج المتكافئ عند اية نقطة عن معدل الاحلال الحدى لرأس المال محل العمل (أو العمل محل رأس المال) وذلك مع الاحتفاظ بمستوى الانتاج . ويطلق على سالب هذه الكمية (أى بعد ضربها فى -١) اسم معدل الاحلال الفنى Technical Rate of substitution ويساوى هذا المعدل النسبة بين الانتاجية الحدية العينية لعنصرى الانتاج (١) . والملاحظ أن تحدب منحنيات الناتج المتكافئ فى اتجاه نقطة الأصل يعبر عن مبدأ تناقص معدل الاحلال الفنى وذلك بذات الطريقة التى تعبر فيها منحنيات السواء فى الاستهلاك عن مبدأ تناقص الاحلال الحدى بين السلع المستهلكة . وكلما ابتعد منحنى الناتج المتكافئ عن نقطة الاصل كلما عبر ذلك عن زيادة مستوى الانتاج وذلك على افتراض ان الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج موجبة (٢) . واخيرا ، لا يمكن ان تتقاطع منحنيات الناتج المتكافئ بالنسبة للسلعة الواحدة .

---

(١) لاثبات ذلك نفترض أن الكميات المنتجة من السلعة تتوقف على المستخدم من العمل ورأس المال . فاذا تغير المستخدم من عنصرى الانتاج بحيث يظل مستوى الانتاج ثابتا (أى بحيث تظل على ذات منحنى الناتج المتكافئ) فلا بد وان تكون الزيادة فى الانتاج المترتبة على زيادة احد العنصرين متساوية للنقص فيه نتيجة لاقلال العنصر الاخر، بحيث يكون مجموعها الجبرى مساويا للصفر . أى لكل يظل الانتاج ثابتا يجب ان يكون :

Δ ع × الانتاجية الحدية للعمل + Δ ر × الانتاجية الحدية لرأس المال = صفر.

حيث Δ ع ، Δ ر تغير كمية العمل ورأس المال على التوالى. وبأعادة ترتيب الحدود Δ ع × الانتاجية الحدية للعمل = - Δ ر × الانتاجية الحدية لرزس المال.

ومنها $\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}} = - \frac{\Delta \text{ر}}{\Delta \text{ع}}$

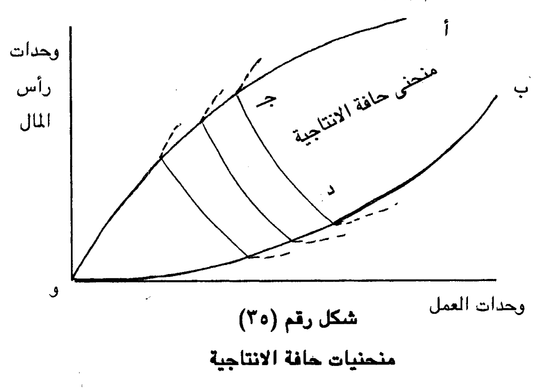
فاذا افترضنا ان Δ ع كمية صغيرة تؤول الى الصفر تصبح $\frac{\Delta \text{ر}}{\Delta \text{ع}}$ المشتقة الاولى لمنحنى الناتج المتكافئ. اى ميل هذا المنحنى وبالتالى فان المقدار - $\frac{\Delta \text{ر}}{\Delta \text{ع}}$ ليس الا معدل الاحلال الفنى.

(٢) سيتضح معنى هذا الشرط عند دراسة منحنيات حافة الانتاجية.

ويجد ملاحظة ان منحنيات الناتج المتكافئ المستمرة - راجع الشكل رقم (٣٤) تحمل فى طياتها افتراض وجود عدد لا نهائى من الطرق الفنية المستخدمة فى انتاج السلعة . ولقد اعتمدالتحليل الاقتصادى التقليدى على هذا الافتراض واستخدم مثل هذه المنحنيات الا ان التحليل الحديث يميل نحو افتراض أكثر واقعية وهو ان الطرق الفنية فى انتاج السلع مهما كبر عددها فيظل محدودا ، ولذلك فان منحنيات الناتج المتكافئ الحديثة تقترب من الشكل رقم (٣٣).

د - منحنيات حافة الانتاجية : Ridge Curves

رأينا فى الجدول رقم (٧) ان الانتاجية الحدية للعمل تساوى صفرا عند العامل رقم ١٠ . أى ان استخدام العامل العاشر لا يضيف شيئا الى الكمية المنتجة. ومن الناحية الاخرى فان الانتاجية الحدية للعامل رقم ١١ تساوى - ١٢ . اى ان تشغيل هذا العامل بدلا من ان يزيد كمية الانتاج فانه يؤدى الى نقصها عما كانت عليه بمقدار ١٢ وحدة . وفى مثل هذه الحالات يجب على مدير الانتاج الرشيد الا يتوسع فى تشغيل عمال اضافيين الى هذا الحد. وتأخذ منحنيات الناتج المتكافئ فى الحالات التى تكون فيها الانتاجية الحدية لاى عنصر سالبة شكلا خاصا على النحو الموضح فى الشكل رقم (٣٥).



شكل رقم (٣٥)

منحنيات حافة الانتاجية

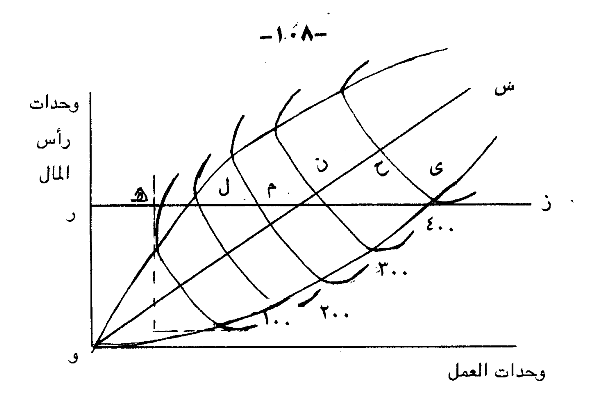
ففى هذه الحالة نرسم منحنيات الناتج المتكافئ بذات الطريقة السابق بيانها . ولكن نجد ان هذه المنحنيات تلتف حول نفسها بعد حد معين وتغير اتجاهها مما يدل على ان الانتاجية الحدية لاحد العوامل قد اصبحت سالبة . فبالنسبة الى منحنى الناتج المتكافئ جـ د نجد ان الانتاجية الحدية لرأس المال سالبة فى الجزء من المنحنى الذى يقع الى يسار النقطة جـ بينما تكون الانتاجية الحدية للعمل سالبة فى الجزءالواقع الى يمين النقطة د. أما عند النقطة د، حيث يبلغ ميل منحنى الناتج المتكافئ صفرا تكون الانتاجية الحدية للعمل صفراً . وبالمثل تكون الانتاجية الحدية لرأس المال صفرا عند النقطة جـ. والمحل الهندسى لجميع النقط المشابهة للنقطتين جـ، د الواقعة على منحنيات الناتج المتكافئ المختلفة اى المنحنيان و أ ، و ب فى الشكل رقم (٣٥) يطلق عليها اسم منحنيات حافة الانتاجية .

ولقد اطلقنا عليها اسم "حافة الانتاجية" نظرا لانها تفصل الحدود التى تكون الانتاجية عندها سالبة من الانتاجية الموجبة هذا ويحصر منحنيا حافة الانتاجية فيما بينهما منطقة الانتاج الرشيد اى المنطقة التى تحصل فيها على كميات السلعة المنتجة بدون استخدام كميات من عوامل الانتاج فائضة عن الحاجة او ضارة بالعملية الانتاجية .

هـ -- المسافات الفاصلة بين منحنيات الناتج المتكافئ:

قانون الغلة المتناقصة وقوانين الغلة بالنسبة للحجم .

أشرنا فيما سبق الى أن منحنيات الناتج المتكافئ لا تتقاطع كما انها محدبة الى نقطة الأصل، وذلك كما هو الوضع بالنسبة الى منحنيات سواء المستهلك . الا أن خريطة منحنيات الناتج المتكافئ تختلف عن نظيرها فى الاستهلاك في ان المسافات الفاصلة بين منحنيات الناتج المتكافئ المتتالية تشير الى معان يمكن تعميمها على عكس الحال بالنسبة إلى خريطة سواء المستهلك .



شكل رقم (٣٦)

قوانين الغلة بالنسبة إلى الحجم

فاذا اخذنا الخط المستقيم ر ز – مثلا – فى الشكل رقم (٣٦) نجد انه يوضح العلاقة بين تغير كمية الانتاج والعمل المستخدم فى العملية الانتاجية عند ثبات رأس المال بالقدر و ر . والملاحظ أن المسافــات بين منحنيان الناتج المتكافئ المتتالية مقاسة على الخط الافقى ر ز تأخذ فى التناقص أولا ثم تتزايد . وواضح أن ر هـ أكبر من هـ ل ولكن المسافة هـ ل اقصر من ل م التى تقل بدورها عن م ن. أى ان ر هـ > هـ ل . ولكن هـ ل < م ل < و ن .

وتفسير ذلك أن زيادة الناتج بكميات متساوية (١٠٠ وحدة في كل مرة) مع ثبات الكمية المستخدمة من رأس المال تتطلب تشغيل كميات متناقصة من العمل (وذلك طالما كانت الانتاجية الحدية لرأس المال سالبة حتى النقطة ل الواقعة على منحنى حافة الانتاجية حيث تكون الانتاجية الحدية لرأس المال صفرا). ولكن تتطلب زيادة الانتاج بكميات متساوية بعد حد معين استخدام كمية متزايدة من خدمات العمل. وبمعنى آخر يؤدى تشغيل عامل اضافى فيما بين النقطتين ر ، ل إلى زيادة الانتاج بمعدل متزايد. ويستمر الانتاج فى التزايد ولكن بمعدل متناقص حتى النقطة ى حيث يؤدى الاستمرار فى تشغيل عمال اضافيين – مع ثبات كمية رأس المال –

الى تناقص الانتاج الكلى.

وهذه المراحل الثلاث ليست الا مراحل الغلة السابق الاشارة اليها عند دراستنا لمنحنيات الانتاجية ، ومفادها ان زيادة أحدعناصر الانتاج بكميات متساوية مع ثبات العنصر الاخر تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بكميات متزايدة ثم تأخذ فى التناقص الى ان تصبح سالبة (أى حين يبدأ الناتج فى التناقص) (١). ولقد سبق الاشارة الى انه يطلق على المرحلة الثانية من هذا القانون اسم قانون تناقص الغلة.

اما اذا اخذنا الخط المستقيم و س ، او اى خط مستقيم مار بنقطة الاصل ومتقاطع مع منحنيات الناتج المتكافئ المتتالية ، فانه يمثل المحل الهندسي للنقط التى تمتزج فيها عناصر الانتاج بنسبة ثابتة مماثلة بميل هذا الخط . والملاحظ ان المسافة بين نقطة الاصل ومنحنى الناتج المتكافئ المناظر لانتاج ١٠٠ وحدة - اى المسافة و أ فى الشكل رقم (٣٦) أكبر من المسافة بين المنحنيين ١٠٠، ٢٠٠ أى أ ب وتساوى هذه المسافة ب جـ والتى تناظر انتقال مستوى الانتاج من ٢٠٠ الى ٣٠٠ ولكن ب جـ < جـ د . واخيرا فالمسافة جـ د < د ح - أى المسافة بين المنحنين ٤٠٠، ٥٠٠.

وتشير هذه المشاهدات الى ان زيادة الانتاج بكمية معينة عن طريق زيادة جميع مستلزمات الانتاج بنسبة واحدة يتطلب اضافة كميات متناقصة من كل منها . ثم يستلزم اضافة كميات متساوية من كليهما وذلك الى ان يصل الانتاج الى مستوى معين تحتاج بعده زيادة الانتاج بذات الكمية اضافة كميات متزايدة من عناصر الانتاج . وتسمى هذه المراحل الثلاث بمراحل الغلة مع الحجم (وهى تزايد ثم ثبات ثم تناقص الغلة مع الحجم على التوالى) وسوف نقوم فيما بعد بتفسير هذه الظاهرة.

ويجب عدم الخلط بين هاتين الظاهرتين اى قوانين الغلة مع الحجم من ناحية

---

(١) لاحظنا انه يمكن استنتاج قوانين مشابهة بالنسبة الى عنصر رأس المال اذا قمنا باستخدام كميات ثابتة من العمل مع تغير رأس المال. ويتم ذلك برسم خط عمودى موازى للمحور الرأسى .

وقوانين تناقص الغلة وتزايدها . ويحدث قانون تناقص الغلة فى الاجل القصير بسبب تعذر تغيير جميع عناصر الانتاج ، المستخدمة اذا اردنا تغيير مستوى الانتاج . ولكن يحدث ذلك عن طريق تغيير كمية احد عناصر الانتاج مع ثبات كمية العناصر الاخرى اما قانون الغلة مع الحجم فيحدث فى الاجل الطويل عند زيادة جميع عناصر الانتاج فى وقت واحد.

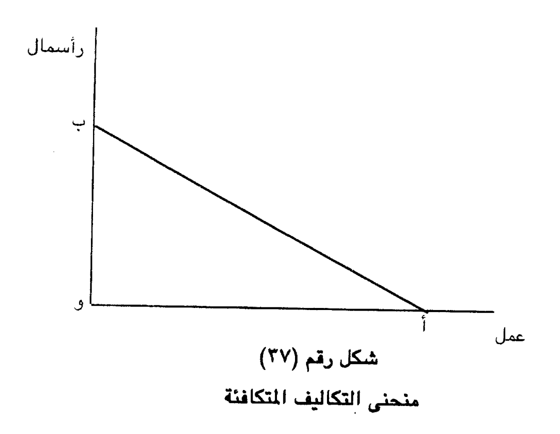
و- السلوك الرشيد للمنتج الفردى :

اذا افترضنا ان منطقة الانتاج الرشيد بالنسبة إلى منتج ما قد تحددت ، أو ان منحنيات الناتج المتكافئ لا تحتوى على اجزاء تكون فيها الانتاجية الحدية لاحد عناصر الانتاج سالبة، فالمسألة التى تثار فى شأن تحديد النسب المثلى لاستخدام عناصر الانتاج هى : أولا ، ما هى النسبة التى يمزج بها المنتج عوامل الانتاج المختلفة لكى يحصل على اقصى انتاج ممن فى ظل الموارد المتاحة ؟ وثانيا، اذا افترضنا ان موارده ستتغير فكيف يتحدد حجم الانتاج الجديد؟ وللاجابة على هذين السؤالين يتعين علينا تعريف خط التكاليف المتكافئة Isocost على افتراض ثبات اسعار خدمات عوامل الانتاج وان المنتج يستطيع شراء اى كمية منها فى ظل هذه الاسعار .

١- خطوط التكاليف المتكافئة (المتساوية) Isocost Line

يبين اى خط من خطوط التكاليف المتساوية المجموعات المختلفة من عناصر الانتاج التى تستطيع المنشأة شراءها بقدر ثابت من التكاليف بفرض ثبات اسعار هذه العوامل. فاذا افترضنا ان المنشأة تقوم باستخدام عنصرى انتاج فقط وليكونا العمل ، ع ، ورأس المال، ر ، وأن سعرى العاملين هما $ث_{ع}$ ، $ث_{ر}$ على التوالى ، ان التكلفة الاجمالية التى تتحملها المنشأة وقدرها ن . واذا قسنا وحدات العمل على المحور الافقى، ورأس المال على المحور الرأسى فتستطيع المنشأة شراء الكمية $\frac{ن}{ث_{ع}}$ من العمل ويمثلها و أ فى الشكل رقم (٣٧) اذا خصص جميع المبلغ ن لشراء العنصر ع . او تستطيع شراء $\frac{ن}{ث_{ر}}$ من رأس المال ، ويمثلها و ب فى الشكل ذاته ، اذا اقتصرت على شراء هذا العنصر . ويمثل الخط المستقيم أ ب التوليفات المختلفة

من خدمات العمل ورأس المال التى يمكن للمنتج الحصول عليها بتحمله بتكاليف اجمالية قدرها ن . ويطلق على هذا الخط اسم خط التكلفة المتكافئة . ويعادل ميل هذا الخط النسبة بين سعرى العمل ورأس المال [١].



شكل رقم (٣٧)

منحنى التكاليف المتكافئة

---

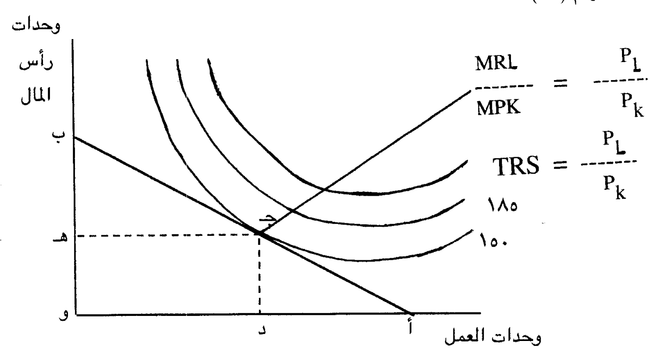
(١) لاثبات ذلك نجد ان

$$\text{ميل خط التكلفة المتكافئة} = \frac{\text{و ب}}{\text{و أ}}$$

$$= \frac{\;\frac{\text{ن}}{\text{ث ر}}\;}{\;\frac{\text{ن}}{\text{ث ع}}\;} = \frac{\text{ن}}{\text{ث ر}} \times \frac{\text{ث ع}}{\text{ن}} = \frac{\text{ث ع}}{\text{ث ر}}$$

٢-اختيار النسبة المثلى لعناصر الانتاج:

يستخدم المنتج خدمات عوامل الانتاج بالكميات التى تحقق له اقصى قدر ممكن من السلع النهائية عند تكلفة معينة . ويتحدد ذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٣٨).



شكل رقم (٣٨)

توازن المنتج

والمشكلة التى تواجه المنشأة هى تحديد أعلى منحنى ناتج متكافئ يمكن الوصول اليه عند خط معين للتكلفة المتكافئة . ويجمع كل من خريطة الناتج المتكافئ وخط التكلفة المتكافئة فى شكل واحد ، ويتضح لنا أن اقصى انتاج يتم عندما يمس خط التكلفة المتكافئة أعلى منحنى ناتج متساوى . أى أنه فى هذه الحالة يستطيع انتاج ١٥٠ وحدة وذلك باستخدام و د من خدمات العمل ، و هـ من خدمات رأس المال والمعروف أن ميلى منحنيين يتساويان عند تماس هذين المنحنيين وبالتالى يتساوى ميل كل منحنى الناتج المتكافئ وخط التكلفة المتساوية عند جـ و هى نقطة توازن المنشأة وبالتالى يعادل معدل الاحلال الفنى بين عنصرى الانتاج مع النسبة

بين سعريهما عند هذه النقطة [١] .

٣- مجرى التوسع : Expansion Path (Scale line)

والان اذا اردنا معرفة الطريق الذى سينتهجه المنتج اذا تغيرت موارده مع افتراض ثبات كل من دالة الانتاج واسعار خدمات عوامل الانتاج على ما هى عليها، فاننا نقوم بتغيير وضع الخط المستقيم أ ب ولكن بشرط أن تكون جميع الخطوط الجديدة موازية له على النحو المبين فى الشكل رقم (٣٩).

---

(١) سبق أن بينا أن معدل الاحلال الفنى بين العمل ورأس المال

$$= \frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}}$$

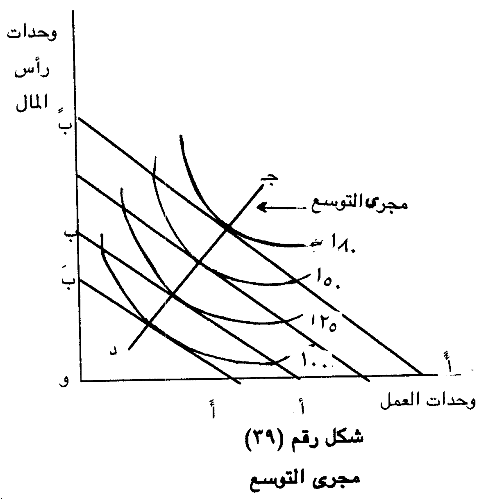
كما رأينا انه عند نقطة التوازن جـ يتساوى كل من معدل الاحلال الفنى والاسعار النسبة لعنصر الانتاج . وبالتالى فان

$$-\frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ع}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}} = \frac{\text{ث ع}}{\text{ث ر}}$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بالطريقة التالية :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{ث ر}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}}{\text{ث ر}}$$

أى أنه للحصول على اقصى انتاج ممكن بتحمل تكلفة معينة، يجب أن تتساوى الانتاجية الحدية العينية لما قيمته جنيه واحد من خدمات العمل مع الانتاجية الحدية العينية لما قيمته جنيه من خدمات رأس المال (أو خدمات اى عنصر أخر من عناصر الانتاج).



شكل رقم (٣٩)

مجرى التوسع

وتمثل المستقيمات أ ب ، أَ بَ ، أً بً خطوط التكلفة المتكافئة ولكن عند مستويات مختلفة من التكلفة . ويتحدد أقصى انتاج ممكن بذات الطريقة السابق بيانها وتشكل مجموعة نقط التماس بين منحنيات الناتج المتكافئ وخطوط التكلفة المتساوية ما يسمى باسم مجرى التوسع وهو الخط الذى يبين الحجم الذى سيكون عليه الانتاج وكذلك النسب التى ستمزج بها عوامل الانتاج المختلفة حتى يتحقق أكبر انتاج ممكن فى ظل كل مستوى من مستويات التكاليف أو حتى تنتج المنشأة كل حجم من أحجام الانتاج بأقل تكلفة ممكنة . ولهذا يطلق البعض على هذا الخط اسم "خط الحجم" scale line وهو الخط د جـ فى الشكل السابق.

٤- غلة الحجم Returns to scale

أنصب بحثنا حتى الان فى مجال الانتاج على الكيفية التى تمزج بها خدمات عوامل الانتاج المختلفة ولم نتعرض للتغيرات التى تطرأ على الانتاج نتيجة لتغير حجم عوامل الانتاج . فمثلا اذا زادت كمية خدمات عوامل الانتاج بنسبة ١٥٪ فما

مقدار الزيادة التى ستطرأ على حجم الانتاج؟ من المتوقع أن يحدث أحد ثلاثة احتمالات هى أن يزيد الانتاج بنسبة اقل من ١٥٪ فما مقدار الزيادة التى ستطرأ على حجم الانتاج ؟ من المتوقع أن يحدث أحد ثلاثة احتمالات هى أن يزيد الانتاج بنسبة اقل من ١٥٪ أو أن يزيد الانتاج بنسبة ١٥٪ أو أن يزيد بنسبة أكبر من ١٥٪ . فاذا زادت الكمية المنتجة بنسبة أقل من نسبة زيادة خدمات عوامل الانتاج نقول أن انتاج هذه السلعة يخضع لقانون تناقص الغلة بالنسبة الى الحجم . اما اذا زاد الانتاج بذات النسبة فتخضع ظروفه لقانون ثبات الغلة بالنسبة ال الحجم Constant Returns to scale وفى الحالة الاخيرة تخضع ظروف الانتاج لقانون تزايد الغلة بالنسبة الى حجم Increasing Returns to scale.

ويلاحظ أن دالة الانتاج التى استخدمها الاقتصاديون الحديون تحتوى على هذه المراحل الثلاث. والسؤال الذى يواجهنا الان هو : ماهى الاسباب الكامنة وراء هذا التغير فى غلة الحجم؟ يوجد تفسيران لهذه الظاهرة أحدهما تقليدى والاخر حديث نسبيا.

أولاً : التفسير التقليدى :

يقوم التفسير التقليدى للتغير فى غلة الحجم على فكرة عدم قابلية بعض عوامل الانتاج للانقسام Indivisibility فاذا كان هناك آلتان احداهما تنتج ١٠٠ وحدة كحد اقصى لها عندما تستخدم النسب الرشيدة من عوامل الانتاج الاخرى فى حين أن اقصى ما تنتجه الالة الاخرى هو ٢٥٠ وحدة . فاذا كان لدى احدى المنشآت الانتاجية عوامل انتاج - باستثناء الالة - تكفى لانتاج ١٥٠ وحدة فانها لاتستطيع أن تستخدم أى من الالتين استخداما اقتصاديا وتبقى أى منهما بدون تشغيل بعض الوقت . أى أنه سيكون هناك طاقات عاطلة . اما اذا كانت الالات قابلة للانقسام لاى درجة مرغوب فيها ، بمعنى أن هناك الات من أحجام مختلفة. فسوف لا تواجه هذه الوحدة الانتاجية اية مشكلة ، وحيث انها تستطيع اختيار حجم الالة الذى ينتج ١٥٠ وحدة بطريقة اقتصادية وبدون وجود أية طاقة عاطلة.

وبمعى آخر ، اذا افترضنا أن عوامل الانتاج قابلة للانقسام لدرجة ما ، وأن

هناك عدد كبير من الاحجام المختلفة للالات فيبدو أن استخدام الالات الصغيرة لانتاج كمية كبيرة يؤدى الى تزايد التكلفة وظهور اضداد الوفورات Diseconomies . وعادة ما تكون درجة كفاءة الوحدات الكبيرة أعلى. أما اذا كانت عوامل الانتاج قابلة للانقسام التام فلا يكون هناك وفورات او اضداد الوفورات ناتجة عن الحجم الذى يتم عنده الانتاج.

ثانيا - التفسير الحديث :

يرفض أصحاب التفسير الحديث فكرة عدم قابلية عوامل الانتاج للانقسام كأساس لوجود وفورات الانتاج . وعلى رأس هذه الفئة البروفسور أ . هـ . تشمبرلين، حيث يرى أن سبب الغلة المتزايدة للحجم هو التخصص وتقسيم العمل الذى يمكن تطبيقه كلما كبر حجم الوحدة الانتاجية سواء كان هذا بالنسبة للعمل او بالنسبة للالات أو الادوات الانتاجية الاخرى .

ولوجهة النظر هذه منطقيتها فى تفسيرات وفورات الحجم الا ان هذا الموضوع ليس على هذه الدرجة من السهولة. ويكفينا فى هذا المجال التعرف على اساس التفسيرين لهذه الظاهرة .

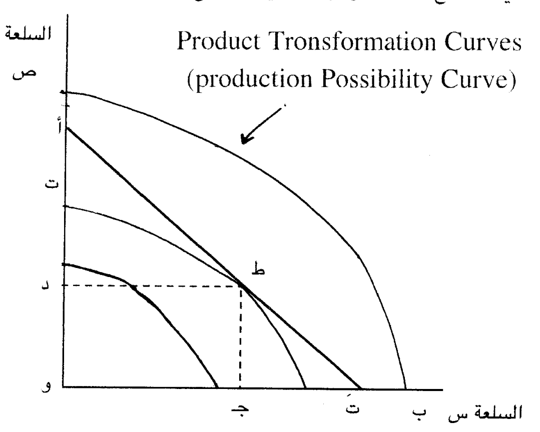
٥- المنتجات المشتركة : Joint products

يحدث فى الحياة العملية أن ينتج عن نشاط من الانشطة الانتاجية أكثر من سلعة واحدة. مثال ذلك تربية المواشى ، فمن الممكن انتاج الصوف أو اللحم. ودرجة الاهتمام بأحدهما لابد وأن تؤثر على الاخر. ولايمكن فى مثل هذه الحالات الحصول على منتج دون الاخر حيث أن المنتجين متلازمان.

وتختلف هذه الحالة عن حالة الوحدة الانتاجية التى تقوم بانتاج أكثر من سلعة نهائية تستخدم أنشطة انتاجية منفصلة لاتمامها وفى هذه الحالة لايتوقف انتاج احدى السلعتين على انتاج الأخرى.

وتحليلنا هنا ينص على الحالة الأولى أى تلك التى يكون فيها المنتجان النهائيان متلازمين . ونفترض للتبسيط أن انتاج هاتين السلعتين المشتركتان لايستلزم الا عامل انتاج واحد او مادة أولية واحدة فقط . ففى مثالنا نفترض أن

تربية الماشية لاتحتاج الا للعلف وتكون منحنيات الانتاج المشترك على النحو التالى:



شكل رقم (٤٠)

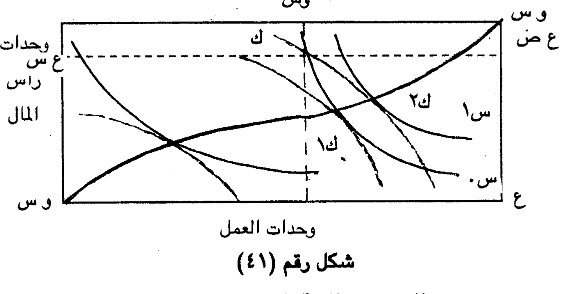
منحنيات الناتج المتكافئ لسلعتين مشتركتين

وتمثل المنحنيات المقعرة الى نقطة الاصل الوحدات التى يمن انتاجها من كل من السلعتين س ، ص باستخدام مستوى معين من مستلزمات الانتاج ، أى انها تدلنا على عدد الوحدات التى نحصل عليها من السلعة س اذا ضحينا بكمية معينة من انتاج السلعة ص وتعرف هذه المنحنيات باسم منحنيات تحويل المنتج Product Transformation Curves . وكلما اتجهنا ناحية اليمين والى أعلى كلما مثلت هذه المنحنيات كميات أكبر من احدى السلعتين أو كلتيهما . وتتوقف الكمية المنتجة من كل من السلعتين على النسبة بين سعريهما . فاذا كانت نسبة الاسعار ممثلة بميل الخط المستقيم أ ب فان الانتاج يتم عند النقط ط على المنحنى ت تَ ، أى ان المنتج ينتج الكمية و حـ من السلعة س والكمية و د من السلعة ص .

٦- التوزيع الامثل لعوامل الانتاج على منشأتين :

والان ، يمكن باستخدام الشكل الصندوقى لادجوورث تحديدالتوزيع الامثل لعوامل الانتاج بحيث تحصل منشأتان على أكبر قدر من الانتاج باستخدام كمية محددة من عناصر الانتاج .

فاذا افترضنا أن المنتجين يستخدمان كمية محدودة وثابتة من عنصرين ، هما العمل ورأس المال لانتاج سلعتين س ، ص وافترضنا ايضا أن انتاج السلعتين يخضع لقانون ثبات الغلة مع الحجم، وانه لا يتأثر بوفورات او اضرار خارجية ، فكيف يمكن توزيع العمل ورأس المال على مجالى الانتاج بحيث يتحقق أكبر قدر من الانتاج الكلى؟ ويمكن تحديد نقط الانتاج الكفء بالاستعانة بالشكل (٤٠) . ففى هذا الشكل يمثل المحوران الكميات المتاحة من العمل ورأس المال وتساوى وس ع القدر المتاح من العمل ، وس ر المتاح من رأس المال ونرسم منحنيات الناتج المتكافئ للسلعة س بالطريقة المعتادة. ونكمل الكل الصندوق بالطريقة السابق بيانها عند دراسة الاستهلاك لكى تمثل وص نقطة الاصل الخاصة بانتاج السلعة ص . ويلاحظ زن كل مجموعة من هذا المنحنيات محدبة ناحية نقطة الاصل الخاصة بها مما يعبر عن تناقص معدل الاحلال الفنى بين العمل ورأس المال فى انتاج كل سلعة من السلعتين .



شكل رقم (٤١)

التخصص الامثل لعوامل الانتاج

والان، تمثل أية نقطة داخل الصندوق تشغيلا كاملا لعنصرى الانتاج . كما انها تبين نمط تخصيص الموارد على انتاج السلعتين فتبين النقطة ك مثلا زن العمل (رس ع = ع س ع ص = ر و ص) موزع على انتاج السلعتين س ، ص بحيث يحصل منتج السلعة س على الكمية ك . ع س، ومنتج ص على الكمية ك . عص . اما رأس المال فيتوزع على السلعتين بحيث يخص انتاج السلعة س الكمية ك . رس والسلعة ص الكمية ك . ر س . والسؤال الان هو ما اذا كان هذا التوزيع أمثل أم لا ؟ .

ويلاحظ أن ك . تقع عند تقاطع منحنى ناتج متكافئ هما س ، ص . وباعادة توزيع الموارد على منحنى الناتج المتساوى س تصل الى النقطة ك١ ويمكن زيادة انتاج ص مع ثبات انتاج س . كما انه بالانتقال على المنحنى ص يمكن زيادة انتاج السلعة س مع ثبات انتاج السلعة ص حتى نصل الى النقطة ك٢ . وبالتالى تمثل النقطة ك توزيعا غير كفء للموارد . وتعتبر كل من ك١، ك٢ افضل من النقطة الاصلية ك .

وجدير بالملاحظة أن اية نقطة مثل ك١ (وهى نقطة تماس منحني ناتج متكافئ) تعتبر نقطة انتاج كفء. بمعنى أنه لايمكن اعادة تخصيص الموارد بين المنشأتين بحيث يزداد انتاج احدي السلعتين دون نقص الكمية المنتجة من السلعة الاخرى. ويلاحظ فى هذا التعريف أننا لم نذكر شيئا عن الاسعار النسبية لهاتين السلعتين حيث تستلزم الكفاءة الاقتصادية عدم امكانية زيادة انتاج احدى السلعتين دون التأثير على مستوى انتاج السلعة الاخرى. ومن الناحية الاخرى، اذا اخذنا النقطة ك٢ نجد انها كفء ايضا وفقا للمعيار السابق. ولا يمكن مفاضلتها بالنقطة ك١ . واذا وصلنا جميع نقط التماس هذه ببعضها البعض نحصل على المحل الهندسى لمجموعات الانتاج الكفء. ويطلق عليه اسم منحنى التعاقد ولكننا نفضل تسميته بمنحنى الكفاءة Efficiency Locus لتمييزه عن منحنى التعاقد فى الاستهلاك .

والخلاصة ، أنه لكى يتحقق كفاءة الانتاج يجب توزيع الموارد بحيث يتم

الانتاج عند اية نقطة على المنحنى وس وص ، فالانتقال على هذا المنحنى يعبر دائما عن زيادة الانتاج من احدى السلعتين مع نقص الكمية المنتجة من السلعة الاخرى. وتمثل كل نقطة على المنحنى وس وص حدا اقصى للانتاج بمعنى أن كل من الانتاج وتخصيص الموارد فى هذه النقط كفء.

والمعروف أن معدل الاحلال الفنى بين العنصرين متساويان عند نقط منحنى الكفاءة وعندما يتعادل معدلا الاحلال الفنى تتساوى ايضا النسبة بين الانتاجية الحدية العينية للعنصرين فى انتاج كل من س، ص وذلك لأن :

معدل الاحلال الفنى فى س = الانتاجية الحدية العينية للعمل فى س / الانتاجية الحدية العينية لرأس المال فى س

كما أن

معدل الاحلال الفنى فى ص = الانتاجية الحدية العينية للعمل فى ص / الانتاجية الحدية العينية لرأس المال فى ص

وبما أن معدلا الاحلال الفنى متساويان عند أية نقطة تماس لمنحنيات الناتج المتكافئ فان :

الانتاجية الحدية العينية للعمل فى س / الانتاجية الحدية العينية لرأس المال فى س = الانتاجية الحدية العينية للعمل فى ص / الانتاجية الحدية العينية لرأس المال فى ص

وهذا يعنى أن شرط التوزيع الامثل للعناصر على انتاج السلع المختلفة هو تساوى النسبة بين الانتاجيات الحدية العينية لاى عنصرين فى جميع فروع الانتاج . وبعبارة أخرى، يجب أن يكون معدل الاحلال الفنى بين أى عنصرين متساويا فى جميع استخداماتها.

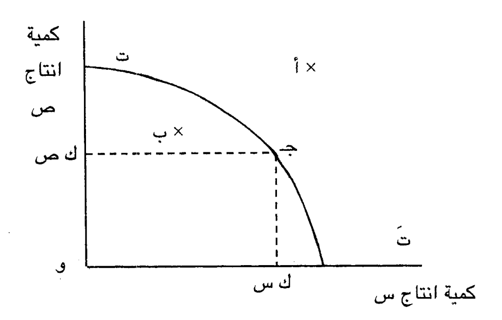
اشتقاق منحنى امكانية الانتاج

يبين منحنى امكانية الانتاج Production Possibility curve (أو منحنى التحويل Transformation curve أو حدود الكفاءة efficiency Frontiers) أقصى كمية من السلعة ص (أو س) يمكن انتاجها عند كمية معينة من انتاج السلعة س (أو ص) . ويمكن اشتقاق هذا المنحنى من الشكل رقم (٤١) فانتقالنا على المنحنى وس و ص من الركن و س فى اتجاه الركن و ص يؤدى الى زيادة انتاج السلعة س باستمرار ، فى حين تناقص الكمية المنتجة من ص باستمرار من حد اقصى الى ان تصل الى الصفر.

ويبين منحنيا الناتج المتكافئ المتماسان عند أية نقطة الكمية المنتجة من السلعة س ، ص عند هذه النقطة . وباستخدام المعلومات التى يتضمنها الشكل رقم (٤١) يمكن رسم منحنى التحويل ت ت فى الشكل رقم (٤٢) بالطريقة التالية . لنفرض اننا نقيس الكمية المنتجة من السلعة س على المحور الافقى والكمية المنتجة من ص على المحور الرأسى. ولنأخذ الكمية المنتجة من س المناظرة لمنحنى الناتج المتكافئ س مثلا فى الشكل رقم (٤١) والتى تساوى المسافة و ك س على المحور الافقى فى الشكل رقم (٤٢) .

ولايجاد اقصى انتاج يمكن تحقيقه من السلعة ص عند انتاج و ك س من السلعة س نعود الى الشكل رقم (٤١) ونتحرك على منحنى الناتج المتساوى س حتى يتقابل مع اعلى منحنى متكافئ للسلعة ص . وقد سبق الاشارة الى ان هذا المنحنى هو ص١ الذى يمس المنحنى س عند تقاطعه مع وس وص وتمثل هذه الكمية بالمسافة وك ص فى الشكل رقم (٤٢) .

وبهذه الطريقة نكون قد حصلنا على نقطة على منحنى التحويل، وهى حـ . وبذات الطريقة يمكن استنباط جميع النقط الاخرى. وبتوصيل هذه النقط نحصل على منحنى امكانية الانتاج .



شكل رقم (٤٢)

منحنى إمكانية الانتاج

ويمكن تبرير تسمية هذا المنحنى بحدود الكفاءة نظرا لاستحالة اعادة توزيع الموارد بين الصناعتين بحيث نصل الى نقطة تقع خارج المنقطة التى يحدها المنحنى ت تَ والمحورين . أى أنه لا يمكن عن طريق اعادة توزيع الموارد بلوغ نقطة مثل أ. ويتسم الانتاج على المنحنى ت تَ بالكفاءة . كما أنه يحقق التشغيل الكامل للموارد اما النقط الواقعة داخل المنطقة التى يحدها ت تَ من أعلى مثل ب ، فهى ممكنة التحقق ولكنها غير كفء. اذ انه يمكن من هذه النقطة اعادة توزيع الموارد بحيث يزداد الانتاج من السلعتين ولا تقع النقطة المناظرة الى ب فى الشكل رقم (٤١) على المنحنى وس وص. ويجب ان نتذكر أنه عند جميع نقط المنحنى وس وص وجميع نقط ت تَ تتساوى النسبة بين الانتاجية الحدية العينية لعنصرى الانتاج فى فرعى الانتاج س ، ص . وبالعكس ، اذا تحقق شرط تناسب الانتاجيات الحدية العينية للعنصرين فى استخداماتها المختلفة، فلابد وأن يكون الانتاج كفء. أى اننا نكون على منحنى التحويل ت تَ .

وأخيرا ، يبين ميل مماس منحنى امكانية الانتاج عند آية نقطة الكمية التى يجب التضحية بها من احدي السلعتين فى سبيل زيادة الكمية المنتجة من السلعة

الاخرى بدون تغيير الكمية المستعملة من خدمات عنصرى الانتاج . ويعرف معدل التحويل الحدى Marginal Rate of Transformation . على أنه ميل المماس لمنحنى التحويل مضروبا فى - ١٠ أى أن

معدل التحويل الحدي = - $\frac{د ك_{س}}{د ك_{ص}}$

ويشير تحدب منحنى امكانية الانتاج الى أعلى الي تزايد معدل الاحلال الحدي بين السلعتين س ، ص . بمعنى أن الاستمرار فى زيادة الكمية المنتجة من احدي السلعتين يتطلب التضحية بكميات متزايدة من انتاج السلعة الاخرى. وبمعنى ذلك ان نفقة انتاج احدى السلعتين بدلالة السلعة الاخرى متزايدة.



الفصل الخامس: تكاليف الانتاج

أولا: تمهيد
ثانيا: بعض تقسيمات التكاليف
ثالثا: الفترات التى تحسب خلالها تكلفة الانتاج
رابعا: منحنيات التكلفة فى الفترة القصيرة
خامسا: منحينات التكلفة فى الفترة الطويلة

الفصل الخامس
تكاليف الانتاج

١- تمهيد

بحثنا فى الفصل السابق العلاقات الفنية للانتاج ، فبينا النسب المثلى التى تمتزج بها عوامل الانتاج المختلفة حتى يحقق المنتج اقصى انتاج ممكن بتكاليف معينة . كما درسنا علاقة التغير فى كمية عوامل الانتاج بالكمية المنتجة من السلعة النهائية . ومن المعروف أن كل انتاج له تكلفة او نفقة . بمعنى زنه للحصول على سلعة تشبع رغبة من رغبات المستهلكين لابد من تحمل تكاليف انتاجها . وتمثل التكاليف الوجه الاخر لعلاقات الانتاج التى بحثناها فى الفصل السابق. ويمثل حساب التكاليف مشكلة حيوية فى ظل أى نظام من النظم الاقتصادية السائدة ، وخاصة الحالات التى تكون فيها الامكانيات المتاحة من الموارد الانتاجية محدودة جدا .

وسنقوم فيما يلى بالتفرقة بين التقسيمات المختلفة للتكاليف. ثم نتناول بالتحليل علاقة التكاليف بالاجال المختلفة للانتاج مميزين بين التكلفة فى كل من الاجل القصير والطويل. واخيرا ، سنشير الى التكافؤ بين التكلفة والانتاجية .

٢- بعض تقسيمات التكاليف :

يمكن التفرقة بين أربعة أنواع من التكلفة هى : التكلفة النقدية والتكلفة الحقيقية ، وتكلفة الفرصة البديلة، وأخيرا التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة.

أ - التكلفة النقدية Money Cost :

تتحمل المنشأة قيمة خدمات عوامل الانتاج التى تستخدمها فى العملية الانتاجية . مثال ذلك أجور العمال ، وقيمة المواد الأولية وايجار المبانى، واستهلاك العدد والالات ، وقيمة الكهرباء والوقود إلى غير ذلك من التكاليف. وقد يكون هناك بعض البنودالتى لاتتقاضى اجرا مباشرا وذلك نتيجة لامتلاك صاحب المشروع لها .، ومثال ذلك ايجار المبنى الذى يمتلكه صاحب المشروع، أو اجر صاحب مشروع يديره بنفسه . فبالرغم من عدم تقاضى هذه العوامل الانتاجية أجرا مباشرا الا أن مثل

هذه التكاليف يجب حسابها عند تقويم مقدار ما تكلفه الانتاج من نفقات . وتجمع قيمة هذه التكاليف نحصل على نفقة السلع المنتجة .

ولا شك أن حساب التكاليف التى تتحملها المنشأة فى انتاج السلعة ليس بالامر السهل . اذ تعترضنا فى هذا المجال عدة مشاكل نذكر منها أنه فى معظم الاحيان تقوم الوحدات الانتاجية بانتاج أكثر من سلعة وهنا تنشأ صعوبة تخصيص مقدار التكاليف أو توزيعها على كل سلعة . وكذلك توجد مشكلة حساب مقدار استهلاك الالات والعدد الرأسمالية الناجم عن انتاج كمية معينة من السلعة .

وليس من اليسير حل هذه المشاكل . ولكن توجد عادة عدة قواعد يمكن اتباعها فى كل حالة. ويعتبر الاختيار من بينها تحكمى الى حد كبير . ويخرج هذا عن مجال بحثنا الحالى .

ب - التكلفة الحقيقية Real Cost

لقد عرف مارشال التكلفة الحقيقية للانتاج بأنها " المشقة التى يتحملها العمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لانتاج السلعة ، وكذا الامتناع عن الاستهلاك أو الانتظار حتي يتوافر رأس المال اللازم للعملية الانتاجية ، أى أن هناك مشقة حقيقية من العمل عدد ساعات معينة يوميا. وكذلك فان توفير الالات اللازمة لانتاج سلعة ما يتطلب تأجيل استهلاك الدخل الجارى. وتحويله الى عدد انتاجية تستخدم فى انتاج السلع النهائية . وتطبيقا لهذا المعنى لا يكون للارض تكلفة حقيقية نظرا لانها تعتبر " هبة الطبيعة" للانسان ولم يتكلف فى وجودها أية نفقة حقيقية .

ويتضح من هذا أنه ليس من الضرورى أن تنطبق النفقة أو التكلفة الحقيقية مع التكلفة النقدية، وان كان هذا التطابق قائما فى معظم الاحيان .

جـ - تكلفة الفرصة البديلة Oppertunity or Alternative cost

يواجه الفرد فى معظم الاحيان عند قيامه بنشاط انتاجى أو استهلاكى عدة اختيارات يستطيع المفاضلة بينها . فمن الممكن أن يعمل شخص ما فى الوحدة الانتاجية أ أو ب أو جـ . كما أنه يستطيع استخدام آلة ما فى انتاج السلعة س أو ص أو غيرها . فاذا اختار الفرد العمل فى وحدة انتاجية دون الاخرى ، أو خصصت

الالة لانتاج سلعة معينة. فمن الممكن فى مثل هذه الحالات قياس تكلفة العمل او تكلفة الالة ليس بمقدار ما تتقاضاه فى العملية الانتاجية التى وقع الاختيار عليها ولكن باقصى ما يمكن ان تحصل عليه اذا استخدمت فى وجهة اخرى . وتسمى هذه التكلفة بتكلفة الفرصة البديلة .

ومثال آخر لهذا النوع من التكاليف ربة البيت التى تتفرغ لشئون منزلها فلا تتقاضى اجرا نقديا عن ذلك . ولكن نفرض أنها تستطيع القيام بوظيفة أخرى تحصل منها على ٢٥ جنيها شهريا . فتكون تكلفة الفرصة البديلة للقيام بمهمة ربة المنزل ٢٥ جنيها . فاذا كان فى امكان ربة المنزل توظيف شخص آخر يستطيع القيام بالمهام التى تقوم بها كربة منزل بذات الكفاءة ، ولكنه يتقاضى أجرا يقل عن ٢٥ جنيها شهريا ، ويفرض أن ربة المنزل لا تمانع فى القيام بالوظيفة الجديدة وأن المشقة التى تتحملها عند القيام بهذا العمل تعادل مشقة أعمال المنزل. فانها تستطيع زيادة دخلها بقبول هذه الوظيفة كذلك اذا كان لدى وحدة انتاجية موارد خصصت فى انتاج سلعة معينة وانها تستطيع انتاج سلعة أخرى بذات الموارد . فتكون تكلفة الفرصة البديلة لهذه الموارد مقدار الايراد الذى تستطيع الحصول عليها من انتاج السلعة الأخرى .

د - التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية Private and social Cost

قد يحدث فى بعض الاحيان فى المجتمعات التى يكون فيها مشاريع خاصة أن تختلف التكلفة الحدية الخاصة عن التكلفة الحدية الاجتماعية. والتكلفة الحدية الخاصة هى مقدار ما يتحمله المنتج من تكاليف اضافية فى سبيل زيادة انتاجية بمقدار وحدة واحدة. اما التكلفة الحدية الاجتماعية لانتاج سلعة هى الزيادة فى التكلفة الكلية بالنسبة الى الاقتصاد القومي بأكمله ، اى انها عبارة عن التضحية فى انتاج السلع المختلفة الناتجة عن اختيار زيادة انتاج سلعة معينة دون سلعة أخرى.

ويرجع اختلاف التكلفة الخاصة عن التكلفة الاجتماعية الى قيام بعض افراد ووحدات المجتمع بنشاط يعودبالنفع (أو الضرر) على أفراد ووحدات أخرى ومع ذلك لايحصلون على (أو يسددون) قيمة ذلك . أى أن ذلك يرجع الى وجود الوفورات

والاضرار الخارجية External Economies and Diseconomies سواء في الانتاج أو الاستهلاك .

ولنضرب مثالا على ذلك . نفرض أن التكلفة الحدية لانتاج وحدة من الصلب ١٠٠ جنيها . ولكن تؤدى هذه الزيادة فى الانتاج الى زيادة كمية الادخنة الناتجة عن العملية الانتاجية مما يؤدى الى تلوث الهواء فتنتج عنه اضرار (مثل اتلاف الزرع، او صحة السكان، او طلاء المساكن او غيرها) قيمتها ٧ جنيهات وبذلك تكون التكلفة الاجتماعية ١٠٧ جنيها فى حين تكون التكلفة الخاصة ١٠٠ جنيها.

وقد يحدث عكس هذه الحالة . بمعنى أن تكون التكلفة الحدية الاجتماعية أقل من التكلفة الحدية الخاصة . فلنفرض أن أحدى المحافظات أقامت حديقة زهور تكلفت ١٥ ألف جنيه. فاذا كان أحد الافراد مقيما بجوار هذه الحديقة ويقوم بتربية النحل فسيجد النحل غذاءا اضافيا مما يتسبب فى زيادة انتاج العسل بمقدار ١٠٠٠ جنيه وبذلك تكون التكلفة الاجتماعية لهذه الحديقة ١٤ ألف جنيه .

وتظهر أهمية التفرقة بين هذين النوعين من التكاليف عند القيام بوضع مشاريع عامة خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب فى هذه الحالة أخذ مثل هذه الاثار غير المباشرة فى الاعتبار عند تقويم الاهمية النسبية للمشروعات المختلفة.

الفترات التى تحسب خلالها تكلفة الانتاج :

يميز الاقتصاديون عادة بين ثلاث فترات للانتاج يعتمد طولها أو قصرها على طبيعة العملية الانتاجية . وهذه الفترات هى : فترة السوق أو الفترة القصيرة جدا ، والفترة القصيرة ، والفترة الطويلة.

أ - فترة السوق Market period

تعرف هذه الفترة الزمنية على أنها تلك الفترة التى تكون قد تمت فيها العملية الانتاجية ، وتكون السلع موجودة فى المخازن. ولهذا فان التغيرات فى حالة الطلب لايمكن أن تؤثر على الكمية المتاحة فعلا من السلعة . ويكون عرض الوحدة الانتاجية من هذه السلعة خلال الفترة القصيرة جدا محدودا بما لديها من مخزون . أى أن

مرونة العرض تساوى صفرا بالنسبة الى السلع غير القابلة للتخزين وقريبة من الصفر بالنسبة إلى السلع القابلة للتخزين.

ب - الفترة القصيرة Short - Run period

لكل مشروع انتاجى قائم حجم معين يمكن معه تغيير كمية الانتاج فى الحدود التى يسمح بها . ومن الممكن أن تغير الوحدة الانتاجية كمية انتاجها بتغيير حجمها. الا أن هذا التغيير يتطلب بعض الوقت. لذلك تعرف الفترة القصيرة بالفترة التى تطول بحيث يمكن تغيير كمية الانتاج فى حدود حجم المشروع القائم ولكنها لا تطول بدرجة تسمح بتغيير حجم المشروع ذاته. وتكون هناك بعض العناصر الثابتة. وبذلك تتحمل الوحدة الانتاجية خلال هذه الفترة نوعين من التكاليف هما : التكاليف الثابتة Fixed cost والتكاليف المتغيرة variable cost.

والتكاليف الثابتة هى التكاليف التى تتحملها الوحدة الانتاجية بغض النظر عن كمية انتاجها . بمعنى أنها ستقوم بدفعها فى حالة بقاء العملية الانتاجية معطلة أى أن الانتاج يساوى صفرا ، أو اذا قامت بانتاج ٢٠٠ ألف وحدة. ومن امثلة هذه التكاليف أجور ومهايا العمال والموظفين المستديمين، وايجار المبانى المتعاقد عليها والضرائب على العقارات الثابتة وغيرها.

أما التكاليف المتغيرة فهى التى تتغير مع تغير كمية الانتاج بالرغم من بقاء حجم المشروع على ما هو عليه . ومن أمثلة ذلك استهلاك التيار الكهربائى، وأجور عمال اليومية، والمشتريات من المواد الخام اللازمة لانتاج السلع النهائية ... الخ .

جـ - الفترة الطويلة Long Period

تعرف الفترة الطويلة على أنها الفترة التى تستطيع الوحدة الانتاجية خلالها تغيير حجمها . بمعنى أنها تكون من الطول بحيث تستطيع انتاج أية كمية وباستخدام العمليات الانتاجية الملائمة لحالة الطلب على منتجاتها. ولا توجد فى هذه الفترة عناصر انتاج ثابتة وبذلك تكون جميع التكاليف التى تتحملها الوحدة الانتاجية متغيرة وفقا لحجم الانتاج الذى ترغب الوحدة فى انتاجه .واذا انخفض الانتاج الى الصفر فتكون التكلفة الكلية صفرا ايضا وذلك نتيجة لتصفية المشروع. ويختلف

طول هذه الفترة من سلعة الى سلعة بحسب طبيعة العملية الانتاجية .

منحنيات التكلفة فى الفترة القصيرة :

يمكن حصر التكاليف التى تتحملها الوحدة الانتاجية خلال الفترة القصيرة فى التكاليف الكلية التى تتكون من التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة. ويمكن اشتقاق الانواع التالية للتكاليف :

التكلفة الكلية الاجمالية = التكلفة الكلية الثابتة + التكلفة الكلية المتغيرة

التكلفة الكلية الثابتة = كمية خدمات عوامل الانتاج الثابتة + ثمن الوحدة منها

التكلفة الكلية المتغيرة = كمية خدمات عوامل الانتاج المتغيرة + ثمن الوحدة منها

التكلفة الحدية - الزيادة فى التكلفة الكلية ÷ الزيادة فى الكمية المنتجة .

التكلفة المتوسطة الثابتة = التكلفة الكلية الثابتة ÷ الكمية المنتجة

التكلفة المتغيرة المتوسطة = التكلفة الكلية المتغيرة ÷ الكمية المنتجة

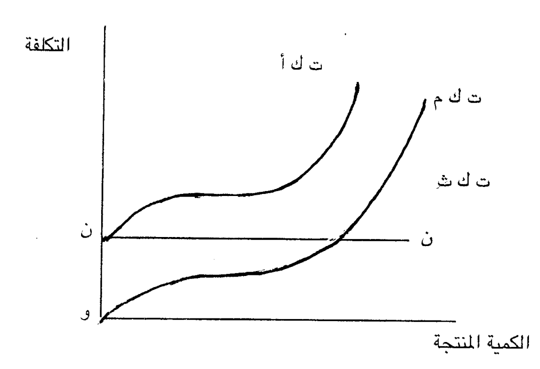
التكلفة المتوسطة الاجمالية = التكلفة المتوسطة الثابتة + التكلفة المتغيرة المتوسطة

= التكلفة الكلية الاجمالية ÷ الكمية المنتجة

ومن المنطقى أن تعتمد التكاليف التى تتحملها الوحدة الانتاجية على الكمية التى تنتجها. وبتغير حجم الانتاج يمكن الحصول على مقدار التكاليف المختلفة المناظرة. ويمكن تمثيل العلاقة بين التكاليف واحجام الانتاج المختلفة بيانيا بما يسمى بمنحنيات التكلفة .

١- منحنيات التكلفة الكلية :

يتضح مما سبق أنه يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من التكلفة الكلية هى : التكلفة الكلية الاجمالية والتكلفة الكلية الثابتة والتكلفة الكلية المتغيرة. ويبين الشكل التالى المنحنيات الممثلة لهذه الانواع الثلاثة.



شكل رقم (٤٣)

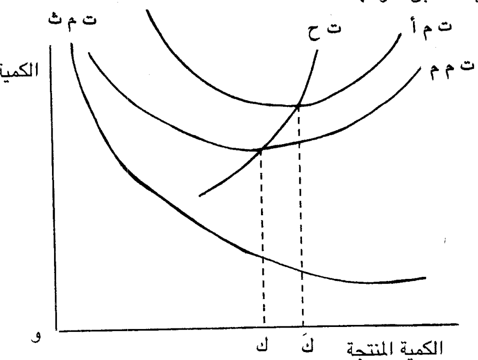
منحنيات التكلفة الكلية

ونقيس على المحور الافقى من الشكل رقم (٤٣) حجم الانتاج ومقدار التكاليف على المحور الرأسى . ومن تعريف التكلفة الكلية الثابتة نجد أنه يمكن تمثيلها بيانيا بالخط المستقيم ت ك ث الموازى للمحور الافقى معبرا عن عدم تأثر هذا النوع من التكاليف بالكمية المنتجة ويمثل المنحنى ت ك م التكاليف الكلية المتغيرة عند مستويات الانتاج المختلفة . ويعكس هذا المنحنى بالطريقة التى رسم بها دالة الانتاج فى مراحلها المختلفة (تزايد الغلة ويناظرها تناقص التكاليف وتناقص الغلة أى تزايد التكاليف). ونحصل على منحنى التكلفة الكلية الاجمالية ت ك أ باضافة التكلفة الكلية الثابتة و ن الى المنحنى ت ك م عند كل مستوى من مستويات الانتاج . ولهذا نجد أن المنحنى ت ك م يوازى المنحنى ت ك أ عند جميع كميات الانتاج .

٢-منحنيات التكلفة المتوسطة:

بقسمة التكلفة الكلية الاجمالية عند مستويات الانتاج المختلفة على كمية الانتاج نحصل على نصيب الوحدة فى المتوسط من التكاليف الكلية السابق بيانها أو

التكلفة المتوسطة . ويمثل الشكل التالى الانواع الثلاثة من التكلفة المتوسطة المناظرة للتكاليف الكلية السابق شرحها .



شكل رقم (٤٤)

منحنيات التكلفة المتوسطة

يمثل المنحنى م ت ت متوسط التكلفة الثابتة . ونلاحظ أنه يتناقص باستمرار كلما زادت الكمية المنتجة ، وهذا امر طبيعى اذ أننا نقوم بقسمة التكلفة الثابتة الكلية وهى مقدار ثابت على كميات الانتاج المتزايدة للحصول على متوسط التكلفة ، فلابد اذن وأن يكون خارج القسمة متناقصا . ويمثل المنحنى ت م م فى الشكل رقم (٤٤) منحنى التكلفة المتغيرة المتوسطة . ويتضح من الشكل أنها تصل الى ادنى نقطة عندما تكون الكمية المنتجة و ك . ونلاحظ أن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة يتناقص مع زيادة حجم الانتاج ثم يأخذ فى التزايد عندما تزيد الكمية المنتجة عن و ك . وباضافة مقدار ما يخص كل وحدة من التكاليف الثابتة عند مستويات الانتاج المختلفة على منحنى التكاليف المتغيرة المتوسطة نحصل على منحنى متوسط التكاليف الاجمالية. وهو ممثل بالمنحنى ت ك أ . ونلاحظ أنه يصل إلى أدنى نقطة عندما يكون حجم الانتاج و ك . ويحدث ذلك نتيجة لارتفاع مقدار

النقص فى التكلفة الثابتة المتوسطة مع تزايد الانتاج عن مقدار الزيادة فى التكلفة المتوسطة المتغيرة. ويعكس الجزء المتناقص من منحنى التكلفة المتوسطة الاجمالية، تناقص التكاليف مع ارتفاع مستوى الانتاج فى حين أن الجزء الصاعد منه يبين تزايد التكاليف مع زيادة الكمية المنتجة .

وغنى عن البيان ، أننا نحصل على منحنيات التكلفة المتوسطة المبينة فى الشكل رقم (٤٤) عن طريق ميل الخط الواصل بين نقطة الاصل ومنحنى التكلفة الكلية المناظر عند كل مستوى من مستويات الانتاج .

٣-منحنى التكلفة الحدية :

يمثل منحنى التكلفة الحدية مجموعة النقط المعبرة عن زيادة التكاليف الناتجة عن زيادة الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة [١]وهو المنحنى ت ح فى الشكل رقم (٤٤) ويلاحظ أن منحنى التكلفة الحدية يقطع كل من منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة والاجمالية عند ادنى نقطة لكل منهما .

---

(١) يعبر عن ذلك رياضيا أن التكلفة الحدية هى المشتقة الاولى لمنحنى التكلفة الكلية بالنسبة الى كمية الانتاج عند النقط المختلفة فاذا رمزنا للتكلفة الكلية بالرمز ص والانتاج بالرمز س ، وكانت التكلفة الكلية دالة فى الانتاج فان :

$$ص = ص\ (س)$$

وتكون التكلفة الحدية $\frac{د\ ص}{د\ س}$ أى أنه يمكن تمثيلها بيانيا بميل المماس لمنحنى التكلفة الكلية عند اية نقطة عليه. ولما كانت مشتقة الكمية الثابتة تساوى سفرا . فان التكلفة الحدية تعتمد على التكلفة المتغيرة فقط ولا تتأثر بالتكلفة الثابتة .

والملاحظ أن تغيرات التكاليف كما بيناها لا ترجع الى تغير أسعار الموارد أو اسعار خدمات عوامل الانتاج ، ولكن تعود الى درجة كفاءة استعمال المواد المتاحة عند مستويات الانتاج المختلفة وذلك لافتراضنا ضمنا ثبات الاسعار المختلفة.

٤- معدل الانتاج الامثل :

تبلغ الوحدة الانتاجية عند كل حجم محدد اقصى كفاءة عند مستوى الانتاج الذى تكون عنده التكلفة المتوسطة الاجمالية اقل من ما يمكن ، وتمثل و ك فى الشكل رقم (٤٤) كمية هذا الانتاج ويسمى هذا المستوى بمعدل الانتاج الامثل . والمعنى المقصود بكلمة "أمثل" هو " الاكثر كفاءة" ويوجد لكل حجم من الاحجام المختلفة للمشروعات معدل امثل للانتاج . وسوف يتضح لنا فيما بعد أن هذا المعدل لا يمثل بالضرورة مستوى الانتاج الذى تحقق عنده المنشأة اقصى ربح ممكن حيث تتوقف الارباح على الايراد المحقق والتكاليف.

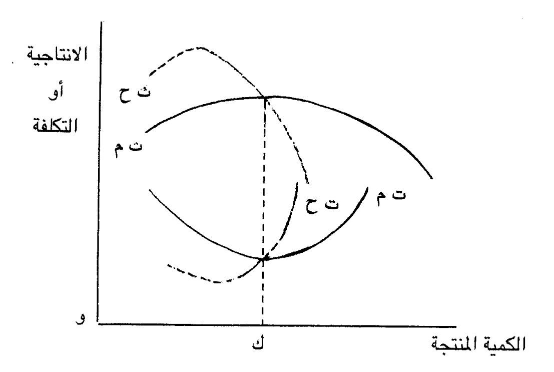
٥- التكافؤ بين الانتاجية والتكلفة :

رأينا فى الفصل السابق أن منحنى الانتاجية الحدية يقطع منحنى الانتاجية المتوسطة عندما تكون الانتاجية المتوسطة عند حدها الاقصى . ثم وجدنا أن منحنى التكلفة الحدية يقطع منحنى التكلفة المتوسطة عندما تكون الاخيرة عند أدنى حد لها . والحقيقة أن كلا من التكلفة والانتاجية ان هما الا شيئا واحدا منظورا اليه من وجهتين مختلفتين . فاذا درسنا العملية الانتاجية عن طريق التكلفة فاننا نتوصل الى ذات النتائج التى نحصل عليها عن طريق الانتاجية . فما تحليل الانتاجية الا معكوس تحليل التكلفة (١). وعلى هذا فان حجم الانتاج الذى يتقاطع عنده منحنى

---

(١) اذا كانت العملية الانتاجية لها طرق محدودة فى الانتاج بحيث تتبع تحليل البرمجة الخطية Linear programming فيطلق على صياغة المشكلة عن طريق الانتاجية اسم البرامج الأولى Primary programme اما اذا حللنا عن طريق التكاليف فيطلق عليه اسم البرنامج الثنائى او المقابل Dual programme.

الانتاجية الحدية والمتوسطة هو ذات الحجم الذى يتحقق عنده تقاطع منحنى التكلفة المتوسطة والحدية ، وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٤٥).



شكل رقم (٤٥)

التكافؤ بين الانتاجية والتكلفة

ويتضح لنا من الشكل السابق أه عند مستوى الانتاج و ك يتحقق التعادل بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة من ناحية وكذلك الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة من الناحية الأخرى .

منحنيات التكلفة فى الفترة الطويلة :

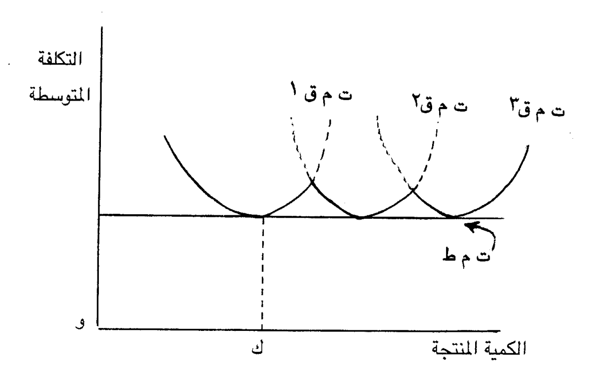
سبق الاشارة الى أن الفترة الطويلة هى الفترة التى يستطيع المشروع خلالها تغيير حجم الوحدة الانتاجية وكذلك مستوى الانتاج ولهذا يتغير كل من كمية المواد الأولية التى تستخدمهما الوحدة الانتاجية وكذلك حجم الانشاءات وذلك فى حدود ما تسمح به الامكانيات الفنية لانتاج السلع المختلفة . فتصبح جميع عناصر التكلفة متغيرة فى الاجل الطويل . وبالتالى لا نعنى الا بمنحنى التكلفة الاجمالية ومنحنى التكلفة المتوسطة والحدية ، دون التفرقة بين تكاليف متغيرة وأخرى ثابتة .

وقد يكون من المفيد اعتبار أن الاجل الطويل ليس الا مجموعة من الاوضاع قصيرة الاجل تستطيع المنشأة المفاضلة بينها والانتقال اليها . فاذا بحثنا حالة المشروع فى لحظة ما ، فاننا نكون امام وضع قصير الاجل ، ولكن اذا اتيحت للمشروع فترة زمنية اطول يستطيع خلالها تغيير وضعه فى الاجل القصير فاننا نكون اما موضع طويل الاجل ويمكن تشبيه الاجل الطويل بشريط سينمائى مكون من تتابع صور مختلفة فاذا قمنا بايقاف حركته عند صورة معينة يصبح التحليل قصير الاجل.

ومن المعروف أن تغيير حجم المشروع يؤثر على تكلفة انتاج الوحدة من السلعة. فاذا قام المشروع بانتاج ٥٠ ألف وحدة وكانت طاقته ١٠٠ ألف وحدة فلابد وأن تكون تكلفة الوحدة أكبر مما لو كانت طاقة المشروع ٦٠ ألف وحدة مثلا . ولما كان المشروع يستطيع فى الاجل الطويل تغيير حجمه فانه يقوم بالمفاضلة بين الاحجام المختلفة الممكنة واختيار انسبها . هذا على افتراض أن القائمين بالمشروع يعلمون مقدما اسعار خدمات عناصر الانتاج وأن هذه الاسعار ثابتة وتستطيع المنشأة زيادة حجمها باحدى وسيلتين هما : انشاء وحدة انتاجية جديدة ذات طاقة اكبر ، او اضافة وحدات انتاجية الى الوحدات القائمة فعلا . ويتوقف اختيار أحدى الطريقتين على مدى تغير كمية الانتاج استجابة لتغيير كمية عناصر الانتاج المستخدمة اى على قانون الغلة مع الحجم .

١- حالة ثبات التكلفة بالنسبة الى الحجم :

ينص قانون قانون ثبات الغلة بالنسبة الى الحجم على أنه اذا تغيرت كمية جميع عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج سلعة ما بنسبة معينة فان كمية الانتاج تتغير ايضا بذات النسبة . وفى هذه الحالة تكون التكلفة المتوسطة للاجل الطويل ثابتة بغض النظر عن حجم الوحدة الانتاجية.



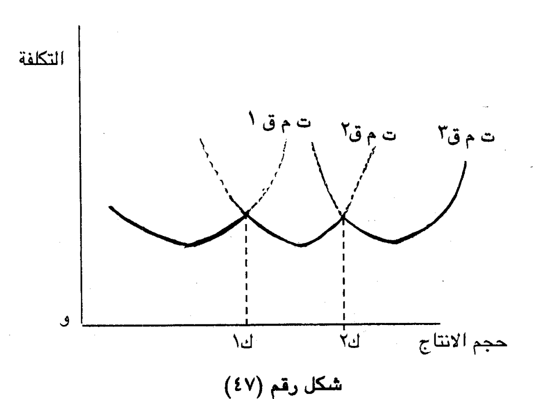
شكل رقم (٤٦)

منحنيات التكلفة المتوسطة طويلة الاجل (١)

ففى الشكلرقم (٤٦) تمثل المنحنيات ت م ق١، ت م ق٢، ت م ق٣ بعض منحنيات التكلفة المتوسطة للفترة القصيرة لاحجام مختلفة من المشاريع . ولما كان المشروع يستطيع اختيار الحجم الملائم، أى الذى يسمح بانتاج الكمية المقدرة بأقل تكلفة ممكنة ولما كان افتراض ثبات التكلفة مع الحجم يشير الى أن مضاعفة الكمية المنتجة تؤدى الى مضاعفة التكاليف، فلابد وأن يكون منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة خطأ مستقيما، ت م ط . فاذا اراد المشروع انتاج كمية تعادل ضعف الكمية و ك فانه يستطيع اقامة وحدة انتاجية اضافية من ذات الحجم الممثل بمنحنى التكلفة المتوسطة ت م ق١ . أو يمكنه أو يمكنه التوسع عن طريق انشاء انتاجية بدلا من الوحدة القائمة ويكون حجم انتاجها عند اقل تكلفة متوسطة معادلا لضعف الكمية و ك . وفى كلتا الحالتين تظل التكلفة المتوسطة للانتاج ثابتة . وأخيرا يجب ملاحظة أن شكل منحنى التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة فى الشكل رقم (٤٦) يفترض وجود عدد لانهائى من الاحجام المختلفة الممكنة للمشروع بين كل حجمين من الاحجام الممثلة ، والا لما أمكن رسم منحنى التكلفة المتوسطة فى الاجل الطويل فى صورة خط مستقيم .

٢- حالة التكلفة المتغيرة بالنسبة الى الحجم :

قد يختلف الحد الادنى للتكلفة المتوسطة مع تغيير حجم المشروع . ولنبدأ بحالة مبسطة يختار فيها المشروع بين ثلاثة أحجام فقط للوحدات الانتاجية . فلكل حجم من هذه الاحجام منحنى تكلفة متوسطة على النحو المبين فى الشكل رقم (٤٧) حيث تمثل المنحنيات ت م ق١ ، ت م ق٢، ت م ق٣ منحنيات التكلفة المتوسطة المناظرة للاحجام الثلاثة الممكنة للوحدة الانتاجية . فاذا اراد المشروع تحديد الحجم المناسب لانتاج كمية معينة من السلعة .



شكل رقم (٤٧)

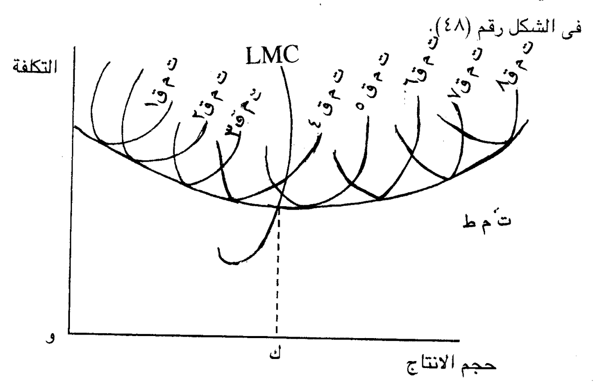
منحنى التكلفة المتوسطة طويل الاجل (١)

فلابد أن يفاضل بين هذه الاحجام الثلاثة على أساس التكلفة المتوسطة التى سيتحملها فى انتاج الوحدة . ويستطيع مدير المشروع الانتقال من أحد منحنيات التكلفة المتوسطة الى منحنى آخر طبقا لما يرى فيه من اقتصاد فى التكاليف فاذا كانت الكمية المراد انتاجها تقل عن الكمية و ك١ فيكون من الاكفأ اقامة الوحدة الانتاجية رقم ١ ويلاحظ أن المشروع يستطيع انتاج ذات الكمية اذا كان حجمه أكبر (وليكن الوحدة رقم ٢) ولكن تكون تكلفة انتاج الوحدة أكبر . أما اذا زادت الكمية

المطلوب انتاجها عن و ك١ ولكن بشرط أن تقل عن و ك٢ فيكون الحجم الكفء للانتاج هو الوحدة الانتاجية رقم ٢ واخيرا اذا زادت الكمية المراد انتاجها عن و ك٢ فيجب انشاء الوحدة رقم ٣.

يتضح مما سبق أن منحنى التكلفة المتوسطة فى الفترة الطويلة يتكون من أجزاء منحنيات التكلفة الثلاثة فى الفترة القصيرة والتى تكون تكلفة الانتاج عندها اقل ما يمكن . ويمثل هذا بالمنحنى المتصل فى الشكل رقم (٤٧).

واخيرا اذا زاد عدد الاحجام الممكن الاختيار بينها الى درجة كبيرة . فسوف تنتج الوحدة الانتاجية عند نقطة واحدة على كل منحنى من منحنيات التكلفة المتوسطة الخاصة بالاحجام المختلفة بحيث اذا زاد الانتاج المرغوب فيه عن الانتاج المناظر لهذه النقطة انتقل المشروع الى حجم أخر، وهكذا . وعندئذ يكون منحنى التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة هو الغلاف Envelope الذى يمس كل منحنى من منحنيات التكلفة المتوسطة للفترة القصيرة عند نقطة واحدة فقط على النحو المبين فى الشكل رقم (٤٨).



شكل رقم (٤٨)

منحنى التكلفة المتوسطة طويل الاجل (٢)

يعكس المنحنى ت م ط فى جزئه الأول - أى حتى كمية الانتاج و ك - ظاهرة تناقص التكلفة فى الفترة الطويلة . وترجع هذه الظاهرة اساسا الى وفورات الحجم الكبير Economies of scale والتى ترجع بدورها الى سببين رئسيين هما : زيادة امكانية التخصص وتقسيم العمل مع اتساع نطاق المشروع وزيادة امكانية اتباع أساليب فنية أكثر تقدما والاستعانة بالات ومعدات أكبر طاقة ومن ثم يمكن انتاج الوحدة من السلعة بتكلفة اقل. الا أن المشروع لا يستطيع الاستمرار فى الافادة من هذه الوفورات بتوسيع حجمه اذ أن النفقة المتوسطة تأخذ فى التزايد بعد حد معين - أى بزيادة الانتاج عن و ك - وذلك بسبب اضرار الحجم الكبير Diseconomies of scale والتى تنتج من تناقص كفاءة الادارة مع زيادة حجم المنشأة . فعند الاحجام الصغيرة للمشروع يمكن ان يؤدى نمو المنشأة الى استغلال ميزات التخصص وتقسيم العمل بين موظفى الادارة ولكن عند استمرار المشروع فى النمو تبدأ صعوبات التنسيق والرقابة فى الظهور ، كما أن الاعمال الادارية تصبح أكثر تعقيدا ويقل الاتصال بين الادارة العليا والعمليات الجارية فى المنشأة مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة فى اقسام الانتاج . واخيرا يجب الا نعتقد أن المشروع يبدأ اولا فى الاستفادة بوفورات الحجم الى أن يستنفذها جميعا ثم يواجه صعوبات واضرار الحجم الكبير بل قد تثبت النفقة المتوسطة عند ادنى حد لعدد من مستويات الانتاج قبل أن تأخذ النفقة المتوسطة فى التزايد .

ويطلق الكتاب فى بعض الاحيان على منحنيات التكلفة فى الفترة القصيرة اسم منحنى المشروع prolect curve على أساس أنه يمثل التكلفة المناظرة لحجم مشروع معين. اما منحنى التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة فيسمى منحنى التخطيط Planning curve على اساس أن المنشأة عند تخطيط الحجم المرغوب فيه تستعين بهذا المنحنى لاختيار الحجم الملائم للكمية المتوقع (أو المخطط) انتاجها .

٣- الحجم الامثل للوحدة الانتاجية Optimum Scale of Plant

يطلق اسم الحجم الامثل للوحدة الانتاجية على ذلك الحجم الاكثر كفاءة

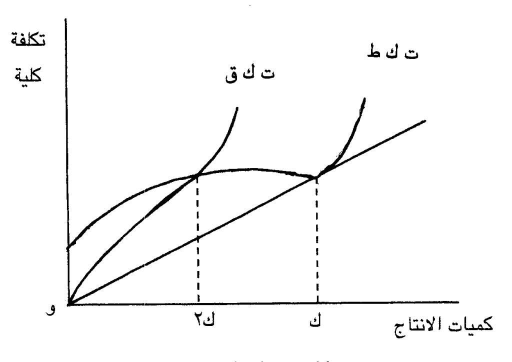
الذى يستطيــع المشــروع اقامته. وذلك الحجم هو المناظر لمنحنى التكلفة المتوسطة فى الاجل القصير الــذى تقع عليه نقطــة النهاية الصغيرة لمنحــنى التكلفـــة المتوسطة للاجل الطـويل. وهذا الحجــم هــو الممثل بالمنحنى ت م ق٥ فى الشكل رقم (٤٨).

والملاحظ أن المشروعات لاتعمل دائما على اقامة أحجام مثلى لوحداتها الانتاجية وتشغيلها عند المعدل الامثل للانتاج وسوف نبين فيما بعد أن المشروعات لا تقوم بذلك الا فى حالات المنافسة الكاملة فى الاجل الطويل. اما فى ظل الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة فمن غير المحتمل ان تقيم المنشأة هذا الحجم . ويرجع السبب الرئيسى فى اقامة وحدات انتاجية اكبر الى التوسعات المحتملة فى الانتاج مما يؤدى الى الوصول الى المعدل الامثل للانتاج.

٤- منحنى التكلفة الحدية :

لاتهتم معظم الدراسات الخاصة بسلوك المنشأة الفردية بمنحنى التكلفة الكلية فى الفترة الطويلة. ولكنه يهمنا فى هذا الصدد لسببين هما : الأول ، يمكن استخدامه فى اشتقاق منحنى التكلفة الحدية فى الاجل الطويل. والثانى، انه يسمح بتحديد العلاقة بين التكلفة الحدية لكل حجم من أحجام الوحدة الانتاجية فى كل من الاجل القصير والطويل.

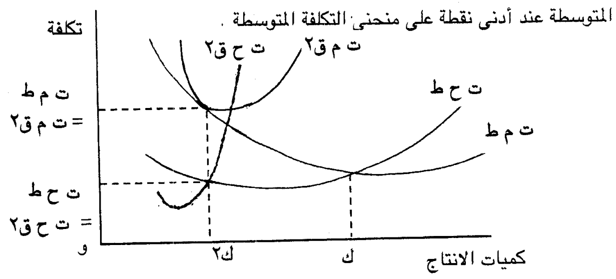
ويمكن استنتاج منحنى التكلفة الكلية فى الاجل الطويل من منحنى التكلفة المتوسطة فى الاجل ذاته وذلك عن طريق ضرب الكمية المنتجة فى التكلفة المتوسطة المناظرة لكل حجم من الانتاج . ويمثل الشكل التالى منحنى التكلفة الكلية فى الاجل الطويل. ويبدأ هذا المنحنى من نقطة الاصل ويتجه الى أعلى جهة اليمين. ويعكس تقعر هذا المنحنى الى اسفل تناقص النفقة المتوسطة عند مستويات الانتاج التى تقل عن و ك . ويظهر تحدب هذا المنحنى الى اسفل - بعد النقطة ك - تزايد التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة (أثبت).



شكل رقم (٤٩)

منحنى التكلفة الكلية طويل الاجل

وتمثل التكلفة الحدية فى الفترة الطويلة التكلفة الاضافية الناتجة عن زيادة الكمية المنتجة فى هذه الفترة زيادة طفيفة. وترجع الاضافة الى التكلفة الكلية فى هذه الحالة الى تغيير كميات جميع عناصر الانتاج المستخدمة بما فى ذلك حجم المشروع ذاته. وقد سبق أن ذكرنا أن التكلفة الحدية تكون أقل من التكلفة المتوسطة عند تناقص الاخيرة وأكبر منها عند تزايدها . وتتساوى التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة .



شكل رقم (٥٠)

منحنى التكلفة الحدية طويل الاجل

والسؤال الذى يواجهنا الان هو : ما هى العلاقة بين التكلفة الحدية فى كل من الاجل القصير والاجل الطويل؟ للاجابة على هذا السؤال نفرض أن المنشأة تريد انتاج كمية و ك٢ فى الشكل رقم (٥٠) لذلك تختار الحجم رقم ٢ الذى يمس منحنى ت م ط عند هذا المستوى من الانتاج . وتتساوى ت ك ق٢ مع ت ك ط عند كمية الانتاج و ك٢ وذلك نظرا لتعادل التكلفة المتوسطة للاجلين. اما اذا زاد مستوى الانتاج عن و ك٢ فتكون ت ك ق٢ أكبر من ت ك ط وذلك لان ت م ق٢ > ت م ط . ولابد ان يتماس منحنى التكلفة المتوسطة للفترتين القصيرة والطويلة عند مستوى الانتاج و ك٢ ويكون ميل ت ك ق٢ < ميل ت ك ط عند مستويات الانتاج التى تقل عن و ك٢ ، واكبر عند مستويات الانتاج التى تفوق و ك٢. ويتساوى الميلان عند تماس المنحنيين عند و ك٢. ولما كان ميل ت ك ق٢ يمثل التكلفة الحدية للفترة القصيرة بينما يعبر ميل ت ك ط عن التكلفة الحدية للفترة الطويلة. فلابد ان يتساويا عند هذا الحجم من الانتاج .

وعلى ذلك يمكن تحديد نقط منحنى التكلفة الحدية للفترة الطويلة عن طريق اسقاط عمود من منحنى النفقة المتوسطة للفترة القصيرة الذى يمس منحنى التكلفة للفترة الطويلة عند أحجام الانتاج المختلفة الى ان يلتقى مع منحنى التكلفة الحدية المناظر له فتكون هذه نقطة على منحنى التكلفة الحدية للفترة الطويلة. أى ان منحنى التكلفة الحدية للفترة الطويلة يتكون من نقط على منحنيات التكلفة الحدية للفترة القصيرة تتحدد بالطريقة السابق بيانها.

واخيرا يمكن للقارئ أن يثبت بنفسه أنه عند الحجم الامثل للمشروع تتساوى كل من ت م ط ، ت م ق ، ت ح ط ، ت ح ق ويتم هذا عند مستوى الانتاج و ك فى الشكل السابق.

الفصل السادس : الاسعار والانتاج فى ظل المنافسة الكاملة

تمهيد :
أولا : تحديد الاسعار والمبيعات خلال فترات الأنتاج المختلفة
ثانيا : تنظيم الانتاج فى ظل المنافسة الكاملة
ثالثا : الآثار المترتبة (المتتبعات) على المنافسة الكاملة.

الفصل السادس
الاسعار والأنتاج فى ظل المنافسة الكاملة

١- تمهيد

نقوم فى هذا الفصل - باستخدام تحليلنا السابق لكل من الطلب والانتاج والنفقات - بتفسير تحديد الاسعار وكمية الانتاج فى سوق تخضع لظروف المنافسة الكاملة . ويقدم هذا النموذج تفسيرا تقريبيا لطريقة تنظيم الانتاج فى ظل نظام رأسمالى لا يشوبه الاحتكار أو بعض العناصر الاحتكارية .

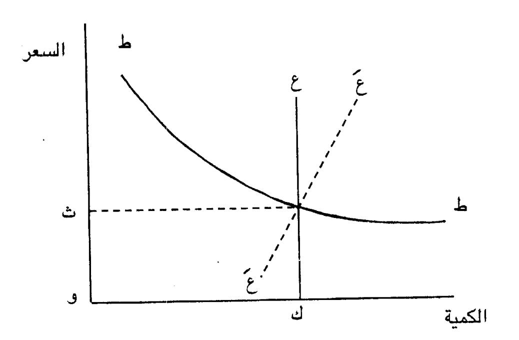
وقد سبق لنا - فى الفصل الثانى - تعريف المنافسة الكاملة بأنها الحالة التى تتميز بالخصائص التالية : تعدد كل من البائعين والمشترين وتجانس السلعة وحرية الانتقال ، والمعرفة التامة باحوال السوق ونقوم فيما يلى ببيان طريقة تحديد كل من الاسعار والمبيعات خلال الفترات المختلفة للانتاج ثم ندرس تنظيم الانتاج فى ظل المنافسة الكاملة، واخيرا نختتم الفصل بعرض الاثار المترتبة على المنافسة الكاملة.

فى الاجل القصير جدا :

يعنى تحليل الفترة القصيرة جدا بتحديد الاسعار والمبيعات عندما يتعذر تغيير الكمية المنتجة من السلعة وذلك اما لانها انتجت فعلا أو أن العملية الانتاجية بصدد الانتهاء دون امكان تعديلها ويكون عرض السوق عندئذ ثابتا . فقد يكون الطلب على سلعة ما موسميا ويعد المنتجون عرضهم مقدما قبل بدء الموسم الذى تباع فيه السلعة ومثال ذلك صناعة الملابس أو الفواكه والخضر. ويقوم بائعو التجزئة بشراء كميات من السلعة القابلة للتلف ويحاولون التخلص منها قبل تلفها اذ أنها غير قابلة للتخزين .

وفى هذه الحالات يحدد السعر طريقة توزيع الكمية المحدودة من هذه السلعة على المستهلكين المختلفين . فلنفرض أن الطلب يمثل بالمنحنى ط ط فى الشكل رقم (٥١) ويكون منحنى العرض خطا راسيا نظرا لثبات الكمية المعروضة. ويكون سعر التوازن و ث اما اذا كان السعر أقل من و ث فيظهر عجز فى العرض ، ويؤدى التنافس بين المشترين للحصول على مزيد من السلعة الى ارتفاع

الثمن الى مستوى التوازن . وبالعكس ، اذا كان السعر أعلى من و ث فيظهر فائض عرض ، ويؤدى تنافس المنتجين على التخلص مما لديهم من السلعة الى تخفيض الثمن الى و ث .



شكل رقم (٥١)

تحديد السعر فى الفترة القصيرة جدا

أما اذا كانت السلعة قابلة للتخزين فيستطيع البائعون حجب كمية منها عن السوق عندما ينخفض الثمن ، أو زيادة الكمية المعروضة عن طريق السحب من المخزون اذا كان السعر غير مجز . وفى هذه الحالة لايكون منحنى العرض عديم المرونة ولكنه يكون قليل المرونة وهو المنحنى ع ع فى الشكل السابق .

ويتضح من المناقشة السابقة نتيجة هامة الا وهى انه عندما يتم انتاج السلعة وتظهر فى السوق كمية ثابتة منها فلا يكون لتكاليف الانتاج أى تأثير على تحديد السعر . وانما يتحدد الثمن وفقا لحالة الطلب على السلعة والكمية الثابتة المتاحة منها . وتكون محاولة تغطية تكاليف الانتاج فى هذه الحالة غير مجدية. فطالما لا يستطيع البائع استهلاك السلعة بنفسه فانه يفضل التخلص منها باى ثمن بدلا من الاحتفاظ بها حتى تتلف أو تبور فى مخازنه . ولا تؤثر تكاليف الانتاج على تحديد

الثمن الا عندما يمكن تعديل الكمية المنتجة فى الفترة محل البحث، اى فى الفترتين القصيرة والطويلة.

فى الاجل القصير :

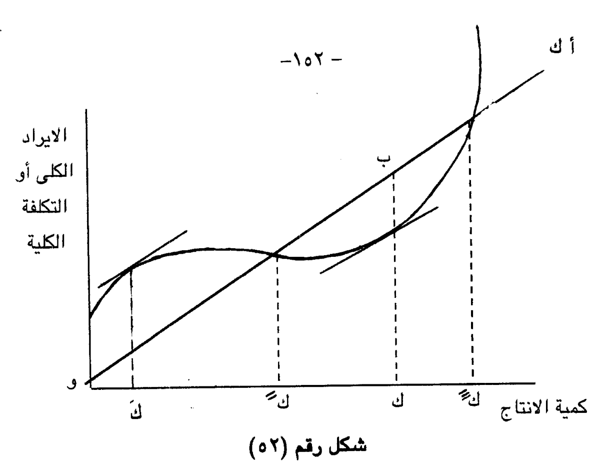
سبق لنا القول أن المنشأة تستطيع فى الاجل القصير تغيير معدل انتاجها فى ظل الحجم القائم للمشروع . ويكون عدد المنشآت فى النصاعة فى هذه الفترة لا يسمح للمنشآت الجديدة بالدخول فى مجال الانتاج . كما انه لايسمح للمنشآت القائمة بتصفية مراكزها والخروج من هذا المجال . وبالتالى يعود اى تغيير فى الكمية المنتجة الى تغيير معدل استخدام الطاقة الانتاجية للمنشآت القائمة . وفى هذه الحالة تواجه المنشآت الفردية مشكلة تحديد كمية انتاجها حيث ان صغر كل منشأة بالمقارنة الى السوق يجعلها غير قادرة على التأثير على ثمن السلعة. ومن ثم تعتبر كل منشأة الثمن الذى تبيع به ثابتا . وتتمثل المشكلة الى تواجه الصناعة بأكملها فى تحديد كل من الثمن والكمية المنتجة. ونتناول هذه الموضوعات تباعا .

سلوك المنشأة :

نفترض فيما يلى أن الهدف الأول للمنشأة هو للحصول على اقصى ربح ممكن أو تحمل اقل خسارة ممكنة اذا لم يكن فى الامكان تحقيق ارباح . ومن المعروف الربح هو الفرق بين الايرادات الكلية للمنشأة ونفقاتها الكلية.

أولاً : تحقيق اقصى ربح : المنحنيات الكلية :

يتطلب تحقيق اقصى ربح قيام المنشأة بالمقارنة بين نفقاتها الكلية وايراداتها الكلية عند مستويات الانتاج المختلفة. ويتحدد الانتاج عند المستوى الذى يكون فيه فائض الايراد الكلى عن النفقات الكلية أكبر ما يمكن . ويتم ذلك عند مستوى الانتاج و ك فى الشكل رقم (٥٢).



شكل رقم (٥٢)

تحقيق اقصى ربح باستخدام المنحنيات الكلية

يمثل الخط المستقيم أ ك الايراد الكلى وهو يفترض ثبات السعر الذى تبيع به المنشأة ، والمنحنى ت ك منحنى التكلفة الكلية ويبلغ الربح اقصاه عند انتاج و ك ويصل هذا الربح الى أ ب وعند هذا المستوى من الانتاج يتعادل ميل منحنى الايراد الكلى مع منحنى التكلفة الكلية . اما عند مستويات الانتاج القريبة من و ك ولكنها اقل من يكون ميل أ ك اكبر من ت ك وبالتالى تتجه المسافة بينهما الى الاتساع . واما عند مستويات الانتاج التى تزيد على و ك فيكون ميل أ ك اصغر . وتميل المسافة بينهما الى التناقص مع زيادة الانتاج.

ويلاحظ من الشكل رقم (٥٢) انه عند بداية الانتاج تكون تكاليف المنشأة اكبر من ايراداتها وبالتالى تتحمل خصارة الى ان يصل الانتاج الى الكمية و ك حيث يتعادلا . ويطلق على هذه النقطة اسم نقطة التعادل ، اما اذا زاد الانتاج عن و ك فتزيد الايرادات عن التكاليف وتحقق المنشأة أرباحا . الا انها تتحمل خسارة مرة أخرى اذا تعدى الانتاج و ك .

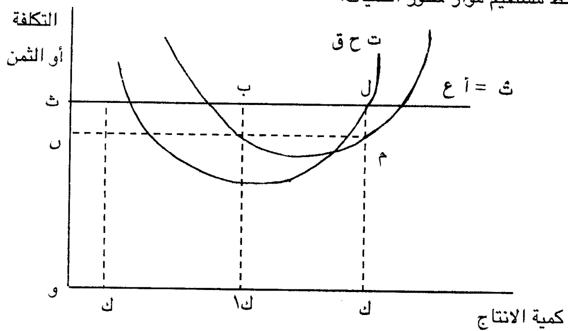
ويطلق اسم الايراد الحدى على معدل تغير الايرادا لكلى عندما تتغير المبيعات بوحدة واحدة . وطالما ان السعر ثابت فان التغير فى الايراد الكلى نتيجة لتغير المبيعات بوحدة واحدة لابد وان يساوى ثمن السلعة . وبالتالى يتساوى كل من

الايراد الحدى للمنشأة والثمن (الذى يساوى دائما الايراد المتوسط) ويعادل الايراد الحدى ميل منحنى الايراد الكلى أ ك .

والان يمكن اعادة صياغة شرط تحقيق اقصى ربح باستخدام الايراد الحدى والتكلفة الحدية . وحيث ان التكلفة الحدية تساوى ميل منحنى التكلفة الكلية فتحقق المنشأة اقصى ربح ممكن عند مستوى الانتاج الذى يتعادل عنده الايراد الحدى مع التكلفة الحدية. وعند مستويات الانتاج التى تقل عن و ك يكون الايراد الحدى اكبر من التكلفة الحدية. وبالتالى تؤدى زيادة الانتاج الى زيادة الايراد بمقدار أكبر من زيادة التكاليف. ويترتب على ذلك ارتفاع الارباح وبالعكس اذا زاد الانتاج عن و ك يكون الايراد الحدى اقل من التكلفة الحدية.

ثانيا : تحقيق اقصى ربح : المنحنيات المتوسطة :

يمكن التوصل إلى ذات النتائج السابقة باستخدام المنحنيات المتوسطة بدلا من المنحنيات الكلية. ويبين الشكل رقم (٥٣) منحنيات التكلفة المتوسطة ز والحدية والطلب الذى يواجه المنشأة . وكما سبق لنا القول يعادل الايراد الحدى ثمن السلعة فى هذه الحالة ولذلك ينطبق منحنى الايراد الحدى على منحنى الطلب الذى يمثل بخط مستقيم مواز لمحور الكميات.



شكل رقم (٥٣)

تحقيق اقصى ربح باستخدام المنحنيات المتوسطة

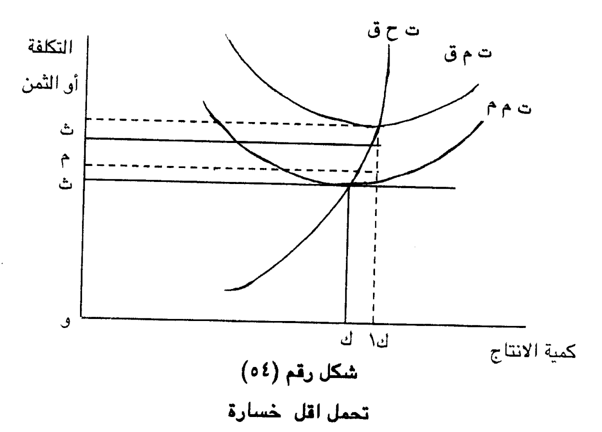
ويبلغ الربح اقصى حد ممكن عندما تتساوى التكلفة الحدية مع الايراد الحدي، أى عند الكمية و ك حيث يتقاطع ت ح ق مع أ ح وعند اى مستوى من مستويات الانتاج المحصورة بين الكميتين و ك ، و ك - مثل و ك١ - يفوق الايراد الحدى قيمة التكلفة الحديـــة . ومن ثم يزيد الربح بزيادة الانتاج فى حدود هذه المنطقة اما اذا تعدى الانتاج القــدر و ك فتكــبر التكلفــة الحدية الايــراد الحدى مما يشير الـــى تناقص الربـح و . ولذلك يصل الربح الى اقصاه عند مستـــوى الانتاج و ك .

وتعبر مساحة المستطيل المظل ث ل م ن عن مقدار الربح الكلى المحقق من انتاج و ك ويجب ملاحظة انه عند مستوى الانتاج و ك لا تحقق المنشأة أقصى ربح فى الوحدة المباعة وذلك لان هدف المنشأة هـو تحقيق اقصى ربح كلى لا أقصى ربح متوسط .

ثالثا : تحمل أقل خسارة :

اذا انخفض سعــر السلعة عن التكلفة المتوسطـــة فى الاجل القصير عند جميع مستويات الانتاج ، تتحمل المنشأة خســـائر بدلا مـــن تحقيق ارباح . ولما كانت المنشأة مضطرة للبقاء فى السوق فى هذه الفتـــرة فلها ان تختار بين احد امرين هما :

اما ان تنتج مـــع تعرضها للخســـارة واما ان تتوقف عن الانتاج ومن المعروف ان المنشأة تتحمـــل فى هذه الفترة تكاليف ثابتـــة . ويتوقـــف اختيار المنشأة لاحد الامرين على ما اذا كان السعر يكفى لتغطية التكاليف المتوسطة المتغيرة - اى ان يغطى الايراد الكلى للتكلفة الكلية المتغيرة - ام لا . ولنفرض ان سعر السلعة هـو و ث فاذا انتجت المنشأة الكمية و ك فانها تغطى تكاليفها الكلية المتغيرة ولكننا نعرف ان التكلفة الكلية الاجمالية تساوى مجموع التكلفة الكلية الثابتة والتكلفة الكلية المغيرة. ففى حالة تغطية المنشأة لتكاليفها المتغيرة فقط تتحمل خسارة مساوية لتكاليفها الثابتة وهى ذات القدر من الخسارة فى حالة توقف المنشأة عن الانتاج .



شكل رقم (٥٤)

تحمل اقل خسارة

اما اذا كان السعر السائد فى السوق لا يغطى الحد الادنى للتكلفة المتغيرة المتوسطة فمن مصلحة المنشأة ان تتوقف عن الانتاج وتتحمل خسائر معادلة للتكلفة الكلية الثابتة . فى حين انه لو استمرت فى الانتاج فان خسائرها تزيد عن مقدار النفقة الكلية الثابتة بمقدار التكلفة المتغيرة التى لايغطيها الثمن ، ويحدث هذا اذا انخفض الثمن عن و ث فى الشكل رقم (٥٤).

وفى حالة ارتفاع السعر السائد فى السوق و ث ولكنه يقل عن الحد الادنى للتكلفة المتوسطة لاجمالية - مثل و ث١ - يكون من مصلحة المنشأة الاستمرار فى الانتاج . فاذا انتجت و ك١ تصبح خسارتها اقل من التكلفة الكلية الثابتة بمقدار زيادة الايراد الكلى على التكلفة الكلية المتغيرة.

والخلاصة هى ان المنشأة تحقق أقصى قدر من الارباح او تتحمل اقل خسارة ممكنة اذا قامت بتحديد انتاجها عند المستوى الذى يتعادل عنده الايراد الحدى أو الثمن مع التكلفة الحدية الحدية للفترة القصيرة ت ح ق ، وذلك بشرط الا يقل السعر عن التكلفة المتوسطة المتغيرة اما اذا انخفض الثمن عن ت م م فتقل المنشأة من خسائرها عن طريق التوقف عن الانتاج وتحمل التكلفة الثابتة.

رابعا : منحنى عرض المنشأة :

يتمثل منحنى عرض المنشأة فى الفترة القصيرة بالجزء الصاعد من منحنى التكلفة الحدية – ت ح ق – بعد تقاطعه مع ادنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة. ويبين المنحنى ت ح ق الكميات المختلفة من السلعة التى تقوم المنشأة بانتاجها فى ظل الاسعار المختلفة. فعند اى سعر من الاسعار تقوم المنشأة بانتاج الكمية التى يتعادل عندها الثمن (أو الايرادالحدى) مع التكلفة الحدية وذلك بغرض تحقيق اقصى ربح ممكن او تحمل اقل خسارة . ويساوى العرض صفرا اذا انخفض الثمن عن ادنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة.

توازن الصناعة :

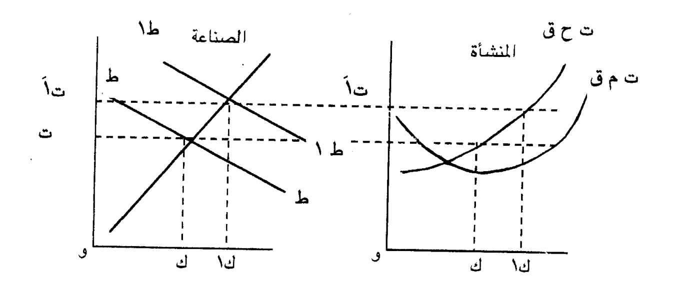
يتحدد السعر فى الصناعة بتفاعل قوى العرض والطلب على الصناعة. وقد سبق مناقشة العوامل المحددة للطلب . ولكننا لم ندرس بعد منحنى عرض الصناعة . ونناقش فيما يلى هذا المنحنى من منحنيات عرض المنشات الفردية . ثم نختتم دراستنا للاجل القصير بتحديد توازن الصناعة.

أولاً – منحنى عرض الصناعة :

يمكن الحصول على منحنى عرض الصناعة للفترة القصيرة بجمع منحنيات عرض المنشآت المختلفة فى الصناعة جمعا افقيا . ويبين هذا المنحنى كميات السلعة التى تقدمها جميع المنشآت فى السوق عند الاسعار المختلفة ، وذلك بفرض ان عرض عوامل الانتاج بالنسبة للصناعات مرن مرونة لا نهائية . بمعنى ان توسع جميع المنشآت فى آن واحد فى طلب عناصر الانتاج لا يؤثر على اثمانها . وسوف نقوم فيما بعد بمناقشة هذا الافتراض .

ثانياً : التوازن :

يوضح الشكل رقم (٥٥) كيفية تحديد كل من سعر السوق وكمية انتاج الصناعة وكذلك كمية انتاج منشأة فردية . ويلاحظ ان مقياس الرسم لكميات الصناعة اكبر بكثير من محور المنشأة الفردية . بينما تتعادل وحدات القياس بالنسبة الى محور الاسعار.



شكل رقم (٥٥)

توازن الصناعة فى الفترة القصيرة

تمثل المنحنيان ت م ق، ت ح ق الجانب الايمن من الشكل منحنى التكلفة المتوسطة والحدية للمنشأة الفردية بينما يمثل المنحنى ط ط فى الجانب الايسر من الشكل الطلب على السلعة الذى تواهه الصناعة بأكملها . ويبين المنحنى ع ع عرض الصناعة ويتحدد سعر التوازن عند تعادل العرض والطلب فى الصناعة أى عند المستوى و ث . ويتمثل منحنى الطلب والايراد الحدي للمنشأة فى خط افقى عند هذا السعر ، و ث . وتحقق المنشأة الممثلة فى الشكل وكل منشأة فى الصناعة اقصى ربح ممكن عندما تقوم بانتاج الكمية التى يتحقق عندها تساوى التكلفة الحدية والايراد الحدى والثمن. أى عند مستوى الانتاج و ك . ويكون عندئذ الانتاج الكلى الصناعة و ك . وبذلك يتحقق توازن كل من الصناعة والمنشآت الفردية فى الفترة القصيرة .

واذا زاد الطلب على السلعة ، اى اذا انتقل منحنى الطلب بأكمله الى ط١ ط١، يرتفع سعر وكمية التوازن وكمية الانتاج فى الاجل القصير. فتؤدى زيادة الطلب الى ظهور عجز فى السلعة عند الثمن و ث ، ويترتب على تهافت المستهلكين على السلعة ارتفاع ثمنها الى و ث١ . وهنا يتمدد انتاج المنشأة الى و ك١ حتى تستطيع تحقيق أقصى قدر من الارباح ، اى عند تعادل التكلفة الحدية مع الايراد الحدى . وبالنسبة الى الصناعة ككل تزيد الكمية الى و ك١ .

ثالثاً : منحنى العرض المعدل :

يختلف منحنى عرض الصناعة فى الاجل القصير عن المجموع الافقى لمنحنيات عرض المنشآت الفردية عندما يؤثر تغير معدل الانتاج الخاص بالمنشآت فى الصناعة على اسعار خدمات عناصر الانتاج . وبالرغم من افتراضنا ان المنشأة لا تستطيع بمفردها التأثير على اثمان عناصر الانتاج الا ان المنشآت مجتمعة تستطيع ذلك . فاذا ترتب على زيادة انتاج الصناعة وزيادة طلبها على خدمات عناصر الإنتاج ارتفاع اثمانها تنتقل منحنيات تكلفة المنشآت الفردية الى اعلى. وعلى العكس من ذلك اذا ادى توسع الصناعة الى تخفيض اثمان خدمات عناصر الانتاج . تنتقل منحنيات التكاليف الى اسفل .

فتؤدى زيادة اسعار خدمات العناصر مثلا نتيجة للتوسع فى انتاج السلعة الى انخفاض مرونة عرض الصناعة فى الاجل القصير. ففى الشكل السابق ينتج عن زيادة الطلب ارتفاع كل من السعر والايراد الحدى، مما يدفع المنشآت الفردية الى زيادة معدل انتاجها ولكن اذا افترضنا ان اثمان خدمات العناصر قد ارتفعت كنتيجة لذلك ينتقل كل من المنحنى ت م ق ، ت ع ق الى اعلى ،، ويؤدى انتقال منحنى التكلفة الحدية الى اعلى الى تقابل خط الايراد الحدى او الثمن عند كمية من الانتاج اقل من الكمية الاصلية فى حالة عدم انتقال منحنيات التكاليف .

وبالعكس ، يترتب على انخفاض ثمن خدمات عناصر الانتاج الناجم عن توسع الانتاج الى ان يصبح منحنى عرض الصناعة أكثر مرونة مما هو عليه فى الشكل رقم (٥٥) وفى جميع الحالات السابقة يمكن الحصول على منحنى عرض الصناعة فى الاجل القصير بجمع كميات الانتاج التى تحقق عندها كل منشأة من المنشآت اقصى ربح عند مستويات الاسعار المختلفة.

فى الاجل الطويل :

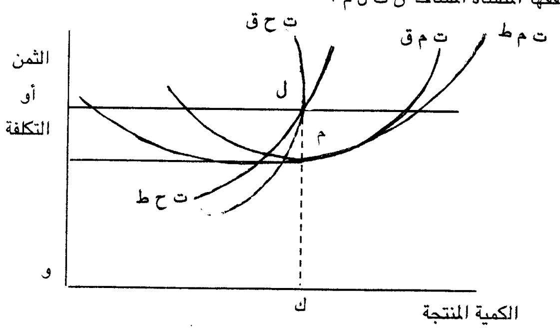
لاشك ان امكانيات تغيير الانتاج تكون أكبر فى الاجل الطويل عنها فى الاجل القصير. ويرجع ذلك الى امكان تعديل الانتاج عن طريق تغيير المنشآت القائمة لحجمها بالاضافة الى تغيير معدل انتاجها. كما أن عدد المنشآت فى الصناعة قد

يتغير خلال هذه الفترة عن طريق الدخول او الخروج من مجال الانتاج ، ثم نتوقع ان تكون مرونة العرض فى الفترة الطويلة اكبر منها فى الفترة القصيرة وسنقوم فيما يلى بتحليل سلوك المنشآت الفردية . والصناعة وكذلك اثر تغيير هذه المنشآت على التوازن .

سلوك المنشأة :

أولا : تغيير المنشأة لحجمها :

لنفرض انه لا يمكن لمنشآت جديدة دخول الصناعة، وذلك حتى يمكن اقتصار التحليل على تعديل المنشأة لحجمها فى الفترة الطويلة ولنفرض ان السعر السائد فى السوق هو و ث المبين فى الشكل رقم (٥٦) فتحقق المنشأة اقل ربح ممكن عند تعادل التكلفة الحدية مع الايراد الحدى . ويتم ذلك عند مستوى الانتاج و ك . ويناظر المنحنى ت م ق حجم لوحدة الانتاجية الذى يسمح للمنشأة بانتاج الكمية و ك باقل تكلفة متوسطة ممكنة . والملاحظ أن التكلفة الحدية فى الاجل القصير عند هذا الحجم تعادل ايضا الايراد الحدى واخر تعادل الارباح الكلية - غير العادية - التى تحققها المنشأة المساحة ن ث ل م .



شكل رقم (٥٦)

توازن المنشأة فى الاجل الطويل مع عدم وجود حرية دخول

ثانياً : ملحوظة عن الارباح :

يمثل الربح الاقتصادى فائض الايرادات الكلية على التكاليف الكلية للانتاج . وتتضمن التكاليف الكلية جميع الالتزامات قبل عناصر الانتاج المستخدمة محسوبة على اساس العائد الذى يمكن ان تحصل عليه هذه العناصر اذا استخدمت فى افضل استخداماتها البديلة أى محسوبة على اساس تكلفة الفرصة البديلة. وبالتالى تتضمن هذه التكاليف عائدا لاصحاب رأس المال المستخدم مساويا لما كان يمكن الحصول عليه اذا قاموا باستثمار رؤوس اموالهم فى افضل نشاط ممكن كما انها تتضمن عائد ضمنيا للعمل الذى يقوم به صاحب المشروع.

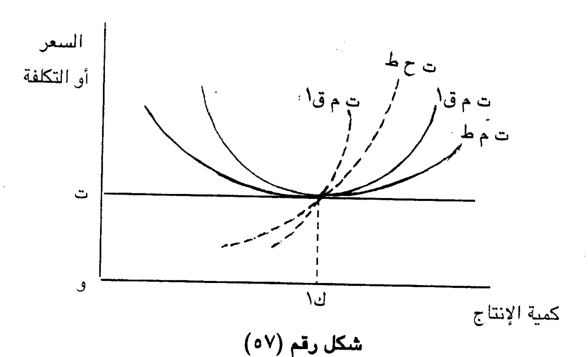
ويختلف الربح فى هذا المعنى عن المعنى الذى يقصده المحاسبون بمقدار العائد الذى يؤول للمستثمرين . ويساوى هذا العائد اقصى ما يمكن ان يحققه المستثمرون اذا قاوا باستثمار اموالهم فى وجه آخر من اوجه الاستثمار . ولكن كيف تتصرف المنشأة الفردية فى الارباح التى تحققها ؟ تعود هذه الارباح اولا على مالكى المشروع فى صورة عوائد اضافية او فى صورة زيادة قيمة ممتلكاتهم فى حالة اعادة استثمار هذه الارباح فى المشروع لتحسينه وتوسيع حجمه . ومن ناحية اخرى ، يمكن استخدام جزء من هذه الارباح لدفع عوائد لعناصر الانتاج تفوق تكلفة الفرصة البديلة.

توازن المنشأة والصناعة :

أولا - التوازن :

لنسقط الان افتراض عدم امكان دخول منشآت جديدة مجال الصناعة حتى يمكن تحديد شروط توازن الصناعة فى الفترة الطويلة تحقق المنشأة الممثلة فى الشكل رقم (٥٦) ارباحا اضافية (غير عادية) تجذب مستثمرين جدد الى الدخول فى الصناعة مما يؤدى الى زيادة عرض السلعة. وبالتالى ينخفض سعرها عن المستوى و ث . ويترتب على انخفاض الثمن - وبالتالى الايراد الحدى الذى يحققه كل مشروع انخفاض انتاج كل منشأة وكذلك حجمها عن الحجم المبين فى الشكل السابق، وذلك حتى يتحقق التعادل بين الايراد الحدى والتكلفة الحدية.

وتظل المنشآت متمتعة بالارباح غير العادية حتى يدخل الصناعة عدد كاف منها وينخفض السعر الى و ث١ كما هو مبين فى الشكل رقم (٥٧) وعندئذ تكون المنشآت قد انقصت حجمها الى الحجم الامثل ت م ط١ وتعمل على انتاج المعدل الامثل للانتاج . وتختفى الارباح غير العادية كما ينعدم الحافز لدى المنشآت الجديدة على دخول مجال الصناعة . ويتحقق التوازن فى الاجل الطويل عندما تصل كل منشأة الى الوضع الممثل فى الشكل التالى :



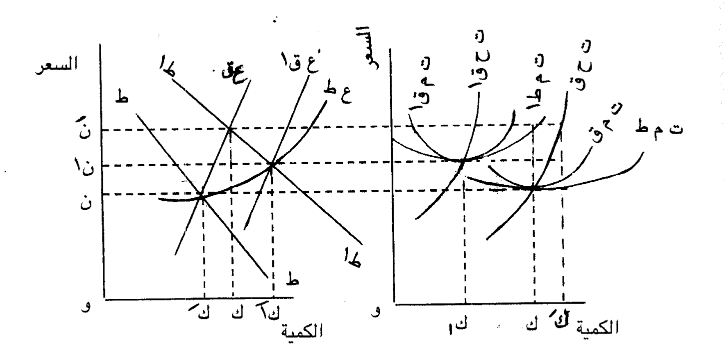
شكل رقم (٥٧)

توازن المنشأة فى الفترة الطويلة

ثانياً : تزايد التكاليف :

لنفرض أن الصناعة كانت فى حالة توازن فى الفترة الطويلة ، وان زيادة الطلب على السلعة المنتجة قد ادى الى اختلال هذا التوازن ولنتتبع اثار هذه الزيادة طلب فى كل من الاجل القصير والاجل الطويل ونشتق منحنى عرض الصناعة فى الفترة الطويلة.

يبين الشكل رقم (٥٨) حالة التوازن فى كل من المنشأة الفردية والصناعة بأكملها . فيمثل المنحنيان ت م ط، ت م ق منحنى التكلفة المتوسطة للاجلين الطويل والقصير ، على التوالى.



شكل رقم (٥٨)

توازن الصناعة والمنشأة

ولقد افترضنا ان الصناعة فى حالة توازن فى الأجل الطويل ، وبالتالى تكون متوازنة فى الاجل القصير، وسعر التوازن و ث . وسبق ان ذكرنا ان خطى الطلب والايراد الحدى المنشأة الفردية يمثلنا خط افقى المستوى و ث . وبالتالى تحدد المنشأة انتاجها عند تعادل ت ح ق مع الايراد الحدى او الثمن . ولنفرض ان هذا يتم عند انتاج الكية و ك ، فى حين ان انتاج الصناعة باكملها و ك يساوى مجموع انتاج المنشآت الفردية . ويلاحظ انعدام الارباح الاضافية عند هذا المستوى من الانتاج نظرا لتعادل الثمن مع التكلفة المتوسطة كما تنتج المنشأة المعدل الامثل للانتاج باستخدام حجمها الامثل .

ولنفرض الان ان الطلب على السلعة قد زاد وبالتالى ينتقل منحنى الطلب الى ط١ ط١ . فتؤدى هذه الزيادة فى الاجل القصير الى ارتفاع السعر الى و ث . وتحقق عندئذ المنشأة اكبر ربح ممكن بانتاج الكمية و ك حيث يتعادل الايراد الحدى مع التكلفة الحدية.

ويزداد انتاج الصناعة تبعا لذلك الى و ك . وتتلخص اثار زيادة الطلب فى

الاجل القصير فى ارتفاع السعر وزيادة الكمية المنتجة الى حد ما نتيجة لزيادة معدل تشغيل الطاقة الانتاجية القائمة .

وفى الاجل الطويل ، تجذب الارباح الاضافية التى تحققها المنشآت فى هذه الصناعة منتجين جدد داخل الصناعة . وبذلك ينتقل منحنى العرض للفترة القصيرة إلى اليمين نتيجة لاتساع نطاق الصناعة ويميل السعر نحو الانخفاض . فاذا كانت الصناعة خاضعة لظروف تزايد التكلفة ، يؤدى دخول مشروعات جديدة فى النصاعة الى انتقال منحنيات تكاليف المنشآت القائمة الى اعلى . ويحدث هذا عادة فى الصناعات التى تستخدم نسبة كبيرة من العرض الكلى المتاح من احد عناصر الانتاج وتؤدى زيادة الطلب على مثل هذه العناصر نتيجة لتوسع الصناعة الى ارتفاع سعرها وبالتالى تنتقل منحنيات تكلفة المنشآت الفردية الى اعلى ويجب ملاحظة أن القوى التى تؤدى الى ارتفاع اثمان عناصر الانتاج لاتقع تحت سيطرة المنشآت الفردية ، ولذلك توصف بانها خارجية ويرجع ارتفاع اثمان خدمات عناصر الانتاج وانتقال منحنيات التكلفة إلى اعلى الى الاضرار الخارجية لزيادة انتاج الصناعة .

ففى هذه الحالة يؤدى دخول المنشآت الجديدة الى انخفاض الارباح الاضافية المحققة لسببين : الأول ، إتجاه السعر الى الانخفاض والثانى، ارتفاع التكاليف. وباستمرار دخول المنشآت الجديدة ينخفض الثمن وترتفع التكاليف الى ان يتعادل الثمن والتكلفة المتوسطة للمنشات الفردية وتختفى الارباح غير العادية فى الاجل الطويل. وفى الشكل رقم (٥٨) يصبح الثمن الجديد و ث ، بينما تنتقل منحنيات التكاليف الى ت م ط ١، ت م ق١، ت ح ق١ . وعندئذ تتوقف المنشآت الجديدة عن دخول الصناعة، والملاحظ ان سعر التوازن الجديد فى الفترة الطويلة ، و ث١ يقع بين الثمن الاصلى و ث ، والثمن المرتفع و ث السائد فى الاجل القصير . ويتحدد انتاج المنشأة عند المستوى و ك١ حيث يتعادل ت ح ق ١ مع كل من الثمن والايراد الحدي للفترة الطويلة. ويزداد انتاج الصناعة الى المستوى و ك١ نتيجة لتوسع الصناعة وانتقالها الى منحنى عرض الفترة القصيرة ع ق ١.

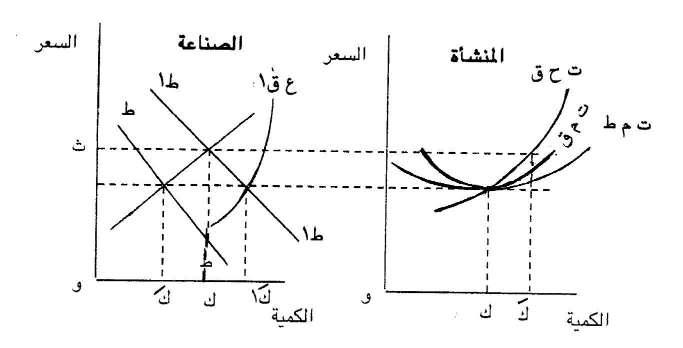
والان كيف يتغير انتاج المنشأة فى الفترة الطويلة ؟ هل يكون الانتاج الجديد مساويا لانتاجها قبل تغير ظروف الطلب ؟ ام انه اكبر أو اصغر ؟ تتوقف الاجابة على طريقة انتقال منحنيات التكلفة الى أعلى . فقد تنتقل الى أعلى راسيا أو الى اليمين او اليسار تبعا لمدى تغير الاسعار النسبية لخدمات عناصر الانتاج الذى يحدث عند زيادة الطلب عليها. فاذا ارفتعت اثمان خدمات عناصر الانتاج جميعها بنسبة واحدة فلا تتغير النسب المثلى التى يمزج بها هذه العناصر فى العملية الانتاجية . وبذلك تنتقل منحنيات التكاليف الى أعلى مباشرة ولكن اذا تغيرت الاثمان النسبية لخدمات عناصر الانتاج فارتفعت مثلا اثمان العناصر الثابتة فى الاجل القصير بالنسبة لأسعار العناصر المتغيرة تعمل المنشأة على تقليل حجم الوحدات الانتاجية التى تستخدمها فيقل الحجم الامثل للمشروع عما كان عليه قبل ارتفاع التكاليف . ومن ثم تنتقل منحنيات التكلفة إلى أعلى جهة اليسار وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٥٨) وتنتقل هذه المنحنيات الى اعلى جهة اليمين اذا ارتفعت اثمان العناصر المتغيرة فى الاجل القصير بنسبة اكبر من اثمان العناصر الثابتة. ويعبر ذلك عن زيادة الحجم الامثل للمشروع بالمقارنة الى الحجم الامثل القديم.

واخيراً يعبر المنحنى ع ط فى الشكل السابق عن منحنى عرض الصناعة فى الاجل الطويل. ويمثل المجموع الافقى لكميات الانتاج المناظرة لاقل نقطة على منحنيات التكلفة المتوسطة للمنشآت الفردية فى الاجل الطويل، وذلك بعد اخذ انتقال هذه المنحنيات الى أعلى فى الحسبان ، ويبين هذا المنحنى العلاقة بين الاسعار المختلفة وكميات انتاج الصناعة عندما تتاح فترة زمنية كافية لتصحيح حجم المشروعات القائمة بالاضافة الى دخول منشآت جديدة فى الانتاج أو خروج منشآت قديمة.

ثالثاً : ثبات التكاليف :

تؤدى زيادة الطلب فى الاجل القصير الى ارتفاع الثمن الى و ث وزيادة معدل انتاج كل منشأة الى و ك وتزيد الكمية المعوضة فى السوق الى و ك . ولكن مع مرور

الزمن تدخل منشآت جديدة فى الصناعة ولا تتأثر عندئذ اثمان خدمات عناصر الانتاج فتظل منحنيات تكاليف المنشآت القائمة على حالها . وتظل المنشآت متمتعة بارباح اضافية حتى يدخل الصناعة عدد كاف من المشروعات الجديدة فيعود الثمن ثانية الى المستوى و ث ، وذلك كما هو مبين فى الشكل رقم (٥٩).



شكل رقم (٥٩)

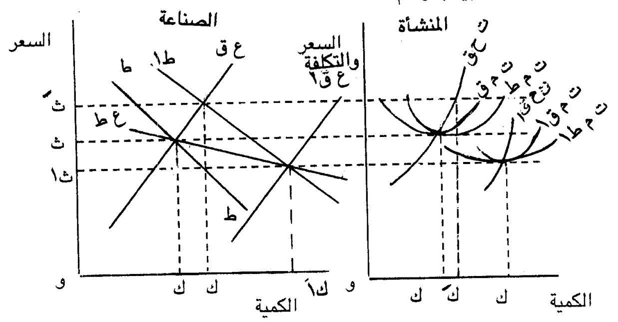
توان الصناعة والمنشأة فى ظل ثبات التكاليف

ويتحقق التوازن فى الفترة الطويلة عندما يتعادل الثمن مع التكلفة المتوسطة الدنيا فى الاجل الطويل. اى عندما تنتج المنشأة الفردية الكمية و ك . ويؤدى دخول المنشآت الجديدة الى زيادة عرض السلعة ومن ثم ينتقل منحنى عرض الصناعة فى الفترة القصيرة الى ع ق١. ويكون مستوى انتاج الصناعة التوازنى و ك١ . ويصبح منحنى عرض الفترة الطويلة، ع ط ، افقيا عند الحد الادنى للتكلفة المتوسطة للاجل الطويل.

رابعا : تناقض التكاليف :

ان حالات تناقض التكاليف نادرة الحدوث بالاضافة الى انها لاتتمشى مع استمرار المنافسة الكاملة فى السوق. ويصور الشكل رقم (٦٠) هذه الحالة . وهنا

ايضا لاتختلف اثار زيادة الطلب في الاجل القصير عن الاثار السابق بيانها . ولكن يؤدى دخول المنشآت الجديدة فى مجال الانتاج الى انتقال منحنيات التكاليف الى اسفل كما هو مبين بالرسم.



شكل رقم (٦٠)

توازن المنشأة والصناعة فى تناقض التكاليف

ويزداد انتاج الصناعة باكملها الى و ك١ . والملاحظ عندئذ انحدار منحنى العرض فى الفترة الطويلة ، ع ط من أعلى الى أسفل جهة اليمين مبينا زيادة الكمية المعروضة مع انخفاض الثمن (قد يكون من المفيد للقارئ محاولة تفصيل خطوات انتقال كل من المنشأة والصناعة من نقطة توازن إلى أخرى فى الأجل الطويل).

ويرجع تناقص التكاليف الى الوفورات الخارجية الناجمة عن زيادة الانتاج ويجب عدم الخلط بين هذا النوع من الوفورات والوفورات الداخلية للحجم التى تتحقق عند توسيع المنشآت الصغيرة ، حيث تنتج الوفورات الخارجية عن توسع نطاق النصاعة وترجع الى قوى خارجة عن سيطرة المشروع. وذلك على عكس الوفورات الداخلية التى تقع تحت سيطرة المنشأة وتنبع من توسع حجم الوحدة الانتاجية .

وقد تكون حالة تزايد التكاليف أكثر الحالات الثلاث انتشارا وحالة تناقص

التكاليف اقلها شيوعا . وسرعان ما تتحول الصناعات التى تخضع لتناقص التكاليف الى صناعات تخضع لتزايد النفقة او لثباتها عندما يتم نموها واستنفاذ فرص الافادة من الوفورات الخارجية .

وأخيرا ، فقد اقتصر تحليلنا على اختلال التوازن نتيجة لزيادة الطلب ، ولكن ليس هذا هو مصدر الاختلال الوحيد . فقد يختل التوازن نتيجة لنقص الطلب أو لتغير أحوال العرض مثل التقدم الفنى وأثره فى تخفيض التكاليف وزيادة الارباح مما يغرى المنشآت الجديدة على دخول الصناعة حتى يتحقق التوازن مرة ثانية. ونترك للقارئ بيان هذه الحالات باستخدام وسائل التحليل السابقة.

الارباح فى ظل المنافسة الكاملة :

تمكننا دراسة ظروف المنافسة الكاملة من فهم طريقة عمل النظام الرأسمالى وتنظيم الانتاج فيه . ولنفرض ان جميع الصناعات تخضع لظروف المنافسة الكاملة، وانها فى حالة توازن طويل الاجل ، كما انها تعمل فى ظل تزايد التكاليف . فاذا افترضنا ان اذواق المستهلكين قد تغيرت بحيث ينكمش طلبهم على السلعة ص ويزداد اقبالهم على السلعة س . فكيف يتغير الانتاج فى المجتمع استجابة لهذا التغير؟ يجب التفرقة بين استجابة الانتاج لتغير حالة الطلب فى كل من الاجل القصير والاجل الطويل على النحو التالى :

الأجل القصير :

يقع عبء تصحيح اختلال التوازن فى الاجل القصير على الاسعار التى تتغير تغيرا كبيرا ، فى حين صغر استجابة الانتاج . فتؤدى زيادة الطلب على السلعة س الى ارتفاع سعرها مع زيادة الكمية المنتجة منها بدرجة محدودة وذلك لعدم امكانية زيادة حجم الوحدة الانتاجية القائمة فى الفترة القصيرة. ولا يزداد الانتاج الا عن طريق زيادة معدل تشغيل الوحدات الانتاجية القائمة فى الصناعة . ومن الناحية الاخرى ، يؤدى نقص الطلب على السلعة ص الى انخفاض سعرها بدرجة أكبر من انخفاض كمية الانتاج ، وذلك لعدم استطاعة المنشآت الخروج من الصناعة فى هذه الفترة . وبالتالى تستمر فى الانتاج طالما غطى الثمن التكلفة المتغيرة المتوسطة .

والخلاصة هى ان تغير التقويم النسبى للمجتمع للسلعتين س، ص ينعكس معظم أثره على تغير أسعارها النسبية.

ويعتبر تغير الاسعار النسبية للسلعتين بمثابة اشارة للمنتجين لتغيير نمط تخصيص الموارد بين هاتين الصناعتين فيؤدى ارتفاع ثمن س نسبيا الى حصول المنشآت التى تنتجها على ارباح غير عادية فى الاجل القصير . فى حين تحمل المنشآت التى تنتج ص الخسائر بسبب انخفاض ثمنها . وهنا تبدأ بعض عناصر الانتاج المتغيرة فى الانتقال من صناعة ص الى صناعة س ، وذلك لان المنشآت المنتجة للسلعة س تدفع اثمانا أعلى لخدمات عناصر الانتاج المتغيرة حتى تغريها على الانتقال اليها . اما لمنشآت الصناعة ص فتبدأ فى الاستغناء عن بعض عناصر الانتاج ، مما يؤدى الى انخفاض اسعارها . فاذا كانت الصناعتان تستخدمان ذات الانواع من العناصر المتغيرة ، فيمكن ان تنتقل مباشرة من الصناعة ص الى الصناعة س حتى تتعادل عوائد هذه العناصر فى الصناعتين مرة اخرى . اما اذا كانت المواردالمستخدمة فى الصناعتين من انواع مختلفة . فقد يؤدى تغير اثمان عناصر الانتاج فى الصناعتين س ، ص الى اعادة توزيع الموارد الانتاجية بين مجالات الانتاج المختلفة فى الاقتصاد القومى، ويكون مدى التغير فى تخصيص الموارد محدودا نظرا لثبات احجام الوحدات الانتاجية فى الفترة القصيرة .

ويلاحظ انه حتى اذا تحقق التوازن فى الاجل القصير مرة اخرى فان تكون الصناعات قد بلغت أكفء انتاج لها حيث يتم التوازن فى الصناعة س عند مستوى انتاج يفوق المعدل الامثل نتيجة لارتفاع السعر عن ادنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة. اما انتاج منشآت الصناعة ص فيكون دون المعدل الامثل نتيجة لانخفاض السعر.

الأجل الطويل :

يؤدى تحول الطلب من ص الى س فى الاجل الطويل الى تغير الكميات المنتجة بمقادير أكبر من تغيرها فى الاجل القصير، اما الاسعار فتتغير تغيرا اقل . وتتاح

خلال هذه الفترة الفرصة لخروج المنشآت من الصناعة ص ودخول منشآت جديدة فى مجال انتاج الصناعة س . ويدفعها الى ذلك الخسائر قصيرة الاجل التى تتحملها المنشآت التى تنتج ص والارباح قصيرة الاجل المحققة فى س . وتنعكس الخسائر فى الصناعة ص على انخفاض معدل عائد الاستثمار عن المعدل السائد فى الصناعات الاخرى مما يؤدى الى انسحاب منشآت من الصناعة وذلك لعدم امكانها احلال العدد والالات المستهلكة . ويؤدى خروج المنشآت الى نقص الكمية المعروضة من ص فيرتفع ثمنها الى مستوى اعلى من الثمن فى الاجل القصير. ولايتوقف خروج المنشآت الا عندما يرتفع الثمن وتنخفض التكاليف بسبب انخفاض الكمية المعروضة بدرجة كافية تقضى على الخسائر المحققة . وفى هذه الحالة يقوم بالانتاج عدد أقل من المنشآت ذات الحجم الامثل ذات معدل انتاج امثل ايضا . ويكون حجم الانتاج الكلى اصغر من ذى قبل ولكن السعر يكون اعلى مما كان عليه فى الاجل القصير.

وفى الوقت ذاته تجذب الارباح المحققة فى الصناعة س منشآت جديدة فى هذه الصناعة . وتعكس الارباح ارتفاع معدل العائد الذى يحصل عليه المستثمرون فى هذه الصناعة بالمقارنة بمعدلات العائد فى مجالات النشاط الاخرى مما يشجع على الاستثمار فى الصناعة س وتؤدى ، زيادة الطلب على الموارد لانتاج س الى إرتفاع اثمانها فتنتقل منحنيات التكاليف الى أعلى بالنسبة الى جميع المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة فعلا . ويؤدى دخول المنشآت الجديدة الى زيادة الكمية المعروضة فينخفض عما كان عليه فى الاجل القصير . ويستمر دخول المنشآت الى ان ينخفض الثمن حتى يتعادل مع التكاليف المتوسطة اى عندما تختفى الارباح غير العادية . وفى هذه الحالة تقيم المنشآت احجاما مثلى وتنتج المعدل الامثل للانتاج وذلك لتجنب الخسائر وفى هذه الحالة يكون عدد المنشآت اكبر من ذى قبل كما تزيد كمية الانتاج ويكون الثمن السائد اعلى من الثمن قبل زيادة الطلب ولكنه اقل مما كان عليه فى الاجل القصير.

وقد تحدث اعادة تخصيص الموارد بين الصناعتين مباشرة او بطريق غير مباشر. فاذا امكن تحويل الوحدات الانتاجية من انتاج ص الى انتاج س فيتم التحويل بطريقة مباشرة . اما اذا كانت الصناعتان غير مرتبطتين ولا يمكن اجراء هذا التحويل، فيعاد تخصيص الموارد بطريقة غير مباشرة تؤثر على الانتاج فى صناعات اخرى ايضا . وفى هاتين الحالتين تؤدى الارباح والخسائر واختلاف اثمان خدمات عناصر الانتاج إلى اعادة تخصيص الموارد أو الطاقة الانتاجية بين الصناعات المختلفة وعندما يتحقق التوازن مرة أخرى فى الاجل الطويل تبلغ الصناعتان اقصى كفاءة اقتصادية ممكنة . وتقيم كل منشأة احجاما مثلى للمشروع وتنتج المعدل الامثل ويحصل المستهلك على السلع باسعار مساوية لاقل تكلفة متوسطة ممكنة .

متتبعات المنافسة الكاملة :

عندما تخضع السوق للمنافسة الكاملة يحصل المستهلكون على السلع المختلفة باثمان مساوية لتكلفة انتاجها المتوسطة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تبلغ الصناعات التى تسودها المنافسة الكاملة اقصى كفاءة اقتصادية ممكنة . وأخيرا لا داعى لتحمل المنتجين مصاريف ترويج مبيعاتهم اذ ان هذه المصاريف غير مجدية.

الاسعار والتكلفة المتوسطة :

تضمن سهولة الدخول فى الصناعة التنافسية التعادل بين السعر والتكلفة المتوسطة لانتاجها ، ويكون هذا التعادل مرغوب فيه عادة حيث ان الهدف من النشاط الاقتصادى هو تحقيق اقصى اشباع للمستهلكين ولما كانت المنشآت تنتج عند المستوى الذى يتعادل عنده الاثمان مع التكلفة المتوسطة(وكذلك التكلفة الحدية) فان المستهلك يستفيد من الحصول على كميات كبيرة من الانتاج باسعار منخفضة . وستتضح أهمية هذه النتيجة عند دراستنا للاشكال المختلفة للاسواق.

الكفاءة الاقتصادية :

تحقق المنافسة الكاملة اقصى كفاءة اقتصادية ممكنة فى السناعات التى تخضع لهذه الظروف. وينتج ذلك من اقامة احجام مثلى للمشروعات وانتاج المعدل الامثل للانتاج . أى ان تكلفة انتاج الوحدة من السلع المختلفة تكون اقل ما يمكن .

تكاليف ترويج المبيعات :

لايكون هناك داع لقيام المنشآت الفردية فى سوق المنافسة الكاملة بحملات اعلانية أو مجهودات بيعية بغرض زيادة المبيعات وذلك نتيجة لامكان بيع اى منتج للكمية التى يرغب فى بيعها بالاسعار السائدة فى السوق، كما سبق ان بينا .

الفصل السابع : تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار

تمهيد :

أولا : اسباب تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار

ثانيا : السوق السوداء

ثالثا : تنظيم نشاط المحتكرين

الفصل السابع
تدخل الحكومة فى تحديد الأسعار

تمهيد

من المعروف أن الأسعار فى التنظيم الرأسمالى تتحدد اساسا بتفاعل قوى العرض والطلب عن طريق جهاز الثمن . ويقوم المنتجون بتحديد العرض عن طريق الكميات التي يقررون انتاجها بناء على توقعاتهم لحالة الطلب. فعند تحديد المنتجين - مهما كان عددهم لكمية انتاجهم فانهم يتوقعون وجود من سيشتريها. ويتحدد الطلب على السلعة وفقا لاذواق المستهلكين والاسعار السائدة فى السوق ودخول الافراد وغيرها من العوامل السابق الاشارة اليها . ومن المسلم به ضرورة تساوى الكمية المشتراه مع الكمية المباعة فعلا من اية سلعة فى اية فترة زمنية سابقة ولكن من الممكن ان لايحقق بائعون القدر المتوقع من المبيعات ولذلك يتبقى لديهم فائض من السلعة ، كما انه من الممكن ان يخرج بعض المشترين من السوق دون الحصول على ما يرغبون من السلع . ففى الحالة الأولى تزيد الكمية المعروضة عن المطلوبة ، بينما يوجد فائض طلب فى الحالة الثانية .

والمفروض ان تقوم آلية جهاز الثمن بتعديل الاسعار بحيث تسمح بتحقيق الخطط المختلفة لكل من المشترين والبائعين . فعند زيادة العرض على الطلب تميل الاسعار الى الانخفاض مما يعمل على تقليل الكمية المعروضة من ناحية وزيادة الكمية المطلوبة من الناحية الاخري حتى يتحقق التوازن . وبالعكس اذا زادت الكمية المطلوبة عن المعروضة أى انه اذا كان هناك فائض طلب فسيصل السعر الى الارتفاع حتى يتم التعادل عند سعر معين .

والسؤال الان هو : هل يتحقق التوازن بالطريقة الآلية المفترضة فى جميع الأحوال؟ وهل من الممكن ان تحقق آلية جهاز الثمن جميع الأغراض المرجوة أم ان هناك بعض الحالات التى تحتم تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار ورقابتها على الاسواق بغرض تحقيق هدف معين؟ ولكى نجيب على هذه الاسئلة يجب ان نبحث فى الاسباب التى تدعو الحكومة التدخل فى تحديد الاسعار، ثم ننتقل الى دراسة

السوق السوداء، وأخيرا نختتم الفصل بالاشارة الى اساليب الحكومة فى تنظيم الصناعات الاحتكارية.

أسباب تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار :

لقد تشكك الاقتصاديون منذ وقت طويل وعلى وجه الخصوص بعد الكساد الكبير الذي ساد فى الفترة ما بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ فى آلية تحقيق التوازن عن طريق جهاز الثمن فى جميع الفترات وفى كل الظروف مما يبرر تدخل الحكومة فى هذه الحالات . ومن الأسباب التى تدعو الحكومة للتدخل فى تحديد الاسعار ما يلى:

أ – زيادة الطلب المفاجئ أو النقص الشديد فى عرض سلعة معينة خصوصا نتيجة لظروف الحرب.

ب – إعادة توزيع المواد الاقتصادية على إنتاج السلع المختلفة .

جـ – وجود اختلال هيكلى Structural Disequilibrium يمنح من تحقيق الاسعار التى تعادل بين العرض والطلب.

د – ضمان الحصول على السلعة التى تتدخل الحكومة فى تحديد سعرها باسعار معينة وذلك من اجل تحقيق اغراض اجتماعية معينة غير مجرد تحقيق المنتجين ربح وتمتع المستهلكين باقصى اشباع ممكن .

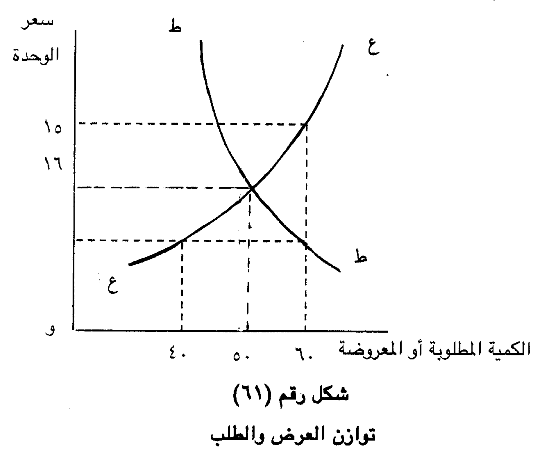
هـ – ضمان اسعار بيع معينة لمنتجى السلعة المتدخل فى سوقها بغرض توفير دخول معينة لهم.

وسنبحث فيما يلى هذه الحالات المختلفة والاجراءات اللازم اتخاذها بجانب تحديد الاسعار حتى يمكن تحقيق الهدف الذى من أجله تدخلت الحكومة فى عمل جهاز الثمن.

تحديد سعر اقل من سعر التوازن :

وقد يكون من المستحسن ان نبدأ بالحالة الاكثر قبولا بين الاقتصاديين منذ زمن طويل، وهى تحديد سعر يقل عن سعر التوازن ثم انشاء نظام البطاقات لتوزيع العرض المتاح من هذه السلعة.

فاذا افترضنا ان قوى العرض والطلب على سلعة - ولتكن السكر - تحقق توازن السوق عندما يكون السعر ١٦ قرشا والكمية المطلوبة والمعروضة ٥٠ وحدة كما هو مبين فى الشكل رقم (٦١) فقد ترى الحكومة لاعتبارات انسانية واجتماعية ان هذا السعر مرتفع بالنسبة لبعض الافراد خصوصا ذوى الدخول المنخفضة، فتحدد سعر السلعة بعشر قروش بدلا من ١٦ قرشا. وعند السعر الجديد تكون الكمية المطلوبة عبارة عن ٦٥ وحدة فى حين ان الكمية التى ستعرض عند هذا الثمن هى ٤٠ وحدة . فسيكون هناك طلب فائض فى سوق هذه السلعة مقداره ٢٥ وحدة . واذا تركت الحرية بين البائعين والمشترين لتحديد سعر السكر فسيميل السعر نحو الارتفاع مرة اخرى الى ١٦ قرشا مما يتعارض مع الهدف الاصلى الذى من اجله تدخلت الحكومة .



شكل رقم (٦١)

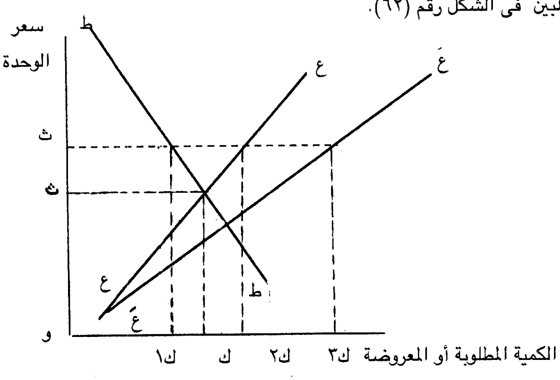
توازن العرض والطلب

لذلك تقوم الحكومة بفرض نظام البطاقات الذى على اساسه توزع الكمية المعروضة من السلعة - وهى فى هذه الحالة ٤٠ وحدة - بين افراد المجتمع طبقا للسعر المقرر وهو ١٠ قروش للوحدة .

واذا لم ترغب الحكومة فى فرض نظام البطاقات فيجب ان تكون الكمية المنتجة معادلة للكمية المطلوبة اى تساوى ٦٥ وحدة ولكى تنتج هذه الكمية لابد ان يكون سعر العرض ٢٥ قرشا فقد تقوم الحكومة بدفع اعانة للمنتجين قدرها ١٥ قرشا للوحدة فى نظير ٦٥ وحدة وبيعها بالسعر المحدد. ولكن فى هذه الحالة لايكون غرض تدخل الحكومة مساعدة اصحاب الدخول المنخفضة وحدهم بل اعانة كل طبقات المجتمع .

تحديد سعر اعلى من سعر التوازن :

يؤدى التطور الاقتصادى الى التحول من الزراعة الى الصناعة ويحدث فى كثير من الاحيان ان تنخفض الدخول النسبية للمزارعين بالمقارنة الى الطبقات الاخرى فى المجتمع وذلك نتيجة لزيادة المعروض من السلع الزراعية بالنسبة الى الطلب عليها، فاذا ترك تحديد الاسعار الزراعية لقوى العرض والطلب لادى ذلك الى انخفاض الاسعار. ونظرا لرغبة الحكومة فى ضمان دخل معين للمزارعين فانها تفرض سعرا أعلى من السعر الذى يتحدد بناء على قوى العرض والطلب على النحو المبين فى الشكل رقم (٦٢).



شكل رقم (٦٢)

أثر تحديد سعر أعلى من التوازن

فعندما يكون منحنى العرض الاصلى ع ع ومنحنى الطلب ط ط يتحدد سعر السوق عند و ث وتكون الكمية التوازنية و ك . ولكن اذ قررت الحكومة رفع السعر الى و ث بغرض تحقيق دخل أكبر للمزارعين، فيظهر فى السوق فائض عرض مقداره ك١ ك٢.

وقد يؤدى ضمان الحكومة لسعر اعلى للمنتجات الزراعية الى زيادة الكمية المعروضة عند اى سعر عن الكمية التى كان من الممكن عرضها عند الاسعار القديمة اى ان منحنى العرض سينتقل الى اليمين والى اسفل فيمثل بالمنحنى ع ع مثلا . وعندالسعر و ث١ تصبح كمية العرض الفائض ك١ ك٣ بدلا من ك١ ك٢.

ولذلك يجب على الحكومة عندما تعمد الى رفع الاسعار عن السعر الذى يحدده تفاعل العرض والطلب ان تجبر البائعين على تحديد كميات منتجاتهم - حتى تنخفض الى و ك١ واما سنضطر الى شراء العرض الفائض وتخزينة مما يؤدى الى تحملها نفقات كبيرة.

وجود اختلال هيكلى :

يستخدم اصطلاح الاختلال الهيكلى لوصف الحالة التى توجد فيها قوى تمنع من تحقيق التوازن الحر للعرض والطلب. واكثر ما يستعمل هذا الاصطلاح فى مجال التنمية الاقتصادية فمن المعروف ان كثيرا من البلاد النامية تتميز بضغط سكانى شديد ينتج عن هذا ان اجور العمل لو ترك تحديدها لقوى السوق لكانت منخفضة جدا . ولكن لاعتبارات انسانية او اجتماعية يفرض عادة حد ادنى للاجور يرتفع عن سعر التوازن مما يؤدى الى خلق اما بطالة مفتوحة او بطالة مقنعة .

ولقد ارجعت أسباب وجود مثل هذه الحالات الى أحد امرين اما الى وجود عوائق تمنع من تغير الاسعار بطريقة تؤدى الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وهذا ما يعبر عنه بعدم كمال الاسواق .

واما ان الطرق الفنية المتاحة تؤدى الى استخدام عوامل الانتاج بنسب تختلف درجة توافرها وبالتالى لاتسمح باستخدام كل المواد المتاحة فى المجتمع مما يؤدى الى خلق هذه الظواهر .

وهناك مـن الطرق التى يمكن بهـا معالجـة هذه الحالات ولكننا لن نتعرض لها هنا.

الصورة الاخرى للتدخل الحكومى :

رأينا أن احدى صور التدخل الحكومى فى تحديد الاسعار تكون بغرض فرض سعر يقل عن الثمن الذى يوازن بين العرض والطلب مما يؤدى الى ظهور فائض طلب، ولذلك تفرض الحكومة نظام البطاقات حتى تضمن التوزيع العادل للكمية المحدودة من السلعة بين مستهلكيها فهل من الممكن ان تتدخل الحكومة بغرض تحديد الاسعار عند مستوى يقل عن السعر التوازنى بدون ان تلجأ الى نظام البطاقات؟ وهل من الممكن ان ينجح هذا التدخل؟.

من المعروف ان الحروب تخلق ظروفا غير طبيعية بالنسبة للعرض والطلب على السلع المختلفة وقد تؤدى هذه الظروف الى ارتفاع الاسعار بصورة لامثيل لها ، مما يؤدى الى خلق اضرار اجتماعية جسيمة لذلك تتدخل الحكومة بغرض فرض حد اعلى للاسعار دون ان تدخل نظام البطاقات على السلع، ولكن تفرض عقوبات مشددة على من يخالف الاسعار المحددة .

فهل يلتزم فعلا البائعون والمشترون بهذه الاسعار ؟ اذا كانت سوق السلعة تشتمل على عدد قليل من البائعين ، او على عدد قليل من المشترين،أو ان عدد كل من البائعين والمشترين قليل، وكان السعر الذى فرضته هيئة الرقابة على الاسعار اقل من سعر التوازن والتزم كل من البائعين والمشترين بالاسعار المفروضة فانه من الممكن ان يتم توزيع المعروض من السلعة بين طالبيها بحيث يحصل كل مشترى على قدر من احتياجاته بنسبة المتوافر من عرض السلعة ، ولا تواجه عندئذ هيئة الرقابة على الاسعارية مشكلة .

اما اذا حاول البائعون أو المشترون استغلال الظروف التى خلفتها الحرب ذلك بيع او شراء السلعة بسعر يزيد عن السعر المحدد يترتب على ذلك عدم حصول البعض على ما يرغب من السلعة وتصبح الرقابة على الاسعار مهمة شاقة .

وكثيرا ما يحقق البائعون ارباحا خيالية من جراء التعامل باسعار مرتفعة عن

طريق السوق السوداء .

وقد تتطلب ظروف الحرب تدخل الحكومة اما فى تحديد اثمان السلع النهائية او فى فرض اسعار خدمات عوامل الانتاج اللازمة لهذه السلع . مثال ذلك ان يتضح للحكومة ان الكمية المعروضة من سلعة ما صغيرة بالنسبة الى الكمية المطلوبة منها، فيوجد اقبال على انتاج هذه السلعة ، فتعمل الحكومة على تشجيع هذا الاتجاه بتحديد اسعار منخفضة لمستلزمات انتاج هذه السلعة ، أو بمنح اعانات لمنتجيها .

وعلى العموم توجد حالات معترف فيها بضرورة التدخل الحكومى لتحديد الاسعار فى ظل النظام الرأسمالى . الا انها تكون بمثابة حالات استثنائية والتدخل الحكومى فى تديد الاسعار يعتبر بمثابة تدخل جزئى فى الرقابة على عمل الاقتصاد القومى. وذلك على خلاف الوضع الذى تتولى فيه الحكومة القيام بالعمليات الانتاجية الرئيسية فى المجتمع ، أى ان يكون التنظيم الاقتصادى للمجتمع تنظيما اشتراكيا وهذا ما سنبحثه فى القسم الثانى من هذا الكتاب .

السوق السوداء :

ذكرنا ان الحكومة قد تفرض لبعض السلع سعرا اقل من سعر أقل من سعر التوازن وذلك فى ظل الظروف المعتادة لتحقيق اغراض اجتماعية وسياسية وتقوم بفرض نظام البطاقات حتى تضمن عدالة توزيع هذه السلع. فاذا لم تدخل الحكومة هذه السلع ضمن نظام التوزيع بالبطاقات فيؤدى ذلك الى خلق سوق سوداء . فما هى السوق السوداء ؟ وما هى اسباب نشأتها ؟ وما هى الاضرار التى يمكن ان تنجم عنها ؟ ثم كيف يمكن القضاء عليها ؟ .

تعريف السوق السوداء :

قبل ان نذكر الكيفية التى تنشأ بها الاسواق السوداء يجب ان تعرف المقصود بكلمة السوق بوجه عام . فمن المعرف ان السوق هى المكان الذى يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين مشتر وبائع عند سعر معين . ويتحدد هذا السعر باحد طريقين: اما عن طريق اتفاق كل مشتر وكل بائع على السعر الذى يتم التبادل به واما ان يحدد السعر سلفا بين كل المشترين والبائعين سواء كان هذا السعر نتيجة تفاعل

قوى العرض والطلب أو عن طريق قزارات ادارية من جانب سلطة أو هيئة مركزية مثل وزارة التموين او السلطة المركزية لتحديد الاسعار أو غيرها.

وكلما ازدادت درجة التنظيم والتقدم التى يصل اليها النشاط الاقتصادى كلما كان هناك ميل نحو وجود سعر موحد للصنف الواحد من السلع او بدائلها القريبة جدا . كما تقل الحالات التى يتم فيها تحديد الاسعار بطريقة فردية وخاصة بين البائع والمشترى فى كل صفقة تجارية على حدة .

وقد سبق ان بينا انه اذا سادت ظروف المنافسة الكاملة فسوف لايكون هناك الا سعر موحد لكل سلعة بحيث اذا حاول احد البائعين رفع سعر السلعة احجم جميع المشترين عن الشراء منه وبالتالى فانه لايبيع شيئا وهذا فى غير صالحة. اما اذا خفض سعر البيع عن السعر السائد فى السوق فانه سيبيع كل ما يرغب فى بيعه ولكنه فى هذه الحالة يضحى بجزء من ايراده كان من الممكن ان يحصل عليه لو أنه باع سلعته بالسعر المحدد فى السوق ، وهذا فى غير صالحه ايضا . ولهذا .. فعندما تتوافر شروط المنافسة الكاملة يسود السوق سعر واحد هو السعر الذى يتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب.

ومن ثم لا يوجد فى مثل هذه الظروف اى تباين بين السعر الفعلى والسعر المتعارف عليه . اى لاتوجد سوق سوداد حيث ان .. السوق السوداد هى السوق التى تباع فيها السلع باسعار تزيد عن الاسعار المحددة سلفا مع وجود هذه السلع فى معظم الاحيان فى غير الاماكن المعتاد وجودها فيها .

وفى ظل نظام السوق – اى ان النظام الذي يترك تحديد الاسعار فيه لقوى العرض (أى البائعين والمنتجين) والطلب (أى المشترين) – وعندما تنعدم القيود على تحركات الاسعار فلا تكون هناك سوق سوداء حيث ان السعر يتحدد عند توازن الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة. فاذا رادت الكمية المطلوبة – مع بقاء الكمية المعروضة على حالها – او نقصت الكمية المعروضة مع بقاء الطلب على حالة لسبب او لاخر فان تذبذبات الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض – ينتج عنها سعر توازن جديد تم المبادلات عنده . وبناء عليه لاتتوقع وجود سوق سوداء فى مثل هذه

الحالات.

ولسنا فى حاجة الى ذكر ان النظرية تختلف حتما عن الواقع فمن غير التصور عقلا ان يكون كل مشتر على علم تام بالاسعار السائدة فيه مثلاً ، كما تتطلب المنافسة الكاملة وفى هذه الحالات نجد انه بالرغم من حرية تغير الاسعار قد يدفع بعض المستهلكين اسعارا تفوق الاسعار السائدة فى السوق . وتمثل هذه الحالات امثلة خاصة للسوق السوداء . الا انه يندر وجودها هذا من ناحية ومن الناحية الاخري يبرر البعض مثل ادوارد تشامبر لين والسيدة جوان روبنسون هذه الحالات على اساس ان لسوق غير كاملة ومجرد اختلاف البائع الذى يشترى منه الشخص يغير من نوع السلعة وهذه النظرة اقرب للواقع وبناء عليه لا تكون هذه الحالات ممثلة للتعامل بسعر يفوق السعر المتعارف عليه .

وجدير بالذكر انه يجب الا نعتبر ان كل سعر بيع يفوق السعر المتعارف عليه يمثل حالة من حالات السوق السوداء . فقد تباع بعض السلع التى لها سوق ولا توجد قيود ادارية على تحركات اسعارها بواسطة بعض الهيئات والمكاتب المتخصصة بسعر يزيد عن السعر السائد فى السوق- مثل تذاكر المسارح والسينما - ولا تكون هذه الحالة من حالات السوق السوداء حيث ان هذه المكاتب والهيئات تقوم باداء خدمة لطالب هذه السلعة الا وهى توفير الوقت الذي سيقضيه المشترى فى الذهاب الي سوق هذه السلعة وربما الانتظار لمدد طويلة - ويشترط فى هذه الحالة حتى لاتمثل هذه الهيئات جالة السوق سوداء استطاعة من يرغب من المشترين الذهاب الى سوق هذه السلعة وانتظار دوره فى الحصول عليها بالثمن المتعارف عليه.

ونخلص مما سبق الى انه فى حالة وجود اسواق للسلع يتم فيها تحديد الاسعار عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ولاتوجد قيود علي تحركات الاسعار فيندر ان لم ينعدم - وجود سوق سوداء .

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية - وكذلك فى حالات الطوارئ مثل الحروب والازمات فى الاقتصاديات الرأسمالية، تتحدد الاسعار بواسطة سلطة مركزية

وبمقتضى القانون يجب ان تتم جميع المبادلات عند هذه الاسعار. وفى مصر كان يتم تحديد اسعار معظم السلع عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية.

والمفروض ان تعكس هذه الاسعار حالة الطالب والانتاج الذى تتوقعه السلطة المركزية لتحديد الاسعار . وقد تنجح هذه السلطة فى التنبؤ بظروف الطلب والانتاج بدقة وفرضت السعر فى هذه الظروف فسيتم التبادل عند هذا السعر فعلا . اما اذا لم تقر هذه السلطة أحوال الطلب او الانتاج أو الاثنين معا تقديرا صحيحا فسينتج عن ذلك احد وضعين : الأول ان يوجد عجز فى انتاج بعض السلع عن الكمية المطلوبة. والثانى وجود فائض فى انتاج بعض السلع عما هو مطلوب وتعرف هذه السلع باسم الخوامل. والوضع الثانى يكون بمثابة تجميد الموارد الاقتصادية فى صورة سلع غير مرغوب فيها كان من الممكن تخصيصها لانتاج سلع المتاح منها عن مواجهة الطلب عليها.

اما الحالة الأولى – وهى نقص الانتاج عن الطلب – فيترتب عليها ظهور سوق سوداء بمعنى ان بعض المستهلكين الى دفع سعر لهذه السلع يفوق السعر الذى سبق وحددته السلطة المركزية للاسعار .

ومن الممكن الا تنشأ سوق سوداء فى هذه الحالات اذا فرض وكانت الاخلاق العامة للمستهلكين تمنعهم من خرق القوانين القائمة وتحضهم على التضحية ببعض استهلاكهم من هذه السلع لولا ان هذا الاتجاه نادر الحدوث وقد يتطلب من غالبية الشعب اكثر من خصوصا اذا كانت هذه السلع ضرورية . وبالتالى ففى اغلب الحالات يؤدى نقص انتاج بعض السلع عن الطلب لفترة طويلة نسبيا عند وضعها الاول – الى خلق سوق سوداء لهذه السلع.

أسباب نشأة السوق السوداء فى مصر :

وربما أوحت السطور السابقة الى نشأة السوق السوداء بصفة عامة.

فتنحصر هذه الاسباب فى نقص الانتاج عن الكمية المطلوبة عند الاسعار المحددة، أو بمعنى اخر وجود مشترين يرغبون فى الحصول على سلعة ما بعد استنفاذ الكمية المتاحة منها عند السعر السائد فى السوق .

فاذا انتقلنا من هذه العموميات الى حصر العوامل المسببة لظهور السوق السوداء فى جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص فيمكن تليخص أهم هذه الاسباب فيما يلى :

أولاً : انخفاض الاسعار الرسمية عن سعر التوازن : لاشك أن ارتفاع الاسعار الفعلية عن الاسعار الرسمية يدل على ان السعر الرسمى اقل من سعر التوازن. وربما كانت دوافع الحكومة فى ذلك اجتماعية وهى محاولة تخفيف نفقات المعيشة عن كاهل الغالبية العظمى للشعب. ولكن عدم استطاعة الانتاج لمواجهة الطلب لابد وان تؤدى حتما الى خلق سوق سوداء .

ثانيا : زيادة الدخول النقدية زيادة كبيرة : مما لاشك فيه ان الدخل هو العامل الرئيسى المؤثر على الكمية المطلوبة من أية سلعة . وفى العادة عندما يزيد الدخل الذي يحصل عليه الافرد يزيد طلبهم على السلع المختلفة باستثناء السلع التى تعرف باسم السلع الرديئة . ونظرا لعدم توافر البيانات الاحصائية التى تبين لنا مدى التغير الذى طرأ على الدخول النقدية لفئات الدخل المختلفة فلا نستطيع تقدير ابعاد هذا العامل كميا .

وقد نتجت زيادة الدخول النقدية لفئات الدخل الدنيا من مصدرين رئيسيين: أولهما تحديد حد ادنى للاجر اليومى للعامل بما يعادل ٢٥ قرشا فى اليوم وهذا الحد يفوق كثيرا المبلغ الذى كان يحصل عليه العامل فى الفترة السابقة على صدور هذا القانون . أما المصدر الثانى فهو تخصيص ٢٥٪ من الارباح للعمال يوزع ١٠٪ منها نقدا ويخصص الباقى للخدمات الاجتماعية المخصصة لهم.

ثالثاً : الطلب بغرض التخزين : يندفع كثير من المستهلكين فى شراء كميات كبيرة من السلع التى تظهر فيها بوادر للسوق السوداء ليس بغرض الاستعمال الحالى ولكن بغرض تخزينها خوفا من عدم العثور عليها فيما بعد . وينتج عن هذا الاندفاع فى الشراء انخفاض الكمية القليلة المتاحة فى السوق مما يشجع على ظهور السوق السوداء. والدليل على ذلك ندرة حدوث سوق سوداء فى

السلع الزراعية كالخضروات نظرا لعدم القدرة على تخزينها.

رابعا: ارتفاع رقم الاستثمار : فلقد بلغ حجم الاستثمار المنفذ خلال سنوات الخطة الخمسية الاولي حوالى ١٥١٣ مليون جنيه. ولقد خصص جانب كبير من هذه الاستثمارات لاغراض تكوين رأس المال الاجتماعى اللازم لارساء قواعد متينة لعملية التنمية الاقتصادية . ونتيجة لطبيعة هذه الاستثمارات فان فترة التفريغ الخاصة بها تعتبر طويلة نسبيا. وفترة التفريغ هذه المدة التي تنقضى بين البدء فى تنفيذ المشاريع وبين بدئها فى الانتاج . وتدفع الدولة خلال هذه الفترة دخولا للأفراد دون ان تضيف هذه الاستثمارات سلعا مادية تواجه الطلب المتزايد. كما ان تعدد هذه المشاريع قد ادى الى زيادة عدد المديرين وكبار الموظفين الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة جداً .

خامساً: زيادة تشغيل الايدى العاملة : وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة فى توفير فرص العمل امام جميع المواطنين . وخصوصا خريجى الجامعات ، مما يؤدى الى خلق بطالة مقنعة ليس فى المصالح الحكومية فحسب ، بل فى المصانع ايضا.

كذلك فان هجرة العمال الزراعيين على نطاق واسع الى المدينة زاد من حدة الضغط على الطلب، دون زيادة المعروض من السلع .

سادساً: نقص الانتاج وعدم انتظام تدفقه : اما على جانب العرض فنجد ان انتاج مثل هذه السلع ينقص من الحاجة اليه . وفى كثير من الاحيان لاينتظم تدفق هذه السلع الى السوق مما يؤدى إلى خلق الازمات المشجعة على استمرار السوق السوداء . والنقص فى الانتاج لايدل على ضعف الطاقة الانتاجية فى عدد كبير من الحالات بل هو نتيجة لوجود طاقات انتاجية معطلة نتيجة لنقص مستلزمات انتاجها.

سابعا: ضعف وعدم تنظيم الجهاز التسويقى : لاشك فى أن عدم انتظام تدفق السلع الى الجمعيات التعاونية والاسواق دليل جزئى على عدم كفاءة الجهاز التسويقى فى اداء مهمته . ويوجد وجه آخر لهذا النقص الا وهو وجود بعض الأفراد الذين يتوقعون كثرة الطلب على سلعة معينة فيقبلون على شراء كميات

كبيرة منها لا بغرض الاستهلاك ولكن بغرض اعادة البيع بسعر يفوق السعر الذى حددته وزارة التموين ففى هذه الحالة اذا امتنع هؤلاء الافراد الذين يقومون بالمضاربة عن شراء هذه الكميات من السلعة لزادت الكمية المعروضة المتاحة لمستهلكيها الحقيقيين ومن ثم تقل احتمالات حدوث السوق السوداء .

وكذلك فان عجز الجهاز التسويقى فى الحصول علي مستلزمات الانتاج الاجنبية فى وقتها المناسب يزيد من حدة الأزمة .

وسائل العلاج :

هذه هى اهم نشأة السوق السوداء . ولاشك ان وجودها يؤدى الي اضرار جسيمة اهمها حصول طبقة من الناس على ارباح غير مشروعة عن طريق استغلال الفئات الاجتماعية الاخرى . وهذا نوع من الظلم الاجتماعى يستوجب القضاء عليه . فما هى وسائل القضاء على السوق السوداء ؟ وتتلخص هذه الطرق بصفة عامة فى العمل على ملاء مة حالة الطلب للانتاج ، او تعديل الانتاج الحالى حتى يتلائم مع الطلب عند الاسعار المفروضة. او العمل على رفع الاسعار الرسمية بما يحقق التوازن بين العرض والطلب الحاليين.

هذا على وجه العموم ، اما الاجراءات اللازم اتخاذها لعلاج السوق السوداء فى جمهورية مصر فتنحصر فيما يلى :

أولاً – تعديل الاسعار الرسمية : أى ان ترفع وزارة التموين سعر السلع التى توجد فيها سوق سوداء الى الحد الذى يكفل تحقيق التوازن. ولقد حدث ذلك عندما رفعت الوزارة سعر الاحذية البلاستونيل الى ٦٢ قرشا للزوج وهو السعر الذى يقرب من السعر الفعلى قبل الرفع وكذلك الحال بالنسبة للارز عندما ارتفع سعره الى ٨ قروش للكيلو بدلا من ٤ قروش فاصبح متوافرا فى الجمعيات التعاونية بهذا السعر الجديد. وهذا اجراء ادى الى القضاء على السوق السوداء فى هذه السلع وتحقيق التوازن بين الطلب والانتاج.

ويجب ان يكون مقدار رفع الاسعار بالقدر الذى يوازى بين الانتاج والطلب. فاذا كان ارتفاع اسعار السلع التى فيها سوق سوداء كبيرا فيؤدى

هذا الاجراءالى تكدس هذه السلع وزيادة المخزون منها كما حدث فى بعض السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والتليفزيون .

ولاشك ان هذا الاجراء يلقى عبئاً ثقيلا على فئات الشعب الفقيرة خصوصا اذا انصب هذا الرفع على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل فول التدميس والعدس. وهذا اتجاه اجتماعى وسياسى غير مرغوب فيه ولذلك يجب البحث عن وسائل اخرى لعلاج السوق السوداء بما يكفل وصول هذه السلع الى مستهلكيها مثال ذلك تطبيق نظام البطاقات ولكن لا يخفى ما يكون لمثل هذه الاجرادات من تعقيدات ادارية شديدة.

ثانيا – ربط الزيادة فى الاجور بالزيادة فى الانتاجية : اذا كان اجراء رفع الاسعار اجراء سياسى عسير فقد يكون من الاوفق عدم التوسع فى زيادة الاجور النقدية والعينية الا اذا كانت مقرونة بزيادة فى الانتاجية الحقيقية للعمال. وتضمن عدم زيادة الاجور زيادة كبيرة الحد من الطلب الاستهلاكى بما يكفل تحقيق اشباعه عند الاسعار السائدة دون خلق سوق سوداء او ضغوط تضخمية كبيرة تهدد نجاح عملية التنمية الاقتصادية ذاتها .

ثالثا – زيادة الانتاج : يجب على السلطة المركزية للتخطيط ان تتابع تطورات الانتاج ومقارنتها بالطلب على المنتج من هذه السلع وفى حالة وجود عجز في انتاج بعض السلع عن الكمية المطلوبة مع وجود طاقة معطلة في المصانع المنتجة لها ، يجب على هذه السلطة أن تصدر الاوامر وتتخذ الاجراءات الكفيلة لزيادة المعروض من هذه السلع.

ولكن تجدر الاشارة الى ان هذه السياسة لن تجدى الا اذا قابلها من الناحية الاخرى اجراءات تعمل على الحد من الاستهلاك وعدم زيادته بنسبة تصل الى او تفوق نسبة زيادة الانتاج ، والا لما قضت الزيادة فى الانتاج وحدها على السوق السوداء .

رابعاً : توعية المستهلكين للحد من الشراء بغرض التخزين : لاشك ان هناك حالات

كثيرة ترتفع الشكوى من وجود سوق سوداد فى سلعة ما وعدم توافرها فى الجمعيات التعاونية فى حين ان عددا من المستهلكين قام بخزن كميات كبيرة من هذه السلع تفيض عن حاجته الحالية، ولو ان هؤلاء المستهلكين امتنعوا عن شراء هذه الكميات لتخزينها لخفت حدة السوق السوداء.

ويجب على الحكومة فى هذه الحالات توعية المستهلكين وحضهم على عدم شراء كميات تزيد عن حاجاتهم المباشرة، ولكن من الناحية الاخرى يجب ان تتوافر الضمانات الكافية للمستهلكين بأنهم سيجدون السلع التى يرغبون فى شرائها فى جميع الاوقات.

خامسا - زيادة كفاءة الجهاز التسويقى : سبق ان اشرنا الى ان احد اسباب نشأة السوق السوداد هو عدم كفاءة الجهاز التسويقى ومما لاشك فيه ان ترشيد الجهاز التسويقى، وايجاد الوسائل الفعالة لتنظيم تدفق السلع فى الاسواق وانتظام توريد مستلزمات الانتاج وخصوصا المستورد منها للمصانع يساهم فى حل مشكلة السوق السوداء .

وأخيرا فان هذه الوسائل لاتعتبر بدائل متاحة امام الحكومة بل هى مكملة لبعضها البعض ، ويمكن استخدامها جميعا او بعضها بالقدر الذي يناسب مختلف الظروف والاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

تنظيم نشاط المحتكرين :

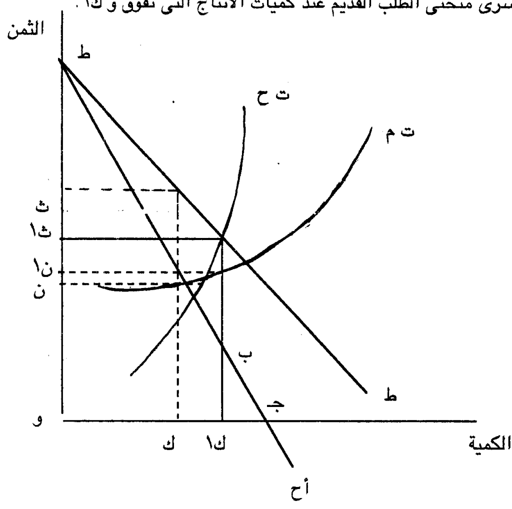
يمكن ، الان ، باستخدام ادوات تحليل توازن المحتكر السابق بيانها توضيح طريقة تدخل الحكومة فى تنظيم نشاط المحتكر ونقتصر فيما يلى على دراسة حالتين فقط هما : الأولى ، التدخل المباشر لتحديد الثمن ، والثانية، التدخل عن طريق الضرائب.

تحديد الاسعار :

تشترك الحكومة فى معظم الحالات فى تحديد الاثمان التى تفرضها الهيئات التى تقدم خدمة عامة مثل الكهرباد والمياه - وتتمثل المشكلة الاقتصادية التى تواجه الحكومة عندئذ فى تحديد السعر الذى يشجع المحتكر على انتاج اكبر كمية ممكنة

بحيث يشبع طلب المستهلكين مع تغطية تكاليفه .

ويبين الشكل رقم (٦٣) كمية الانتاج الاحتكارية فى حالة عدم التدخل فى تحديد السعر الاحتكارى . ويلاحظ انه فى هذا الوضع قد يحقق المحتكر ارباحا غير عادية تبقى فى الفترة الطويلة نظرا لعدم استطاعة الدخول فى مجال الانتاج . فاذا فرضت السلطة المحددة للاسعار حدا أعلى للسعر اقل من الثمن ث فانها تستطيع تشجيع المحتكر على زيادة انتاجه . ولنفرض ان الحد الاعلى للسعر هو الذي يتقاطع عنده منحنى التكلفة الحدية مع منحنى الطلب. فيصبح منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر ث١ أ ط ، ويبيع اية كمية من صفر الى و ك ١ بالحد الاعلى المحدد و ث١. ولكن اذا اراد المحتكر زيادة انتاجه ومبيعاته عن و ك١ فيجب عليه تخفيض السعر . وهنا يسرى منحنى الطلب القديم عند كميات الانتاج التى تفوق و ك١.



شكل رقم (٦٣)

التدخل الحكومى فى الاحتكار عن طريق تحديد السعر

وفى هذه الحالة ، يتغير منحنى الايراد الحدى وفقا لتغير منحنى الطلب الذي يواجه المحتكر . فعند الكميات التى تقل عن و ك١ يكون الطلب الجديد لانهائى المرونة ولذا يتعادل الايراد الحدى مع الثمن . واذا فاق الانتاج هذه الكمية انطبق منحنى الايراد الحدى الجديد على المنحنى القديم. وبالتالى يصبح منحنى الايراد الحدى ممثلا بالخط المنكسر ث١ أ ب جـ .

وينتج عن فرض حد أعلى للثمن تغير الكمية التوازنية التى ينتجها المحتكر . فيحقق اقصى ربح ممكن عند انتاج الكمية التى يتعادل عندها الايراد الحدى مع التكلفة الحدية ، اى عند الكمية و ك١ والتى تزيد على كمية التوازن السابق. ويساوى الربح المساحة المظللة فى الشكل.

ويؤدى فرض حد أعلى للسعر الاحتكارى الى حصول المستهلكين على كمية أكبر من السلعة بثمن اقل . كما انه يمنع المحتكر من استغلال مزايا مركزه الاحتكارى، فيضطر الى زيادة الكمية المنتجة عن الحد الذى يتعادل فيه الثمن مع نفقته الحدية ، وذلك بفرض عدم ارتفاع عن و ث١ وقد يستمر المحتكر فى هذه الحالة فى الحصول على ارباح احتكارية ولكنها تقل عن الارباح المحققة قبل تدخل الحكومة لتحديد السعر.

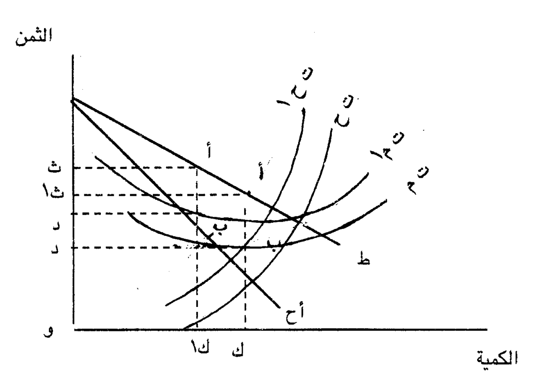
فرض الضرائب :

تمثل الضرائب وسيلة فعالة فى الحد من استغلال المحتكر لمركزه الاحتكارى. وتقتصر فيما يلى على الاشارة إلى حالتين هما : الأولى فرض ضريبة توعية على المحتكر . أى فرض مقدار ثابت على كل وحدة منتجة والثانية ، تحصيل ضريبة اجمالية على المنتج بصرف النظر عن الكمية المنتجة.

أولا : الضريبة النوعية :

اذا افترضنا أن المنحنيين ت م ، ت ح يمثلان التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية، وأن سعر وكمية التوازن هنا و ث ، و ك على التوالى، فاذا فرضت الحكومة ضريبة نوعية على المحتكر، فيمكن اعتبارها بمثابة زيادة فى التكلفة المتوسطة تؤدى الى انتقال منحنى التكلفة الى اعلى بمقدار معدل الضريبة ليصبحا ت م١، ت ح١

ويحقق المحتكر عندئذ اقصى ربح ممكن اذا خفض انتاجه الى و ك١ ورفع السعر الى و ث١ وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٦٤).



شكل رقم (٦٤)

تدخل الحكومة عن طريق فرض ضريبة نوعية

ويستطيع المنتج نقل جزء من عبء هذه الضريبة النوعية الى المستهلكين عن طريق رفع السعر وتخفيض كمية الانتاج . ولكن تنخفض فى ذات الوقت ارباحه عما كانت عليها قبل فرض الضريبة. (قارن المساحتين ت أ ب د ، ث١ أ ب د فى الشكل رقم (٦٤) والسبب فى ذلك هو عدم تأثر الايرادات الكلية للمحتكر عندالمستويات المختلفة من الانتاج فى حين تتزايدا لتكلفة الكلية بمقدار معدل الضريبة مضروبا فى عدد الوحدات المنتجة . وبالتالى تنخفض الارباح عند جميع مستويات الانتاج عن ذى قبل. وتجب ملاحظة ان الحكومة تستطيع القضاء على الارباح الاستثنائية عن طريق رفع معدل الضريبة فى القدر الممثل فى الشكل . وهنا ينخفض حجم الانتاج عن و ك ١، ويرتفع السعر عن وث١ .

ثانياً : الضريبة الاجمالية :

ولنفرض أن الحكومة فرضت ضريبة اجمالية على المحتكر مثل رسم ترخيص للممارسة نشاطه فتكون هذه الضريبة بمثابة تكاليف ثابتة نظرا لعدم تأثرها بمستوى الانتاج . ولذا ينتقل منحنى التكلفة المتوسطة الى اعلى مع بقاء منحنى التكلفة الحدية فى موضعه الاصلى وفى هذه الحالة لايتغير سعر التوازن ولاتنخفض الكمية المنتجة . وبالتالى تنقص الارباح بمقدار هذه الضريبة.

ويلاحظ ان المحتكر وحده هو الذي يتحمل عبء الضريبة الاجمالية ولايستطيع نقل جزء منه الى المستهلكين عن طريق رفع السعر او خفض الكمية، وان أية محاولة للتخلص من هذا العبء تؤدى الى خفض ربحه بدرجة أكبر مما لو امتنع عن هذه المحاولات وتستطيع الحكومة عن طريق الضرائب الاجمالية امتصاص الارباح الاحتكارية بالكامل بدون التأثير على الكمية المنتجة او سعر بيعها .

الفصل الثامن: تحديد أسعار خدمات عناصر الانتاج

تمهيد :

أولاً : المنافسة الكاملة فى اسواق السلع والعوامل الانتاجية

ثانيا: طلب المنشأة على عدة عناصر متغيرة

ثالثا : الاحتكار فى سوق السلعة

الفصل الثامن
تحديد أسعار خدمات عناصر الانتاج

تمهيد

بحثنا فى الفصول الاربعة السابقة تحديد كل من اسعار وكميات انتاج السلع الاستهلاكية . والان ننتقل الى تحليل العوامل المحددة لاسعار خدمات عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج هذه السلع وترجع اهمية هذه الدراسة الى ان اسعار خدمات عناصر الانتاج تحدد مستويات تشغل هذه العوامل . كما أنها تعمل على تخصيص الموارد بتوجيه عوامل الانتاج إلى اوجه النشاط التى تحقق فيها أكبر عائد هذا بالاضافة إلى أن اسعار عوامل الانتاج وكميتها تحدد نصيب كل عنصر فى الدخل والناتج القومى. أى أنها تبين نمط توزيع الناتج القومى فى المجتمع.

ونبدأ فيما يلى بدراسة كل من اسعار الخدمات الانتاجية ومستويات تشغيلها فى حالة خضوع كل من سوق السلعة وعناصر الانتاج لاحكام المنافسة الكاملة. بمعنى ان المنشأة التى تطلب هذه العناصر لاتستطيع التأثير على اسعار خدماتها كما انه لايمكن لاى فرد يقوم بعرض خدمات عناصر الانتاج تعديل اثمانها هذا علاوة على توافر حرية انتقال عناصر الانتاج المتغيرة بين استخداماتها البديلة، وتغير اثمان العناصر وفقا لظروف العرض والطلب عليها فى السوق. ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة تحديد اسعار الخدمات الانتاجية فى حالة قيام محتكر انتاج سلعة ما بشراء هذه الخدمات من سوق تسودها المنافسة الكاملة ونختتم الفصل بتحليل اسعار هذه الخدمات فى حالة وجود عوامل احتكارية فى سوقها وسوق السلعة أيضا.

المنافسة الكاملة فى أسواق السلع والعوامل الانتاجية.

يتحدد كل من سعر العنصر وكيمته فى ظل المنافسة الكاملة بتفاعل قوى العرض والطلب عليه فى السوق. ونقوم فيما يلى بدراسة منحنى طلب المنشأة الفردية على عنصر انتاج واحد ونشتق منه منحنى طلب السوق على هذا العنصر. كما ندرس منحنى عرضه ونستطيع بعد ذلك تحديد كل من سعر العنصر وكميته المستخدمة فى المنشأة الفردية ومقدار الطلب عليه فى السوق. ثم نبين بعد ذلك الكمية المثلى التى تستخدمها أية منشأة من عدة عوامل انتاج مختلفة.

منحنى طلب المنشأة على عنصر انتاج متغير واحد :

يبين منحنى طلب المنشأة على خدمات احد عناصر الانتاج المتغيرة الكميات من الخدمة التى ترغب المنشأة فى شرائها عند الاثمان المختلفة. وتختلف هذه الكميات تبعا لما اذا كان هذا العنصر هو المتغير الوحيد الذي تستخدمه المنشأة أم ان هناك عدة عناصر متغيرة تطلبها المنشأة.

فتقوم المنشأة عند طلب خدمة أى عنصر انتاجي ، وليكن العنصر أ بمقارنة ما يضيفه استخدام وحدة اضافية الى ايرادات المنشأة بمقدار الاضافة الى التكاليف الكلية وذلك بغرض تحقيق اقصى ربح ممكن ولاتستطيع المنشأة الفردية فى ظل المنافسة الكاملة التأثير على اسعار الخدمات الانتاجية التى تشتريها . وبالتالى يساوى مقدار ما يضيفه استخدام وحدة اضافية من الخدمة الانتاجية الى تكاليف انتاج المنشأة سعر هذه الخدمة. وتزيد ايرادات المنشأة بمقدار الانتاجية الحدية العينية مضروبة فى ثمن السلعة التى تنتجها المنشأة. ويصور الجدول التالى هذه العلاقات .

جدول رقم (٩)

تحديد الطلب على العنصر الانتاجى

كمية العنصر أ (١)	الناتج الحدى العينى ن ح ع أ (٢)	ثمن السلعة (ث) (٣) جنيها	قيمة الناتج الحدى (ق ن ح أ) (٤) جنيها	ثمن العنصر (ث أ) (٥) جنيها
٤	٩٦	٥ر٠	٤٨	١٥
٥	٩٠	٥ر٠	٤٥	١٥
٦	٨٤	٥ر٠	٤٣	١٥
٧	٧٥	٥ر٠	٥ر٣٧	١٥
٨	٥٥	٥ر٠	٥ر٢٧	١٥
٩	٣٠	٥ر٠	١٥	١٥
١٠	صفر	٥ر٠	صفر	١٥

فالملاحظة ان حاصل ضرب الناتج الحدى العينى للعنصر أ (ن ح ع١) فى ثمن السلعة، ث ، أى ما يسمى بقيمة الناتج الحدى للعنصر أ، ق ن ح١.

يتناقص بزيادة الكمية المستخدمة من خدمة العنصر. ويرجع ذلك الى ثبات ثمن السلعة مع تناقص الناتج الحدى العينى بسبب سريان قانون الغلة المتناقضة.

فاذا افترضنا ان ثمن العنصر ، ث أ ، ١٥ جنيها للوحدة فان زيادة المستخدم من خدمة العنصر بوحدة واحدة تضيف هذا القدر إلى التكاليف الكلية للمنشأة (انظر العمود رقم ٥) من الجدول رقم (٩) ويعبر العمود رقم (٤) من ذات الجدول عن الزيادة فى ايرادات المنشأة الناتجة عن توظيف الوحدات المتتالية من خدمات العنصر ويلاحظ ان هذه الاضافات تتناقص الى ان تبلغ ١٥ جنيها عند العنصر رقم (٩) اما الوحدة العاشرة فلا تضيف شيئا الى ايرادات المنشأة وذلك فانها تحقق اقصى ربح ممكن باستخدام تسع وحدات من خدمات هذا العنصر . ويمكن كتابة شرط تحقيق اقصى ربح ممكن فى الصورة التالية :

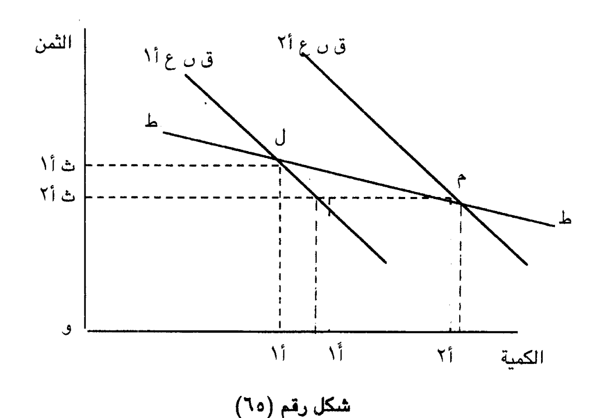
قيمة الناتج الحدى للعنصر أ = التكلفة الحدية (ت ح) (١)

أو بطريقة أخرى :

الناتج الحدى العينى للعنصر أ × ثمن السلعة = ت ح (٢)

ويمثل العمودان (١) ، (٤) من الجدول السابق جدول طلب المنشأة على العنصر ، حيث اننا نستطيع عن طريقهما تحديد الكمية التى تطلبها المنشأة من هذا العنصر عند الاسعار المختلفة . فاذا كان سعر الخدمة الانتاجية ٤٢ جنيها تطلب المنشأة ٦ وحدات . واذا ارتفع ثمنها الى ٤٨ جنيها تنكمش الكمية المطلوبة الى ٣ وحدات وهكذا .

وبرسم جدول قيمة الناتج الحدى للعنصر بيانيا نحصل على منحنى طلب المنشأة على خدمة هذا العنصر والذى يمثله المنحنى ق ن ح ١ فى الشكل رقم (٦٥). والملاحظ ان هذا المنحنى يناظر المرحلة الثانية من مراحل استخدام العنصر أ ، كما سبق بيانها فى الفصل الخامس وقد حصلنا على قيمة الناتج الحدى للعنصر المقاسة على المحور الرأسى بضرب الناتج الحدى العينى للعنصر فى ثمن السلعة .



شكل رقم (٦٥)

منحنى الطلب على خدمات عنصر انتاجى

والملاحظ أن قيمة الناتج الحدى للعنصر تمثل الطلب على خدمة هذا العنصر بافتراض ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الاخرى ولكن تشير منحنيات الطلب المعتادة الى العلاقة بين اسعار الطلب والكميات المطلوبة عند ثبات اسعار خدمات العناصر الاخـرى . ويوضح الشكـل السابق ايضـا الفرق بين منحنى الطلب فى الحالتين . فيمثل ق ن ح أ١ كل من منحنى قيمة الناتج الحدى للعنصر أ ومنحنى الطلب على العنصر عندما يكون المستخدم من عناصر الانتاج الاخرى ثابتا . فاذا انخفض ثمن العنصر أ من ث أ١ الى ث أ٢ تزداد الكمية المطلوبة منه من وأ١ الى وأ١ . ولكن لابد وان تغير المنتج مستوى تشغيله من العناصر الاخرى، مثل العنصر ب . وتفسير ذلك ان انخفاض ثمن أ يؤدى الى اختلال شرط استخدام نسب المنزج المثلى لعنصر الانتاج أ، ب، اى :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية العينية للعنصر أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية العينية للعنصر ب}}{\text{ثمن ب}} \quad (٦)$$

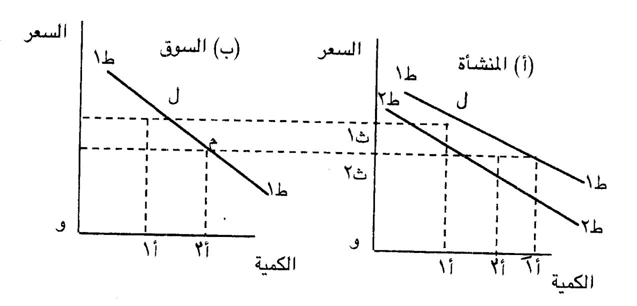
فتؤدى زيادة المستخدم من العنصر أ (أى من و أ١ الى و أ ١) الى زيادة الانتاجية الحدية للكمية الثابتة المستخدمة من العنصر ب ، مما يدفع المنشأة الى زيادة الكمية التى تطلبها من العنصر ب لكى يتحقق المزج الامثل لعواملالانتاج . وتؤدى زيادة الكمية المستخدمة من ب بدورها الى زيادة الانتاجية الحدية للعنصر فينتقل المنحنى المناظر لها جهة اليمين ليصبح ق ن ح أ٢ مثلا وبالتالى تزيد الكمية المطلوبة من أ عند الثمن و ث أ٢ الى و أ٢ . واذا وصلنا النقطة المشابهة الى أ، م نحصل على منحنى طلب المنشأة على العنصر أ ، بافتراض ثبات اثمان جميع العناصر الاخرى والسلعة المنتجة، والملاحظ ان المنحنى ط ط أكثر مرونة من منحنى قيمة الناتج الحدى للعنصر عندالاسعار المختلفة.

يتضح مما سبق أن منحنى طلب المنشأة على خدمات احد عناصر الانتاج يتوقف على ثلاث عوامل هى : الفن الانتاجى المستخدم واثمان عناصر الانتاج الاخرى ، وثمن السلعة ، ومن هنا يقال ان الطلب على عناصر الانتاج طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية . أى ان هذه الخدمات لاتطلب لذاتها ولكن نتيجة لطلب السلعة المنتجة ويتميز منحنى طلب المنشأة على العنصر الانتاجى بالخصائص المعتادة لمنحنيات الطلب. أى ان ميله سالب عادة ، وتزداد مرونته كلما توفرت بدائل قريبة لخدمة العنصر.

منحنى طلب السوق :

يميل منحنى طلب السوق على خدمة العنصر مجموع منحنيات طلب المنشآت الفردية. ولكن يجب ملاحظة ان افتراض ثبات الاشياء الاخرى على حالها ان صح بالنسبة الى المنشأة الفردية فانه قد لاينطبق على السوق كلها . فاذا انخفض ثمن خدمة العنصر مثلا وزادت الكمية التى تطلبها جميع المنشآت فلا بد وان تزداد كمية السلعة التى تنتجها لصناعة و من ثم ينخفض سعرها فى السوق. ولذا يجب التفرقة بين حالة انخفاض ثمن العنصر بالنسبة الى منشأة واحدة وحالة انخفاضه بالنسبة الى جميع المنشآت فاذا افترضنا ان ط١ ط١ يمثل طلب المنشأة على الخدمة الانتاجية عندما يكون سعر السلعة ٥٠ قرشا (انظر الشكل رقم (٦٦) وان ثمن

العنصر قد انخفض من و ث أ١ الى و ث أ بالنسبة الى الصناعة كلها فيزيد انتاج الصناعة وينخفض ثمن السلعة الى ٤٥ قرشا مثلا . ويؤدى هذا الى انتقال منحنى الطلب على العنصر الى اسفل جهة اليسار فيصبح ط٢ ط٢ فتطلب المنشأة الكمية و أ ٢ من خدمة العنصر بدلا من و أ ١ وهى الكمية التى كانت تستخدمها فى حالة ثبات كل من الكمية التى تطلبها المنشآت الاخرى وسعر السلعة المنتجة . وتوضح ذلك فى الشكل التالى :



شكل رقم (٦٦)

اشتقاق منحنى طلب السوق على العنصر

ويمكن بتوصيل النقط مثل ل ، م الحصول على منحنى طلب المنشأة على العنصر بافتراض ان سعر العنصر قد تغير بالنسبة الى الصناعة كلها . ويجمع مثل هذه المنحنيات بالنسبة الى جميع المنشآت فى السوق يمكن الحصول على منحنى طلب السوق علـى العنصر الانتـاجى والذى يمثله المنحنى ط أ ط أ فى الشكل رقم (٦٦) فعندما يكون ثمن العنصر و ث أ١ تطلب كل منشأة الكمية و أ١ من هذا العنصر ومجموع الكميات المطلوبة و أ١ . اما اذا انخفض سعر العنصر الى و ث أ٢ تزيد الكمية المطلوبة الى و أ٢ ، و أ ٢ بالنسبة الى المنشأة والسوق على التوالى.

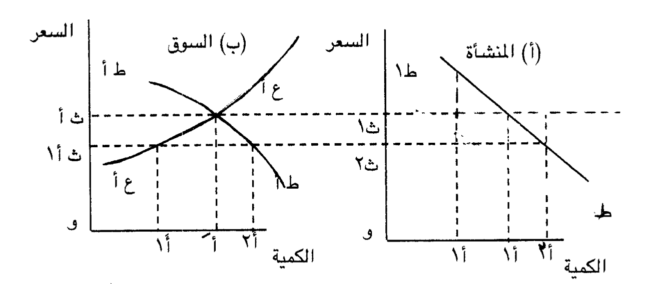
منحنى عرض السوق :

يعبر منحنى عرض السوق لخدمة العنصر أ - أو أى عنصر اخر عن الكمية التى يقدمها اصحاب هذا العنصر للسوق عند الاسعار المختلفة ، ويتجه منحنى العرض عادة من اسفل الى اعلى جهة اليمين معبرا عن تمدد الكمية المعروضة من الخدمة الانتاجية مع ارتفاع سعرها فاذا كان العنصر أ نوعا من أنواع العمل ، فيشجع ارتفاع اجور المشتغلين بهذا العمل عمالا اضافيين على الانتقال اليه . كما ان ارتفاع الاجور المدفوعة فى صناعة معينة يجذب عمالا من صناعات أخرى ولا يختلف الامر بالنسبة الى عناصر الانتاج الاخرى. وبوجه عام يؤدى ارتفاع عائد اى عنصر من عناصر الانتاج فى صناعة معينة او فى سوق سلعة ما الى زيادة الكمية المعروضة منه . وليس من الضرورى فى هذا الصدد تحديد شكل منحنى العرض بدقة . فقد يكون متجها الى اعلى جهة اليمين، أو رأسيا او ملتفا الى الخلف.

عند الاسعار المرتفعة . وتعتبر هذه الحالة الاخيرة عن انخفاض الكمية المعروضة من الخدمة عند ارتفاع ثمنها عن حد معين لتفضيل العنصر للفراغ عن زيادة المجهود الذى يبذله وتنطبق هذه الحالة اساسا على منحنى عرض بعض فئات العمال .

تحديد سعر العنصر وكميته :

يتحدد سعر الخدمة الانتاجية بتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق. فاذا جمعنا منحنى طلب السوق، ط أ ط أ ومنحنى عرضها ع أ ع أ فى شكل واحد نستطيع تحديد سعر وكمية التوازن وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٦٧) ومن الواضح ان سعر التوازن هو و ث أ .



شكل رقم (٦٧)

تحديد توازن سوق عنصر انتاج

فاذا كان السعر أعلى من و ث أ فاقت الكمية المعروضة الكمية المطلوبة من العنصر. وتظهر حالة بطالة فى سوقه مما يدفع الوحدات العاطلة الى عرض خدماتها بسعر اقل من السعر السائد فى السوق فيتجه السعر الى الانخفاض . اما اذا انخفض سعر العنصر عن مستواه التوازنى فيظهر فائض طلب عليه . وتتنافس المنشآت فى الحصول على الكمية المحدودة المعروضة فيرتفع الثمن الى مستواه التوازنى .

ويلاحظ أن أية منشأة فردية تحصل على أية كمية من العنصر أ عند الثمن و ث أ ولا تستطيع التأثير على هذا السعر. وبالتالى يكون منحنى العرض بالنسبة اليها خطأ مستقيما افقيا عند سعر التوازن ويمثل هذا بالخط ع ع فى الشكل رقم (٦٧) . وعندئذ تطلب المنشأة الكمية و أ المقدار المستخدم من هذا العنصر فى السوق وهى عبارة عن مجموع الكميات التى تطلبها المنشآت الفردية.

ويعتقد البعض أن الثمن المدفوع لعناصر الانتاج يقل عادة عن الثمن التوازنى. ولكن يتضح من التحليل السابق انه لا يمكن ان يحدث ذلك فى ظل المنافسة الكاملة . فاذا كان الثمن السائد فى السوق و ث أ١ ، تطلب كل منشأة

الكمية و أ٢ من العنصر . وتكون الكمية الكلية المطلوبة من العنصر و أ٢ ولكن لا يمكن ان تحصل جميع المنشآت على الكميات التى تطلبها اذ ان الكمية الكلية المتاحة لاتتجاوز و أ ١ وبالتالى يظل جزء من طلب المنشآت على العنصر غير مشبع ويؤدى تنافس المنشآت فى الحصول على طلبها الى رفع ثمن خدمة العنصر. ويتحقق التعادل بين العرض والطلب عند الثمن و ث أ .

والخلاصة اذن ، أن منحنى طلب السوق على اى عنصر انتاجى يبين قيمة الانتاجية الحدية لهذا العنصر فى استخداماته المختلفة ويتحدد سعر السوق عند تقاطع هذا المنحنى مع منحنى عرض العنصر فى السوق. وبالتالى يتعادل ثمن العنصر مع قيمة انتاجيته الحدية فى المنشآت المختلفة المستخدمة له . وتعتبر كل منشأة ان سعر العنصر فى السوق ثابت . وتطلب الكمية التى يتعادل عندها قيمة الناتج الحدى للعنصر مع ثمنه فى السوق. ويحصل كل عنصر من عناصر الانتاج فى ظل المنافسة الكاملة على عائد يساوى مقدار مساهمته فى قيمة الناتج القومى .

طلب المنشأة على عدة عناصر متغيرة :

لنفرض أن المنشأة تستخدم عنصرين من عناصر الانتاج المتغيرة أ، ب . فتحقق المنشأة اقصى ربح ممكن عند استخدام كمية من أ يتعادل عندها قيمة الناتج الحدى مع ثمن العنصر أى أن :

$$\frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{أ}}{\text{ثمن السلعة}} \quad (٣)$$

وبذات الطريقة يمكن بيان أن المنشأة تطلب كمية من العنصر ب التى تحقق المعادلة الاتية :

$$\frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر ب}}{\text{ث ب}} = \frac{\text{أ}}{\text{ثمن السلعة}} \quad (٣)$$

وبمقارنة العلاقتين (٣) ، (٤) يتضح لنا أن :

$$\frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصرب}}{\text{ث ب}}$$

$$= \frac{\text{أ}}{\text{ثمن السلعة}} \qquad (٥)$$

والان يمكن التعبير عن هذا الشرط بدلالة التكفة الحدية لانتاج السلعة وذلك بالطريقة التالية . اذا اخذنا العنصر أ أو لانجد أن استخدام أية وحدة اضافية منه تزيد تكاليف انتاج المنشأة بمقدار ثمن العنصر ث أ كما انه يضيف الى الناتج الكلى للمنشأة مقدارا مساويا للانتاجية الحدية للعنصر . وبالتالى تعبر النسبة :

$$\frac{\text{ث أ}}{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر أ}} = \text{عن تغير التكاليف الكلية للمنشأة}$$

بالنسبة الى انتاجها الكلى بمقدار وحدة واحدة. وبعبارة اخرى تبين هذه النسبة التكلفة الحدية لانتاج السلعة. وبالتالى يمكن القول بأن التكلفة الحدية للسلعة تساويالنسبة السابقة. وبذات الطريقة تساوى أيضا :

$$\frac{\text{ث ب}}{\text{الناتج الحدى العينى للعنصرب}} \times \frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصرب}}{\text{ث أ}}$$

وباستخدام العلاقة رقم (٥) نستنتج أن :

$$\frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{الناتج الحدى العينى للعنصرب}}{\text{ث ب}}$$

$$= \frac{\text{أ}}{\text{التكلفة الحدية}} = \frac{\text{أ}}{\text{ثمن السلعة}} \qquad (٦)$$

ويمكن تعميم هذه النتيجة لتمثل اى عدد من عناصر الانتاج المستخدمة . وتشير الى انه عند استخدام النسب المثلى لعناصر الانتاج والكمية المثلى لها تتساوى كفاءة جميع العناصر . وبالتالى ، يساوى مقدار ما تضيفه الوحدة النقدية الاخيرة المنفقة على اى عنصر انتاجي الى الناتج الكلى مقدار ما تضيفه اليه الوحدة النقدية الاخيرة المنفقة على عناصر الانتاج الأخرى . وتمثل الزيادة فى التكاليف التى تتحملها المنشأة عند زيادة انتاجها بوحدة واحدة التكلفة الحدية لانتاج السلعة وبأخذ مقلوب العلاقات السابقة نجد أن :

$$\frac{\text{ث أ}}{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر أ}} = \frac{\text{ث ب}}{\text{الناتج الحدى العينى للعنصر ب}}$$

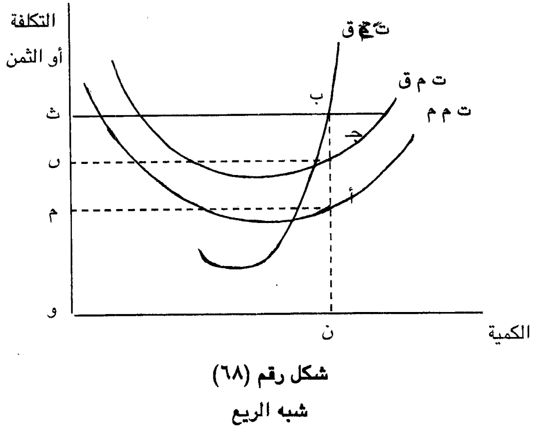
= التكلفة الحدية = ثمن السلعة (٧)

ويعنى هذا ان الكمية المثلى من اى عنصر انتاجى (او العناصر المختلفة مجتمعة) بالنسبة الى المنشأة هي تلك الكمية التى تتعادل عندها التكلفة الحدية مع ثمن السلعة المنتجة . فاذا افترضنا ان السلعة المنتجة هى المنسوجات . وان العناصر المستخدمة فى انتاجها عمل والات وخيوط غزل. فتضيف الوحدة الاخيرة المنتجة من المنسوجات تكاليف انتاج على المنشأة تساوى ثمن هذه الوحدة، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الوحدة الأخيرة منتجة باستخدام عمل أو الات أو خيوط غزل اضافية.

الريع الاقتصادى (شبه الريع) :

لاتستطيع جميع عناصر الانتاج الانتقال بحرية بين استخداماتها البديلة فى الاجل القصير . فحتى فى ظل المنافسة الكاملة يكون حجم المنشأة ثابتا فى الفترة القصيرة وبالتالى لايمكن لعناصر الانتاج الثابتة الانتقال الى نشاط آخر . ولا يمكن تحديد عائد هذه العناصر وفقا للمبادئ السابقة فطالما كانت هذه العناصر غير حرة فى الانتقال فانها تحصل – فى الاجل القصير – على عائد يساوى الفائض المتبقى من قيمة الناتج الكلى للمنشأة بعد دفع عوائد عناصر الانتاج القابلة للانتقال الى

استخدامات اخرى. ويجب ان تحصل عناصر الانتاج المتغيرة على عائد مساو لما يمكن ان تحققه فى مجال آخر. ويطلق على الفائض المتبقى لعناصر الانتاج الثابتة اسم "شبه الريع" ويبين الشكل التالى حالة من حالات شبه الريع.



شكل رقم (٦٨)

شبه الريع

فالمنتحنيات الظاهرة فى الشكل رقم (٦٨) هى المنحنيات السابق بيانها . ونفرض ان ثمن السلعة و ث وكمية الانتاج و ك فتمثل مساحة المستطيل و م أ ك التكلفة الكلية المتغيرة التى تتحملها المنشأة . وتحصل العناصر الثابتة على المتبقى من الايراد اى المساحة م ث ب أ وتمثل هذه المساحة الريع الاقتصادى للمنشأة . ويزيد بارتفاع سعر السلعة ويقل بانخفاضه.

فاذا جمعنا عناصر الانتاج الثابتة فى مجموعة واحدة واطلقنا عليها اسم الاستثمار فى المنشأة ، فيكون الريع عائد الاستثمار فيها ولا يدخل ضمن التكاليف الثابتة للمنشأة الا الجزء من الريع الذي يعادل العائد الذى يمكن ان يحققه الاستثمار فى استخدامات اخرى بديلة وبالتالى تعبر المساحة م ن جـ أ عن التكلفة الثابتة للمنشأة. اما المساحة المتبقية ن ث ب جـ ، فهى ما سميناها الارباح غير العادية.

الاحتكار فى سوق السلعة :

رأينا ان المنشأة تحقق اقصى ربح من استخدامها لاحدى خدمات عنصر الانتاج المتغير بتوظيف الكمية التى تضيف الى الايراد الكلى للمنشأة مقدارا مساويا لما تضيفه الى التكلفة الكلية . ويبين الجدول التالى اثر تغير الكمية المستخدمة من العنصر أ بوحدة واحدة على كل من ايرادات المنشأة وتكاليفها:

جدول رقم (١٠)

ايرادات وتكاليف احد عناصر الانتاج

(١) كمية العنصر	(٢) الانتاجية الحدية العينية	(٣) النتاتج الكلى	(٤) سعر السلعة (نيها	(٥) الايراد الكلي (جنيها)	(٦) الايراد الحدي للناتج (جنيها)
٤	٩٦	٢٦٠	٢ر٠	٧٢٠ر٠	-
٥	٩٠	٤٥٠	١ر٩	٨٥٥ر٠	١٣٥ر٠
٦	٨٤	٥٣٤	١ر٨	٩٦١ر٢	١٠٦ر٢
٧	٧٥	٦٠٩	١ر٧	١٠٣٥ر٣	٧٤ر١
٨	٥٥	٦٦٤	١ر٦	١٠٦٢ر٤	٢٧ر١

يمثل العمودان رقم (١) ، (٢) جزءا من ذات العمودين فى الجدول رقم (١٠) ويظهر هذا الجزء تناقص الناتج الحدى ونفترض أن أ هو العنصر المتغير الوحيد الذى تستخدمه المنشأة وان بقية العناصر ثابتة . ويعبر العمودان (١)، (٤) عن جدول الطلب على السلعة التى ينتجها المحتكر ، باستخدام العنصر أ ويظهر العمود رقم (٦) الاضافات الى الايراد الكلى للمنشأة الناتجة عن استخدام وحدة اضافية من خدمة العنصر أ ، ويطلق عليها اسم الايرادالحدي للناتج من العنصر.

ونحصل عليه عن طريق طرح كل قيمتين متتاليتين فى العمود رقم (٥) وتعادل

ارقام لعمود (٦) حاصل ضرب الناتج الحدى العينى للعنصر أ فى الايراد الحدي الذى يحصل عليه المحتكر من بيع وحدة اضافية من السلعة. فيساوى الايراد الحدي للناتج (أ ح ن أ) عند تشغيل المنشأة خمس وحدات من العنصر الناتج الحدى العينى عند هذا القدر مضروبا فى الايرادالحدي (أ ح) من بيع وحدة اضافية من السلعة .

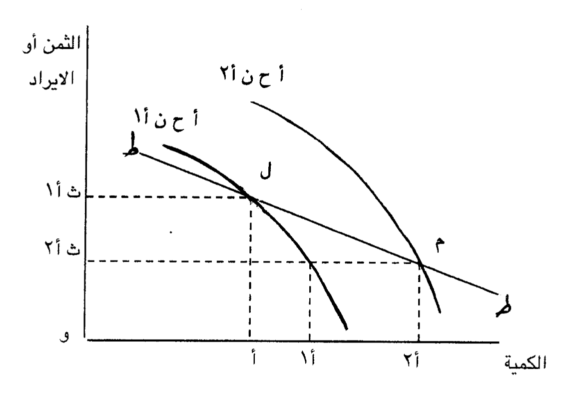
وتؤدى زيادة استخدام المحتكر للعنصر الى تناقص الايراد الحدى لناتج هذا العنصر لسببين هما : الأول : تناقص الناتج الحدى العينى نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة . والثانى : تناقص الايراد الحدي الذى يحققه المحتكر مع زيادة مبيعاته فى السوق .

ويمثل منحنى الايرادالحدى للناتج منحنى طلب المحتكر على خدمات عنصر متغير واحد عندما تسود المنافسة الكاملة سوق هذا العنصر ويقوم المحتكر بشراء الكمية التى تتعادل عندها الاضافات الى الايراد الكلى المترتبة علي استخدام وحدة اضافية مع الاضافات الى التكاليف الكلية .

ولـــا كان المحتكر يشـــترى خدمات العنصر من سوق تسودها المنافسة الكاملة فتزيد التكاليف بمقدار يساوى ثمن وحدة من العنصر ث أ ، وبالتالى اذا كان أ ح ن أ١ فى الشكل رقم (٦٩) منحنى الايراد الحدى لناتج العنصر أ ، وكان سعر الوحدة و ث أ١ فيشترى المحتكر الكمية و أ١ من العنصر ويكون شرط تحقيق المحتكر لاقصى ريع من استخدام العنصر على النحو التالى :

الايراد الحدى للناتج من العنصر أ = ث أ (٨)

أو الناتج الحدى العينى للعنصر أ × الايراد الحدى = ث أ (٩)



شكل رقم (٦٩)

منحنى الطلب على العنصر فى ظل الاحتكار

فيبين منحنى الايراد الحدي لناتج العنصر أ الكميات التي يطلبها المحتكر من خدمة هذا العنصر عند الاسعار المختلفة بفرض ان الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الاخرى ثابتة . اما اذا .. افترضنا ان اثمان خدمات هذه العناصر ثابتة وان المنشأة تقوم بتعديل الكميات المستخدمة منها تبعا لتغير اسعارها النسبية بحيث تتحمل اقل تكلفة ممكنة لانتاج كميـــة معينة من السلعة، فعندئذ لا يمثل منحنى الايراد الحدي لناتج العنصر أ طلب المنشأة على هذا العنصر . فاذا كان ثمن العنصر و ث أ تطلب المنشأة الكمية و أ١ وهى الكمية التى تضمن للمحتكر استخدام النسب المثلى لعناصر الانتاج اللازمة لانتاج الكمية من السلعة التى تحقق له اقصى ربح ممكن ويمثل المنحنى أ ح ن أ١ منحنى الايراد الحدى لناتج العنصر أ عند ثبات المستخدم من عناصر الانتاج الاخرى .

فاذا افترضنا ان ثمن العنصر قد انخفض الى و ث أ٢ فتتمدد الكمية التى يطلبها المحتكر من العنصر الى و أ ١ ولكن تؤدى هذه الزيادة فى كمية أ الى انتقال

منحنيات الانتاجية الحدية العينية للعناصر المكملة لهذا العنصر جهة اليمين، فتزداد الكمية المطلوبة من هذه العناصر عند الاثمان السائدة . اما منحنيات الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج البديلة للعنصر أ فتنتقل جهة اليسار مما يؤدى الى نقص المستخدم منها . ويؤدى هذان الاثران معا الى انتقال منحنى الناتج الحدى العينى للعنصر أ جهة اليمين ويتبعه انتقال منحنى الايراد الحدى لناتجه فى ذات الاتجاه ليصبح أ ح ن أ٢ مثلا . وفى هذه الحالة تزيد الكمية المطلوبة من أ عند الثمن و ث٢ الى و أ٢ ويكون منحنى الطلب على العنصر هو الخط الواصل بين نقط مثل ل، م فى الشكل السابق.

طلب السوق على العنصر :

اذا كان جميع مشترى خدمات العنصر أ محتكرين لبيع السلعة التي ينتجونها، فيكون منحنى طلب السوق عبارة عن المجموع الافقى لمنحنيات طلب المنشآت الفردية. اما اذا كان مشترو العنصر أ متنافسين فى سوق تسودها منافسة القلة أو المنافسة الاحتكارية فلا يمكن اعتبار منحنى الطلب على العنصر فى السوق مساويا للمجموع الافقى لمنحنيات طلب المنشآت الفردية، ويجب اجراء تصحيح مشابه للتصحيح الذي سبق الاشارة اليه فى حالة خضوع السوق السلعة للمنافسة الكاملة، ويستهدف هذا الصحيح اخذ اثر تغير كمية الانتاج فى الصناعة كلها على ثمن السلعة فى الاعتبار . وبالتالى على منحنى طلب المنشآت الفردية على خدمة العنصر.

اما عرض العنصر فيتوقف على ثمنه . ويميل سعر الخدمة فى السوق الى الاتجاه نحو المستوى التوازنى اى الذى يتعادل عنده العرض والطلب . ويواجه المحتكر - اسوة بالمنشأة التى تبيع منتجاتها فى سوق تسودها المنافسة الكاملة - منحنى عرض افقى عند سعر السوق ويطلب المحتكر الكمية التي تحقق له اقصى ربح ممكن .

طلب المحتكر لعدة عناصر انتاج متغيرة :

عندما يستخدم المحتكر كميات عناصر الانتاج التى تحمله اقل تكلفة لانتاج

حجم معين، فلابد ان تكون هذه العناصر مطلوبة بنسب مثلى. ولنفرض ان المحتكر يطلب عنصرين أ، ب لانتاج السلعة فانه يستخدمهما الى الحد الذي تتحقق عند العلاقات التالية :

الناتج الحدى العينى للعنصر أ × الايراد الحدي = ث أ (٩)

الناتج الحدى العينى للعنصر ب × الايراد الحدي = ث ب (١٠)

الناتج الحدى العينى للعنصر أ / ث أ = الناتج الحدى العينى للعنصر ب / ث ب

= أ / الايرادالحدى (١١)

وذلك على النحو السابق بيانه . ويسهل تعميم هذه النتيجة على الحالات التى يستخدم فيها أكثر من عنصرى انتاج بحيث تكون :

ن ح ع أ / ث أ = ن ح ع ب / ث ب = ن ح ع م / ث م = ... = أ / ت ح = أ / أ ح

الاستغلال الاحتكارى لعنصر الانتاج :

يقال أن الاحتكار فى سوق السلعة يؤدى الى استغلال عوامل الانتاج التى يستخدمها المحتكر . ومعنى ذلك ان عنصر الانتاج يحصل على عائد يقل عن قيمة الناتج الذى تضيفه خدمته للناتج الكلى. فيطلب المحتكر كمية الخدمة الانتاجية التى يتعادل عندها الايرادالحدى لناتجها مع ثمنها. ولكن قيمة الناتج التى يضيفها استخدام وحدة اضافية من خدمة عامل الانتاج تساوى قيمة الانتاجية الحدية. وفى الحالة العادية التى يتجه فيها منحنى الطلب من اعلى الى اسفل جهة اليمين يقل

الايراد الحدي عن ثمن السلعة وكذلك الايرادالحدي لناتج خدمة العنصر عن قيمة ناتجها الحدي . ومن ثم تقل الاسعار التى يدفعها المحتكر لعناصر الانتاج عن قيمة الناتج التى تضيفه الى الناتج الكلى.

ولكنا نعلم ، من جهة اخرى، أن السعر المدفوع لاى عامل من عوامل الانتاج يجب ان يساوى العائد الذى يمكن ان يحققه فى استخداماته البديلة. ولا يعنى الاستغلال ان المحتكر يدفع للوحدة من العنصر ثمنا يقل عن الثمن الذي تدفعه المنشآت التى تبيع في سوق تسودها المنافسة الكاملة لوحدة مشابهة من هذا العنصر. ويرجع الاستغلال فى ظل الاحتكار الى توقف المحتكر عن الانتاج عند مستوى من التشغيل عوامل الانتاج يقل عن المستوى الذى يتعادل عنده قيمة الناتج الحدي مع ثمنه السائد فى السوق. وبالتالى تساهم وحدات العنصر فى قيمة الناتج فى ظل الاحتكار بمقدار اكبر من مساهمتها فى ظل المنافسة الكاملة غير انها تحصل على ذات العائد فى الحالتين .

احتكار شراء عناصر الانتاج :

يقال أن سوق احد عناصر الانتاج خاضعة لاحتكار الشراء اذا كان هناك مشتري واحد لخدماته فى السوق ويمكن بالاضافة الى هذه الحالة التمييز بين حالة منافسة شراء القلة ، حيث يكون عدد المشترين قليلا ويستطيع كل منهم التأثير فى ثمن العنصر ، وحالة المنافسة الاحتكارية بين المشترين ، حيث يكون عدد المشترين كبيرا ولكنهم مميزون، فيفضل بائع العنصر التعامل مع مشترى دون آخر وندرس فيما يلى حالة احتكار الشراء مع ملاحظة انه يمكن تطبيق ذات التحليل على السوق التى تسودها كل من منافسة شراء القلة والمنافسة الاحتكارية بين المشترين.

منحنيات عرض العنصر وتكاليفه الحدية :

يواجه محتكر الشراء منحنى عرض السوق كله . ويتجه منحنى عرض العنصر الى اعلى جهة اليمين. والمثال على ذلك وجود منشأة كبيرة فى مكان منعزل فتمثل بذلك مجال العمل الوحيد لعمال هذه المنطقة فى الاجل القصير على الاقل. وتحدث هذه الحالة فى مجال الزراعة أيضا عندما يوجد مالك كبير للارض . ويختلف هذا

الوضع عن حالة المنافسة الكاملة بين المشترين حيث يستطيع كل مشترى الحصول على اى عدد م وحدات الخدمة الانتاجية بالسعر السائد فى السوق.

ويعبر اتجاه منحنى عرض العنصر الى اعلى فى حالة محتكر الشراء عن ضرورة رفعة لسعر هذا العنصر اذا اراد الحصول على كميات متزايدة منه . ويمثل العمودان (١) ، (٢) من الجدول رقم (١١) جزدا افتراضيا من جدول عرض احد عناصر الانتاج الذى يواجه محتكر الشراء ويبين العمود (٣) التكاليف الكلية التى يتحملها المشترى عند شرائه للوحدات المختلفة من خدمة العنصر والعمود (٤) تكاليفها الحدية.

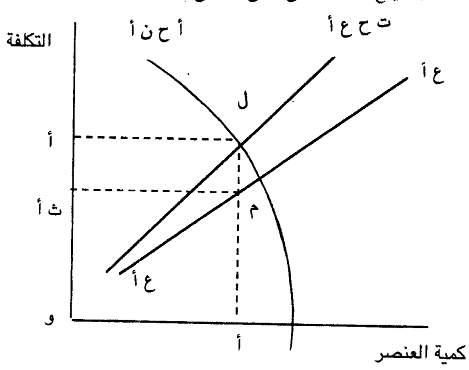
جدول رقم (١١)

عرض احد عناصر الانتاج فى ظل احتكار الشراء

(١) كمية العنصر أ	(٢) ثمن العنصر (ث أ)	(٣) التكلفة الكلية للعنصر (ت ك أ)	(٣) التكلفة الكلية للعنصر (ت ح ع أ)
٨	١٥	١٢٠	—
٩	١٦	١٤٤	٢٤
١٠	١٧	١٧٠	٢٦
١١	١٨	١٩٨	٢٨
١٢	١٩	٢٢٨	٣٠

ويلاحظ أنه عندما يتجه منحنى عرض العنصر الى اعلى جهة اليمين تكون التكلفة الحدية للعنصر اكبر من ثمنه . فاذا افترضنا ان المنشأة تشترى ٨ وحدات من العنصر وثمن الوحدة ١٥ واردات المنشأة شراء كمية اكبر ، ٩ وحدات مثلا ، فيجب ان تدفع ثمنا اعلى ، اى ١٦ جنيها لجميع الوحدات وبذلك تكون التكلفة الحدية للوحدة التاسعة ٢٤ جنيها فى حين ان ثمنها ١٦ جنيها فقط .

ويصور الشكل التالى منحنيات كل من عرض العنصر وتكلفته الحدية والايراد الحدي لناتج العنصر أ . فيمثل عً عً منحنى عرض السوق ، ت ح ع أ التكلفة الحدية للعنصر. ويقع هذا المنحنى اعلى منحنى العرض



شكل رقم (٧٠)

حالة احتكار شراء خدمات عناصر الانتاج

تحديد سعر العنصر ومستوى تشغيله :

لا يختلف سلوك المنشأة فى هذه الحالة عن القاعدة العامة المتبعة عندما يسعى المنتج للحصول على اقصى ربح . فتستمر المنشأة فى شراء كميات اضافية من خدمة العنصر أ طالما ان هذه الكميات تضيف الى ايرادات المنشأة مقدارا اكبر مما تضيفه الى تكاليفها. ويبين المنحنى أ ح ن أ فى الشكل السابق العلاقة بين الزيادة فى ايرادات المنشأة والكية المستخدمة من العنصر أ ويصور المنحنى ت ح ع العلاقة بين كميات العنصر والزيادة فى التكاليف المرتبة على استخدام كميات اضافية منه . ويحقق المنتج اقصى ربح ممكن عند تشغيل الكمية و أ . واذا زاد المنتج من استخدامه لخدمة العنصر عن هذه الكمية فان ارباحه تتناقص (أثبت؟) اى ان التوازن يتم عندما يكون :

الايراد الحدى لناتج العنصر أ = التكلفة = التكلفة الحدية للعنصر أ (١٢)

أو

الناتج الحدى العينى للعنصر أ × الايراد الحدى =

التكلفة الحدية للعنصر أ (١٣)

ويختلف السعر الذى يدفعه محتكر شراء خدمات عنصر الانتاج عن الثمن الذى يدفعه مشتريها فى ظل المنافسة الكاملة . فيدفع محتكر الشراء السعر و ث أ فقط فى حين ان الايرادالحدى لناتج العنصر يكون و د . وتنخفض ارباح محتكر الشراء اذا قام بزيادة استخدامه للعنصر الى الحد الذى يتعادل عنده الايراد الحدى لناتج العنصر مع ثمن العنصر. فيحرص محتكر الشراء رغبة فى زيادة ارباحا على الحد من استخدامه للعنصر و يدفع ثمنا له يقل عن الايراد الحدى لناتجه وفى هذه الحالة يقل ثمن العنصر عن تكلفته الحدية، ولذلك يفوق الايرادالحدى للعنصر ثمنه مما يؤدى الى حصول المحتكر على ارباح تساوى مساحة المستطيل ت أ د ل م.

طلب المنشأة على عدة عناصر متغيرة :

تتميز التوليفة المثلى لعناصر الانتاج فى هذه الحالة بتعادل الانتاجية الحدية العينية للوحدة النقدية المنفقة على احد عناصر الانتاج مع نظيرها فى جميع الاستخدامات الاخرى. ويتمثل الفرق بين حالتى احتكار الشراء والتنافس على شراء العنصر فى اختلاف الناتج الحدى العينى للوحدة النقدية فى الحالتين.

ولنضرب المثال التالى لتوضيح هذه الفرق . اذا كانت منشأة مستغلة لمنجم فوسفات تحتكر شراءالعمل فى المنطقة. ولنفرض ان تشغيل عامل اضافى من : مستوى التشغيل الحالى يؤدى الى زيادة الانتاج اليومى للمنشأة بمقدار ١٠٠ كيلو جراما . وهذا القدر هو الانتاجية الحدية العينية للعمل . فاذا كانت الزيادة فى التكاليف الكلية جنيهان تساوى الاضافة الى الناتج الكلى للمنشأة من انفاق جنيه واحد على العمل $\frac{١٠٠}{٢}$ = ٥٠ كيلو جراما . فيمكن الحصول على الناتج الحدى العينى للوحدة النقدية المنفقة على اى عنصر عن طريق قسمة الانتاجية الحدية العينية له على تكلفته الحدية.

واذا كانت المنشأة محتكرة شراء عنصرى انتاج هما أ ، ب فانها تحقق التوليفة المثلى لاستخدام هذين العنصرين عندما تكون :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية العينية للعنصر أ}}{\text{التكلفة الحدية للعنصر أ}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية العينية للعنصر ب}}{\text{التكلفة الحدية للعنصر ب}} \quad (١٤)$$

ويمثل مقلوب اية نسبة من هاتين النسبتين التكلفة الحدية للسلعة عند مستويات الانتاج المختلفة. فيضيف استخدام وحدة اضافية من العنصر أ المقدار ن ح ع أ للناتج الكلى ، والمقدار ت ح ع أ للتكاليف الكلية. وبالتالى تساوى زيادة التكاليف نتيجة لزيادة الانتاج بوحدة واحدة النسبة $\frac{\text{ت ح ع أ}}{\text{ن ح ع أ}}$ وبذات الطريقة اثبات التكلفة الحدية للسلعة مقاسة بدلالة العنصر ب تساوى النسبة $\frac{\text{ت ح ع ب}}{\text{ن ح ع ب}}$ وينتج عن ذلك ان :

$$\frac{\text{ن ح ع أ}}{\text{ت ح ع ب}} = \frac{\text{ن ح ع ب}}{\text{ت ح ع ب}} = \frac{١}{\text{ت ح}} \quad (١٥)$$

وأخيرا نستنتج من (١٣) ، (١٥) ان النتج يحقق اقصى ربح ممكن عندما تكون :

$$\frac{\text{ن ح ع أ}}{\text{ت ح ع ب}} = \frac{\text{ن ح ع ب}}{\text{ت ح ع ب}} = \frac{١}{\text{ت ح}} = \frac{١}{\text{أ ح}} \quad (١٥)$$

وتفسير ذلك انه اذا كانت التكلفة الحدية للسلعة اقل من الايراد الحدى (أى ت ح أ ح) فان $\frac{١}{\text{أح}}$ $\frac{١}{\text{أ ح}}$ ويميل المنتج الى زيادة انتاجه ومن ثم يتناقص ايراده الحدى من ناحية وينقص الناتج الحدى العينى للعنصرين أ ، ب نتيجة لزيادة كميتهما فى حين تتزايد التكلفة الحدية لهما من ناحية اخرى.

وبالتالى تتزايد النسب $\frac{\text{ت ح ع أ}}{\text{ن ح ع أ}}$ ، $\frac{\text{ت ح ع ب}}{\text{ن ح ع ب}}$

اى تتزايد التكلفــة الحدية للسلعــة ويستمر المنتج فى استخدام كميات اضافية من العنصرين أ ، ب حتي تتساوى التكلفة الحدية لانتاج السلعة مع الايرادا لحدى .

ويلاحظ ان الشرط رقم (١٦) من العمومية بحيث يمكن تطبيقه على جميع اشكال اسواق كل من عوامل الانتاج والسلع . ففى حالة خضوع شراء عوامل الانتاج المنافســة الكاملة تستخـدم بدلا من التكلفــة الحدية للعوامل (ت ح ع أ ، ت ح ع ب) اثمانها (ث أ ، ث ب)

وفى حالة خضوع سوق السلعة للمنافسة الكاملة . نستخدم ثمن السلعة بدلا من الايراد الحدى لبيعها .

استغلال محتكر الشراء لعناصر الانتاج :

يؤدى وجود محتكر واحد لشراء عنصر الانتاج إلى الاستغلال ولبيان ذلك نقارن احتكار شراء الخدمة الانتاجية بالمنافسة الكاملة فى سوق هذه الخدمة . ففى ظل المنافسة الكاملة نستمر المنشأة فى شراء كميات اضافية من العنصر حتى يتعادل الايراد الحدي لناتجه مع ثمنة . فيحصل العنصر على عائد لوحدة خدماته مساويا لمساهمتها فى تحقيق الايراد الكلى للمنشأة .

وعلى العكس من ذلك يحقق محتكر الشراد اقصى ربح ممكن عند شراء كمية من الخدمة الانتاجية تقل عن الكمية التى يتعادل عندها الايراد الحدى لناتج العنصر مع ثمنه وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٧٠) فيطلب الكمية التى تحقق التعادل بين الايراد الحدى لناتج العنصر والتكلفة الحدية له . ولما كانت التكلفة الحدية للعنصر اكبر من ثمنه فان الايراد الحدى لناتجه لابد وان يفوق ثمنه وبالتالى تحصل وحدات العنصر على عائد يقل عن مساهمته فى ايرادات المنشأة . ويطلق

على هذه الظاهرة اصطلاح استغلال محتكر الشراء لعنصر الانتاج ، اذ يستطيع محتكر الشراء الحد من الكمية التي يستخدمها من العنصر وبالتالي يبقى الثمن المدفوع للعنصر منخفضا.

اسباب ظهور احتكار الشراء ووسائل معالجته ومتتبعاته :

يرجع احتكار الشراء الى احد سببين رئيسين او الاثنين معا وهما :

الأول : تخصص عناصر الانتاج لمقابلة احتياجات احد المنتجين ومعنى ذلك ان الايراد الحدى لناتج العنصر فى مجال تخصصه يفوق نظيره فى اى استخدام بديل لدرجة عدم تفكير العنصر فى الانتقال إلى هذه الاستخدامات البديلة. وبالتالي يصبح منحنى عرض العنصر لمحتكر الشراء هو ذاته منحنى عرض العنصر فى السوق ويتجه عادة من اسفل الى أعلى جهة اليمين. فكلما ارتفع الثمن الذى يدفعه المنتج للعنصر كلما حصل على كمية اكبر من خدمته.

والمثال على ذلك حالة تدريب نوع متخصص من العمال المهرة لمقابلة احتياجات منشأة معينة . فكلما ارتفع الاجر المدفوع لهؤلاء العمال كلما ازداد عدد الراغبين فى التدريب للتخصص فى هذا النوع من العمل والملاحظ انه عندما يتدرب العمال على هذا العمل لايجدون امامهم فرصة اخرى للانتقال الى منشأة اخرى حيث يعملون فى اعمال عادية تنخفض فيها الايرادات الحدية لناتجهم وبالتالى الاجور التى يحصلون عليها.

ولا تقتصر هذه الحالة على عنصر العمل وحده ، بل تنطبق ايضا على عناصر الانتاج الأخرى.

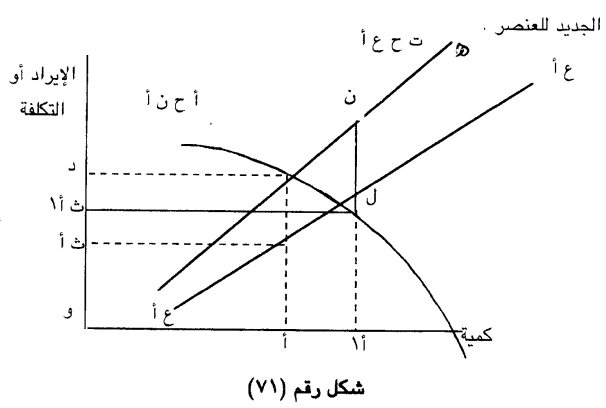
الثانى: عدم قدرة بعض العوامل على الانتقال . توجد عدة قوى تربط العمال بمنشأة معينة او بمنطقة محددة نذكر منها الروابط العاطفية بالمكان والاصدقاء والتخوف من الانتقال الى مكان جديد والجهل بفرص العمل المتاحة ، وعدم توافر الموارد المالية الكافية التى تسمح بالانتقال. وقد لايستطيع العامل الانتقال من منشأة الى اخرى داخل ذات المنطقة الجغرافية بسبب وجود اتفاق

بين المنشآت يقضى بعدم قبول ايها تشغيل عمال المنشآت الاخرى لتفادى الاحتكاك بينها الى غير ذلك من الاسباب .

ويمكن القضاء على آثار احتكار الشراء اما بفرض حد ادنى لاسعار خدمات عناصر الانتاج أو باتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة حرية عناصر الانتاج فى الانتقال .

فرض حد أدنى لاسعار الخدمات الانتاجية :

يمكن ان تفرض الحكومة أو مجموعات منظمة لعناصر الانتاج حدا أدنى لاسعار خدماتها . وذلك على النحو المبين فى الشكل رقم (٧١) فيمثل و أ مستوى تشغيل العنصر أ عندما يكون السعر و ث أ ولكن مقدار الايراد الحدى لناتج العنصر يساوى و د مما يشير الى وجود استغلال للعنصر. ولنفرض الان انه قد فرض حد أدنى للسعر عند و ث أ١ ولا تستطيع المنشأة استئجار خدمات العنصر بأقل من هذا السعر . فاذا ارادت المنشأة الحصول على كمية اكبر من و أ١ فيواجهها الجزء ل م من منحنى عرض العنصر فى السوق. ويصبح ث أ١ ل م اذن ممثلا لمنحنى العرض الجديد للعنصر .



شكل رقم (٧١)

اثر فرض حد أدنى لاسعار الخدمات الانتاجية

كما يؤدى فرض حد ادنى لاسعار العنصر الى تغيير منحنى تكلفته الحدية . فينطبق منحنى التكلفة الحدية على منحنى العرض الجديد عند كميات العنصر التى تقل عن و أ ١ حيث يساوى سعر جميع هذه الكميات الثمن و ث أ١ . أما بالنسبة للكميات التى تفوق و أ ١ فيصبح منحنى العرض م ويناظره الجزء القديم ن هـ من منحنى التكلفة الحدية للعنصر. ويصبح منحنى التكلفة الحدية للعنصر ث أ١ ل ن هـ ، وهو غير متصل بين النقطتين ل ، ن عند الكمية و أ من العنصر.

فعند فرض حد أدنى لسعر عنصر الانتاج ، تستخدم المنشأة الكمية و أ١ من خدمته، أى عند تعادل الايراد الحدي لناتجه أ ح ن أ ، مع التكلفة الحدية الجديدة لهذا العنصر. والملاحظ ان فرض هذا الحد الادنى لاسعار خدمة العنصر يقضى على ظاهرة استغلال محتكر الشراء لعامل الانتاج بالاضافة الى انه يؤدى الى زيادة مستوى تشغيل العنصر.

وقد افترضنا فيما سبق ان الحد الادنى للسعر قد قضى قضاءا تاما على ظاهرة احتكار الشراء. ولكنا لا نتوقع ان تتحقق هذه الدقة فى تحديد الحد الادنى لسعر العنصر. ويمكن القول بوجه عام انه اذا فرض حد ادنى للسعر بين و ث أ ، و ث أ١ فانه يؤدى الى القضاء على ظاهرة احتكار الشراء جزئيا . وكما اقترب الحد الادنى للسعر من المستوى و ث أ١ ، كلما قلت ظاهرة استغلال العنصر. والملاحظ انه اذا كان الحد الادنى للسعر واقعا بين و ث أ١ ، و د فانه يؤدى الى القضاء على استغلال محتكر الشراء للعنصر ولكن على حساب تخفيض مستوى تشغيل العنصر فتحدث بطالة بين وحداته بسبب زيادة الكمية من العنصر التى يعرضها اصحابه عن الكمية المطلوبة .

واخيرا ، تجدر الاشارة الى الصعوبات التى تواجه الحكومة أو المجموعات المنظمة لعنصر الانتاج (مثل نقابات العمال) عند تحديد الحد الادنى المناسب لسعر خدمات عناصر الانتاج . فمن الصعب تحديد الحد الادنى للسعر و ث أ١ الذى يقضى كلية على آثار احتكار الشراء ففى مجال العمال مثلا ، تصدر قوانين تنص على فرض حد ادنى للاجور ولكن اختلاف درجات احتكار الشراء للانواع المختلفة

من العمل وفى الظروف المختلفة تؤدى الى صعوبة فرض حد ادنى عام للاجور هذا علاوة على صعوبة تحديد السعر و ث أ١ الذي يقضى على احتكار الشراء وصعوبة التحقق من التزام المنشآت به .

العمل على زيادة حرية العناصر فى الانتقال :

نقصر مناقشتنا هنا على عنصر العمل بالرغم من انطباق صعوبة الانتقال على عناصر الانتاج الاخرى . فقيام الحكومة بجمع ونشر المعلومات عن فرص العمل المتوافرة فى المناطق المختلفة، وعن الصناعات التى تدفع أجورا مرتفعة وتوصيف المهارات اللازم توافرها للاعمال المتاحة من شأنها القضاء على جهل العمال بفرص العمل وبالتالى تزيد من احتمالات انتقالهم الى الاعمال الاكثر عائدا .

ومن ناحية اخرى يزيد التدريب المهنى من مرونة الانتقال الافقى والرأسى للعمل. اى الانتقال من عمل الى اخر أو من فئة غير متخصصة الى فئة مدربة متخصصة تحصل على أجور أعلى.

واخيرا يمكن ان تدفع الحكومة اعانات للعمال لتشجيعهم على الهجرة من منطقة تتميز باحتكار الشراء الى مناطق أخرى تتوافر فيها المنافسة وفرص العمل البديلة . ويمكن ان تتخذ هذه الاعانة صورة قروض تسمح بها الحكومة للعمال المهاجرين او منح المساعدة على اعادة توطين العمل .

ويجب ملاحظة اننا لانقصد بتوافر حرية الانتقال عدم استقرار العمال فى مكان واحد وتغيير اعمالهم ومناطقه باستمرار ، وانما نعنى بها زيادة احتمال هجرتهم داخليا بحيث يتحولون الى المناطق ومجالات الاعمال التى ترتفع فيها مساهمتهم فى الناتج القومى وبالتالى اجورهم .

الفصل التاسع: التوازن العام فى ظل المنافسة الكاملة

تمهيد:

أولا: فكرة التوازن

ثانيا: طريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى

الفصل التاسع
التوازن العام فى المنافسة الكاملة

تمهيد

يمكن دراسة كيفية تحديد السعر وتخصيص الموارد على ثلاث مستويات يختلف كل منها عن الاخر من حيث درجة العمومية. فيمكن تحليل هذا الموضوع على مستوى الوحدة الفردية مثل تحليل توازن كل من المستهلك والمنتج الفردى . وقد انتهينا من هذه الدراسة الى تحديد الكميات التى يطلبها كل مستهلك من السلع المختلفة وكميات عناصر الانتاج التى يستخدمها المنتج الفردى فى سبيل انتاج حجم معين من الناتج باقل تكلفة ممكنة . كما بينا الكمية المثلى من الانتاج التى تنتجها كل منشأة فى ظل الاشكال المختلفة للاسواق . والمستوى الثانى للتحليل هو الصناعة او سوق السلع المختلفة وقد بينا كيفية تحديد كل من الطلب على السلعة وعرضها فى السوق. وقد انتهينا من هذه الدراسة الى معرفة سعر السلعة والكمية المستخدمة من عناصر الانتاج المختلفة فى السوق . واخيرا ، يمكن دراسة التوازن فى جميع الاسواق آنيا ، وهو موضوع بحثنا فى هذا الفصل .

ونقوم فيما يلى بدراسة التوازن العام للتبادل والانتاج . وتعنى الدراس بتحليل العلاقات المتبادلة بين مختلف اجزاء الاقتصاد القومى . ونركز اهتمامنا على حالة خضوع جميع الاسواق لاحكام المنافسة الكاملة مع الاشارة فى مواضع متفرقة الى اختلاف هذه الانتائج عن تلك فى ظل الاسواق الاخرى .

فكرة التوازن :

تشير لفظة التوازن الى بلوغ ظاهرة ما حالة سكون او وصولها الى وضع تتعادل عنده القوى المتضادة المؤثرة عليها بحيث تنعدم فرض ودوافع الانتقال منه . فيبلغ المستهلك حالة توازن عندما يحصل على اقصى اشباع ممكن من انفاق دخله على السلع والخدمات المختلفة واى حركة تبعده عن هذا الوضع - دون تغير الظروف المحيطة - تؤدى الى انخفاض درجة اشباعه . وبالمثل يحقق المنتج التوازن عند شراء كمية عناصر الانتاج وانتاج كمية من السلعة تعود عليه باقصى ربح ممكن. واخيرا

يبلغ صاحب احد عناصر الانتاج التوازن عند تشغيله لهذا العنصر بحيث يحصل على أكبر عائد ممكن .

وترجع أهمية التوازن الى انه يشير الى اتجاه التغيرات الاقتصادية المختلفة اذ تتجه عادة الوحدات الاقتصادية المختلفة الى وضع التوازن عندما يحدث ما يبعدها عنه . فتؤدى الاضطرابات الاقتصادية المختلفة مثل تغير اذواق المستهلكين او التطور التكنولوجى او التغير فى عرض عناصر الانتاج او غيرها ، الى تغيير وضع التوازن ، مما يدفع الوحدات الاقتصادية الى تعديل خططها بحيث تعود الى التوازن من جديد ويمثل الاتجاه الى التوازن عادة اتجاها نحو تحقيق درجة اكبر من الكفاءة الاقتصادية .

التوازن الجزئى :

يطلق على تحليل التوازن الذى درسناه حتى الان اسم تحليل التوازن الجزئى. ويعنى هذا التحليل بسلوك الوحدات الفردية فى سعيها نحو بلوغ التوازن فى ظل ظروف اقتصادية معينة . فيقوم المستهلك بتحديد مشترياته وفقا لكل من تفضيلاته ودخله واسعار السلع والخدمات بحيث يصل الى التوازن . وتسعى المنشأة الفردية الى بلوغ التوازن فى ظل كل من ظروف الطلب السائدة وحالة الفن الانتاجى وعرض عناصر الانتاج القائمة. ويعمل صاحب العنصر الانتاجى على تحديد كمية ما يعرضه من خدماته تبعا لامكانيات التوظف البديلة المتاحة له ولاسعار خدمات هذا العنصر. كما ان ظروف كل من الطلب ونفقات كل صناعة تحدد الارباح التى تحققها او الخسائر التى تتحملها ، وهذه الارباح أو الخسائر تشجع بدورها المنشآت الجديدة على دخول الصناعة أو الخروج منها فتقترب الصناعة من التوازن . ويؤدى تغير الظروف التى تواجه الوحدات الاقتصادية والصناعات المختلفة الى تغيير الاوضاع التوازنية التى تسعى كل منها الى بلوغها مما يدفع بها الى الاتجاه نحو مواضع توازنية جديدة .

وتناسب دراسة التوازن الجزئى تحليل نوعين من المشاكل . ينشأ النوع الأول منها عن الاضطرابات الاقتصادية المحدودة المدى التى لاتؤثر الا على صناعة أو على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد القومى اما النوع الثانى فيتعلق بدراسة الاثار المباشرة للاضطرابات الاقتصادية المختلفة على نشاط صناعة او وحدة اقتصادية دون الاهتمام بآثارها غير المباشرة التى ترجع الى رد الفعل المتبادل بين الوحدات الاقتصادية جميعها .

فلنفرض مثلا انه بسبب ظروف الحرب ازداد الطلب على الصلب فجأة . فيعنى تحليل التوازن الجزئى فى هذه الحالة بدراسة الاثار المباشرة لهذه الزيادة على صناعة الصلب من ناحية الاسعار وحجم الانتاج والارباح المحققة . كما ندرس اثر زيادة الطلب عن الصلب على الكمية المطلوبة من خدمات عناصر الانتاج واسعارها. الا ان اثر زيادة الطلب على الصلب لايتوقف عند هذا الحد. فتؤثر التغيرات الاولية السابق الاشارة اليها على نشاط وحدات اقتصادية اخرى خارج صناعة الصلب. وتنعكس هذه التغيرات بدورها على صناعة الصلب ولكن تحليل التوازن الجزئى لا يعنى بدراسة هذه الاثار غير المباشرة الناجمة عن زيادة الطلب على الصلب.

التوازن العام :

يؤدى تعديل كل من الوحدات الاقتصادية الفردية والصناعات المختلفة لخططها سعيا وراء التوازن فى ظل الظروف القائمة الى تغيير هذه الظروف. فاذا كانت بعض الوحدات فى وضع توازنى بينما لم تحقق البعض الاخر ذلك فان سعيها نحو التوازن قد يؤثر على الظروف التى تواجهها الوحدات المحققة للتوازن اصلا ، مما يؤدى الى اختلال توازنها . ولا يتحقق التوازن العام فى الاقتصاد القومى الا اذا بلغت جميع وحداته وضع التوازن الجزئى الخاص بها آنيا . فيبرز التوازن العام اذن ، علاقات التشابك المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وترجع اهمية دراسة نظرية التوازن العام الى امرين هما :

الأول ، كشفها عن الجوانب المختلفة للاقتصاد القومي : حيث تبين الروابط بين اجزائه المختلفة والقوى المحركة له والطريقة التى يعمل بها.

والثاني، سماحها بتحديد الاثار غير المباشرة للاضطرابات الاقتصادية المختلفة الواسعة المدى. اى تلك التى ينتشر اثرها فى اكثر من قطاع او صناعة فى الاقتصادالقومى. فاذا عدنا الى مثالنا الخاص بزيادة الطلب على الصلب بسبب ظروف الحرب نجد ان الاثار المباشرة تتلخص فى ارتفاع الاسعار وزيادة الكمية المنتجة والارباح المحققة والعوائد المدفوعة الى خدمات عناصر الانتاج ، ولكن تؤدى هذه التغيرات بدورها الى التأثر على الظروف التى تواجه الوحدات الاقتصادية والصناعات الاخرى فى الاقتصاد القومى. فيؤدى ارتفاع الدخول التى تحصل عليها عناصر الانتاج فى صناعة الصلب الى زيادة الطلب على منتجات بعض الصناعات الاستهلاكية فيختل توازنها الاولى وتبدأ بدورها فى تغيير خططها لمواجهة الظروف الجديدة. ومن الناحية الاخرى يؤدى ارتفاع ثمن الصلب الى زيادة الطلب على الصناعات البديلة مما يؤدى الى اختلال توازنها . وكذلك تجذب الارباح الاضافية فى صناعة الصلب بعض الطاقات الانتاجية من اوجه النشاط الاخرى . وهكذا تنتشر آثار الزيادة الاولية فى الطلب على الصلب لتشمل كافة انشطة الاقتصاد القومى ويمكننا تحليل التوازن العام من تحديد الاثر الكلى لمثل هذه الاضطرابات على مختلف جوانب الاقتصاد القومي .

ولما كان تحليل التوازن العام يشمل دراسة تشابك جميع اجزاء الاقتصاد القومى، فانه ينعقد بتعدد الوحدات الاقتصادية المكوة له ويصعب عرضه بصورة لفظية بسيطة وواضحة . لذلك يتجه الاقتصاديون الى مناقشة التوازن العام باستخدام لغة الرياضيات وفقا لما سار عليه فالرأس . فيظهرون تشابك الوحدات المختلفة باستخدام عدد من المعادلات الانية التى تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها

البعض وقد اثبتوا ان لهذا النموذج حل توازنى عن طريق عد كل من المعادلات والمتغيرات واثبات ان عدد المعادلات المستقلة يساوى عد التغيرات وبالتالى يمكن الحصول على قيم المتغيرات التى تتفق مع التوازن العام عن طريق حل هذه المعادلات.

تطبيق هام لتحليل التوازن العام :

يمثل تحليل ليونتيف للمدخلات والمخرجات تطبيقا هاما لتحليل التوازن العام ويقصد به تحليل التوازن العام فى علاقات الانتاج بصورة تطبيقية . فيتناول بالبحث علاقات التشابك المتبادلة بين خطط الانتاج فى الصناعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومى. وينشأ هذا الاعتماد المتبادل من ضرورة استخدام كل صناعة بعض منتجات الصناعات الاخرى كمستلزمات انتاج .

كما تستعمل منتجات هذه الصناعة بدورها كمادة اولية فى صناعات اخرى واحيانا فى الصناعة ذاتها . ويتميز تحليل المدخلات والمخرجات ايضا بانه يعالج علاقات الانتاج فقط ولاتؤدى نظرية الطلب فيه دورا رئيسيا . وتتلخص احدى صوره فى تحديد ما يمكن انتاجه ، وكمية السلع الوسيطة التى تستعمل فى العملية الانتاجية بافتراض معرفة الكميات المتاحة من موارد الانتاج وحالة الفن التكنولوجي . واخيرا يتميز تحليل المدخلات والمخرجات بانه تطبيقى بعكس نموذج فالراس واقتصادى التوازن العام الاخرين . ويفرض هذا الاعتبار على الباحث ضرورة الالتجاء إلى افتراضات تبسط التحليل وتضيق نطاقه . فيشتمل هذا النموذج على عدد من الظواهر يقل عن تلك التى تعالجها نظرية التوازن العام ، حيث انه يركز على تحليل جانب الانتاج فقط .

وتتمثل المشكلة الاساسية فى هذه الدراسة فى تحديد ما يتبقى للطلب النهائى (الذى يتكون من الاستهلاك الخاص والجماعى والاستثمار وصافى الصادرات) ومقدار ما يستخدم من كل سلعة فى العملية الانتاجية كمستلزمات انتاج . ومن الواضح انه يمكن تطبيق مثل هذا التحليل فى مجالات متعددة . فيمكن مثلا

استخدامه فى التنبؤ بمتطلبات الانتاج المستقبلة اللازمة لاشباع تقديرات الطلب النهائى وكذلك فى مجال التخطيط الاقتصادى ومشاكل التنمية الاقتصادية والاستعداد للحرب . واخيرا ، فانه يعطى صورة مفصلة لهيكل الاقتصاد القومى يمكن استخدامها فى اعداد الحسابات القومية .

طريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى :

نستخدم فيما يلى كل من تحليل التوازن الجزئى والعام لبيان كيفية عمل الاقتصاد الرأسمالى مقتصرين على عرض تحليل التوازن العام بصورة لفظية بدون الاستعانة بالرياضيات. ويترتب على ذلك تحديد نطاق التحليل. ومع ذلك فان هذا العرض كاف لتلخيص اهم العلاقات السابق دراستها وربطها ببعضها البعض ونعنى بيان كيفية قيام الاقتصاد القومى بوظائفه الاساسية الثلاث هى تحديد ما ينتج ؟ والكيفية التي تنتج بها ؟ ولمن تنتج .

تحديد ما ينتج :

يتمثل تحديد ما ينتج اساسا فى مشكلة تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات المختلفة . فلنفرض ان تفضيلات ، واذواق المستهلك الفردى معطاه لنا ، وان دخولهم محددة ومعلومة وان الكميات المتاحة من السلع المختلفة معروفة ولكن الاسعار السائدة ليست الاسعار التوازنية.

فاذا كان المستهلك يسعى الى تحقيق اقصى اشباع ممكن فانه يقوم بتوزيع دخله على السلع المختلفة بحيث يتعادل معدل الاحلال الحدى بين اية سلعتين مع النسبية بين سعريهما . وهكذا يتحقق التوازن الجزئى ولكن لا يتحقق بالضرورة التوازن العام فعند الاسعار السائدة قد تكون بعضها اقل من مستواها التوازنى، فيميل المستهلكون الى طلب كمية منها تفوق العرض المتاح . ويظهر فائض طلب وقد تنجح مجموعة من المستهلكين أ مثلا – فى الحصول على الكمية التى تحقق لها اقصى اشباع ممكن من هذه السلعة . ولكن المجموعة ب من المستهلكين لم تستطع

الحصول على الكمية التوازنية من السلع الناقصة من السوق مما يشير الى رغبتها في زيادة مشترياتها من هذه السلع وانقاص ما يحصلون عليه من السلع المتوافرة. اى انهم يريدون مبادلة السلع المتوافرة بتلك التى يوجد عجز فيها . ويؤدى تهافت المشترين للحصول على السلع الناقصة الى ارتفاع اسعارها .

ويؤدى ارتفاع الاسعار الى اختلال توازن المجموعة أ من المستهلكين حيث يقل معدل الاحلال الحدى بين السلع التى ارتفع ثمنها والسلع الاخرى عن الاسعار النسبية لهذه السلع ويميل هؤلاء المستهلكون الى تخفيض مشترياتهم من السلع التى ارتفع ثمنها ، وزيادة مشترياتهم من السلع الاخرى ويتم التبادل بين المجموعتين ويسمر هذا التبادل الى ان يتحقق شرطان هما :

الأول: ارتفاع اسعار السلع التى يوجد فيها فائض طلب حتى يختفى ويتعادل الطلب مع العرض.

والثاني: حصول كل مستهلك على كميات من السلع المختلفة تحقق التعادل بين معدل الاحلال الحدى لكل زوج من السلع والنسبة بين سعريهما .

ومن جهة اخرى ، فقد تكون الاسعار الابتدائية لبعض السلع أعلى من اسعارها التوازنية فيظهر فائض عرض فى هذه السلع. ويحقق المستهلكون اقصى اشباع لهم بطلب كميات تقل عن العرض الكلى. ويتحقق توازن المستهلكين بالرغم من وجود فائض فى السلع. ولكن يعمل المنتجون على تصحيح الوضع. فيخفض كل منتج لديه فائض من السلعة ثمنها حتى يستطيع تصريفه ويؤدى انخفاض ثمن هذه السلعة الى زيادة معدل الاحلال الحدى بينها وبين السلع الاخرى عن النسبية بين سعريهما فتزداد الكمية التى يشتريها المستهلكون من هذه السلعة ويستمر الثمن فى الانخفاض الى ان يختفى فائض العرض . ويتحقق توازن المستهلك الفردى والمستهلكين فى مجموعهم عندما يهبط ثمن السلع التى بها فائض الى الحد الذي يختفي عنده هذا الفائض .

ويتحقق التوازن العام للمستهلكين عندما تسود الاسواق اسعار يتعادل عندها الطلب على كل سلعة مع عرضها . ويعدل المستهلكون خططهم فى الانفاق حتى يستقرون عند وضع يحقق فيه كل مستهلك التعادل بين معدل الاحلال الحدى لكل زوج من السلع مع اسعارهما النسبية. وعندئذ ، وبافتراض ثبات اذواق المستهلكين واستقرار نمط توزيع الدخل بينهم وثبات عرض السلع يحقق المستهلكون - كافراد ومجموعة - اقصى اشباع ممكن . ولايوجد ما يدفعهم الى تعديل نمط انفاقهم . وتمثل الاسعار السائدة اسعار التوازن وتعكس الاهمية النسبية للسلع المختلفة فى نظر المستهلكين . وتظل هذه الاسعار ثابتة طالما حققت التعادل بين الكميات المطلوبة والمعروضة.

واخيرا ، فمن شأن تغير اى عامل من العوامل المفترض.. ثباتها - مثل الاذاق او نمط توزيع الدخل او العرض المتاح من السلع - الاخلال بالتوازن السابق. ويترتب عليه مجموعة من ردود الافعال السابق بيانها الى ان يحقق المستهلكون التوازن مرة اخرى عند مجموعة جديدة من الاسعار التى تنفق مع الظروف الجديدة السائدة.

الكيفية التى يتم بها الانتاج :

وننتقل الان الى بيان كيفية تحديد المنشآت الفردية لخطط انتاجها استجابة لطلب المستهلكين كما تعكسه اسعار السلع والخدمات المختلفة . فلنفرض ان الكميات المعروضة من عوامل الانتاج ثابتة كما ان الفن الانتاجى المتاح ثابت وان الاسعار الابتدائية ليست اسعارا توازنية وان توزيع المنشات بانتاج الكميات الثابتة من السلع المختلفة السابق افتراضها عند دراستنا لما ينتج .

فتسعى المنشأة الفردية فى الاجل القصير الى الحصول على اقصى ربح ممكن او الى تحمل اقل خسارة فى ظل ثبات اسعار كل من منتجاتها وخدمات عناصر الانتاج التى تستخدمها ويكون حجم كل منشأة ثابتا . ويحدد الفن الانتاجى واسعار الخدمات الانتاجية النفقات التى تتحملها المنشآت الفردية. وقد تتحمل بعض

المنشآت خسائر، وتحصل اخرى على ارباح ، وتتوقف ثالثة اذا لم يتعد ثمن السلعة تكلفة انتاجها المتوسطة المتغيرة.

وقد تفوق قيمة الانتاجية الحدية لبعض العناصر المستخدمة فى مجموعة من المنشآت - ولنطلق عليها اسم المجموعة أ - اثمان هذه العناصر، فيظهر عجز فيها ومعنى ذلك ان تقويم المستهلك للسلع التى تنتجها هذه العناصر يفوق نفقات العناصر المستخدمة فى الانتاج . وتحصل مجموعة اخرى من المنشآت - مجموعة ب على كميات كافية من ذات العنصر لتحقيق التعادل بين قيمة الانتاجية الحدية لهذه العناصر واثمانها.

وتستطيع المجموعة أ من المنشآت زيادة ارباحها (أو انقاص خسائرها) بزيادة المستخدم من الموارد التى تفوق قيمة انتاجيتها الحدية واثمانها . وبالتالى ترفع هذه المنشآت الاسعار التى تدفعها لهذه العناصر حتى تضمن الحصول على كمية اكبر من خدماتها . فتنتقل عناصر الانتاج من المجموعة ب الى المجموعة أ ويؤدى هذا الانتقال الى حصول المستهلكين على سلع ترتفع درجة تفضيلهم لها فى مقابل نقص سلع اخرى تنخفض درجة تفضيلهم لها.

ويؤدى انتقال العناصر من المجموعة ب الى المجموعة أ الى نقص قيمة انتاجيتها الحدية فى المجموعة الاخيرة وزيادتها فى المجموعة الأولى . ويرجع ذلك الى سريان قانون تناقص الغلة الذى يؤدى الى نقص الانتاجية الحدية لهذه العناصر فى منشآت المجموعة أ ، فى الوقت الذى يؤدى فيه زيادة الكمية المعروضة من منتجاتها إلى انخفاض اثمانها . وبالعكس يؤدى خروج العوامل من منشآت المجموعة ب الى زيادة انتاجيتها الحدية العينية مع ارتفاع اثمان السلع التى تنتجها بسبب نقص الكمية المعروضة منها.

وتستمر عملية اعادة التخصيص حتى ترتفع اثمان خدمات عناصر الانتاج التى يقل عرضها عن الطلب الى الحد الذي يختفى عنده هذا العجز ، وحتى تتعادل قيمة الانتاجية الحدية لكل عنصر فى جميع استخداماته. وعندئذ يساوى الثمن الذي

تدفعه اية منشأة لاى عنصر العائد الذى يستطيع تحقيقه فى افضل استخدام بديل. وهنا تبلغ مساهمة كل عنصر – فى ظل المنافسة الكاملة اقصاها فى اشباع رغبات المستهلكين.

وقد تكون الاسعار السائدة لبعض اسعار العناصر من الارتفاع بحيث يكون هناك فائض عرض فيها . فيجب ان تنخفض اثمانها فتزداد الكمية التى تتطلبها المنشآت المختلفة حتى تتعادل قيمة انتاجيتها الحدية مع اثمانها الجديدة. وتستمر اثمان العناصر المعطلة فى الانخفاض حتى تمتص المنشآت الفائض من عرضها وتوظف توظيفها كاملا . وتتساوى قيمة الانتاجية الحدية لاى عنصر فى جميع المنشآت المستخدمة له ثمنه . وتدفع كل منشأة ثمنا له مساويا للعائدالذى يستطيع تحقيقه فى افضل استخداماته البديلة .

ويتضح مما سبق ان اثر عجز بعض الموارد يتفاعل مع اثر الفائض من موارد اخرى حتى يتحقق التوازن آنيا فى الاسواق المختلفة . فيشجع ارتفاع اسعار العناصر الناقصة المنشآت على زيادة استخدام العناصر الفائضة بالاضافة الى زيادة هذا الاتجاه نتيجة لانخفاض اسعارها . ويرجع ذلك الى تحقق التعادل بين الناتج الحدى العينى لولحدة النقدية المنفقة على احد عناصر الانتاج مع الناتج الحدى العينى للوحدة النقدية المنفقة على العناصر الاخرى. فيؤدى ارتفاع اثمان العناصر التى بها فائض طلب الى انخفاض الناتج الحدى العينى لما قيمته جنيها واحدا منها فى حين ان انخفاض اثمان العناصر التى بها فائض عرض يعمل على ارتفاع ناتجها الحدى العينى لما قيمته جنيها واحدا.

ولذا تميل المنشأة الى احلال وحدات العناصر الفائضة محل وحدات العناصر الاخرى، وتستمر عملية الاحلال هذه مع تغير اسعارها النسبية الى ان يختفى العجز والفائض من العناصر المختلفة ويتحقق التوازن بين العرض والطلب فى جميع الاسواق .

وبذلك يتحقق التوازن فى الاجل القصير . وفيه تتحدد اسعار السلع بحيث تتساوى الكمية المعروضة من كل منها مع الكمية المطلوبة . ويحدد كل مستهلك نمط انفاقه على السلع المختلفة بحيث يتعادل معدل الاحلال الحدى بين كل زوج من السلع مع سعريهما .

وتساوى الكمية المطلوبة من كل عنصر الكمية المعروضة منه عند الاسعار السائدة . كما تتساوى قيمة الانتاجية الحدية للعناصر فى استخداماتها المختلفة مع ثمنها . اى ان المنشأة تستخدم عناصر الانتاج المتغيرة بنسب تحقق التعادل بين الانتاجية الحدية العينية للوحدة النقدية المنفقة على احد العناصر مع الانتاجية الحدية لما قيمته جنيها واحدا من كل عنصر من العناصر الاخرى.

ويضمن التعادل بين قيمة الناتج الحدى للعنصر وثمنه تساوى التكلفة الحدية مع ثمن السلعة المنتجة، ولكن لما كانت بعض عناصر الانتاج ثابته فقد تحقق بعض المنشآت ارباحا اضافية بينما تتحمل الاخرى خسائر.

وتشير الارباح غير العادية الى الحصول على عناصر الانتاج الثابتة على شبه ريع يفوق تكلفة الفرصة البديلة فى الاجل الطويل. وتعنى الخسائر نقص الريع الاقتصادى الذى تحققه العناصر الثابتة عن تكلفة الفرصة البديلة.

وفى الاجل الطويل ، تصبح عناصر الانتاج الثابتة فى الفترة القصيرة متغيرة وتستطيع المنشأة تغيير حجمها او ترك الصناعة فى حالة تحملها خسائر. كما يمكن دخول منشآت جديدة فى مجال الانتاج اذا حصلت المنشآت القائمة على ارباح غير عادية ويؤدى دخول عناصر الانتاج الثابتة فى الصناعات المربحة الى زيادة كل من الانتاجية الحدية العينية وقيمة الانتاجية الحدية للعناصر المتغيرة فيها فى الاجل القصير بسبب ارتفاع نسبة العناصر الثابتة إلى العناصر المتغيرة فى حين ان كل من الانتاجية الحدية العينية وقيمة الانتاجية الحدية للعناصر المتغيرة تتناقض فى الصناعات الخاسرة.

وبالتالى يختل التوازن فى الاجل القصير ويؤدى اختلاف الاثمان المدفوعة الى العناصر المغيرة فى الصناعات المختلفة الى اتجاهها الى ترك مجالات الانتاج التى تحقق خسائر وتتجه نحو تلك التى تحصل على ارباح . وتؤدى اعادة تخصيص كل من العناصر الثابتة والمتغيرة بين الصناعات الى زيادة كمية انتاج الصناعات المربحة منها ونقص الخاسرة ويختل توازن المستهلكين مما يدفعهم الى تغيير نمط انفاقهم على السلع المختلفة حتى يتوصلون الى توازن جديد ذى اشباع اكبر .

ويرجــع ذلك الى تفضيل المستهلكين للسلع التى تنتجها الصناعات المربحة علـى سلــع الصناعات الخاسرة . وبالتالى لابد وان يقترن اعادة تخصيص الموارد بـين هاتـين المجموعتـين من الصنـاعات بـزيـادة مسـتوى الاشبـاع الـذى يحـققـه المستهلكون .

ويتحقق التوازن فى الاجل الطويل عند تخصيص جميع عناصر الانتاج (الثابتة والمتغيرة فى الأجل القصير) فى الاستخدامات المختلفة بحيث تتعادل قيمة انتاجيتها الحدية فى جميع هذه الاستخدامات. وتسود اسواق هذه العناصر اسعار تحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والمعروضة منها .

وعندئذ تستخدم كل منشأة النسب المثلى من العناصر التى تضمن لها انتاج السلعة باقل تكلفة ممكنة . كما تتعادل التكلفة الحدية للانتاج مع ثمن السلعة واخيرا يؤدى تعديل المنشآت لاحجامها وحركة الدخول فى الخروج من الصناعة الى انعدام الارباح غير العادية واختفاءالخسائر.

توزيع الناتج :

افترضنا فيما سبق ان كمية عناصر الانتاج ثابتة كما افترضنا ثبات توزيعها بين الافراد . ونبين فيما يلى اثر اثمان خدمات عناصر الانتاج على الدخول . كما نشير الى اثر تغير الدخول على الاقتصاد القومى فى مجموعة.

يؤدى تغير اسعار خدمات عناصر الانتاج فى اتجاه التوازن الى تغيير نمط توزيع الدخل . فترتفع دخول اصحاب العناصر التى بها فائض طلب مع ارتفاع

اثمانها فى حين انخفاض دخول اصحاب عوامل الانتاج التى فيها فائض عرض او قد تظل ثابتة او ترتفع.

وتفسير ذلك هو ان بعض اصحاب العناصر المعطلة فى مجتمع قد يجدون فرصة لتشغيل كل الكمية التى يمتلكونها من العنصر عند الاسعار السائدة . وبالتالى يصاحب انخفاض اثمان خدماتها انخفاض دخول هذه الفئة ولكن يختلف الوضع بالنسبة الى الافراد الذين يمتلكون وحدات عدة من العنصر. فيؤدى انخفاض سعرها الى زيادة الكمية الموظفة منه يتوقف اثر انخفاض الثمن على دخول هؤلاد الافراد على العلاقة بين فائض ثمن ونسبة زيادة الكمية الموظفة . فاذا كانت النسبة الاولى أكبر انخفض الدخل. اما اذا تساوت النسبتان فلا يتغير الدخل. واخيرا . يرتفع الدخل اذا قلت النسبة الاولى عن الثانية.

ويؤدى تغير دخل المستهلكين الى تغير اوضاعهم التوازنية وكذا طلباتهم على المنتجات المختلفة . وينعكس اثر هذا التغير بدوره على اوجه النشاط المختلفة فى الاقتصاد القومى . فيتحرك المستهلكون فى اتجاه نقط توازن جديدة. وتتغير اسعار السلع بحيث تعكس التقويم الجديد للمستهلكين . وتحقق بعض المنشآت ارباحا فى حين يتحمل البعض الاخر خسائرا . ويؤدى ذلك الى اعادة تخصيص الموارد الانتاجية بحيث يتلاءم توزيعها الجديد مع تفضيلات المستهلكين . ويرتفع كل من قيمة الناتج الحدى واثمان العناصر فى الصناعات التى زاد الطلب عليها عن نظيرها فى الصناعات التى نقص الطلب على منتجاتها . وتحدث سلسلة من اعادة التخصيص حتى يصل الاقتصاد الى التوازن العام مرة ثانية.

الجزء الثانى : النظرية الاقتصادية الكلية

الفصل العاشر : تحليل الدخل القومى وقياسه

تمهيد :
أولاً : طريقة التدفقات السلعية
ثانيا : الطريقة الدخلية

الفصل العاشر
تحليل الدخل القومى وقياسه

تمهيد

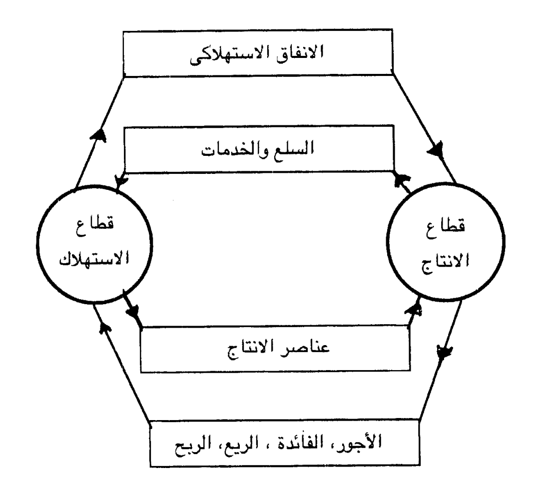
يعتبر الدخل القومى مفهوماً رئيسياً بين المفاهيم الاقتصادية ، كما يعتبر تحليل الدخل القومى وتركيبه المحاسبى وطرق حسابه من أهم الأسس اللازمة عند معالجة كثير من السياسات الاقتصادية الهامة مثل النمو الاقتصادى. والتضخم والباطلة.

ويمكن أن يعرف الدخل القومى National Income على أنه مقياساً نقدياً تجميعياً لما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات بإستخدام موارده من أرض وعمل وإدارة ورأس مال ووفقا لقيمة الدخل القومى لأى دولة من الدول يمكن قياس النشاط الاقتصادى فى حين أنه إذا ما إنخفض الدخل القومى دل ذلك على إنكماش النشاط الإقتصادى .

ويتناول الجزء التالى عرضا موجزا لطرق قياس الدخل القومى والصعوبات التي تواجه استخدام كل طريقة من هذه الطرق . كما يتدرج هذا العرض من نموذج مبسط للبنيان الإقتصادى ليس به تكوين رأسمالى أو نشاط حكومى أو تجارة خارجية اى نموذج للبنيان الاقتصادى المغلق الى بنيانات إقتصادية أكثر تعقيداً تلك التى تحتل فيها هذه النواحى أهمية كبرى .

وتوجد طريقتان أساسيتان لقياس الدخل القومى أو صافى الناتج القومى : الأولى تعرف بطريقة التدفقات السلعية، فى حين تعرف الثانية بالطريقة الدخلية، وعموما هاتين الطريقتين يمكن تصويرهما بالتدفقات الدائرية فى البنيان الاقتصادى القومى شكل رقم (٧٢)، حيث تستند الطريقة الاولى على تيار التدفقات السلعية، فى حين تسند الثانية على تيار تدفقات تكاليف العناصر الانتاجية أو تيار تدفقات العوائد على العناصر الانتاجية .

وفيما يلى عرض لهاتين الطريقتين.



شكل رقم (٧٢)

التدفقات الدائرية

أولاً : طريقة التدفقات السلعية : Flow Product Approach

يمكن تعريف الدخل القومى مقاسا بطريقة التدفقات السلعية على انه عبارة عن القيمة النقدية لتدفق السلع والخدمات فى البنيان الإقتصادى ، وبمعنى آخر هو عبارة عن جملة الإنفاق الإستهلاكى فى المجتمع. وتمثل العلاقة التالية الدخل القومى مقاسا باستخدام طريقة التدفقات السلعية .

حيث :

س١ = سعر السلعة الأولى ولتكن البرتقال مثلا

ك١ = كمية الانتاج السنوى من السلعة الأولى.

س٢ = سعر السلعة الثانية ولتكن القمح

ك٢ = كمية الانتاج السنوى من السلعة الثانية ... وهكذا

ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أن السلع والخدمات التى يجب أن تدخل فى حساب الدخل القومي بهذه الطريقة يجب ألا تكون سلع أو خدمات وسيطة . وذلك تفاديا للتكرار وحتى لاتبدو فى النهاية قيمة الدخل القومى أكبر بكثير من الواقع. فعلى سبيل المثال لاتحسب قيمة الانتاج من القطن الزهر طالما أنه لن يستهلك مباشرة كقطن زهر بل يجب حساب قيم المنتجات الناتجة عن تصنيع القطن الزهر والتى تعتبر منتجات نهائية مثل الملبوسات القطنية بأنواعها المختلفة وهكذا.

ويتبين انه فى هذه الحالة وباستخدام طريقة التدفقات السلعية إن الدخل القومى يكون مقوماً بأسعار السوق أى بالأسعار الجارية ، ومن ثم فيطلق عليه تعبير الدخل القومى النقدى.

ثانياً : الطريقة الدخلية : Income Approach

يعرف الدخل القومى مقاسا باستخدام الطريقة الدخلية على أنه المجموع الكلى لدخول مالكى الموارد الإنتاجية من عمل وأرض ورأس مال، وادارة فى المجتمع، وعلى ذلك فيكون الدخل القومى هو عبارة عن محصلة تجميعية لإجمالى الأجور. والفائدة والريع ، والربح التى آلت لأفراد المجتمع خلال فترة معينة وذلك كما هو مبين فى العلاقة التالية :

الدخل القومي = ف + ع - ج + ح.

حيث :

ف = إجمالى فائدة رأس المال

ع = إجمالى ريع الأراضى

ج = إجمالى الأجور

ح = إجمالى الأرباح

ويتبين مما سبق أن حساب الدخل القومى بإستخدام هذه الطريقة يقتضى بالدرجة الأولى الحصول على بيانات دقيقة عن البنودالتالية :

١- صافى دخول المشروعات الفردية ، أى العائد الصافى لأصحاب المشروعات أو الانشطة الاقتصادية لأفراد المجتمع.

٢- الاجور والمرتبات والمهايا وقيمة المزايا العينية التى يحصل عليها الموظفين والعمال نظير إشتراكهم فى العمليات الانتاجية.

٣- صافى الفائدة التى يتقاضاها مالكى رأس المال ، وذلك نظير إسهامهم فى الانشطة الاقتصادية.

٤- صافى ما يحصل عليه مالكى الموارد الارضية من ريع على ان يدخل فى ذلك تقدير الريع من الوحدات السكنية التى يقيم بها ملاكها .

٥- صافى دخول الشركات المساهمة سواء وزعت على حملة الأسهم أم لم توزع.

ومن الجدير بالذكر ان العوائد على العناصر الانتاجية ، أو دخول أفراد المجتمع مالكى العناصر الانتاجية يمثل فى واقع الأمر مدفوعات قطاع الإنتاج لأفراد المجتمع ، وبمعنى أخر يمثل التكلفة الانتاجية التى يتحملها قطاع الانتاج.

وعموماً يمكن القول ان الدخل القومى المحسوب وفقا للطريقة التدفقية سواء التدفقية السلعية أو التدفقية لعوائد العناصر الانتاجية يكون دخلا نقديا اى دخلا محسوبا ومتأثرا بالأسعار السوقية أو الاسعار الجارية . وبطبيعة الحال يلاحظ فى الحياة الاقتصادية أن أسعار السلع والخدمات كثيرا ما تتذبذب صعودا وهبوطاً وذلك تأثرا بالمناخ الاقتصادى السائد فى الدولة وعلى ذلك فمن الطبيعى أن تتأثر قيمة قدر معين من السلع والخدمات بالأسعار السائدة فى السوق فترتفع حين ترتفع الاسعار وتنخفض عند انخفاضها . ومن ثم فيعتبر قياس الدخل القومى بأسلوب نقدى بحت قاصرا عندما يكون الهدف التطور التاريخى للدخل القومى فى إحدى الدول ، أو عند الحكم على درجات النمو الاقتصادى ، أو عند مقارنة الدخل القومى فى أكثر من دولة وإنطلاقا من هذه الاسباب كان من الضرورى التعرف على قيمة

الدخل القومى بعد التخلص من أثر التذبذبات السعرية على هذا الدخل . ويعتبر إشتقاق القيمة الحقيقة للدخل القومى خير وسيلة للتعرف على الدخل القومى فى دولة ما تعرف دقيقاً فنحسب القيمة الحقيقية للدخل القومى، أو ما يعرف بالدخل القومى الحقيقى وفقا للعلاقة البسيطة التالية :

$$\text{الدخل القومي الحقيقى فى سنة معينة} = \frac{\text{الدخل القومى النقدى فى نفس السنة}}{\text{الرقم القياسى للأسعار فى نفس السنة}}$$

وبطبيعة الحال فإن الرقم القياسى للأسعار يعكس التذبذبات السعرية فى البنيان الاقتصادى ككل ، ومن ثم فيكون الدخل القومي مقاساً وفقا للعلاقة السابقة اصدق تعبيراً عن الدخل القومى منه لو إكتفى فقط بحساب الدخل القومى بصورة نقدية.

وعلى الرغم من أن حساب القيمة الحقيقية للدخل يلغى تماما أثر التسبب فى الدخل، فان اتباع طريقتى التدفقات بكتنفه كثير من الصعوبات والتي يرجع معظمها الى إمكانية حدوث تكرار او إزدواج عند حساب الدخل القومى بأى من الطريقتين فكثيرا ما يحدث أن تحسب بعض السلع الوسيطة عند تقدير الدخل القومي الامر الذي يظهر فى النهاية الدخل القومى بقيمة تفوق كثيراً قيمته الاصلية. وعلى ذلك فيعتبر حساب الدخل القومى باستخدام القيمة المضافة اسلوبا يتلافى الى حد بعيد هذه الصعوبات . وفيما يلى عرضا موجزاً لهذه الطريقة.

القيمة المضافة : Value Added

تمر أى سلعة بمجموعة من المراحل الانتاجية فعلى سبيل المثال تمر الملبوسات القطنية بمرحلة انتاج القطن الزهر ثم تنتقل الى مرحلة حلجه ، ثم الى مرحلة غزل القطن ، ثم الى مرحلة النسيج وأخيرا مرحلة تجهيز الملبوسات بأنواعها المختلفة وبطبيعة الحال فإن كل مرحلة من هذه المراحل الانتاجية يلزمها بعض العناصر الانتاجية أو المدخلات وتنتج ناتجها الذى قد يكون مدخلا لمراحل أخرى. فتحتاج مرحلة الانتاج الزراعى الى الاسمدة والمبيدات...الخ كما أنها تنتج الزهر فى حين

تحتاج مرحلة الحليج للقطن الزهر كمدخل . فى حين انها تنتج القطن المحلوج وهكذا ... وتعرف القيمة المضافة لكل مرحلة على أنها الفرق بين العائد الكلى لهذه المرحلة اى قيمة منتجاتها مطروحا منه قيمة مستلزمات الانتاج المشتراه من المراحل الانتاجية الاخرى. ويوضح المثال التالى كيفية استخدام هذه الطريقة.

مثال افتراضى للكيفية حساب القيمة المضافة

المرحلة الانتاجية	قيمة المبيعات (١)	قيمة السلعة الوسيطة (٢)	القيمة المضافة (٣) = (١)(٢)
القطن الزهر	٤	صفر	٥
القطن المحلوج	٧	٥	٢
غزل القطن	١٠	٧	٣
نسيج القطن	١٢	١٠	٢
تصنيع المنسوجات	١٤	١٢	٢
منسوجات	١٥	١٤	١
الجملة	٦٣	٤٨	١٥

الاتفاق الحكومى والدخل القومي

Government Expenditure & National Income

أهملت العلاقات السابقة الإشارة إليها الإنفاق الحكومى عند حساب الدخل القومي وبطبيعة الحال تقوم الحكومات عادة بانفاق قدر كبير على السلع والخدمات الأمر الذى يستلزم ضرورة أخذ الانفاق الحكومى فى الاعتبار عند حساب قيمة الدخل القومى. وتوضح المعادلة التالية رقم (٨) كيفية حساب صافى النتاتج القومى بعد أخذا لانفاق الحكومى فى الاعتبار .

ص ن ق = ك + ث ص + أ ح معادلةرقم (٨)

حيث :

أ ح = الإنفاق الحكومى

وبطبيعة الحال أن اخذ الإنفاق الحكومي فى الاعتبار عند حساب صافى الناتج القومى يزيد الأمر تعقيدا اذ تنشأ في هذه الحالة مشكلتين :

الأولى : وتتعلق بكيفية إنفاق الدولة لحصيلتها ، فالحكومة لها موارد تدر عليها دخلا تقوم بدورها بإنفاقه على الخدمات العامة ويتمثل إجمالى الدخل الحكومى فى الحصيلة الضريبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة.

وللوصول الى الدخل الصافى أى الذى ينفق على السلع والخدمات العامة يلزم أولا إستبعاد مختلف صور الاعانات الحكومية من الحصيلة الضريبية وذلك لأن هذه الاعانات لم يقابلها انتاج . كما يلزم ايضا ان يستبعد من الدخل القومي الحكومى ما يعرف بالمدفوعات الحكومية لنقل الدخل بين طبقات المجتمع كالفائدة على البنك الأهلي ، واعانات للبطالة والمعاشات وغيرها من المدفوعات الحكومية التي تهدف الى نقل القوة الشرائية بين طبقات المجتمع، وذلك لأن هذه المدفوعات لم يقابلها خلق سلع تضاف الى الناتج القومى . فى حين يجب ان يؤخذ فى الإعتبار المدفوعات الحكومية التى يقابلها انتاج يضاف الى الناتج القومي مثل مرتبات العاملين بالجهاز الحكومى والذين يقومون بأداد خدمات معينة لأفراد المجتمع. ومن ثم فى استبعادالاعانات الحكومية والمدفوعات الحكومية لنقل الدخل ينتج مايعرف بالدخل الحكومى الصافى اى الشطر من الدخل الحكومى الاجمالى الذي ينفق على شراء السلع والخدمات اللازمة لأداءالخدمات العامة والذى يعتبر جزء من الدخل القومى وتمثل العلاقة التالية الدخل الحكومى الصافى :

الدخل الحكومى الصافى = الحصيلة الضريبية - الإعانات - مدفوعات نقل الدخل.

الثانية : فتنشأ من عدم المعرفة الدقيقة لنوعية السلع التى تشتريها الحكومة وهل هى سلع وسيطة أو سلع نهائية ، فعلى سبيل المثال عمدا تنفق الحكومة أموالاً على إنشاءالطرق وتعبيدها وصيانتها فإنه من الصعب تحديد ما اذا كان مثل هذا

الانفاق يمثل إنفاق على منتجات نهائية او وسيطة فاذا كان الغرض من عملية التعبيد هذه هو اتاحة الفرص للناس للمتعة بالسير عليها بسياراتهم فإن من الواجب أن يعتبر هذا الانفاق جزء من صافى الناتج القومى. اما اذا كان هذا الانفاق كان يهدف تسهيل عمليات نقل البضائع فان هذا النوع من الانفاق قد يدخل ضمن المنتجات الوسيطة . الأمر الذى يوضح بجلاء صعوبة التحديد الدقيق لنوعية السلع التى تنفق عليها الحكومة وهل هى من قبيل السلع النهائية أم السلع الوسيطة . وفى هذه الحالة يعجز الاخصائيين امام هذه المشكلة وفى هذه الحالة يعتبرون كافة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات من مكونات الناتج القومى وبقيمة تكلفتها محذرين على انها قد تنطوى على إحتساب بعض بنودالانفاق الحكومى .

وبالإضافة إلى ما سبق تعتبر الضرائب التى تفرضها الدولة من أهم مشاكل حساب صافى الناتج القومى فاذا لم يكن هناك نشاطا إقتصاديا حكوميا لأمكن تقدير الدخل القومي أما باستخدام طريقة التدفقات السلعية أو طريقة التدفقات الدخلية. ولما كان تقدير الدخل القومى يتم بتقييم السلع والخدمات المنتجة وفقاً للأسعار السوقية بغض النظر عما اذا كان جزء من هذه الاسعار يدفع للحكومة كضرائب مباشرة – لذلك فان تقديرات صافى الناتج القومى سوف تتضمن الضرائب غير المباشرة . كما تشتمل ايضا علي الضرائب المباشرة التي تدفعها المواردالانتاجية مما تتسلمه من مدفوعات جزاء مساهمتها فى العمليات الانتاجية فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك سلعة معينة تباع الوحدة منها بخمسة جنيهات وان هذا السعر يعبر عن مجموع نفقات الموارد الانتاجية وقدرها اربعة جنيهات مضافا اليها الضريبة غير المباشرة البالغة جنيه واحد يجرى تقييم هذه السلعة ضمن صافى الناتج القومي على اساس خمسة جنيهات لا اربعة جنيهات لذلك فإن صافى الناتج القومى والمقدر وفقا لاسعار السوق الفعلية يشتمل على كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وبناءعليه فإن صافى الناتج القومى مقدر وفقا للطريقة التدفقية بعد استبعاد الاستهلاك الرأسمالى سيكون أعلى من الدخل القومى بمقدار الضرائب غير المباشرة .

الدخل القومى والتجارة الخارجية

National Income & Forign Trade

سبق إفتراض أننا نعالج بنيان إقتصادى مغلق أى لاتربطه بالعالم الخارجى أى علاقات اقتصادية ، وهذا الافتراض ينافى الظروف الواقعية والتى لاحظ فيها للعلاقات الاقتصادية الضخمة بين دول العالم . ومن هنا فيجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب الدخل القومى صادرات المجتمع ووارداته مع العالم الخارجى وكذلك الارباح والفوائد التى قد يحصل عليها او يدفعها الى العالم الخارجى الى غير ذلك من العلاقات التى قد تقوم بين البنيان الاقتصادى وغيره من البنيانات الاقتصادية الخارجية . وما يعنينا فى هذا المجال هو حساب ما يعرف بالإستثمار الأجنبى الصافى والذى يجب إضافته الى صافى الانفاق الاستثمارى عند حساب الدخل القومى. مع الأخذ فى الاعتبار اشارته الجبرية موجبة أم سالبة.

ولحساب صافى الاستثمار الاجنبى يلزم تقدير فائض السلع والخدمات التى يصدرها البنيان الاقتصادى الى الخارج ، وكذلك السلع والخدمات التى يستوردها البنيان الاقتصادى من الخارج . هذا وتمثل مجموع قيم صادرات البنيان الاقتصادى المنظورة وغير المنظورة مضافا اليها دخول عوامل الانتاج التى يملكها أفراد المجتمع فى الخارج مطروحا منها مجموع قيم واردات البنيان الاقتصادى من الخارج المنظورة وغير المنظورة وكذا مدفوعات المجتمع للاجانب نظير امتلاكهم مواردانتاجية داخل البنيان الاقتصادى موضع الاعتبار ما يعرف بصافى الاستثمار الاجنبى والذى تتحدد اشارته الجبرية وفقاً لطبيعة ومدى معاملات البنيان الاقتصادى مع العالم الخارجى ويضاف هذا الاستثمار الاجنبى الصافى باشارته الى الاستثمار الصافى عند حساب الدخل القومى.

الدخل القومى الشخصى والدخل القومي القابل للصرف :

Personal and Dispossable National Income

سبق أن تبين أن الدخل القومى ما هو إلا عبارة عن صافى الناتج القومى بعد استبعاد الضرائب غير المباشرة . ويمكن أن يعرف الدخل الشخصى على أنه الدخل

القومي مضافا اليه المدفوعات الحكومية التمويلية من إعانات ونقل دخل ومستبعدا منه ضرائب الشركات وضرائب المساهمة فى الضمان الاجتماعى والارباح غير الموزعة وتمثل المعادلة التالية الدخل القومى الشخصى .

الدخل القومى الشخصى = الدخل القومي + المدفوعات الحكومة التمويلية

- (الارباح غير الموزعة + ضرائب الشركات

+ ضرائب المساهمة فى الضمان الاجتماعى)

كما يمكن أن يعرف الدخل القومى القابل للتصرف على أنه الدخل القومى الشخصى مستبعدا منه قيمة الضرائب الشخصية أى الضرائب التى يدفعها أفراد المجتمع على الدخل وتوضح المعادلة التالية الدخل القومى القابل للتصرف بين الانفاق الاستهلاكى والادخار.

الدخل القومى القابل للتصرف فيه = الدخل الشخصى - الضرائب الشخصية

= الانفاق الاستهلاكى + صافى الادخار

الفصل الحادى عشر : التنمية والتخطيط الاقتصادى

تمهيد :

أولا : التنمية الاقتصادية

ثانيا : التخطيط الاقتصادى

الفصل الحادى عشر
التنمية والتخطيط الاقتصادى

تمهيد

يتناول الفصل الحادى عشر استعراض بعض المفاهيم الاساسية البسيطة للتنمية والتخطيط الاقتصادى من خلال دراسة التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى ، فبالنسبة للتنمية الاقتصادية فقد تضمن التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية ، وخصائص الدول النامية ، ومراحل النمو.

أولاً : التنمية الاقتصادية Economic Development

١- مفهوم التنمية الاقتصادية :

يرى البعض أن التنمية الاقتصادية : ما هى الا عملية زيادة الدخل القومى الحقيقى RNI ، الا انه يلاحظ فى معظم دول العالم أن الدخل القومى الحقيقى يزداد بمرور الزمن دون أن يكون هناك تنمية اقتصادية.

وحتى يمكن وضع تعريف محدد لـ E D فان ذلك يستلزم التمييز بين ثلاث مراحل من التطور الاقتصادى :

أ - النمو الاقتصادى E. Growth

" نسبة الزيادة فى RNI = نسبة الزيادة فى عدد السكان خلال فترة زمنية (نمو تلقائى)

ب - التقدم الاقتصادى E. Advanced

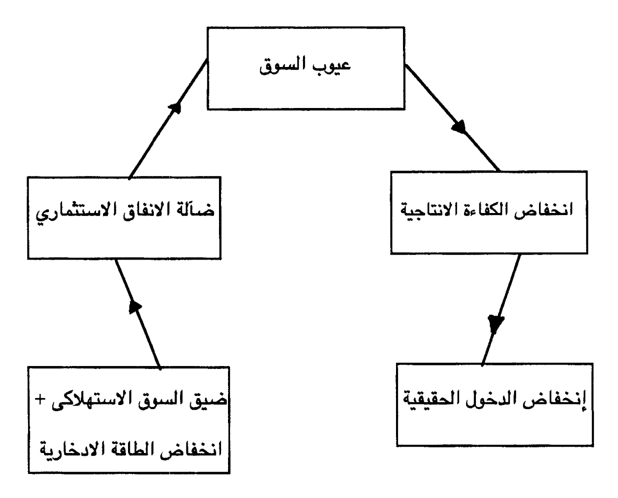
RNT > فى عدد السكان خلال فترة زمنية معينة

جـ - التنمية الاقتصادية (نمو إرادى)

" الحالة التى يحدث فيها كل التغييرات اللازمة لانتقال المجتمع من مرحلة النمو الاقتصادى الى مرحلة التقدم الاقتصادى خلال فترة زمنية معينة".

اذا فالتنمية الاقتصادية عبارة عن عملية ديناميكية تتضمن كل التغيرات

الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية اللازمة للوصول الى زيادة سريعة وتراكمية ودائمة فى الدخل الفردى الحقيقى خلال فترة زمنية معينة .



الحلقة المفرغة للفقر أمام الدائرة الخبيثة للفقر

٢-خصائص الدول النامية :

تشترك معظم الدول النامية فى بعض الخصائص الاساسية العامة والتى يمكن صياغتها فى اربعة مجموعات هى :

أولا : الخصائص الاقتصادية

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والثقافية

ثالثا : الخصائص السكانية

رابعاً : الخصائص الادارية والسياسية

أولا : الخصائص الاقتصادية : Social Dualiam

١- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية والتعاون الكبير فى اهميتها:

* قطاع الزراعة
* قطاع الصناعة واستخراج المعادن
* الخدمات والتجارة والمهن الحرة.

٢- النقص فى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار

نتيجة ان الدول النامية تعيش فى دائرة مفرغه من الفقر "RNI" ----> الدخل الفردى ----> الطاقة الادخارية -----> عدم القدرة على تكوين رأس المال العينى (معدل تكوين K ضعيفا) -----> ضعف الانتاج -----> الدخل القومى... وهكذا .

٣- العجز فى الميزان التجارى للدول النامية ، وعدم ثبات اسواق منتجات التصدير.

تمثل معظم المواد الاولية والموادالغذائية معظم صادارات الودل النامية وبالتالى فان تخصص الدول النامية فى انتاج وتصدير سلعة واحدة أو أكثر بالاضافة الى عدم استقرار اسعارها الأولية والغذائية بكمية كبيرة كل ذلك يؤدى الى اضطراب فى اقتصاديات تلك الدول وبالتالى تعسر تنفيذ برامج التنمية .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية والثقافية :

١- سيطرة الروح القبلية على المجتمع ووجودالعادات والتقاليد العشائرية القديمة.

" تقديس الملكية الزراعية - تفضيل الاعمال المكتبية - تحقير العمل اليدوى والفنى الحرفى" .

٢- عدم توازن المجتمعات ، وتأخر ظهور الطبقة الوسطى وضعف دورها:

* الـ ٣ طبقات منفصله عند بعضها.
* التفاوت الكبير بينها

* طبقة الفاحين والعمال هى الطبقة السائدة وهى تعتبر العمود الفقرى للنشاط الاقتصادى (لمادة الزراعة والرعى) بالرغم من انخفاض المستوى المعيشى والصحى والبطالة المقنعة.

* هناك قلة تمثل طبقة الاغنياء.

* اذا ظهرت الطبقة الوسطى ، فان دورها يكون ضعيفاً (أساس التنمية)

٣- ارتفاع مستوى الامية وانخفاض مستوى الثقافة :

المقاييس:

* نسبة الاميين الي مجموع السكان.

* عدد المدرسين فى المراحل الاولى.

* عدد المدارس .

٤- سوء الحالة الصحية وعدم كفاية الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية منها . أسبابها :

* الوضع الاقتصادى للسكان : انخفاض مستوى المعيشة.

* الحالة الاجتماعية والثقافية للسكان.

* تلف الاجهزة الطبية .

ثالثاً : الخصائص السكانية : وهى :

* حجم السكان.

* التركيب العمرى " ارتفاع نسبة غير القادرين على العمل" أقل من ١٥- أكثر من ٦٠ سنة" .

* التوزيع حسب المهنة.

* الكثافة السكانية.

وتتحدد الزيادة السكانية بالعوامل التالية :

١- معدل المواليد

٢- معدل الوفيات

٣- معدل الهجرة

العوامل التى يتوقف عليها الحجم الامثل للسكان :

١- كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها.

٢- كمية الموارد الرأسمالية المتاحة.

٣- المستوى التكنولوجى والاساليب الانتاجية السائدة

" ظاهرة سوء توزيع السكان والكثافة السكانية"

رابعا : الخصائص الادارية والسياسية .

١- عدم خلق كوادر فنية وادارية.

٢- عدم الاستقرار السياسى يعنى عدم تنفيذ خطط لبرامج التنمية

٣- تأثير الحرب الباردة .

٣- مراحل النمو : (روستو)

أ - مرحلة النمو التقليدى أو البدائى : خصائصها :

١- مجتمع ذو طابع بدائى أو تقليدى

٢- انخفاض فى مستوى الكفاءة الانتاجية

٣- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى

٤- ضآلة معدلات الادخار والاستثمار.

ب - مرحلة التهيؤ للأنطلاق : خصائصها :

١- التخلص من الاوضاع والنظم التقليدية.

٢- إطراد الزيادة فى حجم الاستثمارات.

٣- ميل المجتمعات الى استخراج المواد الاولية اللازمة للتصدير.

٤- إتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية.

جـ - مرحلة الانطلاق : خصائصها :

١- حدوث ثورات فى الاساليب الانتاجية.

٢- التوسع السريع فى التصنيع

٣- حدوث تغيرات جذرية فى اساليب الانتاج الزراعى.

٤- ارتفاع لمعدلات I , S الى ما يزيد عن ١٠٪ من N I .

د - مرحلة النضوج الاقتصادى :

١- تحقيق نمو سريع ومتوازن لجميع القطاعات والاقتصاد القومى.

٢- تحول الانتقال من الصناعات الأولية (الاستخراجية) الى الصناعات التقليدية ومن الصناعات الثقيلة الى الصناعات الكيميائية والكهربائية والصناعات الدقيقة.

٣- المواظبة على استثمار نسبة مرتفعة من الدخل القومى تصل الى حوالى ٢٠٪ منه سنويا .

٤- اطراد تزايد الانتاج القومى بمعدل يفوق كثيراً من معدلات الزيادة السكانية.

٥- نضوج المجتمع فكرياً وفنياً.

هـ - مرحلة الاستهلاك الوفير (مرحلة الرفاهية الاقتصادية Welfare)

التحول من مشاكل الانتاج الى مشاكل الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية.

١- زيادة ضخمة فى الانتاج القومى

٢- ارتفاع فى الدخول الحقيقية للأفراد الى المستوى الذى يحقق للغالبية العظمى منهم القدرة على الانتاج بما يقوى حاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية.

٣- انتقال الدور القيادى من القطاعات التى حققت النضوج الاقتصادى والمتمثلة فى قطاعات الصناعات الدقيقة والكهربائية والكيميائية الى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المعمرة مثل صناعة السيارات والثلاجات ...الخ.

والمرحلة الاخيرة ليست هى المرحلة الاخيرة ولكنها المرحلة التى مازالت تتصف بها الدول المتقدمة حتى الان.

ثانياً : التخطيط الاقتصادى

وتعتبر فكرة التخطيط فكرة قديمه ، ولعل أول تجربة للتخطيط فى العالم هى تلك التى قام بها سيدنا يوسف " عليه السلام" (١)، فى تفسير حلم فرعون مصر وتخزينه وتوزيعه للمحصول بين السنين العجاف وسنين الرواج ."بسم الله الرحمن الرحيم" **يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ."**

هذا وقد يرجع الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى كظاهرة عامة فى معظم دول العالم الى أربعة عوامل وذلك حسب ترتيبها الزمنى : أولا ، اتباع الاتحاد السوفيتى للتخطيط الاقتصادى فى اعقاب ثورة ١٩١٧، وتحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة . ثانيا ، الكساد العظيم الذى حدث فى الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٣ وما ترتب عليه من اضرار جسيمة وانتشار البطالة وافلاس العديد من الشركات وغيرها، مما دفع الدول الغربية الى التخلى عن السياسة التلقائية " الاقتصاد الحر" ، وازدراد التدخل فى مجرى الحوادث الاقتصادية بهدف منع تكرار حدوث مثل هذه الأزمات. وثالثا، صحوة دول العالم الثالث، ومحاولتها اللحاق بركب التقدم الاقتصادى، والقضاء على مشكلة التخلف. ورابعا، ثورة الآلات الحاسبة وطرق جمع البيانات وتحليلها مما مكن من عمل النماذج الرياضية ذات الأبعاد أو المحاور الكبيرة جدا والتى تلائم دراسة الاقتصاد القومى (٢) .

---

(١) سورة سيدنا يوسف عليه السلام، الآيات ٤٦ - ٤٩

(٢) محمد سلطان أبو على (دكتور) : " **التخطيط الاقتصادى واساليبه** "، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ١٩٨٣، ص ٣.

ويتناول هذا الجزء دراسة مفهوم التخطيط الاقتصادى من خلال استعراض عينة من بعض التعريفات بالاضافة الى التعرف على اهداف التخطيط ، وخصائص الخطة الجيدة، وانواع التخطيط الاقتصادى، والمفاهيم التى ينطوى عليها التخطيط الاقتصادى من خلال خمسة أبعاد رئيسية .

١- تعريف التخطيط الاقتصادى :

توجد انواع مختفة من التخطيط ، على سبيل المثال ، تخطيط المدن ، والتخطيط فى أوقات الحروب، وتخطيط النمو والتنمية، ويعتبر النوع الأخير هدف تتطلع اليه جميع شعوب العالم خاصة دول العالم الثالث.

وقد تم تعريف التخطيط في كثير من الكتب (١) . منها ، تعريف جيمس ميدJ. E. Meade " يعتبر التخطيط العملية التى تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومى فى صورة متكاملة لسنة مستقبلية بغض النظر عما اذا قامت بتنفيذها أو أوكلتها للقطاع " الخاص، بينما بالدوين Baldwin ، يعرف التخطيط على أنه " استخدام الموارد النادرة المتاحة فى المجتمع بحيث يحصل على أقصى اشباع ممكن " . أما بيرلوف وسائيز H.S. Perloff & R.Saez ، يعتبران التخطيط " أى فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادى عن ذلك المعدل الذي كان سيتحقق بدون أية مجهود واعى ". ويعرف أرثر لويس W. A. Lewis التخطيط على أنه " أمر جدى، ولايكون مجرد تحديد الاهداف التى يرغب المجتمع فى مشاهدة حدوثها ولكنه عبارة عن الأفعال التى تتخذ لتحقيق هذه الأهداف".

---

(١) - محمد سلطان ابو على (دكتور) ، التخطيط الاقتصادى واساليبه ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٨٣، ص ١٠، ١١.

- على لطفى (دكتور) ، التخطيط الاقتصادى - دراسة نظرية تطبيقية، المطبعة الكمالية - عابدين ، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٢.

- محمد رضا على العدل (دكتور)، التخطيط الاقتصادى، مكتبة التجارة والتعاون، القصر العينى بالقاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٢٠-٢٦.

فى حين ، موريس دوب M. Dobb ميز بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد غير المخطط على أن الأول يتصف بعدة صفات . منها ، تحديد الاستثمارات بقرار سياسى ولايترك لقوى السوق والتى قد تؤثر الحكومة فى مجراها ، وعدم تقرير الاستثمار وفقا للتفضيل الزمنى للمدخرين الأفراد، ولا يحكم على الصورة التكنولوجية للاستثمار باكثر الفرص ربحية، واتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة منسقة مسبقا وليس بعد حدوثها. كما ان وترستون A.Waterston قد عرف التخطيط على أنه " اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق اهداف محددة" . ويعرف تنبرجن J.Tinbergen التخطيط من خلال صياغة ثلاثة خصائص للعملية التخطيطية، أن الخطة تنصب على المستقبل اى انها تستلزم النظر لما يستجد من افعال، وانها توضع على اساس عدد من الأهداف الواجب تحديدها مسبقا حتى يمكن القيام بعملية التخطيط، وأنها تستلزم تنسيق أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة فى تحقيق الأهداف الموضوعة ويقول سلطان ابو على ، أن المقصود بالتخطيط " تحديد أهداف معينة مع وضع الاساليب والتنظيمات والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة" ، وهذا التعريف قريب جدا من تعريف السياسة الاقتصادية إلى جانب انه مشتق من تعريف جان تنبرجن سالف الذكر .

ويعرف على لطفى التخطيط الاقتصادى بأنه " اعداد وتنفيذ برنامج اقتصادى واجتماعى متناسق، معتمدا على شئ من المركزية فى الاعداد واللامركزية فى التنفيذ، متضمنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة، هادفا الى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط، وجميع مناطق الدولة".

هذا ويمكن عرض بعض التعريفات الأخرى وذلك وفقا لعامل الزمن . يقول الأول منها أن التخطيط " صناعة القرارات الاقتصادية الرئيسية - ماذا ينتج وكيف ينتج والى من يخصص - بواسطة قرارات واعية من جانب سلطة محدودة على أساس عرض شامل للنظام الاقتصادى ككل" - وهذا التعريف للاقتصادى البريطانى ديكنسون H.Dickinson فى ١٩٣٨. وفى ١٩٤٤ عرف لاندوير

Landwar التخطيط على أنه توجيه الانشطة الاقتصادية من جانب جهاز جماعى خلال اطار يصف فى شكل كمى ووصفى العمليات الانتاجية ينبغى أن تتم خلال فترة محددة فى المستقبل. وثمة تعريف سوفيتى على لسان نيميتشينوف S.Nemchinov (١٩٦٢) يقول : التخطيط العملى يتكون من التنسيق المتوافق بين المبدأ الاقتصادى فى التحكم الواعى فى الانتاج الاجتماعى والمبدأ السبرنتيكى فى التدفق الذاتى والتنظيم للعملية الاقتصادية .

أما الاقتصادى الفرنساوى C.Gaire (١٩٦٧)، فقد ميز بين مداخل التخطيط التى تعتبر التخطيط أمرا مكملا لميكانزم السوق من جهة والمداخل التى تعتبر الانشطة التخطيطية كاحلال لميكانزم السوق كما أكد الاقتصادى الفرنسى "بيرو" على أن غياب الشروط التنافسية فى الأسواق هى سبب رئيسى للتخطيط الاقتصادى. ويقرر الاقتصادى البريطانى ريتشارد ستون R. Stone " الخطة تخبرنا كيف نحقق سياساتنا فى ظل الخصائص السائدة للنظام ، ويمكن أن تعنى الادارة أو التحكم ، وهذه الكلمات يمكن ان تعنى الالزام الذى يمثله رجل الشرطة أو التوجيه الذاتى، وعكس الخطة لا خطة أو فوضى" . فى حين يؤكد الاقتصادى اليوغسلافى بيكانيك Bekenek (١٩٦٧)، أن التخطيط بمثابة نظام مؤسسى بمعنى أنه يجب أن يحدد جيدا " من الذى يخطط مع من ، ومن أجل من " " كما ينظر الاقتصادى الامريكى سركين C. Sirkin (١٩٦٧) ، الى ان " التخطيط محاولة لادارة وتخصيص الموارد خلال مركزية كافية بغية الأخذ فى الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية التى لاتكون محلا لاهتمام حسابات متخذ الاقرار اللامركزى".

ويلخص ليف جوهانس L. Johnson ، تعريف التخطيط ، بأنه نشاط مؤسسى بواسطة سلطة مركزية أو بالنيابة عنها من اجل اعداد القرارات والسلوكيات بواسطة السلطة المركزية ، وتحسين هذه القرارات والسلوكيات من أجل التحكم فى التطور الاقتصادى القومى ، ومكوناته لتحقيق اهداف معينة ، وتوفيق التطور الاقتصادى مع أهداف أوسع غير اقتصادية.

ويتضح من التعاريف سالفة الذكر ، أنها تعكس بطبيعة الحال فرقا في نظامي الاقتصاد في العالم (النظام الغربي والنظام الشرقي)، بمعنى أن تعريفات النظام الغربي تنطلق من نظام لا مركزي ويدعو الى مركزية كافية كخطوة ايجابية أي ان ميكانزم السوق هو النمط الرئيسي لتخصيص الموارد وينظر الى التخطيط كنشاط مكمل، في حين ينطلق مفهوم التخطيط لدى النظام الشرقي، العكس من نظام ادارة مركزية، ويشير الى ضرورة وجود درجة "ما" من اللامركزية.

وهنا يمكن صياغة تعريف للتخطيط الاقتصادي من مجموعة التعريفات ، سالفة الذكر . فالتخطيط الاقتصادي " عبارة عن عملية حصر وتجميع وتصنيف الموارد البشرية واللابشرية، ثم يعد ذلك منطقة واستغلال تلك الموارد بأسلوب تخطيطي لتحقيق هدف قومي محدد في فترة زمنية معينة" .

٢- اهداف التخطيط الاقتصادي :

توجد عدة عوامل يمكن ان تؤثر على تحديد أهداف التخطيط الاقتصادي منها، النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، ومرحلة النمو ومستوى التنمية التي وصلت اليها الدولة، ونظام التخطيط الاقتصادي المتبع في الدولة ، وشكل الحكومات المحلية . كما نلاحظ في معظم دول العالم الثالث، أن اختيار الاهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، عملية سياسية في المرتبة الأولى. وهذا يرجع الى أن النتائج المحققة قد تتوقف على نوعية التخطيط والتنفيذ ، والذي يتحمل مسئولية هذه النتائج هم السياسيون ، وبالتالي يصبح دور الاقتصادي هنا صياغة البدائل المتاحة وعرض النتائج المترتبة على تلك البدائل، ثم يترك للقادة السياسيون سلطة الاختيار بين تلك البدائل .

هذا ويمكن تحديد أهداف التخطيط الاقتصادي من خلال طريقتين . الطريقة الأولى، تحديد الأهداف بطريقة ثابتة ، أما الطريقة الثانية ، تحديد الاهداف بطريقة مثلى وفقا للموارد المتاحة والمحددات على الاقتصاد القومي، بالاضافة الى أن هناك أهداف رئيسية للسياسة الاقليمية حيث يعتبر التخطيط الاقليمي أداه لزيادة معدلات النمو والتنمية لخلق مجتمعات متوازنة.

أ - التخطيط الاقتصادى باهداف ثابتة :

وهنا تقوم السلطة السياسية بتحديد الاهداف المطلوب تحقيقها ثم بعد ذلك يقوم الاقتصاديون بالتخطيط . فعلى سبيل المثال مضاعفة الدخل القومى خلال عشرة سنوات ، أو القضاء على عجز ميزان المدفوعات، أو مضاعفة الانتاج الزراعى الى ثلاثة أمثال . لكن هناك عيوب على تلك المنهج . منها ، قد لاتتفق هذه الطريقة مع واقعية الخطة - وجود مبالغة فى الأهداف التى تم تحديدها ، وقد تؤدى تلك المبالغة الى آثار سيئة الأمر الذى يؤدى الى وجود طاقة عاطلة فى بعض الانشطة واختناقات فى أنشطة أخرى خاصة فى حالة تخصيص الموارد، كما يقتضى التحديد المسبق للأهداف على جانب كبير من المرونة الواجب توافرها فى التخطيط السليم.

ب - التخطيط الاقتصادى بأهداف مثلى :

وهذه الطريقة تتم من خلال الحصر الشامل للمواد المتاحة والوسائل التكنولوجية المتوافرة فى ظل المحددات على المخطط ثم يتم بعد ذلك تحديد الأهداف التى تحقق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع . فعلى سبيل المثال يوجد عدة أهداف للتخطيط الاقليمى نذكر منها ، توزيع الحيز المكانى القومى على الاستخدامات المختفة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم فى الدولة، وتحقيق نمو اقليمى متوازن مما يساعد على الحد من أو تقليل الهجرة من الاقاليم المتخلفة الى الاقاليم المتحضرة ، وتخطيط شبكة الاستيطان ، وحماية البيئة من أخطار التلوث والحفاظ عليها .

٣- خصائص الخطة الجيدة :

وهنا يمكن القول بأن الخطة يجب ان تتصف ببعض الصفات التى تؤهلها إلى أن تصبح خطة جيده يمكن تنفيذ أهدافها خلال الفترة المحددة لها . ومن اهم هذه الصفات أو الخصائص ، الكفاءة الاقتصادية ، والتوافق المنطقى، والواقعية، والمرونة، ووقت وتكاليف الاعداد ، وتوافر درجة من الديمقراطية .

أ - الكفاءة الاقتصادية :

تعتبر ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة فى الدولة ، والرغبة فى تحقيق أعلى

مستوى معيشة ممكن فى أقل وقت من أهم العوامل التى أدت الى التوسع فى استخدام التخطيط الاقتصادى كأسلوب لتحقيق هذا الهدف فى الوقت الحالى.

ونظرا الى أن هذه الموارد لها استخدامات بديلة، فان مبدأ الكفاءة الاقتصادية فى الانتاج - تخصيص هذه الموارد فى استخداماتها المتعددة للحصول على أقصى قدر ممكن من الانتاج . هذا وتتحقق الكفاءة فى الانتاج ، وفقا لما نادى به الاقتصادى الايطالى بارتسو " عندما لايستطيع المجتمع زيادة انتاج سلعة معينة أو بعض السلع بدون الاقلال من حجم انتاج السلع الأخرى وذلك عن طريق اعادة تخصيص الموارد المحدودة بين الأنشطة المختلفة، أى يجب أن يتم الانتاج عند منحنى حدود امكانيات الانتاج" .

ولكن فى الحياة العملية يكون من النادر تحقيق معيار بارتيو . وفى الغالب قد تؤدى عملية اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة فى الدول الى زيادة الانتاج (أو الاشباع) فى بعض الانشطة مع نقصه فى أنشطة أخرى . وهنا تظهر مشكلة التفضيل بين الكمية المكتسبة والكمية المضحى بها ، وتقرير أيهما أفضل من الأخرى . والاسلوب الأفضل لحل المشكلة هنا الارقام القياسية .

ب - التوافق المنطقى :

تتضمن عملية وضع الخطة القومية فى الدولة على تحديد قطاعات الاقتصاد القومى ثم بعد ذلك توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على هذه القطاعات وهنا يقتضى مبدأ التوافق المنطقى عدم زيادة مجموع الاستخدامات من هذه الموارد المخصصة لكل قطاع من القطاعات مع الكمية المخطط انتاجها. ومن ثم ، فان مبدأ التوافق المنطقى يعنى تطابق كمية الموارد المخطط استخدامها فى القطاعات المختلفة مع الكمية المتاحة منها فى المجتمع . كذلك يجب ان تتوافق كمية الموارد أو المستلزمات مع الكمية المخطط انتاجها، وهذه الأخيرة يجب أن تتعادل مع الكمية الموزعة على استخداماتها النهائية .

جـ - الواقعية فى التطبيق :

يعتبر مبدأ الواقعية ، مبدأ اتفاق الأهداف المراد تحقيقها والادوات المستخدمة

للوصول اليها بما يتفق وامكانات المجتمع وفى ظل ظروف البيئة السائدة لهذا المجتمع . هذا وقد تخرج أو تنحرف الخطة الاقتصادية - الاجتماعية عن الواقعية بدافع تحقيق طموح سياسى الأمر الذى يؤدى الى سوء تخصيص المواردالاقتصادية مما يترتب عليه تراكم استثمارات فى أنشطة لايمكن الاستفادة منها ، على حين أنها اذا وجهت الى انشطة اخرى فانها قد تحقق معدل نمو اكبر فى الاقتصاد القومى والمبرر من الخطة الاقتصادية الطموحة ، بذل جهد اكبر من قبل الافراد فى الدولة ، ومن ثم خلق ظروف سياسية ملائمة . ومن هذا المنطلق يمكن صياغة خطة لتجميع الحماس وخلق ظروف سياسية مناسبة ، وخطة أخرى واقعية فى التطبيق - اى تتفق مع الموارد الاقتصادية المتاحة سواء فى الحاضر أو فى المستقبل.

د - مرونة الخطة الاقتصادية :

قد لاتتحقق بعض أهداف الخطة الاقتصادية - الاجتماعية فى الدولة ، نظرا لحدوث بعض الظروف غير الملائمة الأمر الذى يقتضى معالجة تلك الأهداف من خلال أساليب وسياسات مختلفة عن الاساليب والسياسات الموضوعة فى الخطة. وهذا ما يعنى مرونة أو عدم جمود الخطة حتى يمكن الحد من أو تقليل الطاقات المعطلة فى قطاعات الاقتصاد القومى.

هـ - وقت تكاليف اعداد الخطة :

تحتاج عملية اعداد الخطة الاقتصادية - الاجتماعية الى وقت كاف وتكاليف محدده لامكان اتخاذ الاجراءات المناسبة لصياغة أهداف الخطة فى صورة اكثر واقعية. ولكن قد لا تتوافر البيانات الاحصائية فى وقت أعداد الخطة إلى جانب عدم الدقة عند جمعها وتبويبها وتحليلها الأمر الذى يؤدى الى صياغة الخطة على أساس خطأ . بالاضافة الى ارتفاع تكلفة اعداد الخطة . لذلك يجب مقارنة الوقت والتكاليف اللازمة لاعداد الخطة بدرجة اكثر دقة ومحاولة تقليل الوقت والتكاليف بقدر الامكان . ومن ثم تصبح الخطة معدة قبل الفترة الزمنية التى ستبدأ فيها .

و - توافر درجة من الديمقراطية :

مما لاشك فيه ، أن اتخاذ أى قرار على أساس من الدراسة على مستوى القاعدة العريضة من أفراد الشعب أى المشاركة الشعبية فى قرارات وأهداف الخطة يعتبر تحقيق لمبدأ الديمقراطية ، لأن هذا الشعب هو الآداه التى تقوم بتنفيذ أهداف الخطة. ومن منطلق هذا المبدأ يمكن مناقشة ايجابيات وسلبيات الخطة قبل تنفيذها والسياسات المزمع اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالى تصبح احتمالات تنفيذ الخطة القومية بدرجة اكبر عما اذا لم تتوافر درجة أو مبدأ الديمقراطية.

٤- أنواع التخطيط الاقتصادى :

وهنا يمكن تصنيف أنوا ع التخطيط الاقتصادى وفقا لعدة معايير زو محاور . نذكر منها ، درجة المركزية ، ودرجة الشمول ، والمحور الجغرافى، والمحور الزمنى . فدرجة المركزية تتضمن التخطيط المركزى واللامركزى وتخطيط التنمية، فى حين تنطوى درجة الشمول على ان تكون الخطة خطة قومية أو خطة قطاعية أو خطة المشروع، بينما المحور الجغرافى يتضمن التخطيط الاقليمى، والتخطيط الاقليمى له عدة مستويات، منها التخطيط الاقليمى على المستوى القومى، والتخطيط الاقليمى لاقليم واحد أو اكثر، وتخطيط الوحدات الادارية المحلية (التخطيط الاقليمى المحلى)، والتخطيط الاقليمى الدولى. أما المحور الزمنى، فانه يصنف الى ثلاثة أنوا ع "خطة طويلة الاجل ، وخطة متوسطة الأجل، وخطة قصيرة الاجل (خطة سنوية مرتبطة بالميزانية).

أ - درجة المركزية :

ينقسم التخطيط الاقتصادى وفقا لمعيار درجة المركزية الى ثلاثة انوا ع - تخطيط مركزى ، وتخطيط لامركزى (اختيارى) ، وتخطيط التنمية . وذلك على أساس مقدار الأوامر التى تصدرها الهيئة التخطيطية للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومى . فكلما قلت الأوامر الموجهة الى الوحدات وترك لها حرية اتخاذ قراراتها الاستثمارية والانتاجية كلما اقترب التخطيط من اللامركزية. فى حين يؤدى

زيادة تدخل الهيئة أو المؤسسة التخطيطية فى القرارات الى زيادة مركزية التخطيط. هذا مع الأخذ فى الاعتبار ، أن اللامركزية فى التخطيط لاتعنى ان الدولة تترك الوحدات حرة فيما تفعله وتقره من قرارات ، ومن ثم الانحراف عن أهداف التخطيط . ولكن المقصود من اللامركزية التحكم فى القرارات بطرق غير مباشرة، على سبيل المثال الاسعار، والتسهيلات والائتمانية ، وسياسة التوزيع ، والادوات السياسية الأخرى.

وأول دولة مارست المركزية فى التخطيط الاتحاد السوفيتى فى أعقاب ثورة ١٩١٧ . ولكن درجة المركزية على ما يبدو قد تناقصت . ولعل الحافز لذلك ، أن درجة اللامركزية فى التخطيط قد أدت الى زيادة الكفاءة فى الآداء. اما التخطيط اللامركزى (التلقائى أو الاختيارى أو الحر) تمارسه دول غرب أوربا ، ولكن هناك تدخل فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى من قبل السلطة المركزية ، على سبيل المثال، التعليم ، والمواصلات، والكهرباء والطاقة ، والقطاعات الأخرى ذات وفورات الحجم الكبيرة. بينما النوع الثالث يطلق عليه تخطيط التنمية وهذا النوع متبع فى دول العالم الثالث حيث يجمع ما بين خصائص كل من النوعين سالفى الذكر .

ب - درجة الشمول :

يمكن التمييز بين الخطط الاقتصادية من حيث درجة شمولها الى خطة قومية، وخطة قطاعية أو اقليمية ، وخطة المشروع .

وتتضمن الخطة القومية جميع قطاعات الاقتصاد القومى ككل . ومن ثم يصبح القطاع العام له الدور الأساسى والجوهرى فى معظم قطاعات الاقتصادالقومى، ويكون مسئولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف الخطة . ولايعنى هذا أن القطاع الخاص ليس له دور فى مجال النشاط الاقتصادى فى ظل التخطيط الشامل. فان القطاع الخاص قد يلعب دورا هاما فى مجال خلق المنافسة فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى الأمر الذى يؤدى الى رفع كفاءة المشروعات

العامة خاصة اذا كان هناك تخلف فى المستوى الثقافى العام الى جانب أنخفاض مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الدولة .

أما فى الدول التى ترغب فى تحقيق قطاع متقدم فى قطاعات الاقتصاد القومى، فان الدولة قد تلجأ الى وضع أو صياغة خطط اقتصادية قطاعية . على سبيل المثال، خطة تصنيع ، أو خطة زراعية، أو خطة سياحية، أو خطة تجارية، أو خطة لرفع كفاءة الخدمات بالدولة ، ...الخ .

بينما الخطة على مستوى المشروع ، قد تتضمن دراسة امكانية اقامته ودراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية . ثم بعد ذلك ، تحديد موقع المشروع والتعاقدات الخاصة بانشائه وتوفير رأس المال اللازم والايدى العاملة والآلات والمعدات والمواد الأولية والوسيطة اللازمة لتشغيل المشروع ، يلى ذلك دراسة السوق للوصول الى نظام تصريف المنتجات بالدرجة التى يتحقق عندها هامش ربح معقول.

جـ - المحور الجغرافى :

قد يوجد فى أقاليم الدولة الواحدة تباين أو عدم توازن فى درجة النمو والرخاءالاقتصادى . وترغب الدولة فى تحقيق نمو اقليمى متوازن أو على الأقل مساعدة الاقاليم المتخلفة فيها على النمو ، فقد تلجأ الى اتباع اسلوب التخطيط الاقليمى الأمر الذى يقتضى ضرورة دراسة امكانات كل اقليم من موارد بشرية وغير بشرية وتخصيص أكثر الاستثمارات ملائمة له فى خطة الاقتصاد القومى. بالاضافة الى توفر درجة من اللامركزية فى الخطة الاقليمية.

وتوجد عدة مستويات للتخطيط الاقليمى (١). منها ، التخطيط الاقليمى على

---

(١) - محمد حسن فج النور (دكتور) ، مجال التخطيط الاقليمى وأساليبه التحليلية، مذكرة رقم (١٠٤٠) ، معهد التخطيط القومى، القاهرة .

- سيد عبد المقصود ، هدى صبحى (دكاتره) ، التخطيط والتنمية الاقليمية، مذكرة رقم (٦٢٨)، معهدا لتخطيط القومى، القاهرة .

المستوى القومى : وفيه تتضمن عملية التخطيط الاقليمى جميع اقاليم الدولة أى تغطى الخطة الاقليمية كل الحيز المكانى للدولة. أما المستوى الثانى ، التخطيط الاقليمى لاقليم واحد أو أكثر من اقليم من أقاليم الدولة دون أن تشمل الخطة باقى الأقاليم . بينما المستوى الثالث، التخطيط الاقليمى المحلى أى تخطيط الوحدات الادارية المحلية. والمستوى الرابع والأخير، التخطيط الاقليمى الدولى أى أن الخطة الاقليمية تغطى مساحة من الحيز تقع بين دولتين أو أكثر .

د – المحور الزمنى :

وهنا تصنف الخطط ذات البعد الزمنى الى ثلاثة أنواع – النوع الأول ، خطة طويلة الأصل، وهى غالبا ما تنصب لفترة زمنية حوالى عشرة سنوات أو أكثر ، وقد يكون من طبيعة هذه الخطة التنبؤ بالاتجاهات الرئيسية فى الاقتصاد القومى. كما تهتم هذه الخطة بالدخل القومى والاستثمار القومى والاستهلاك القومى مستوى العمالة وميزان المدفوعات وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية التجمعية. أما النوع الثانى ، خطة متوسطة الأجل، ويتراوح بعدها الزمنى بين ٣ إلى ٧ سنوات حيث تتضمن درجة أكبر من التفصيل اذا ما قورنت بالخطة طويلة الأجل. ففيها يصاغ هيكل القطاعات فى الاقتصاد القومى، واختيار المشروعات الاستثمارية المحدده ، وتفصيل هيكل العمالة ، ...الخ . بينما النوع الثالث والأخير، الخطة السنوية ويطلق عليها فى الغالب الميزانية السنوية ، ومن هذا المسمى يقال أن البعد الزمنى لهذه الخطة أو الميزانية عام واحد .

والجدير بالاشارة ، انه ليس من الضرورى لأى دولة أن يكون لها خططا من الأنواع الثلاثة سالفة الذكر . وفى نفس الوقت يجب ان يكون واضحا أن خطة الاجل الطويل عبارة عن نتاج الفترات القصيرة. وهذا أفضل، لأنه من خلال خطة الأجل الطويل يمكن تنفيذ خطط الاجل القصير والمتوسط ، ومن ثم يصبح هناك هيكل اقتصادى محدد للاقتصاد القومى لاتنحرف عنه الخطط القصيرة والمتوسطة المدى. ولهذا اقترح استخدام الخطط المتحركة والتى بموجبها يضاف عام بعد نهاية كل عام بحيث يكون المدى الزمنى للخطة ثابث باستمرار عند خمس سنوات مثلا . ورغم ذلك

لايوجد اتفاق على عدد سنوات كل خطة من الخطط سالفة الذكر.

٥- تصنيف انواع (انماط) التخطيط الاقتصادى :

قد أمكن من البندالسابق -(أنواع التخطيط الاقتصادى) . ومن دراسات أخرى (١)استنتاج وتصنيف أنماط أو انواع للتخطيط الاقتصادى الزراعى. هذا مع العلم بأن هناك عدد كبير من الطبق لتصنيف الانواع المختلفة للتخطيط منها :

أ - التصنيف الجغرافى أو المكانى :

ويقع تحت هذا التصنيف التخطيط القومى، والتخطيط الاقليمى، والتخطيط تحت الأقليمى .

ب - التصنيف المؤسسى أو الادارى :

وهنا يقع ثلاثة أنواع ، التخطيط من خلال التنظيم التخطيطى المركزى على سبيل المثال قيام وزارة التخطيط بدراسة الخطة وصاغتها ومناقشتها كما فى جمهورية مصر العربية. أما النوع الثانى، التخطيط بواسطة التنظيم التخطيطى الثانوى فى اقليم ما أو أى مستوى منفصل عن الحكومة. بينما النوع الثالث التخطيط بواسطة الخبراء أو السلطات المحلية على سبيل المثال الحكومات المحلية الحضرية والريفية.

جـ - التصنيف الوظيفى (النوع الأول) :

وهو عبارة عن التخطيط الاقتصادى الزراعى الشامل، والتخطيط القطاعى، والتخطيط الاقتصادى الزراعى الجزئى أو تخطيط البرنامج / المشروع .

د - التصنيف الوظيفى (النوع الثانى) :

ويتضمن نوعين ، النوع الأول التخطيط الفيزيقى أو التخطيط المكانى، أو

---

(1) Bruce, M.F. Types of Planning In Economic Development (with particular reference to project planning), The International Bank for Reconstruction and Development, 540/008, CN - 346, 1981, P.P. 4,5.

تخطيط استخدام الأراضى . أما النوع الثانى عبارة عن التخطيط الاقتصادى والاجتماعى.

هـ – التصنيف الزمنى :

وينطوى على ثلاثة أنواع ، النوع الأول التخطيط السنوى وهذا مرتبط بالميزانية السنوية للدولة وهى لمدة سنة واحدة . أما النوع الثانى ، التخطيط قصير المدى ويتراوح من حوالى ٣ إلى ٧ سنوات . فى حين يطلق على النوع الثالث، التخطيط طويل المدى أو التخطيط التأشيرى ويتراوح مدته حوالى ١٥ عام .

و – التصنيف المغطى[١] (النوع الأول) :

ويشمل هذا التصنيف نمطين للتخطيط ، النمط الأول : التخطيط الشامل (القطاع العام والقطاع الخاص)، بينما النوع الثانى عبارة عن تخطيط القطاع العام.

ز – التصنيف المغطى (النوع الثانى) :

أما هذا التصنيف ، فانه ينقسم الى نوعين أيضا يطلق عليهما تخطيط التوازن العام (التخطيط الشكلى)، وتخطيط التوازن الجزئى (التخطيط غير الشكلى).

ح – تصنيف نظرية التنمية :

ويحتوى هذا التصنيف على ثلاثة أنواع (أنماط) النمط الأول، التخطيط من أجل النمو المتوازن، أما النمط الثانى، التخطيط فى حالة الزيادة غير المتصلة والتى تفترض أن يكون هناك نمو غير متوازن، بينما النمط الثالث، التخطيط المهابى [٢] متضمنا عملية استمرار التعلم أو المعرفة .

---

(1) Coverage Classification.

(2) Adaptive Planning.

ويتضح من الشكل رقم (٧٣) أن التصنيف المكانى / المؤسسى يمثل الصفوف فى الشكل أى المحور الافقى، بينما التصنيف الوظيفى يمثل الاعمدة اى المحور الرأسى. كما تبين من الشكل ان حجم التخطيط الكلى (التخطيط الشامل) يقل على مستوى التخطيط الاقليمى فالتخطيط تحت الاقليمى فالتخطيط المحلى أى كلما كان الاتجاه الى اسفل وبالعكس، فان تخطيط المشروع الزراعى يصبح حجمه أكبر كلما تم الاتجاه الى أسفل . فى حين حجم التخطيط القطاعى، فانه متساوى سواء على مستوى التخطيط القومى أو التخطيط الاقليمى أو التخطيط تحت الاقليمى أو التخطيط المحلى.

٦- مفاهيم فى التخطيط الاقتصادى : (١)

ونحاول هنا ايجاد صيغة أفضل لاستعراض ومناقشة المفاهيم التى ينطوى عليها التخطيط الاقتصادى وذلك بناءا لخمسة محاور أو أبعاد . ففى المحور الأول، يتم الاشارة الى العناصر الاساسية للعملية التخطيطية ، ثم بعد ذلك يشير المحور الثانى الى مكان ودور كل من الخبراء والسياسيين فى هذه العملية ، بينما المحور الثالث يهتم بكيفية صياغة الأهداف فى حين يشير المحور الرابع الى الطرح العام لعمليات تنفيذ الخطط ،وفى المحور الخامس والأخير يتم استعراض البعد الزمنى وتحديد الآفاق الزمنية للخطط الاقتصادية .

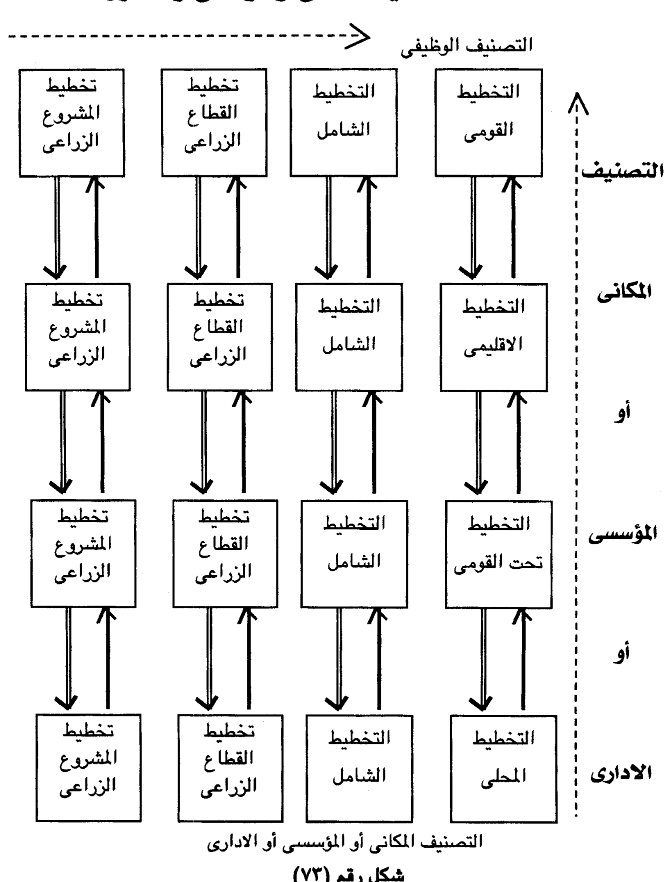
أ – العناصر الاساسية للعملية التخطيطية :

يمكن تحديد العناصر الأساسية للعملية التخطيطية عندما يتم تقرير السلوك التخطيطى الذى ينطوى على ثلاث أبعاد رئيسية. البعد الأول – بعد تحليلى يمكن من خلاله تحليل واكتشاف حالة أو وضع النظام الاقتصادى عن طريق توصيف هذا النظام. أما البعد الثانى – بعد هدفى مرتبط باكتشاف وصياغة الأهداف . ومن ثم ، فأنه مع البعد الأول يمكن الوصول الى المسار التنموى للاقتصاد أو الحالة المثلى

---

(١) محمد رضا على العدل ، التخطيط الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩- ٤٨.

التصنيف المكانى أو المؤسسى أو الادارى



شكل رقم (٧٣)

تصنيف أنماط التخطيط الاقتصادى الزراعى

لهذا المقتصد وفقا لهذه الأهداف . بينما البعد الثالث - يعد تنفيذى متعلق بتحريك الأقتصاد القومى فى المسار المطلوب مع المتابعة المستمرة للانحراف واجراء التصحيحات أو التوائم اللازم .

ب - الخبراء والسياسيون :

ودور الخبراء والسياسيون يمكن توضيحه من خلال العناصر الاساسية للعملية التخطيطية سالفة الذكر . ففى حالة المحور التحليلى، فان السيادة هنا للخبراء رغم احتياجهم الى مساعدة السياسيين لدراسة هيكل المقتصد. اما عندما يتم دراسة المحور الهدفى ، فان السياسيون لهم دور رئيسى مع الاعتماد على عمل الخبراء فى اجراء تحليل الاكتشاف اهداف السياسيين ثم بعد ذلك التعبير عن هذه الأهداف بلغة تدخل فى الحسابات التخطيطية وتفهمها الحسابات الالكترونية ، اذا هنا دور السياسيين اساسيا الا ان نشاط الخبراء ليس ثانويا. وفيما يتعلق بالمحور التنفيذى ، فان هذا دور كل من السياسيون والخبراء هنا متساوى الاهمية لكلا الفريقين حيث يقوم السياسيون بتحديد أنواع أدوات التنفيذ، فى حين يقوم الخبراء باستخدام هذه الأدوات فى التنفيذ .

جـ - الأهداف :

ولصياغة الأهداف يتم مناقشة كيفية التوفيق بين تفضيلات الأحزاب السياسية المختلفة عن طريق التوفيق السياسى. واذا تم الوصرل الى هذا الصياغة للأهداف، فانه يمكن الحصول على الحل التوفيقى الامثل، وهنا يحدث اجراء تتابعى متكرر (خبراء - سياسيون - خبراء).

د - الطرح العام لعمليات تنفيذ الخطط :

يتعلق تنفيذ الخطط الاقتصادية بالجانب الادارى لنظام التحكم فى الاقتصاد القومى، على سبيل المثال، القواعد الضريبية، وقواعد الاعانات، وقواعد أداء النظام المصرفى، وتحديد أسعار الخصم والفائدة، ونظم التأمين الاجتماعى، وقواعد الاستيراد والتصدير ، ونظم الحوافز ، وقواعد التسعير، ....الخ ، . كل أو معظم هذه

الأشياء يمكن تغييرها بقرار برلمانى من قبل سلطة يفوضها البرلمان. هذا وكلما كانت هناك مرونة، كلما كبرت امكانية الاقتراب من الحل الامثل هيكليا، والذى يصبح من المستحيل ايجاد أو الوصول الى حل أفضل منه.

هـ - الأبعاد أو الافاق الزمنية :

وقد سبق استعراضها تحت موضوع أنواع التخطيط الاقتصادى.

الفصل الثانى عشر: النقود والسياسات النقدية والمالية

تمهيد :
أولا : وظائف النقود وعلاقتها بمستوى النشاط الاقتصادى
ثانيا : الطلب على النقود لاغراض المعاملات
ثالثا : الطلب على النقود لاغراض الاحتياط
رابعا : الطلب على النقود لاغراض المضاربة
خامسا : الطلب الكلى على النقود
سادسا : عرض النقود وشروط الائتمان والسياسة النقدية
سابعا : تحديد سعر الفائدة
ثامنا : السياسة النقدية والمالية

الفصل الثانى عشر
النقود والسياسيات النقدية والمالية

١- وظائف النقود وعلاقتها بمستوى النشاط الاقتصادى

أ - مقدمة :

تعرضنا فى الفصول الخمسة الماضية بصورة مفصلة للمكونات المختلفة للطلب الكلى - والتى تتكون من الاستهلاك ، والاستثمار، والصادرات مطروحا منها الواردات ، والانفاق الحكومى - مع اهتمامنا بصورة خاصة بعلاقة هذه المكونات المختلفة بالدخل الجارى الحقيقى. وقد وجدنا عند دراسة هذه المكونات ان الاستهلاك يعتمد إلى درجة كبيرة على الدخل والى حد ما على بعض المتغيرات الأخرى مثل ميول المستهلكين وتوقعاتهم ، وسعر الفائدة وشروط الائتمان ، والاصول السائلة الموجودة فى حوزة المستهلك ، وتوزيع الدخل ، وبعض العوامل الاخرى . كما وجدنا أيضا أن الاستثمار يعتمد على الآخر على سعر الفائدة وشروط الائتمان ، وتوقعات رجال الاعمال فيما يتعلق بفرص الربح فى المستقبل، ومستوى الدخل الجارى، والتغيرات السابقة فى مستوى الدخل ، والنمو السكانى ، والتقدم الفنى. اما بالنسبة للصادرات فقد أوضحنا أنها لاتعتمد بشكل مباشر على مستوى الدخل ، الا عن طريق ردود الفعل السابق الاشارة اليها فى الفصل الثامن ، بينما وجدنا ان الواردات تعتمد على مستوى الدخل الى حد كبير. أخيرا وجدنا أن الانفاق الحكومى يتحدد بواسطة الاعتبارات السياسية المختلفة والمتعلقة بدور الحكومة فى النظام الاقتصادى. ونفقات الدفاع والأمن ... الخ .

وفى ضوء هذه الدراسات فان المعادلة الأصلية والمتعلقة بشرط التوازن :

$$Y = C + I + G + E - M$$

قد تعرضت للعديد من الأضافات حتى يمكن أن تأخذ فى الاعتبار كل من الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والواردات ، وحتى تأخذ فى الحسبان أيضا أثار

الأنواع المختلفة للضرائب ، وحتى تتضمن بعض المتغيرات الاضافية مثل مستوى الدخل في الفترات السابقة ...الخ .

ومن الواضح أنه يمكننا ان نستمر في اقتراح العديد من التعديلات والتحسينات الأضافية على هذه المعادلة بنفس النهج السابق. ومع ذلك فالنظرة المتأنية إلى معادلة التوازن بوضعها الراهن توضح أنها تعاني من بعض نقاط الضعف الأساسية وهي :

- الاقتصار على معالجة " القوى الحقيقية" المتعلقة بالانتاجية والادخار في تحديد المستوى التوازني للدخل دون الاهتمام بالقوى النقدية والتي تزاول تأثيرها استنادا الى الخواص الرئيسية للنقود . وهذه الخواص الرئيسية للنقود تلعب دورا هاما في تحديد سعر الفائدة والذي اعتبر حتى الآن كأحد المعطيات .
- عدم الاهتمام بالكيفية التي يتحدد بها المستوى العام للاسعار - نظرا لصياغة المتغيرات المختلفة في صورة حقيقية - مع ما في ذلك من قصور نظرا لأهمية التغيرات في المستوى العام للاسعار بالنسبة لكل من الأفراد، ومؤسسات الأعمال، والحكومة .

وفي هذا الفصل سنحاول تلافي بعض نقاط الضعف هذه عن طريق مناقشة علاقة النقود بالانتاج ، والعوامل المختلفة التي تحدد كل من الطلب على النقود وعرض النقود ، ثم سنناقش بعد ذلك الكيفية التي يتم من خلالها التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بواسطة القوى النقدية. أما المجموعة الثانية من نقاط الضعف والمتعلقة بالكيفية التي يتحدد بها المستوى العام للاسعار فسنؤجل التعرض لها في الفصل الحالي والفصل المقبل ، على أن نتعرض لها بالتفصيل في الفصل الخاص بمرونة الاسعار والأجور والتوظف الكامل، والفصل الخاص بالتضخم .

ب - وظائف النقود :

من الملاحظ ان النقود تختلف بصورة أساسية عن كل من السلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية ، نظرا لاختلاف الوظيفة التي تؤديها النقود اختلافا كبيرا عن

وظائف هاتين المجموعتين من السلع. وتتعلق وظيفة النقود الاساسية بدورها فى تسهيل والأسراع بعملية التبادل. وهذا يعنى ان الحاجة للنقود لاتنشأ الا فى المجتمع التبادلى .

وحتى يمكن ان تقوم بهذه الوظيفة فلا بد من توافر شرط أساسى وهو " القبول العام" أو " الثقة" عند استخدام النقود فى شراء السلع المختلفة أو تسوية الديون. وتوافر القبول العام من كافة افراد المجتمع بلا استثناء هو الشرط الكافى لكى تقوم النقود بوظيفتها بغض النظر عما اذا كانت النقود مغطاة بالذهب أم لا . ويرجع ذلك الى توقف استخدام الذهب فى العصر الحديث كأساس للبنيان الائتمانى، هذا بالاضافة إلى أن عددا قليلا من البلاد هى التى لازالت تحتفظ بنسبة ثابتة من الذهب كغطاء لأوراق البنكنوت الخاصة بها .

ويمكننا ان نحدد الوظائف الاساسية للنقود فيما يلى :

- وسيلة للتبادل : حيث تقوم بتسهيل عملية التبادل فى الاقتصاد الحديث.
- مقياس للقيمة ووحدة للحساب : بحيث تسهل عمل جهاز الأسعار واجراء الحسابات الخاصة بالمؤسسات الانتاجية بالشكل الذى يمكن من حساب الربح أو الخسارة ...الخ .
- معيار للمدفوعات المؤجلة : حيث عادة ما يتم تحديد قيمة القروض أو العقود المختلفة التى يتم سدادها أو تنفيذها فى المستقبل فى صورة نقود . وتتوقف قدرة النقود على القيام بهذه الوظيفة على توافر قدر معقول من الاستقرار فى قيمة النقود.
- مستودع للثروة : حيث تشكل النقود وسيلة ملائمة للاحتفاظ بالدخل الذى يفوق الاحتياجات الفورية .

ويمكننا للتبسيط ان تقسم هذه الوظائف الى مجموعتين : وظائف النقود المتعلقة بالتبادل، ووظائف النقود كأصل من الأصول .

جـ - علاقة النقود بمستوى النشاط الاقتصادى :

فى دراستنا للنظرية الكلاسيكية بالفصل الرابع وجدنا أن الكلاسيك اهتموا بوظيفة النقود كوسيط للتبادل، ولكنهم تجاهلوا امكانية الاحتفاظ بالنقود كأصل سائل. والنتيجة التى ترتبت على تجاهل هذه الوظيفة الهامة للنقود تمثلت فى استخدام نظرية كمية النقود والتى تقرر أن الزيادة فى عرض النقود ستؤدى الى زيادة المستوى العام للاسعار لنفس النسبة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اشارت النظرية الكلاسيكية الى ان التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط هو الذى يحدد المستوى التوازنى لسعر الفائدة.

ولكن كينز اختلف مع الكلاسيك فى نقطتين أساسيتين . وقد تمثلت النقطة الأولى فى أن العلاقة بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط، لا تحدد المستوى التوازنى لسعر الفائدة ، ولكنها تحدد المستوى التوازنى للدخل. أما النقطة الثانية فتتمثل فى اعتراف كينز بالوظيفة الثانية للنقود كأصل من الأصول وان تميزت على باقى الأصول الأخرى بسيولتها التامة ، بالرغم من أنها أصل عقيم لا يدر أى عائد. وفى نفس الوقت فان السندات تتميز على النقود بالعائد الذي تدره وان كانت السندات معرضة لمخاطرة الخسارة الرأسمالية التى يمكن ان تنشأ نتيجة للتغيرات فى سعر الفائدة . ومن هنا فان طلب الأفراد للنقود - أى المفاضلة بينها وبين السندات - ستتحدد بناء على توقعاتهم حول أسعار السندات فى المستقبل لتفادى الخسارة الرأسمالية أو لتحقيق كسب رأسمالى لو كان ذلك ممكنا . ونتيجة لذلك فان النقود تلعب دورا هاما فى سوق رأس المال . ومن خلال هذا الدور فانها تحدد سعر الفائدة .

ولما كان الانفاق الاستثمارى يعتمد الى حد كبير على سعر الفائدة - كما رأينا من قبل - فان التغير فى عرض النقود سيزاول تأثيره على كل من مستوى النشاط الاقتصادى والمستوى العام للأسعار من خلال تأثيره على سعر الفائدة وتأثيره وبالتالى فى حجم الانفاق الاستثمارى .

وهكذا نجد أن هذه القوى النقدية المختلفة تزاول تأثيرها على مستوى النشاط

الاقتصادى عن طريق الدور الذي تلعبه فى تحديد سعر الفائدة والذي يمكن النظر اليه على انه السعر الذى يتحتم دفعه مقابل اقتراض مبلغ معين من النقود لفترة محددة من الزمن . ولتبسيط عرض الموضوع فاننا سنفترض ان هناك ما يمكن ان نطلق عليه "سعر الفائدة" The rate of interest وهذا على عكس الأمر الواقع الذى تسود فيه أسعار متعددة للفائدة بالاضافة الى الاختلافات الكبيرة فى اسعار الفائدة الظاهرية .

وترجع هذه الاختلافات فى أسعار الفائدة الى بعض عناصر النفقة عادة ما يتم ادماجها مع سعر الفائدة وان كانت فى الواقع تعد مدفوعات لاشياء أخرى غير اقراض النقود . ومن أهم عناصر النفقة هذه يمكن ان نشير الى عائد المخاطرة والذى يتزايد بتزايد درجة المخاطرة فى عمليات الاقراض المختلفة . كما يمكن ان نشير ايضا الى النفقات الادارية التى تلعب دورا كبيرا خاصة فى حالة القروض الصغيرة . ويحذف هذه العناصر المختلفة للنفقة من سعر الفائدة الظاهرى ، فستبقى اختلافات كبيرة ايضا فى ما يمكن تسميته بسعر الفائدة "البحت" . وهذه الاختلافات عادة ما تعتمد على فترة القرض كما أنها ترتبط بنفقة الفرصة البديلة التي لايمكن الحصول عليها نتيجة لاقراض النقود .

ولما كان اهتمامنا الأساسى يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار ، ولما كانت الاستثمارات المختلفة عادة ما يتم تنفيذها فى فترات طويلة نسبيا ، فان اهتمامنا فى هذا الفصل سينصب على سعر الفائدة طويل الأجل. وهذا الاهتمام بسعر الفائدة طويل الأجل دون الاهتمام بسعر الفائدة قصير الاجل لن يترتب عليه اى قصور فى المعلومات . ويرجع ذلك الى أن هناك هيكلا معينا لأسعار الفائدة المختلفة والتى عادة ما تتذبذب فى نفس الوقت وبنفس الدرجة . ولهذا السبب فان أى تغير فى سعر الفائدة طويل الأجل سيصاحبه تغير مماثل فى أسعار الفائدة قصيرة الأجل . وهذا يعنى انه بمعرفة العوامل المختلفة التى تحدد سعر الفائدة طويل الأجل فانه يمكن تحديد أسعار الفائدة الأخرى .

وسيتركز اهتمامنا فى هذا الفصل على دراسة الكيفية التى يتم بها تحديد

سعر الفائدة من خلال التفاعل بين الطلب على النقود وعرض النقود. وستتم معالجة الطلب على النقود بالتركيز على دراسة الدوافع المختلفة للطلب على النقود بواسطة الوحدات الاقتصادية المختلفة ، والتى يمكن تقسيمها الى ثلاثة دوافع رئيسية هى دافع المعاملات ، دافع الاحتياط ، ودافع المضاربة . ثم سنتعرض بعد ذلك لعرض النقود والذى يمكن تحديده عن طريق استخدام الأسلحة المختلفة للسياسة النقدية. أما البند السابع فيهتم بمناقشة الكيفية التى يتحدد بها سعر الفائدة من خلال التفاعل بين الطلب على النقود وعرض النقود . اما البند الأخير فيتعلق بالتفرقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وفترات الابطاء المرتبطة بعمل كل منهما.

ومن الضرورى أن نشير – قبل أن نختتم هذا البند – الى أن ما نقصده بلفظ " النقود" لا يشير الى تيار من القوة الشرائية ، ولكن الى رصيد محدد من النقود . ويرجع ذلك الى ان الرغبة فى الانفاق الجارى لتمويل المشتريات المختلفة تمثل رغبة فى الحصول على دخل ، أما الطلب على النقود فيشير الى متوسط كمية النقود التى يرغب الافراد فى الاحتفاظ بها فى الحساب الجارى لكل منهم أو فى جيوبهم .

٢- الطلب على النقود لأغراض المعاملات

يتمثل الطلب على النقود لأغراض المعاملات فى الكميات المحددة من النقود التى تفضل الوحدات الاقتصادية المختلفة الاحتفاظ بها لتغطية الفترة الزمنية التى تنقضى بين استلام الدخل والقيام بالانفاق وفى دراستنا للعلاقة بين نظرية كمية النقود والطلب الكلى، ووجدنا ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات ، وهو الدافع الوحيد للطلب على النقود وفقا للنظرية الكلاسيكية ، يعتمد على مستوى الدخل النقدي Y واذا رمزنا للطلب على النقود لأغراض المعاملات بالرمز L_1 ، فان الطلب على النقود لأغراض المعاملات يمكن كتابته كالتالى :

$$L_1 = ky$$

حيث تشير k الى مقلوب إلى سرعة التداول الدخلية ، وتعتمد ، كما رأينا ،

على عادات الدفع فى المجتمع ، ومدى انتشار المؤسسات المالية، وعلى درجة التكامل الرأسى بين المؤسسات الانتاجية.

ولتوضيح الكيفية التى تعتمد بها النسبة k على عادات الدفع فى المجتمع ، يمكننا أن نشير الى العامل - على سبيل المثال - قد يحصل على دخله مرة كل شهر ومع ذلك تستمر مدفوعاته خلال الشهر لشراء احتياجاته من ايجارات ، بقالة ، ملابس ...الخ . وتتحدد هذه المدفوعات طبقا لعادات الأسرة، للعقود المبرمة بين رب الأسرة والآخرين ، وطبقا للعوامل العرضية والعشوائية . ولهذا السبب فان هذا العامل سيحتفظ بمتوسط محدد من الدخل والانفاق فى شكل أرصدة نقدية يتم الاحتفاظ بها على التوقيت الخاص باستلام الدخل والقيام بالانفاق .

ولبيان العوامل المختلفة التى تحدد حجم الأرصدة النقدية التى يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات دعنا نستعرض المثال التالى : افترض أن العامل السابق الاشارة اليه يحصل على دخل سنوى يعادل ١٨٠٠ دينار فى السنة ، وأنه يقوم بانفاق كل ما يحصل عليه بمعدل منتظم يساوي ٥ دينارات في اليوم . ولو افترضنا ان هذا العامل يحصل على دخله السنوى بأكمله فى بداية السنة، فسيكون لديه أرصدة نقدية تعادل ١٨٠٠ دينار في أول يناير ، حيث تتجه هذه الأرصدة الى الانخفاض بالتدريج حتى تتلاشى فى نهاية العام .

ولما كانت هذه الارصدة تتجه الى التناقص من يوم الى يوم بطريقة منتظمة حتى تصل الى الفر فى نهاية العام - فان متوسط الرصيد النقدى الذي يحتفظ به

يعادل $\frac{١٨٠٠ + ٠}{٢}$ = ٩٠٠ دينار والذى يعادل نصف الدخل السنوى .

افترض الآن أن هذا الشخص يستمر على نفس النمط من الانفاق ولكنه يحصل على دخله مرة أول كل شهر - أى انه يحصل على ١٥٠ دينار فى بداية الشهر. وفى هذه الحالة فان متوسط الرصيد النقدى الذى يحتفظ به هذا الفرد سيتجه الى التناقص من ١٥٠ دينار فى بداية الشهر الى لا شئ فى نهاية الشهر.

وفى هذه الحالة فان متوسط الرصيد الذى يحتفظ به هذا الفرد هو ٧٥ دينار فقط . وهذا يعنى ان متوسط الرصيد الذى يحتفظ به الفرد ينخفض بنسبة ١ : ١٢ عندما يحصل على دخله شهريا بدلا من مرة فى السنة . وهكذا نجد ، مع بقاء الاشياء الاخرى على ما هى عليه ، ان متوسط الرصيد النقدى الذى يحتفظ به الفرد يتجه للانخفاض مع اتجاه عدد مرات استلام الدخل الى التزايد.

افترض الآن ان هذا العامل - والذى يحصل على دخل يعادل ١٥٠ دينار فى بداية الشهر - لايقوم بانفاق دخله بالمعدل المنتظم السابق الاشارة اليه ، ولكنه يقوم بانفاق ٥٠ دينار فى اليوم العاشر ، و ٥٠ دينار أخرى فى اليوم العشرين، والخمسين دينار الباقية فى اخر الشهر . ولهذا فان متوسط الرصيد النقدى يمكن حسابه كالتالى :

١٥٠ دينار كل يوم لمدة عشر أيام	١٥٠٠
١٠٠ دينار كل يوم لمدة عشر أيام	١٠٠٠
٥٠ دينار كل يوم لمدة عشر أيام	٥٠٠
المجموع	٣٠٠٠ دينار

متوسط الرصيد (٣٠٠٠ دينار ÷ ٣٠ يوم) ١٠٠ دينار

وفى هذه الحالة نجد ان متوسط الرصيد النقدى يعادل ١ : ١٨ من الدخل السنوى والذى يمكن مقارنته بمتوسط الرصيد فى الحالة السابقة والذى يعادل ٧٥ دينار أو ١ : ٢٤ من الدخل السنوى فى الحالة التى يقوم فيها العامل بانفاق دخله يوميا وهذا يعنى ان متوسط الرصيد النقدى الذي يحتفظ به الفرد يتجه للانخفاض مع اتجاه عدد مرات الانفاق الى التزايد.

ويعتمد متوسط الرصيد النقدى على عامل ثالث هو مقدار التوافق بين استلام الدخل وانفاقه . ولتوضيح ذلك افترض انه على عكس الحالة السابقة، فان العامل يقوم بانفاق الدفعة الأولى (٥٠) دينار بمجرد استلامه للدخل ، ثم يقول بانفاق ٥٠ ينابر أخري فى اليوم العاشر، على ان ينفق الدفعة الاخيرة (٥ دينار) فى اليوم

العشرين. وهذا يعنى ان دفعات الانفاق المختلفة قد تم تقديمها بمقدار عشرة أيام عن الحالة السابقة. وفى هذه الحالة فان متوسط الرصيد النقدى يمكن حسابه كالتالى:

١٠٠ دينار كل يوم لمدة عشر أيام	١٠٠٠
٥٠ دينار كل يوم لمدة عشر أيام	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠ دينار
متوسط الرصيد (١٥٠٠ دينار ÷ ٣٠ يوم)	٥٠ دينار

وهكذا نجد ان متوسط الرصيد النقدى قد انخفض الى نسبة ١ : ٣٦ من الدخل السنوى بدلا من ١ : ١٨ فى الحالة السابقة. وهذا يعنى ان متوسط الرصيد النقدى يتجه للانخفاض مع زيادة درجة التوافق بين استلام الدخل والقيام بالانفاق.

وبالرغم من البساطة الشديدة للتحليل السابق، الا أنه يشير الى ان نسبة الارصدة النقدية الخاصة بالمعاملات الى الانفاق على السلع والخدمات بالنسبة لكل وحدة اقتصادية تعتمد على كل من عدد مرات استلام الدخل، وعدد مرات الانفاق، وعلى درجة التوافق بين استلام الدخل والقيام بالانفاق - اى أنها تعتمد - باختصار - على عادات الدفع فى المجتمع .

ويمكننا الحصول من نسبة الارصدة النقدية الخاصة بالمعاملات الى الانفاق على السلع والخدمات والخاصة بكل وحدة اقتصادية فى المجتمع على تلك النسبة الخاصة بالمجتمع بأسره . وقد يكون من الملائم ان تشير هذه النسبة الخاصة بالمجتمع بأسره الى الدخل القومي بالأسعار الجارية بدلا من الانفاق الكلى على السلع والخدمات. ولكن حجم الدخل القومى بالأسعار الجارية اقل كثيرا من حجم الانفاق الكلى على السلع والخدمات - نظرا لما يتضمنه هذا المفهوم الاخير من معاملات خاصة بالسلع الوسيطة. ولهذا فانه يمكننا تعريف نسبة الارصدة النقدية الخاصة بالمعاملات الى الدخل القومى بالأسعار الجارية كما يلى :

$$k = \frac{M}{y}$$

وتجدر الاشارة الى ان الوصول الى النسبة k الخاصة بالمجتمع ككل من تلك النسبة الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة سيعتمد فى هذه الحالة على نسبة الارصدة النقدية الخاصة بالمعاملات الى الانفاق على السلع والخدمات الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة مرجحة بنصيب هذه الوحدات من الانفاق الكلى، ونسبة الانفاق الكلى على السلع والخدمات إلى الدخل القومى. وكما أشرنا من قبل فان نسبة الارصدة النقدية الخاصة بالمعاملات الى الانفاق على السلع والخدمات تعتمد على عادات الدفع فى المجتمع وهذه لاتتجه الى التغير بشكل واضح فى الأجل القصير . وبالاضافة الى ذلك فان توزيع الانفاق بين الوحدات الاقتصادية المختلفة - والذى يستخدم كأوزان للترجيح - يتجه للتغير مع التغير فى الدخل القومى، الا أنه لايوجد ما يدل على ان هذه التغيرات تتم بطريقة منتظمة بحيث تؤدى الى التأثير فى قيمة k مع حدوث التغيرات فى الدخل القومى، . وبالمثل فانه لايوجد ايضا ما يدل على أن نسبة الانفاق الكلى الى الدخل القومى تتغير بطريقة منتظمة مع التغير فى الدخل فى الأجل القصير.

وبالاضافة الى عادات الدفع فى المجتمع ، فان النسبة k تعتمد على مدى انتشار المؤسسات المالية فى المجتمع ، وعلى درجة التكامل الرأسى بين المؤسسات الانتاجية . ومن الواضح ان هذه العوامل المختفة لا تتجه هى الاخرى الى التغير فى الأجل القصير - الامر الذى قد يدفعنا الى افتراض ثبات : k فى الأجل القصير . ولكن هذا الافتراض المتعلق بثبات قيمة k يمكن قبوله فى حالة وجود طلب على النقود لأغراض المضاربة والذى يتحدد بعوامل أخرى غير الدخل النقدى . ويرجع ذلك الى أن الطلب على النقود قد يتجه للارتفاع أو الانخفاض بصورة مستقلة عن التغير فى الدخل النقدى ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى تغيير قيمة k .

وحتى اذا افترضنا أن الطلب على النقود يقتصر على الطلب على النقود لأغراض المعاملات فهناك تحفظ محدد حول الافتراض المتعلق بثبات قيمة k ويتعلق بما أشار اليه بعض الاقتصاديين مؤخرا من أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات يعتمد ايضا على سعر الفائدة بالاضافة الى مستوى الدخل ويرجع ذلك

الى أن بعض الوحدات الاقتصادية قد تفضل عدم الاحتفاظ بالنقود لحين القيام بانفاقها على المعاملات وتقوم بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل خلال هذه الفترة والحصول على عائد من الفائدة نتيجة لذلك – على أن تقوم ببيع هذه الاوراق المالية قبل أن يحين موعد القيام بالمعاملات . ومع ذلك فالمسألة ليست بهذه السهولة ويرجع ذلك الى ان شراء الاوراق المالية وبيعها يتضمن تحمل قدر محدد من التكلفة فى شكل عمولات ومصاريف لابد من دفعها الى سماسرة الأوراق المالية . ولهذا السبب فان هذه الوحدات الاقتصادية تقوم بموازنة العائد مع التكلفة بالشكل الذي يخفض قدر الامكان من الخسائر التى تترتب على الاحتفاظ بالنقود فى صورة عقيمة . وفى حالة التسليم بهذا النوع من السلوك – على الأقل بالنسبة للوحدات الاقتصادية الكبيرة – فان الاتجاه نحو شراء وبيع الاوراق المالية سيتجه للتزايد، وستتجه قيمة k والتى تشير الى متوسط نسبة الرصيد النقدى التى يتم الاحتفاظ بها عند مستوى محدد من الانفاق الى الانخفاض مع اتجاه العائد من الفائدة الى التزايد بالنسبة الى النفقات المرتبطة بالتعامل فى الأوراق المالية . وكنتيجة لهذه الاعتبارات يمكننا ان نقرر ان الطلب على النقود لاغراض المعاملات يتغير بصورة طردية مع التغير فى الدخل النقدى وبصورة عكسية مع سعر الفائدة .

ومع ذلك فاننا سنفترض فى التحليل المقبل ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات يتغير بصورة نسبية مع التغير فى الدخل القومى فقط ، الأمر يعنى تجاهل الاثر الخاص بسعر الفائدة وذلك نظرا لمحدودية هذا الأثر .

٣- الطلب على النقود لأغراض الاحتياط

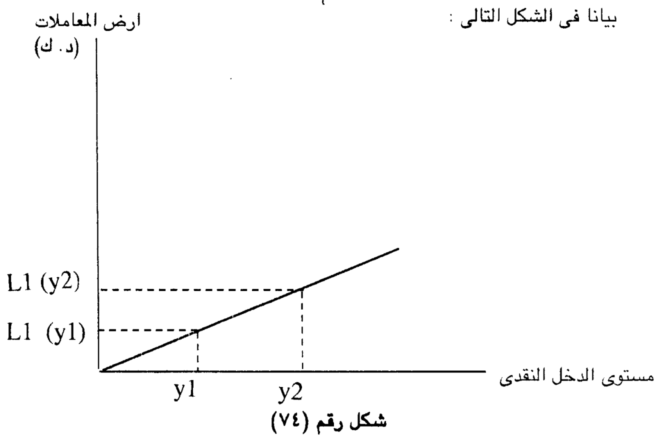
بالاضافة الى الطلب على النقود لأغراض المعاملات ، فان النقود يتم الاحتفاظ بها ايضاللاحتياط بهدف التمكن من مواجهة الأحداث المختلفة ذات الطبيعة الطارئة مثل المرض ، أو البطالة، أو للاستفادة من الفرص او التخفيضات فى أسعار البيع . وبصورة عامة فان كمية النقود التى يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاحتياط ستعتمد على طبيعة الفرد بالاضافة الى مستوى الدخل . ويرجع ذلك الى انها ستتجه للتغير مع درجة التفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بالقدرة على الاقتراض خلال وقت قصير.

وبالاضافة الى ذلك فان التغير فى درجة عدم التأكد ستؤدى الى تغير فى ميل المجتمع للاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الطوارئ.

ومع ذلك فيمكننا ان نفترض ان الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، شأنه فى ذلك شأن الطلب على النقود لأغراض المعاملات ، يعتمد – فى الاحوال العادية – على مستوى الدخل. ولهذا السبب فسيتم جمع كلا النوعين من الطلب على النقود معا وسنطلق على هذا المجموع من الآن "الطلب على النقود لأغراض المعاملات" ، والذى يمكن كتابته كما يلى :

$$M_t = L_1(y) = l_1(PQ)$$

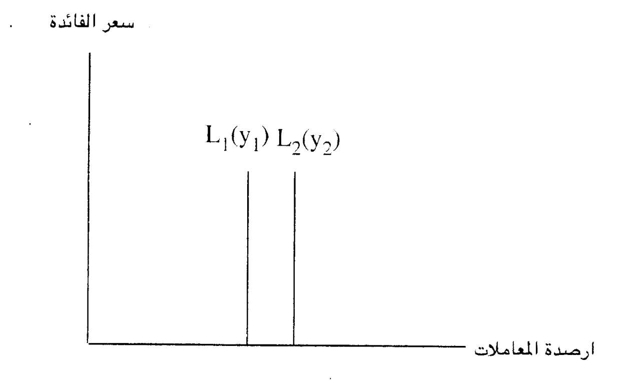
حيث تشير L_1 الى العلاقة الدالية التى تربط بين الدخل النقدى (y) وبين الطلب على النقود لأغراض المعاملات (M_t) . ويمكن توضيح هذه العلاقة الدالية بيانا فى الشكل التالى :



شكل رقم (٧٤)

الطلب على النقود لأغراض المعاملات

وقد يكون من المفيد لأغراض التحليل اللاحق فى البنود التالية ان نوضح العلاقة بين الطلب على النقود لأغراض المعاملات وسعر الفائدة بيانيا كالتالى :



شكل رقم (٧٥)

الطلب على النقود لأغراض المعاملات

ويوضح الشكل السابق ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات عديم المرونة بالنسبة للتغيرات فى سعر الفائدة [١]. وعلى هذا فبمجرد معرفة مستوى الدخل ،

---

(١) لاحظ أننا لو تخلينا عن الافتراض الخاص بعدم اعتماد الطلب على النقود لأغراض المعاملات على سعر الفائدة ، فان ذلك سيؤثر على شكل منحنى الطلب على هذه الأرصدة . ويرجع ذلك الى ان ارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى تزايد نفقة الفرصة البديلة المتعلقة بالسيولة، الأمر الذى سيدفع بعض الأفراد – الى تخفيض الطلب على هذه الأرصدة مع اتجاه سعر الفائدة للارتفاع .
ويمكن توضيح ذلك فى الشكل التالى:

سعر الفائدة

أرصدة المعاملات

فان الطلب على أرصدة المعاملات يمكن رسمه كخط مستقيم رأسى كما هو الحال بالنسبة الى الخط $L_1(y_1)$ واذا اتجه مستوى الدخل الى التزايد فان هذا الخط سينتقل الى اليمين كما يتضح من الخط $L_2(y_2)$ والعكس صحيح .

٤- الطلب على النقود لأغراض المضاربة

أ - الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة :

اذا نظرنا الى البدائل الرئيسية المتاحة زمام الفرد للاحتفاظ بالثروة سنجد ان هناك ثلاثة بدائل هى :

النقود، والسندات ، والسلع . وهذا البديل الاخير ، "السلع" . يتضمن ملكية شركات الأعمال والتى تكون فى صورة أسهم نظرا لاعتماد قيمة هذه الأسهم على قيمة السلعة أو الخدمات التى تقوم هذه الشركات بانتاجها . ومن الواضح أن الاقتصار على هذه البدائل الثلاث يتضمن قدرا كبيرا من التعميم حيث عادة ما توجد أنواع متعددة من السندات تختلف فيما بينها فى مواعيد الاستحقاق. ودرجة المخاطرة ، وباقى الشروط التعاقدية الأخرى. وبالمثل فهناك العديد من السلع والأنواع المختلفة من الأسهم والتى لاتتمتع بأسرها ، بنفس القدر من الجاذبية بالنسبة للمستثمر .

وهذا كله يشير الى ان نجاح المستثمر فى ادارة استثماراته لايتوقف فقط على قدرة هذا المستثمر على اختيار التوقيت المناسب للانتقال بين هذه البدائل الرئيسية استنادا الى التحركات المتوقعة للأسعار وأسعار الفائدة ، بل أنه يعتمد أيضا على قدرته على اختيار أنواع محددة من السندات أو السلع ، أو الاسهم فى وقت محدد. ومع هذا فان الجانب الأول للمشكلة والمتعلق بقدرة المستثمر على اختيار التوقيت الملائم للانتقال بين هذه البدائل الرئيسية هو موضع اهتمامنا فى الوقت الراهن .

ويتميز كل بديل من هذه البدائل ببعض المزايا كما ان كلا منها يعانى أيضا من بعض العيوب . فالنقود تتميز على باقى الأصول الأخرى بالسيولة التامة ويرجع

ذلك الى ان أصحاب هذه الأصول الأخرى والذين يرغبون فى مبادلتها بأشياء أخرى لابد لهم أولا أن يقوموا ببيع هذه الأصول مقابل النقود (١) ولكن هذا الأمر قد لايخلو من الصعوبات اما نتيجة لعدم وجود مشترى فى هذه اللحظة أو الانخفاض السعر المعروض فى مقابلها . وهذا يعنى ان العيب الأساسي لهذه الأصول هو عدم التأكد من الحصول على القيمة الكاملة لها فى أى لحظة فى المستقبل. ومع ذلك فالنقود هى الاخرى تعانى من عدم حصول الحائزين لها على اى دخل من الفائدة ، أو الارباح الموزعة ، أو أى زيادة فى قيمة هذا الاصول .

أما السندات فبالرغم من أنها تدر عائدا من الفائدة ، بالاضافة الى تمتعها بقدر وافر من السيولة نظرا لامكانية مبادلتها بالنقود دون تأخير ، الا انها تعانى من مخاطر الخسارة الرأسمالية والتى تنجم من التغيرات فى سعر الفائدة كما سنرى بعد قليل.

أخيرا نجد أن السلع (بما فيها الأسهم) تتميز على كل من النقود والسندات باتجاه قيمتها الى التغير مع التقلبات فى مستوى الاسعار . فلو سادت - على سبيل المثال - حالة من التوقعات باتجاه مستوى الأسعار للارتفاع فى المستقبل. فان المستثمرين سيفضلون الاحتفاظ باستثماراتهم فى شكل سلع بدلا من النقود أو السندات نظرا لاتجاه القيمة الحقيقية لكل من النقود والسندات للانخفاض فى مثل هذه الحالات . ومع ذلك فالاصول العينية تعانى من وقوعها فى آخر سلم السيولة -

---

(١) من المهم أن نشير الى ان التفرقة بين الأصول المختفة على أساس سيولة النقود وعدم سيولة الأصول الاخرى قد تكون أمرا مفضللا . ويرجع ذلك الى تفاوت الأنواع المختلفة من الأصول فى درجة سيولتها . وعلى رأس القائمة يمكن أن نشير الى ودائع الادخار والتى تتميز بقدر كبير من السيولة للدرجة التى يطلق عليها اشباه النقود. ويرجع ذلك الى انه بالرغم من ضرورة مضى فترة زمنية معينة قبل التمكن من سحب هذه الودائع - وهى فترة قصيرة عادة - الا انه لا توجد أية مخاطرة فيما يتعلق بامكانية الحصول على قيمتها بالكامل .

أى من عدم سيولتها الشديدة ، كما أن الاسهم تعانى من مخاطر الخسارة الرأسمالية بالرغم من امكانية مبادلتها بالنقود دون تأخير.

وفى الحالة التى يقرر فيها المستثمرون الاحتفاظ باستثماراتهم فى شكل سلع فان العائد المتوقع من الاستثمار فى هذه السلع (أو فى المشروعات التى تقوم بانتاج السلع أو الخدمات) يتمثل فى جدول الكفاية الحدية للاستثمار الخاص بهذه السلع على نحو ما أوضحناه . ولهذا فان اهتمامنا الان سيتركز على العوامل التى لابد وان يراعيها المستثمر فى التفضيل النسبى بين النقود والسندات.

وقد يبدو لأول وهلة أنه من الأفضل للمستثمر ان يحتفظ بالسندات بدلا من النقود - بعد الوفاء باحتياجات المستثمر من النقود والخاصة بأغراض المعاملات والاحتياط - نظرا لما تدره هذه السندات من فائدة . ولكن هذا الوضع قد لايكون صحيحا دائما حيث قد تكون هناك بعض الظروف التى يحتفظ بها المستثمر بالنقود بدلا من السندات من أجل تعظيم الايرادات المتوقعة من الاستثمار . ولتوضيح ذلك لابد أولا من التعرض للعلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار السندات والتى سبق الاشارة اليها باختصار .

ب - العلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة :

السندات هى عبارة عن التزامات تعاقدية تقوم باصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومة والتى تتعهد فيها بدفع مبلغ معين كفائدة بصورة دورية طول مدة السند. وبدفع القيمة الأسمية عند الاستحقاق . ويتم حساب مدفوعات الفائدة (ويطلق عليها عادة الكوبون) بضرب معدل الفائدة المحدد على السند(ويطلق عليه عادة معدل الكوبون أو سعر الفائدة الاسمى) فى القيمة الاسمية له . ولهذا فان السند الذى تعادل قيمته الاسمية ١٠٠٠ دينار ويصل معدل الكوبون الخاص به الى ٣٪ لمدة عشرين عاما يتضمن وعدا بدفع فائدة سنوية تعادل ٣٠ دينار لمدة عشرين سنة وبدفع القيمة الاصلية (١٠٠٠ دينار) فى نهاية العام الاخير.

ومن المهم أن نلاحظ ان معدل الكوبون الخاص بالسند يتم تحديده فى العقد الاصلى الخاص بالسند ولا يتغير طيلة بقاء هذا السند . وفى نفس الوقت فان سعر

الفائدة الذى لابد وان يدفعه المقترضون عند الحصول على القروض فى شكل اصدار جديد للسندات قد يتجه للتغير باستمرار استجابة للتغيرات فى العرض والطلب على هذه السندات . ولهذا فان معدل الكوبون الذى يمكن أن تحدده شركة معينة على سندات تمتد لمدة عشر سنوات قد يكون ٥٪ فى وقت معين بينما قد يكون ٣٪ فى وقت آخر. استنادا الى طبيعة الاحوال الاقتصادية وعلى السياسة النقدية التى يتبعها البنك المركزى. وعلى مجموعة من العوامل الاخرى المتعددة . وفى نفس الوقت فأن العائد على السندات التي لم يحن ميعاد استحقاقها سيتجه للتقلب حتى يظل فى نفس مستوى العائد الذى يمكن الحصول عليه من شراء السندات الجديدة . ولكن لما كان معدل الكربون الخاص بهذه السندات قد تم تحديده عند التعاقد . فان هذه التعديلات تتحقق عن طريق التغير فى أسعار هذه السندات .

ولتوضيح ذلك افترض ان القيمة الاسمية لسند معين يحين ميعاد استحقاقه بعد سنة هى ١٠٠٠ دينار ، وان معدل الكوبون هو ٥٪ وان الفائدة دفعها سنويا . افترض الآن ان سعر الفائدة الجارى على السندات الجديدة هو ٤٪ ومن الواضح ان السند موضع الدراسة هو عبارة عن تعهد بدفع ١٠٠٠ دينار (القيمة الاسمية) مضافا اليها ٥٠ دينار (الفائدة) - أو ١٠٥٠ دينار فى نهاية السنة . وبالتالى فانه ينكننا حساب القيمة السوقية لهذا السند (V) والتى تمثل السعر الذي يكون المستثمر على استعداد لدفعه لحصول عليه - كالتالى :

$$V\,(1.04) = \text{K.D. } 1050$$

$$V = \frac{\text{K.D. } 1050}{1.04} = \text{K.D. } 1009.62$$

اى أنه يمكننا تحديد القيمة السوقية عن طريق تحديد القيمة الحالية للمبلغ التى تل قيمه بعد عام واحد الى ١٠٥٠ دينار اذا تم استثماره بسعر الفائدة السائد فى السوق.

ويلاحظ ان هذا الأسلوب الخاص بالحصول على القيمة الحالية للسند هو نفس الاسلوب الذى اتبع للوصول الى مفهوم الكفاية الحدية للاستثمار . وتبعا لذلك فيمكننا تحديد الصيغة العامة لتحديد القيمة السوقية للسند (V) كالتالى :

$$V = \frac{cP}{1+r} + \frac{cP}{(1+r)^2} + \frac{cP}{(1+r)^n} + \frac{cP}{(1+r)^{n1}}$$

حيث c هو معدل الكوبون للفترة الزمنية التى تدفع فيها الفائدة على السند (والتى قد تكون ستة شهور عادة) ، P هى القيمة الاسمية للسند ، r هى سعر الفائدة الجارى فى السوق لنفس الفترة الزمنية التى تدفع فيها الفائدة على السند ، و n هى عدد الفترات التى ستدفع فيها الفائدة لحين استحقاق موعد سداد السند.

وبالنظر الى المعادلة السابقة والتى تحدد الصيغة العامة للحصول على القيمة السوقية للسند يمكننا ان نستخلص العديد من الاستنتاجات حول العلاقة بين سعر الفائدة السائد فى السوق r والقيمة السوقية للسند V .

– ان القيمة السوقية للسند تنخفض مع اتجاه سعر الفائدة الى الارتفاع والعكس صحيح . ويمكن ان يتضح ذلك بسهولة بالنظر الى المعادلة السابقة حيث يؤدى ارتفاع سعر الفائدة r الى زيادة المقام فى البنود المختلفة التى تكون المعادلة ، مما يخفض من قيمة هذه البنود ومن القيمة السوقية للنسد بالتالى .

– ان تعادل سعر الفائدة الجارى r مع معدل الكوبون c يؤدى الى تعادل القيمة السوقية للسند V مع القيمة الاسمية للسند P . ويمكن التأكد من ذلك بالنظر الى المعادلة السابقة فى حالتها البسيطة – عندما يكون ميعاد الاستحقاق بعد سنة – حيث تكون :

$$V = \frac{cP}{1+r} - \frac{P}{1+r} = \frac{P(1+c)}{1+r}$$

وعندما تتعادل r مع c فاننا نصل الى :

$$V = P$$

وهذه النتيجة صحيحة بغض النظر عن فترة استحقاق السند.

- بناء على الاستنتاجين السابقين يمكننا ايضا ان نصل الى ان القيمة السوقية للسند ستفوق القيمة الأسمية ($V > P$) عندما ينخفض سعر الفائدة السائد في السوق عن معدل الكوبون ($r < c$) والعكس صحيح.

- ان اتجاه فترة استحقاق السند الى التزايد (أى اتجاه قيمة n الى التزايد) سيؤدى الى زيادة حدة التغير فى القيمة السوقية للسند الناتج من تغير محدد فى سعر الفائدة. ويرجع ذلك الى انه كلما تزايدا لاجل الذى يتم فيه دفع مبلغ معين ، كلما تزايد تأثر القيمة الحالية لهذا المبلغ بالتغير فى سعر الفائدة . ولما كانت السندات طويلة الاجل تتضمن اتجاه فترة استحقاق السند للتزايد فان هذا يعنى ان اسعار السندات طويلة الاجل ستتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات فى سعر الفائدة عن السندات قصيرة الاجل . وكنتيجة لذلك فان اسعار السندات طويلة الاجل لا تتسم بنفس القدر من الاستقرار مثل السندات قصيرة الاجل.

- ان هناك نوع معين من السندات يطلق عليه " سندات الدين" Consols والتى تتميز باستمرار دفع الفائدة عند المعدل المتفق عليه عند التعاقد بصورة لا نهائية ودون ان يكون هناك تعهد بسداد القيمة الاسمية للسند مرة أخرى . وبالزغم من عدم شيوع السندات هذه فى معظم البلاد ، الا أنه غالبا ما يتم استخدامها لاغراض التحليل - كما سنفعل فى هذا البند - نظرا لانها تتفق فى طبيعتها مع السندات طويلة الأجل ، ونظرا لأن العلاقة بين سعر الفائدة والقيمة السوقية للسند تبدو أكثر تحديدا فى هذه الحالة . ويرجع ذلك الى ان فترة استحقاق هذا النوع من السندات (n) تمتد الى ما لانهاية . وبالتالى فان المقام $(1 + r)^n$ يتجه للتزايد بشكل لا نهائى مع اقتراب (n) من ما لا نهاية . وهذا يعنى ان البنود $\frac{cP}{(1+r)^n}$ ستؤول هى الاخرى الى الصفر .

وبناء على هذه الافتراضات فان القيمة السوقية للسند يمكن الحصول عليها في هذه الحالة ببساطة كما يلي :

$$V = \frac{cP}{r}$$

أي ان سعر السند يتغير بصورة معاكسة للتغير في اسعار الفائدة .

جـ – الطلب على النقود لأغراض المضاربة .

بعد استعراض العلاقة بين أسعار الفائدة واسعار السندات ، يمكن ان نعود مرة اخرى لمناقشة الظروف المختلفة التي قد تدفع بالمستثمر الى الاحتفاظ بأمواله في شكل نقود ، بدلا من اقراضها للغير والحصول على فائدة مقابل ذلك . وتتعلق هذه الظروف بضرورة مقارنة العائد الذى يمكن ان يحصل عليه المستثمر مقابل اقراض النقود (أى شراء السندات) بالخسارة الرأسمالية (أو المكسب الرأسمالى) التى يمكن ان يتعرض لها خلال هذه الفترة نتيجة لتغير القيمة السوقية للسند عن القيمة الاسمية والتى يمكن ان تنشأ من اختلاف سعر الفائدة الجارى عن معدل الكوبون.

ولتوضيح ذلك افترض ان هناك سندات الدين السابق الاشارة اليها وان القيمة الاسمية لهذه السندات هى ١٠٠٠ دينار ، وان معدل الكوبون هو ٤٪ . افترض الان اتجاه سعر الفائدة الى التزايد الى ٥ر٤٪ الأمر الذى سيؤدى الى انخفاض القيمة السوقية لهذه السندات الى ٨٩٠ر٨٨٨ دينار (وهى خارج قسمة ٤٠ دينار على سعر الفائدة ٥ر٤٪) . افترض الان ان المستثمر يتوقع اتجاه سعر الفائدة الى الانخفاض الى ٢٥ر٤٪ – وهذا يعنى ان القيمة السوقية لهذا النوع من السندات يتوقع لها أن تبلغ ١٨٠ر٩٤١ دينار (٤٠ دينار ÷ ٠٠٤٢٥ر). ولهذا السبب فلو قام المستثمر بشراء السند فى الوقت الراهن . فيمكن له ان يحقق كسبا رأسماليا تعادل قيمته (١٨٠ر٩٤١ – ٨٩٠ر٨٨٨) أى ٢٩٠ر٥٢ دينار اذا تحققت توقعاته واتجه سعر الفائدة الى الانخفاض الى ٢٥ر٤٪. والى هذا الكسب

الرأسمالى لابد من اضافة الفائدة التى سيحصل عليها من السند وتعادل ٤٠ دينار - أى ان العائد الكلى المتوقع بشراء هذا السند لمدة سنة واحدة سيصل الى ٢٩٠ر٩٢ دينار - اى بمعدل ٤ر١٠٪ (٢٩٠ر٩٢ ÷ ٨٩٠ر٨٨٨).

وعلى العكس من ذلك لو افترضنا اتجاه سعر الفائدة الى الانخفاض الى ٥ر٣٪ . فان هذا سيؤدى إلى زيادة القيمة السوقية لهذه السندات الى ٨٦٠ر١١٤٢ دينار . افترض الان ان المستثمر قام بشراء هذا السند ولكنه يتوقع اتجاه سعر الفائدة الى الزيادة الى ٧٥ر٣٪ - وهذا يعنى ان القيمة السوقية لهذا النوع من السندات يتوقع لها ان تبلغ ٢٧٠ر١٠٦٦ دينار . ولهذا السبب فان قيام المستثمر بشراء السند والاحتفاظ به لمدة عام سيؤدى الى تحمل خسارة رأسمالية تعادل ١٩٠ر٧٦ دينار فى حين أن الكوبون يعادل ٤٠ دينار فقط - أى ان العائد الصافى المترتب على شراء هذا السند هو خسارة مقدارها ١٩٠ر٣٦ دينار ، بمعدل - ٢ر٣٪ .

وهكذا يتضح لنا ان هناك بعض الحالات التى قد يفضل فيها المستثمر الاحتفاظ بنقوده فى شكل ارصدة معطلة بدلا من شراء السندات ، وذلك فى الحالة التى يتوقع فيها اتجاه اسعار السندات للانخفاض خلال الفترة الزمنية التى يبنى عليها توقعاته - والتى افترضنا انها تعادل سنة واحدة فى المثال السابق - بكمية اكبر من متحصلات الفائدة التى سيحصل عليها ، مما يؤدى فى النهاية الى تحمله خسارة صافية فى حالة اقدامه على شراء السندات. وفى هذه الحالات فان كمية النقود التى يحتفظ بها المستثمر نتيجة للقرار الخاص بعدم شراء السندات ستبقى معه كأرصدة للمضاربة ، تضاف الى الأرصدة الاخرى التى يحتفظ بها لاغراض المعاملات .

وعندما يتضح للمستثمر ان سعر الفائدة السائد فى السوق مرتفع بشكل مغالى فيه - وهو ما يشير الى انخفاض القيمة السوقية للسندات بشكل مغالى فيه أيضا - فان فرص ارتفاع سعر الفائدة عن ذلك ستكون ضئيلة او معدومة . وفى مثل هذه الحالات فانه سيستخدم ارصدة المضاربة المتوفرة لديه بكاملها لبشراء

السندات حتى يمكنه ان يحصل على الكسب الرأسمالى المتوقع . وعلى العكس من ذلك ، فلو اتضح للمستثمر ان سعر الفائدة السائد فى السوق منخفض عن ذلك المستوى الذى تبرره تجارب الماضى القريب – وهو ما يعنى ارتفاع القيمة السوقية للسندات بشكل مغالى فيه – فان فرص انخفاض سعر الفائدة عن هذا المستوى ستكون ايضا ضئيلة او معدومة . وفى مثل هذه الحدود العليا والدنيا ، فان المستثمر سيوازن الاحتمالات الخاصة باتجاه سعر الفائدة للارتفاع مع ذلك الاحتمالات الخاصة باتجاه سعر الفائدة للانخفاض على ان يقوم بتوزيع محفظة الاوراق المالية (أى الاصول الكلية الموجودة بحوزة المستثمر) بين كل من النقود والسندات حسب تقديره لهذه الاحتمالات الخاصة باتجاه هذه الاسعار للارتفاع فى المستقبل وكلما تزايدت بالتالى نسبة السندات الى الاصول الكلية . وعلى العكس من ذلك فانه كلما اتجهت اسعار السندات للارتفاع . كلما تزايدت الاحتمالات الخاصة باتجاه هذه الاسعار للانخفاض فى المستقبل وكلما انخفضت بالتالى نسبة السندات فى الاصول الكلية.

ولو كانت تفضيلات المجتمع بين النقود والسندات تشبه تفضيلات هذا المستثمر ، فان الاصول الموجودة بحوزة المجتمع سيتم تقسيمها بين النقود والسندات استنادا الى القيمة السوقية للسندات . وكلما اتجهت هذه القيمة الى التزايد (أى كلما اتجه سعر الفائدة الى الانخفاض) انخفضت الرغبة فى شراء السندات ، واتجهت نسبة الارصدة النقدية الى يفضل الافراد الاحتفاظ بها الى التزايد . وكلما اتجهت اسعار السندات الى الانخفاض (أى كلما اتجه سعر الفائدة الى الارتفاع) تزايدت الرغبة فى الاحتفاظ بالسندات وانخفاض الطلبع لى النقود . وهكذا نجد ان الطلب على النقود لاغراض المضاربة M_a سيتجه الى التزايد مع اتجاه سعر الفائدة الى الانخفاض كما انه سيتجه الى الانخفاض مع اتجاه سعر الفائدة الى التزايد . وهذه العلاقة بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة وبين سعر الفائدة يمكن توضيحها بالشكل رقم (٧٦) ، حيث يميل منحنى الطلب الى اسفل ومن اليسار الى اليمين . وهذا يعنى ان منحنى الطلب على النقود لأغراض

المضاربة يشبه منحنى الطلب على السلع العادية والفرق الوحيدة فى هذه الحالة هو ان الكمية هنا تشير الى الارصدة التى يحتفظ بها الافراد والمؤسسات لاغراض المضاربة . كما ان السعر يشير الى الفائدة التى يخسرها الافراد والمؤسسات نتيجة للاحتفاظ بهذه الارصدة الى شكل نقود . ويمكننا كتابة دالة الطلبع لى النقود لاغراض المضاربة كالتالى

$$Ma = L2(r)$$

والتى يمكن توضيحها فى الشكل التالى :

شكل رقم (٧٦)

الطلب على النقود لأغراض المضاربة

ويعتمد كل من موقع وشكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة على اتجاهات الأفراد والمؤسسات ، حيث يتم تجميع منحنيات الطلب على النقود لاغراض المضاربة الخاصة بكل منهم للحصول على المنحنى الخاص بالمجتمع بأسرة والموضح بالشكل السابق .

ويستند التحليل السابق على وجود تصور محدد لدى المستثمر العادى حول المستوى العادى لسعر الفائدة – أو بطريقة أخرى – وجود تصور حول اتجاه سعر الفائدة الفعلى الى التذبذب حول ذلك المعدل العادى . ويستند هذا المعدل العادى الى تجربة المستثمر فى الماضى ، كما أنه يعكس ايضا عدم خضوع سعر الفائدة للتقلبات السريعة واعتماده على الظروف الاقتصادية المتغيرة. ومن الطبيعى ان تغير الظروف الاقتصادية قد يؤدى الى تحقق تعديلات فى توقعات المستثمرين بصورة عامة حول المستوى العادى لسعر الفائدة . وفى مثل هذه الاحوال فان منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة قد ينتقل الى أعلى أو الى اسفل حسب طبيعة هذه التعديلات .

وقد يكون من الممكن فى الحالات التى ينخفض فيها سعر الفائدة عن المعدل العادى بشكل كبير ، ان تسود قناعة عامة ومؤكدة بين المستثمرين باتجاه هذا السعر نحو الارتفاع فى المستقبل القريب . وفى مثل هذه الحالات . فان منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة قد يصبح مرنا مرونة لا نهائية – أى قد يصبح المنحنى خطا افقيا كما هو الحال عند سعر الفائدة r_2 فى الشكل السابق . وهذا الوضع – والذى يطلق عليه عادة "فخ السيولة" Liquidity trap يعنى أن المستثمرين سيحتفظون بأى كمية من النقود تقع فى حوازتهم فى شكل أرصدة نقدية معطلة دون استخدام أى جزء منها فى شراء السندات . وقد كان كينز أول من أشار الى هذا الاحتمال والذى يتم الاستناد عليه عادة فى تفسير عدم فعالية السياسة النقدية فى ظروف الكساد .

وهناك سببان لظاهرة فخ أو مصيدة السيولة وهما :

– ان تحويل النقود الى سندات يتضمن – بالاضافة الى التخلى عن السيولة

بعض النفقات والتى يحصل عليها سماسرة الأوراق المالية ، ولهذا فلا بد من توافر حد أدنى للعائد (٢ أو ٣٪ مثلا) حتى يمكن اقناع الأفراد الذين يرغبون فى اقراض أموالهم بتحمل هذه النفقات .

– أن انخفاض سعر الفائدة إلى ٢٪ مثلا يعنى ان المقرض سيحصل على ٢ دينار سنويا على السند الذي تصل قيمته الى ١٠٠ دينار . وفى مثل هذه الحالات فانه من الأفضل لهذا الفرد أن يحتفظ بالنقود بدلا من السندات لو توقع انخفاض أسعار السندات الى أدنى من ٩٨ دينار للسند – والتى تتعادل مع ارتفاع سعر الفائدة الى ٤٠ر٢٪ ولكن هذه الزيادة فى سعر الفائدة تشكل زيادة طفيفة جدا سواء بصورة نسبية أو مطلقة . ولهذا السبب فان المقرضين سيقدمون على تحويل كافة السندات الى نقود مع انخفاض سعر الفائدة الى هذه الدرجة .

بقى أن نشير الى بعض الظروف غير العادية (مثل حالات الارتفاع أو الانخفاض العام فى الأسعار) والتى تؤثر عادة فى الطلب على النقود . ويرجع ذلك ، الى أن نوعا آخر من المضاربة يمكن ان يتحقق فى الحالات التى تتجه فيها أسعار السلع للارتفاع أو الانخفاض بصورة عامة – حيث يقوم الافراد على التعجيل بمشترياتهم فى الحالة الأولى والعكس صحيح فى الحالة الثانية .

ومن الواضح ان هذا النوع من المضاربة يختلف عن ذلك الدافع الذى أشار اليه كينز نظراً لأنه يمثل مضاربة على الأحوال الاقتصادية بصورة عامة وليس فقط على أسعار السندات فى المستقبل . ومع هذا فمن الممكن أن تتغاضى عن هذا الدافع من دوافع الطلب على النقود – خاصة بالنسبة لأغراض التحليل فى الأجل القصير – على ان نقتصر على الطلب على النقود لأغراض المعاملات والطلب على النقود لأغراض المضاربة .

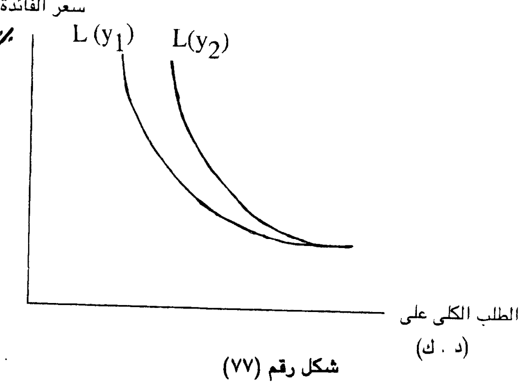
٥- الطلب الكلى على النقود

رأينا أن الدوافع المختلفة للطلب على النقود تتكون من الطلب على النقود لأغراض المعاملات والطلب على النقود لأغراض المضاربة . ودالة الطلب الكلى على النقود – والتى يطلق عليها عادة جدول التفضيل النقدى – هى مجرد تجميع لهذه

الدوافع المختلفة والتي تعتمد كما رأينا على الدخل وسعر الفائدة . أى ان دالة الطلب الكلى على النقود يمكن كتابتها كما يلى :

$$L = L_1 (y) + L_2 (r) = L_1 (PQ) + L_2 (r)$$

كما يمكن توضيحها فى الشكل التالى :



شكل رقم (٧٧)

لاحظ أن المنحنيين الموضحين بالشكل (٧٧) يشيران الى الطلب الكلى على النقود عند مستويين مختلفين للدخل هما y_2 ، y_1 . وهذا يعنى أننا نحصل عليهما من اضافة منحنى الطلب على النقود لاغراض المضاربة والموضح بالشكل (٧٦) الى المنحنيين المتعلقين بالطلب على النقود لاغراض المعاملات عند مستوى الدخل y_2 ، y_1 . فى الشكل (٧٦) . وأثر الفرق بين مستوى الدخل y_2 ، ومستوى الدخل ، y_1 . على النقود يمكن ان يتضح من المسافة الافقية بين المنحنيين الموضحيين الموضحين بالشكل الحالى ، الأمر الذي يشير الى وجود منحنى للطلب على النقود لكل مستوى من المستويات الممكنة من الدخل النقدى.

٦- عرض النقود ، وشروط الائتمان ، والسياسة النقدية

رأينا ان الخاصية الأساسية للنقود هى توافر القبول العام عند مبادلتها بباقى السلع والخدمات الأخرى. وبالاستناد الى هذه الخاصية فان عرض النقود يتكون من العملات المعدنية ، وأوراق البنكنوت ، والودائع البنكية، وبالرغم من تفاوت أهمية هذه الانواع المختلفة من النقود ، الا أن الاهمية النسبية للودائع تتجه الى التزايد مع درجة التقدم الاقتصادى . ويمكننا أن نعزو ذلك الى انه مع تزايد درجة التقدم الاقتصادى فان استخدام العملات المعدنية وأوراق البنكنوت يقتصر على تسوية المعاملات الصغيرة فى حين تستخدم الودائع البنكية لتسوية العديد من المعاملات بين الشركات وبعضها البعض، وبين كل من الشركات . والحكومة، والأفراد بواسطة الشيكات التى تعد اكثر ملائمة وأمناً من تبادل العملة.

والودائع ما هى الا ديون على البنوك لعملائهم ، يتم الاستناد اليها لاقراضها بسعر أعلى للعملاء الآخرين . وحتى يمكن للبنود ان تستمر فى عملها بكفاءة ، فان الفائدة التى يحصلوا عليها من عمليات الاقراض المختلفة لابد وان تكفى لتغطية كل من النفقات الجارية الخاصة بهذه البنوك ، والفائدة التى تدفعها هذه البنوك على الودائع الآجلة ، ولتحقيق ربح لاصحاب هذه البنوك . ومع ذلك فان البنوك المختلفة لابد وان تحتفظ باحتياطيات كافية - من العملة ومن الودائع لدى البنك المركزى - كنسبة معينة من الودائع التى تحتفظ بها هذه البنوك للعملاء . ولايترك امر تحديد نسبة الاحتياطيات للودائع التى "تتميز" أو "فطنة" Discretion هذه البنوك ولكن يتم تحديدها لهم بواسطة البنك المركزى فى شكل " نسبة الاحتياطى القانونى" Lgal reserve requirements ratio . وتغيير هذه النسبة بشكل احد الاسلحة التى يستعين بها البنك المركزى للتأثير فى عرض وشروط الائتمان . ومن الواضح ان البنوك ستحتفظ باحتياطى نقدى - حتى فى حالة عدم وجود التزام قانونى بذلك - لمواجهة امكانية اتجاه حجم المسحوبات فى فترة أو فى اخرى الى التزايد عن حجم الايداع النقدى الجديد.

وتعتمد نسبة النقود الى الودائع على تقدير مديرى البنوك لكمية المسحوبات

الصافية التى يحتمل حدوثها فى الاوقات المختلفة ، وللعائد الذى ستتخلى عنه هذه البنوك نتيجة لعدم استخدامها فى الحصول على أصول مدرج للدخل . فكلما اتجه هذا العائد للتزايد ، كلما تزايدت تكفة الاحتفاظ بالاحتياطيات . واذا استطاعت البنوك ان تجد عملاء يرغبون فى الاقتراض عند هذه المعدلات المرتفعة فستفتح لهؤلاء العملاء حسابات جديدة لصالحهم وبذلك يتجه حجم كل من القروض والودائع للزيادة في وقت واحد . اى أن حجم الودائع (وبالتالى حجم المعروض من النقود) سيتجه للتزايد استجابة للتغير فى سعر الفائدة . ولكن قيام البنك المركزى بمنع البنوك التجارية من تخفيض نسبة الاحتياطي بهذا الشكل يترتب عليه عدم مرونة عرض النقود للتغيرات فى سعر الفائدة .

وتعتمد كمية الاحتياطى (كمتغير منفصل عن نسبة الاحتياطى) على تفضيلات الافراد بين الودائع البنكية والعملة ، وعلى نشاط نشاط البنك المركزى. ويرجع ذلك الى ان الافراد احرار لايداع اية مبالغ تزيد عن احتياجاتهم، أو لسحب اية مبالغ من حساباتهم بالبنوك . ولهذا السبب فان البنوك تحتفظ بالعملة التى لايرغب الجمهور فى الاحتفاظ بها . وفى حالة عدم تغير الرصيد الكلى من العملة، فان التغير فى تفضيلات الجمهور سيكون له تأثير واضح على الاحتياطيات . ومع ذلك فمن الممكن مواجهة هذا التغير عن طريق تغيير كمية العملة الموجودة فى التداول بواسطة البنك المركزى. وهذا يعنى ان دور الجمهور فى تحديد الاحتياطيات التى تحتفظ بها البنوك هو أقل فى الأهمية من سلطة البنك المركزى فى تغيير الاحتياطيات التى تحتفظ بها هذه البنوك لديه.

وعندما يقوم البنك المركزى بشراء السندات من السوق، فان البائعين يقومون بايداع الشيكات التى يحصلوا عليها فى حساباتهم لدى البنوك التجارية . وتقوم البنوك التجارية بتقديم هذه الشيكات الى - البنك المركزى لتتجه حجم ودائعها لديه الى التزايد. والعكس صحيح فى حالة قيام البنك المركزى ببيع السندات . وهذه العمليات تشكل السلاح الاساسى للبنك المركزى ويطلق عليها "عمليات السوق المفتوحة" Open Market Operations للتأثير فى

احتياطات البنوك التجارية .

وعند محاولة البنوك الاقتراض من البنك المركزى لزيادة احتياطاتها - استنادا الى حقها فى الاقتراض من البنك المركزى - فان البنك المركزى يمكنه رفع سعر الفائدة على هذه القروض " سعر الخصم " Discount rate لتكون اكثر كلفة بالشكل الذى لايتم الاعتماد عليها الا فى الاحوال الطارئة .

ولتوضيح الدور الذى يقوم به البنك المركزى فى التأثير على احتياطيات البنوك التجارية، وأثر هذا التغير فى الاحتياطيات على عرض النقود ، دعنا نستعرض المثال التالى والذى سنفترض فيه قيام البنك المركزى بدخول السوق المفتوحة لشراء السندات الحكومية من الجمهور بمقدار ١٠٠٠ دينار . افترض ان الشخص الذى حصل على هذا المبلغ قام بأداعه فى حسابه بأحد البنوك التجارية، ويقوم البنك التجارى فى هذه الحالة بقبول الشيك وفتح وديعة لهذا الشخص والتى يتم تقييدها فى جانب الخصوم لدى البنك (نظرا لالتزام البنك بدفع الوديعة للمودع عندالطلب) وفى مقابل هذا الخصم فان البنك التجارى يحصل على أصل جديد (١٠٠٠ دينار) حيث يقوم هذا البنك بايداعه فى حسابه الخاص لدى البنك المركزى .

ويلاحظ ان البنك المركزى قد قام بمبادلة النقود بالسندات ، فى حين فعل صاحب السندات عكس ذلك . ويتمثل الأثر الصافى لهذه العملية فى زيادة المعروض من النقود (مقاسة على أنها تشمل البنكنوت وودائع الطلب التى يحتفظ بها الجمهور) بمقدار ١٠٠٠ دينار . أما بالنسبة للبنوك التجارية فنجد أن أثر هذه العملية يتمثل فى زيادة الخصوم (الودائع) فى مقابل تحقق زيادة فى ودائعها لدى البنك المركزى .

والسؤال الآن هو هل سيقتصر الأثر الصافى لهذه العملية على زيادة عرض النقود بمقدار ١٠٠٠ دينار ؟ وللاجابة على ذلك لابد وان نتذكر ما أشرنا اليه سابقا من أن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها فقط فى شكل احتياطى قانونى . افترض ان هذه النسبة هى ٢٠٪ . ويترتب على ذلك قيام

البنوك التجارية بالاحتفاظ بمبلغ ٢٠٠ دينار فقط فى حسابها لدى البنك المركزى فى شكل عاطل. أما المبلغ الباقى وهو ٨٠٠ دينار والذى يطلق عليه فائض الاحتياطى Excess Reserves فيمكن لهذه البنوك ان تستخدمه لشراء اصول مدرة للدخل . افترض قيام هذه البنوك بشراء سندات قيمتها ٨٠٠ دينار من أحد الاشخاص ، والذى يقوم بايداع هذا المبلغ فى أحد البنوك التجارية ، وهذا يعنى اتجاه حجم الودائع التى يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك التجارية الى التزايد بمقدار ٨٠٠ دينار اخرى . ولكن البنوك التجارية ستحتفظ فقط بمقدار ١٦٠ دينار كأحتياطى قانونى لدى البنك المركزى ، الأمر الذى يشير الى وجود فائض فى الاحتياطى مقداره ٦٤٠ دينار والذى يمكن لهذه البنوك اعادة استخدامه لشراء سندات اضافية من الأفراد ، وهكذا . وبناء على ذلك فان حجم الودائع من الممكن أن يزيد ليصل الى ١٠٠٠ + ٨٠٠ + ٦٤٠٠ + ٥١٢ + ... = ٥٠٠٠ دينار.

ومن الملاحظ ان شراء الأصول المدرة للدخل (السندات) بواسطة البنوك التجارية يؤدى الى تغير الاحتياطيات القانونية التى تلتزم هذه البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزى. ولهذا السبب فان فائض الاحتياطى فى المثال السابق سيتلاشى عندما يرتفع حجم الودائع إلى ٥٠٠٠ دينار - اى ان المعدل الاقصى للتوسع فى الودائع بالنسبة للزيادة الاصلية هو بنسبة ١:٥. ويمكن ان يستمر التوسع فى الودائع طالما كان لدى البنوك التجارية احتياطيات اضافية . ومن الضرورى ان نلاحظ ان عملية التوسع النقدى لا تحدث الا في الحالات التى تظهر فيها الاحتياطيات الاضافية من خارج البنوك التجارية.

وتجدر الاشارة الى ان هناك العديد من العوامل التى تحول دون تلاشى فائض االحتياطى بالكامل وتحول بالتالى دون تحقق التوسع النقدى بالكامل بالشكل المبين أنفا. وأول هذه العوامل يتعلق بتوفر المقترضين الذين يرغبون فى الاقراض التى قد يرغب هؤلاء المقترضون فى الحصول عليها لا تتحقق الا عند اسعار منخفضة للفائدة قد لاتكون مربحة للبنوك . هذا فضلا عن ان عمليات السوق المفتوحة الاصلية مع ما ستؤدى اليه من زيادة فى الطلب على السندات -

واتجاه أسعار هذه السندات الى التزايد بالتالى - ستؤدى الى تخفيض أسعار الفائدة مما يؤدى الى تخفيض تكلفة الاحتفاظ بفائض احتياطى بواسطة البنوك التجارية والمتمثلة فى الفائدة التى يتم التخلى عنها نتيجة لعدم القيام بالاقتراض. اخيرا يمكننا ان نشير الى ان اتجاه الحجم الاجمالى للودائع الى التزايد قد يترتب عليه تغير فى تفضيلات الجمهور للاحتفاظ بالعملة ، الأمر الذى قد يترتب عليه توقف عملية التوسع فى خلق الودائع قبل ان تصل حدودها القصوى نتيجة لذلك فان التنبؤ بمدى الزيادة فى ودائع الطلب فى الظروف المختلفة قد لايكون امرا ممكنا حتي ولو بصورة تقريبية.

وتوضح العوامل السابقة أنه بالرغم من ان البنك المركزى يمكنه ان يحدد مستوى الاحتياطى الخاص بالبنوك التجارية عندا لمستوى الذى يراه مناسبا، الا ان التأكد من اتجاه عرض النقود الى التزايد بنسبة محددة للزيادة فى الاحتياطى هو امر غير ممكن بصورة دائمة. ولهذا فان النسبة الفعلية للودائع الى الاحتياطى عادة ما تتقلب فى حدود واسعة نتيجة للتغير فى درجات المخاطرة ، واسعار الفائدة ، وتفضيلات الجمهور . ومع ذلك فسنفترض - للتبسيط ولأهداف التحليل فى الفصلين اللاحقين ان عرض النقود هو متغير من متغيرات السياسة الاقتصادية . وهذا يعنى اننا سنفترض ان عرض النقود محدد الى ان يتم تغييره بواسطة البنك المركزى الى المستوى المناسب باستخدام أسلحة السياسة النقدية المختلفة (١) . ويهدف البنك المركزى باستخدامه للسياسة النقدية الى التأثير فى

---

(١) بالاضافة الى اسلحة (أو ادوات) السياسة النقدية السابق الاشارة اليها - وهى تغيير نسبة الاحتياطى القانونى، عملية السوق المفتوحة . وسعر الخصم - هناك مجموعة من الاسلحة الثانونية التى تستعين بها البنوك المركزية عادة للتأثير فى عرض النقود وشروط الائتمان والتى تتراوح بين الاقناع الادبى ، القيود النوعية على الائتمان والتى تتضمن التمييز بين أنواع مختلفة من الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة وشروط الائتمان، والتحكم فى الحد الاقصى لسعر الفائدة الذى يمكن البنوك التجارية ان تدفعه على ودائع الادخار.

مستوى الطلب الكلى عن طريق التأثير فى تكلفة الائتمان (سعر الفائدة) أو فى درجة توافر الائتمان (السيولة) .

٧ - تحديد سعر الفائدة :

تعرضنا فى البنود السابقة من هذا الفصل للدوافع المختلفة للطلب على النقود والكيفية التي يتم بها التوصل الى دالة الطلب الكلى على النقود – او جدول التفضيل النقدى . ثم تعرضنا بعد ذلك الى عرض النقود وكيفية التأثير فى عرض النقود بواسطة البنك المركزى. وسنناقش الان الكيفية التى يتفاعل بها الطلب على النقود مع عرض النقود فى تحديد سعر الفائدة .

وقد اتفقنا فيما سبق على كتابة دالة الطلب الكلى على النقود كبالتالى :

$$L = L_1 (y) + L_2 (r)$$

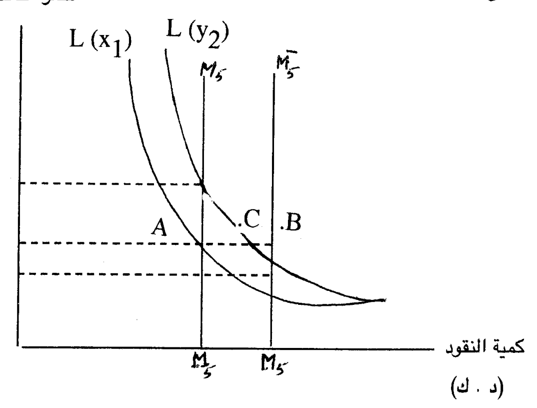
وفى نفس الوقت فان عرض النقود M_S يمكن اعتباره كأحد المعطيات التى يتم تحديدها بواسطة السلطات النقدية . وتحقق التوازن فى سوق النقود يقتضى تحقق التوازن بين الطلب على النقود وعرض النقود – اى أن :

$$L = L_1 (y) + L_2 (r) = L_1 (PQ) + L_2 (r)$$

ولتوضيح الكيفية التى تتفاعل بها القوى النقدية لتحديد سعر الفائدة ، سنفترض، ثبات المستوى العام للاسعار P . وفى هذه الحالة فان حجما معينا للناتج العينى Q مثلا سيتضمن مستوى معينا للدخل الحقيقى Y_1 حيث ($Y=PQ$) وهكذا . وبمعرفة مستوى الدخل الحقيقى يمكننا تحديد الطلب على النقود لاغراض المعاملات وباضافة الطلب على النقود لاغراض المضاربة الى هذا المستوى ، فاننا نحصل على منحنى الطلب الكلى على النقود . والذى يوضح الكيفية التى يتغير بها الطلب الكلى على النقود مع التغير فى سعر الفائدة ، عند

مستوى محدد للدخل الحقيقى . وفى حالة اتجاه مستوى الدخل الحقيقى الى التغير، فان الطلب على النقود لأغراض المعاملات سيتجه الى التغير هو الاخر . وسيترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب الكلى على النقود من مكانه حسب طبيعة هذا التغير.

ويمكننا توضيح تفاعل القوى النقدية فى تحديد سعر الفائدة فى الشكل التالى :



شكل رقم (٧٨)

تحديد سعر الفائدة بواسطة الطلب على النقود وعرض النقود

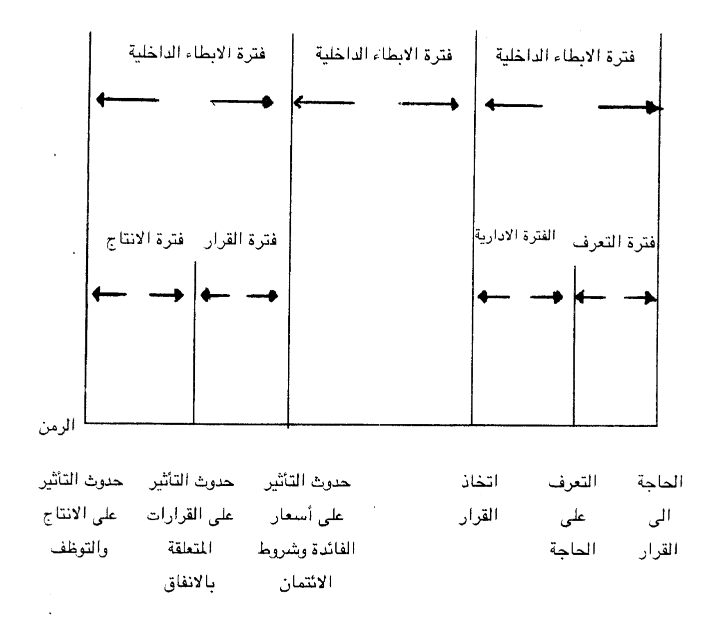
وفى هذا الشكل نجد ان منحنى الطلب على النقود (أو جدول التفضيل النقدى) L(y)1 بتقاطع مع منحنى عرض النقود Ms عند النقطة A التى تحدد المستوى التوازنى لسعر الفائدة عند rz - حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. ولو كان سعر الفائدة اعلى من ذلك . فان عرض النقود يفوق الطلب عليها مما يؤدى الى تخفيض سعر الفائدة ، والعكس صحيح.

افترض الان ان البنك المركزى قرر زيادة المعروض من النقود الى Ms

Ms فى الشكل السابق . وعند سعر الفائدة r2 سنجد ان عرض النقود يزيد عن الطلب عليها بمقدار AB وسيقوم حائزى النقود باستخدام فائض العرض لشراء السندات . الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع اسعار السندات وانخفاض سعر الفائدة . واذا ظل منحنى الطلب على النقود على ما هو عليه ، فيستمر سعر الفائدة فى الانخفاض الى ان يصل الى r_1 – حيث يتجه الطلب على النقود الى التزايد بالقدر الكافى لتشجيع الجمهور لحيازة عرض النقودالجديد .

اما فى حالة حدوث تغير تلقائى فى جدول التفضيل النقدى – على سبيل المثال كنتيجة لزيادة مستوى الدخل الحقيقى y_1 الى y_2 – فان هذا سيدفع بهم الى زيادة الطلب على النقود لاغراض المعاملات . وسيؤدى هذا التغير الى انتقال منحنى الطلب على النقود من $L(y)_1$ الى $L(y)_2$. ومن الشكل يمكن ان نتبين – مع بقاء عرض النقود عند M_s – وجود فائض فى الطلب على النقود يعادل AC عندا لمستوى السائد لسعر الفائدة r_2 . ويحاول الجمهور الحصول على الارصدة النقدية المطلوبة عن طريق بيع السندات الامر الذى سيؤدى الى انخفاض فى أسعار السندات – وارتفاع فى سعر الفائدة .

ولشرح الكيفية التى تحدث بها فترات التأخير هذه افترض حدوث تغير فى الظروف الاقتصادية يستدعى بعض التعديلات فى السياسة النقدية – على سبيل المثال افترض حدوث انخفاض فى معدل نمو الدخل وزيادة البطالة والتى تستدعى الانتقال الى سياسة نقدية توسعية . وعندما يتحقق ذلك فهناك حاجة للتصرف والتى تشير اليها الحاجة الى القرار على الناحية اليمنى من المحور الافقى المتعلق بالزمن . ويمكنا ان نفرق بين ثلاث فترات للابطاء :



شكل رقم (٧٩)

فترات الابطاء المرتبطة بعمل السياسة النقدية

- فترة الابطاء الداخلية :

والتى يحتاجها البنك المركزى للتعرف على الحاجة لاتخاذ القرار المناسب . ويمكن تقسيم هذه الفترة الى فترتين فرعيتين هما فترة التعرف والتى تغطى المدى الزمنى اللازم مروره بين الحاجة الى القرار والتعرف على هذه الحاجة بواسطة البنك المركزى، والفترة الادارية اللازم انقضائها بين التعرف على الحاجة واتخاذ القرار بواسطة البنك المركزى (مثل دخول البنك المركزى السوق المفتوحة لشراء السندات) . ويعتمد طول فترة التعرف على كفاءة البنك المركزى فى جمع وتحليل البيانات المرتبطة بالاوضاع الاقتصادية . اما الفترة الادارية فتعتمد على الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزى ودرجة الاستقلال التى يتمتع بها فى اتخاذ القرارات.

- فترة الابطاء المتوسطة :

وتشير إلى الفترة اللازم مرورها بين اتخاذ القرار بواسطة البنك المركزى وبين تحقق الآثار الكافية على كل من أسعار الفائدة وشروط الائتمان للتأثير على قرارات الانفاق . ويعتمد طول هذه الفترة على سلوك البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى .

- فترة الابطاء الخارجية :

واللازم مرورها بين التغير فى اسعار الفائدة وشروط الائتمان وبين الاثر المبدئى على الانتاج والتوظف . ويمكن تقسيم هذه الفترة الى فترتين فرعيتين هما فترة القرار واللازم مرورها بين تغير اسعار الفائدة وبين تغير قرارات الانفاق ، وفترة الانتاج واللازم مرورها بين تغير قرارات الانفاق وبين التغيرات المبدئية فى الانتاج والتوظف المرتبطة بها . ولابد من الاشارة الى ان فترة الانتاج هذه هى نفسها فترة الابطاء الخاصة بالانتاج واللازم مرورها بين التغير فى المبيعات والتغير فى الانتاج والسابق الاشارة اليها . ومع ذلك فاهتمامنا هنا يقتصر على الاثار الخاصة بالجولة الاولى والمترتبة على التغير فى السياسة النقدية دون أن

تهتم بالآثار التراكمية للمضاعف . ولهذا السبب سنجد انه مع حدوث الاثار التى نناقشها الان ، فان ميكانيكية المضاعف ستزاول تأثيرها بعد ذلك وسيترتب عليها الآثار الاضافية السابق التعرض اليها .

وبالنسبة للسياسة المالية ، فان طول فترة التعرف سيكون معادلا لطول نقص الفترة الخاصة بالسياسة النقدية . ويرجع ذلك الى انه لايوجد ما يدعو الى افتراض اختلاف درجة كفاءة اجهزة الابحاث والتنبؤ لدى وزارة الخزانة عن تلك المتاحة للبنك المركزى. ولكن طول الفترة الادارية سيكون أكبر كثيرا فى السياسة المالية منه فى السياسة النقدية. وخاصة بالنسبة لتغيير معدلات الضرائب والتى تستلزم عادة موافقة السلطات التشريعية. اما فيما يتعلق بفترة الابطاء المتوسطة – والتى تشير فى حالة السياسة المالية الى الوقت اللازم مروره بين اتخاذ القرار وتأثر الدخل او الانفاق – فيحتمل ان تكون أقصر كثيرا للسياسة المالية بالمقارنة بالسياسة النقدية . وبالنسبة لفترة القرار فيحتمل ان يكون أقصر هى الاخرى بالنسبة للسياسة المالية – مع العلم بأنه لا وجود لمثل هذه الفترة بالنسبة للتغير فى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. وبالاضافة الى ذلك لايوجد ما يدعو لافتراض اختلاف طول فترة الانتاج لكلتا السياستين – بالرغم من أنها قد تعتمد على نوع التغير فى الانفاق. ومن هنا فانه من المحتمل أن يكون فترة الابطاء الخارجية اقصر للسياسة المالية منها بالنسبة للسياسة النقدية.

وبالرغم من قصر كل من فترتى الابطاء المتوسطة والخارجية للسياسة المالية ، الا ان الوقت اللازم للفترة الادارية قد يكون طويلا للدرجة التى يصبح معها المدى الزمنى لفترة الابطاء الكلية (وهى مجموع فترات الابطاء الثلاث) أطول للسياسة المالية منه فى السياسة النقدية.



الفصل الثالث عشر: نظرية التضخم

تمهيد :

أولا : تضخم الطلب

ثانيا : تضخم التكاليف

ثالثا : تضخم الخليط (الطلب والتكاليف)

رابعا : تضخم التعلية

خامسا : التضخم المستورد

الفصل الثالث عشر
نظرية التضخم

تمهيد

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة فى كثير من بلاد العالم ويعرف التضخم على أنه عملية تزايد مستمرة وملموسة فى المستوى العام للأسعار ، أى ان التضخم لا يصف حالة إرتفاع الأسعار فى البنيان الاقتصادى بل عملية تزايد هذه الأسعار ومن ذلك فإن التضخم أحد حالات عدم التوازن الذى يجب تحليله ديناميكيا بدلا من الاعتماد على تحليله استاتيكيا. وتوجد أنواع مختلفة من التضخم وفقا لمصدر التضخم وهى تضخم الطلب، التضخم التكاليف، التضخم الخليط (من الطلب والتكاليف) وتضخم التعلية والتضخم المستورد.

١- **تضخم الطلب** Demand Inflation

توجد عدة نظريات لتضخم الطلب وأولى هذه النظريات هى النظرية الكلاسيكية وتبين النظرية الكلاسيكية أن المستوى العام للأسعار يعتمد على كمية النقود فى البنيان الاقتصادى بدرجة مباشرة وتناسبية ووفقا لهذا المنطق فإن معدل التضخم – أى معدل التزايد فى الأسعار يتوقف على معدل الزيادة فى كمية النقود ويتوقف التضخم عندما تصبح كمية النقود ثابتة . فاذا كانت الزيادة فى كمية النقود ، م٪ تساوى ٣٪ على سبيل المثال فأن الاسعار تميل الى الرتفاع بنفس المعدل سنويا وفقا للنظرية الكمية للنقود. وتعتبر النظرية الكمية للنقود قاصرة فى تفسير السلوك الذى تمر به الزيادة فى الانفاق نتيجة لزيادة كمية النقود بإفتراض ثبات الكمية المنتجة مما ينشأ عنه إرتفاع الأسعار.

وقد عالج Wickseil هذا القصور فى النظرية الكمية للنقود حيث لاحظ أن وجود تيار جديد من النقود فى شكل سلف بنكية الى رجال الأعمال لتمويل الاستثمار فضلا عن المعدل الجارى للإدخار يؤدى الى زيادة الطلب الإجمالى فى حين أن العرض الكلى من السلع لم يتغير (مادام الإقتصاد فعلا فى حالة عمالة

كاملة وفقا للمنطق الكلاسيكى) مما يؤدى الى رفع أسعار السلع والموارد اللازمة لانتاجها وفى نفس الوقت يرفع من الادخار الاجبارى للمستهلكين حيث زن دخولهمْ النقدية مازالت ثابتة . وقد بين وكسل أن إرتفاع الأسعار لن يؤدى الى تخفيض الطلب الكلى فى البنيان الاقتصادى حيث أنه بعد فترة وجيزة فأن الدخول النقدية سترتفع بنسبة إرتفاع الأسعار الأمر الذي ينشأ عنه عدم وجود تغيير بالنسبة للمستهلكين ووجودهم فى نفس الوضع السابق. واذا كانت البنوك مستمرة فى إمداد المستثمرين بقروض جديدة فأن عملية إرتفاع الأسعار ايضاً ستستمر أما إذا توقفت البنوك عن زيادة العرض النقدى فأن معدل الفائدة فى السوق سيرتفع الى المعدل العادى معرقلا الطلب على الاستثمار (وقد يؤدى أيضاً الى زيادة الإدخار والحد من الاستهلاك) وبالتالى يتوقف التضخم .

وقد قام كينز بتحليل مشكلة التضخم وقد إفترض وجود عمالة كاملة ، وفى مثل هذه الحالة فأن زيادة الانفاق الاستثمارى سيؤدى حتما الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الأمر الذى يؤدى الى إرتفاع الأسعار نظرا لان مبيعات السلع والخدمات عند أسعار مرتفعة يخلق زيادة مساوية فى الدخول النقدية . وقد قام كينز بالتمييز الصحيح بين تأثير كل من عرض النقود والطلب الكلى على التضخم وقد قرر كينز أن البنيان الإقتصادى يمكن أن يعانى من مشكلة التضخم حتى لو كانت كمية النقود ثابتة . ويجب أن يلاحظ القارئ أن ذلك يعتبر إختلافا جوهريا عن النظرية الكلاسيكية وتعديلات وكسل لها . ويمكن تفسير ذلك إذا إفترضنا ثبات كمية النقود فى البنيان الاقتصادى عند (م) مع إرتفاع مستوىالأسعار ومن الطبيعى أن إرتفاع الأسعار سيؤدي بالتبعية الى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات الأمر الذي سيرفع من سعر الفائدة ثم يخفض من الانفاق الاستثمارى . وقد نعتقد أن إنخفاض الطلب الإستثمارى سيؤدى الى التخلص من مصدر التضخم الكامل .

وهذا الإعتقاد صحيح اذا كان جميع الطلب على النقود هو بدافع المعاملات ولكن غير صحيح إذا وجد طلب بدافع المضاربة فأن إرتفاع الطلب بدافع المعاملات يحول بعض النقود من أجل المضاربة الى المعاملات الأمر الذي يدفع بالأوراق المالية

للسوق وبالتبعية ينخفض ثمنها أى يرتفع سعر الفائدة ولكن هذا الارتفاع سيكون فى حدود حيث أن بعض الأفراد سيشترى هذه الأوراق لانخفاض ثمنها ويحتفظ بها . إذن فأن سعر الفائدة لن يرتفع إذا وجد الطلب من أجل المضاربة - بالدرجة التى تتلاشى معها زيادة الطلب الاستثمارى وبالتبعية لايمكن القضاء على التضخم باكمله - ومن ذلك نستخلص أن وجود الطلب على النقود من أجل المضاربة سيكون معوقا للقضاء الكامل على التضخم فى حين إذا كان الطلب على النقود جميعه من أجل المعاملات وفقا للمنطق الكلاسيكى فأن سعر الفائدة سيرتفع بالدرجة التى تقضى عليه تماما .

ويمكن مقارنة وجهة نظر كل من وكسل وكينز بالمثال الآتى : إفترض زيادة فى الإنفاق الحكومى وأن البنيان الإقتصادى فى حالة عمالة كاملة . فإذا كانت هذه الزيادة لم تأتى عن طريق فرض الضرائب فأن الحكومة يمكن أن تحصل عليها من مصدرين.

أ - الإقتراض من الجمهور .

ب - جمع نقود جديدة أو الإقتراض من البنوك باحتياطيات متزايدة أى عن طريق زيادة العرض النقدى بطريقة مباشرة.

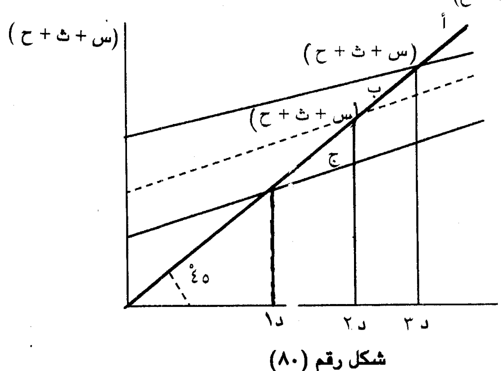
ووفقا لتحليل وكسل للتضخم فأن الطريقة (ب) تتسبب فى رفع الأسعار أى لها آثار تضخمية فى حين أن الطريقة (أ) لا تؤدى الى ذلك . ولكن ما هو منطق وكسل فى هذا الصدد؟ يعتقد وكسل أنه فى الطريقة (ب) لايقابل الزيادة فى الإنفاق الحكومى تخفيض فى الطلب الخاص ولذلك تظهر زيادة فى الطلب الكلى وبالتبعية ترتفع الأسعار . أما فى الطريقة (أ) فـاذا إقترضت الحكومة من القطاع الخاص فانها بذلك تتنافس مع المستثمرين الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة الى الحد الذي ينخفض فيه الطلب الخاص بنفس القدر الذي يزيد به الانفاق الحكومى وبالتبعية فأن ذلك لن يؤدى الى آثار تضخمية أما بالنسبة لكينز فان الطريقة (أ) أيضا لها آثار تضخمية لأن الطلب على النقود من أجل المضاربة لن يؤدى الى إرتفاع سعر الفائد بالدرجة التى يتساوى معها الانخفاض فى الاستثمار الخاص

والزيادة فى الإنفاق الحكومى كما سبق أن بينا وتجدر الاشارة بأن الطريقة (ب) آثار تضخمية أكبر من الطريقة (أ) حيث لم ينتج عنها زيادة فى سعر الفائدة .

مما سبق يتبين أن هناك فرق جوهرى بين وجهة نظر كل من وكسل وكينز فى تفسير تضخم الطلب - فالأول يعتقد أن زيادة كمية النقود مادامت غير مصحوبة بزيادة الانتاج تتسبب حتما فى ارتفاع الاسعار وهذه النتيجة صحيحية فى حالة زيادة عرض النقود عن طريق الأقراض المباشر للبنوك لرجال الأعمال أو عن طريق سوق الأوراق المفتوحة أما كينز فيعتقد أن التضخم يمكن ان يحدث اذا لم يتغير عرض النقود كما أن الزيادة فى عرض النقود عن طريق سوق الأوراق المفتوحة قد لايكون له أثراً تضخميا فى حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادى فى حالة عمالة غير كاملة وإن زيادة الطلب فى هذه الحالة قد يؤدى الى زيادة الانتاج وعدم أرتفاع الاسعار .

ويمكن شرح نظرية كينز لتضخم الطلب بما يسمى بالفجوة التضخمية .

ويبين الشكل رقم (٨٠) الاستهلاك (س) كدالة للدخل الحقيقى (د) وإذا إفترضنا إنفاقا استثماريا (ث) وإنفاقا حكوميا (ح) - فأن جملة الطلب الكلى تساوى (س + ث + ح) .



شكل رقم (٨٠)

الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

واذا لم توجدحدود على الانتاج فأن الدخل القومى يرتفع الى المستوى د ٣ حيث يتساوى الإنفاق الحقيقى مع العرض أى الخط المساعد (٤٥°) ولكن اذا إفترضنا ان الدخل عند مستوى العمالة الكاملة د٢ أى أن د٣ لن يتحقق.

ويلاحظ عند الدخل د٢ (دخل العمالة الكاملة) أن الطلب الكلى يرتفع عن العرض الكلى الأمر الذى يؤدى الى الخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية وهى الفرق بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند مستوى العمالة الكاملة أي المسافة أ ب كما هو مبين بالشكل . وهذه الفجوة تؤدى الى ارتفاع الاسعار ولايمكن الحد من تأثير هذه الفجوة على الاسعار إلا اذا وجدت مؤثرات جانبية أى غير المباشرة للأسعار فأن إرتفاع الاسعار قد يتسبب فى تخفيض الاستهلاك أو الاستثمار أو الانفاق الحكومى أو مجموعة فهم بالدرجة التى تؤدى الى تلاشى الفجوة التضخمية وعلى العموم فأن تحليل كينز للفجوة التضخمية يعتبر موازيا لتحليله للفجوة الانكماشية . فاذا ما كان الطلب الكلى غير كافيا لتحقيق العمالة الكاملة كما هو مبين بخط (س + ث + ح) مستوى الدخل د١ فأن هناك عجزا فى الطلب الكلى عن العرض الكلى قدرة المسافة ب جـ ويطلق على هذه المسافة " الفجوة الانكماشية ، ويعتقد كينز فى إنه اذا ما إنخفضت الأسعار والأجور (إذا وجدت الفجوة الإنكماشية فأن ذلك يكون له أثرا غير مباشر من حيث تشجيعه للإستهلاك والإستثمار وبالتبعية زيادة طلب الكلى الأمر الذى قد يؤدى إلى تخفيض دخل مستوى العمالة الكاملة.

مما سبق يتبين أن كينز قد إعتمد فى تحليله على الآثار غير المباشرة للأجور والأسعار للتخلص من كلا الفجوتين الإنكماشية والتضخمية .

ويمكن التعرف على بعض اثار الفجوة التضخمية من العرض التالى :

١- إذا كانت كمية النقود (م) ثابتة أو انها تزيد بنسبة أقل من الزيادة فى الأسعار فأن معدل الفائدة (ر) سيرتفع ويترتب على ذلك إنخفاض الاستثمار (وأحيانا إتجاه منحنى الاستهلاك الى أسفل).

٢- تتسبب زيادة الأسعار فى توزيع الدخل الحقيقى فى غير صالح ذوى الدخل

الثابت (مثل الموظفين) وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك لهذه الفئة أكبر من المتوسط فأن ذلك يؤدى الى إنتقال الدالة الاستهلاكية الى أسفل (ولكن إذا كان أقل من المتوسط فأنه يؤدى الى انتقالها الى أعلى).

٣- يشجع إرتفاع الأسعار الواردات بينما يحد من الصادرات .

٤- نتيجة لتأثير بيجو Pigon Effect فأن إرتفاع الأسعار قد يؤدى الى تخفيض الاستهلاك .

٥- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلى عن الأسعار فأن ادالة الاستهلاكية تنتقل الى أسفل .

٦- إذا توقع المستهلكون استمرار إرتفاع الأسعار فى المستقبل فأن ذلك يدفعه لشراء السلع المعمرة هذا بالاضافة الى إقبال المستثمرين بمزيد من الاستثمارات .

كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين الى تخزين السلع وبناء على هذا التوقع فأن الفجوة التضخمية ستزداد. أما إذا كانت التوقعات أن زيادة الأسعار وقتية ولن تدوم فأن ذلك قد يتسبب فى تأجيل شراء السلع المعمرة والاستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذى قد يخفض الفجوة التضخمية .

٧- زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب فى توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال على حساب العاملين أى يرفع من الربح على حساب الأجور . وفى حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدى للإستهلاك والميل الحدى للإستثمار للحاصلين على الأجور فأن ذلك مؤداه إنتقال الدالة الإستهلاكية الى أسفل الأمر الذى يحد من الفجوة التضخمية .

كيفية التحكم فى تضخم الطلب :

لقد سبق أن بينا أن زيادة العرض النقدى تؤدى الى التضخم فى حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادى فى حالة عمالة كاملة . ومن الطبيعى فأن تضيق هذا العرض قد يتسبب فى الحد من الفجوة التضخمية وبالتالى الحد من آثارها - ولكن فى بعض الاحيان لايمكن للمجتمع تضييق العرض النقدى بالدرجة الكافية ولذلك

فإن هناك بعض المعايير الاخرى التى قد تساعد فى تضييق الفجوة التضخمية وهذه المعايير قد تشمل رفع سعر الفائدة لتثبيت الإنفاق الاستهلاكى.، قد تستخدم السياسة الضريبية للحد من الانفاق الاستهلاكى ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسية فالحكومة لا يمكنها رفع الضرائب بدرجة كبيرة.

وقد تستخدم وسائل مباشرة مثل التحكم فى توزيع السلع ومنع تصنيع أو استخدام المواد الخام فى الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أعلى للأجور.

التحليل الديناميكى لتضخم الطلب :

لقد بينا فيما سبق أن تحليل التضخم يجب أن يكون ديناميكيا حتى يمكننا أن نتبين كيفية تزايد الأسعار ومعدل هذه الزيادة - وتتوقف سرعة التضخم على عدة عوامل أهمها :

١- الفترة التى تفصل بين إرتفاع أسعار السلع والخدمات وحصول الأفراد على دخول نقدية مرتفعة .

٢- المرونة الدخلية للسلع والخدمات.

ولبيان المعدل الذى تزيد به الأسعار نفترض أن :

$$د_{ز} = ك_{ز} + ث_{ز} = د^{ه} \qquad (١)$$

حيث :

$د_{ز}$ = الدخل الجارى الحقيقى أى فى الفترة ز

$ك_{ز}$ = الإنفاق الإستهلاكى الحقيقى فى الفترة ز

$ث_{ز}$ = النهاية العظمى للإنتاج الحقيقى من المجتمع (العمالة الكاملة)

وتبين المعادلة الآتية الدالة الإستهلاكية :

$$ك ز = أ + ب \frac{د_{ز} - ١}{س ز}$$

حيث أ = ثابت ، ب = الميل الحدى للإستهلاك

$د_{ز - ١}$ = الدخل النقدى فى الفترة السابقة

$س_{ز}$ = مستوى الأسعار الحالى

واذا إفترضنا أن الإستثمار تلقائيا أى $ث_{ز} = ث^{٥}$

فان الدخل النقدى $د_{ز}$ فى الفترة ز يساوى :

$$د_{ز} = د^{٥} \; س_{ز} \quad (٣)$$

وبالتعويض فى المعادلة الثالثة بقيمة ده س :

$$د_{ز} = أ + \; د_{ز - ١} + ث^{٥}) \; س_{ز} = د^{٥} \; س_{ز}$$

ومن ذلك يتبين أن :

$$ب د^{٥} \; \frac{س_{ز - ١}}{س_{ز}} = د^{٥} - (أ + ث^{٥})$$

وعليه فإن :

$$\frac{س_{ز}}{س_{ز - ١}} = \frac{ب د^{٥}}{د^{٥} - (أ + ث^{٥})}$$

ونتبين $\frac{س_{ز}}{س_{ز - ١}}$ معدل التغير فى السعر

ومن هذه النتيجة يتبين أن معل الزيادة فى السعر يتوقف إيجابيا على كل من (ب) الميل الحدى للإستهلاك ، (أ + ث٥) أى الجزء من الدخل المستقل عن الدخل الحقيقى الجارى - كما أن معدل الزيادة فى السعر يتوقف سلبيا على مستوى الدخل الحقيقى عند مستوى العمالة الكاملة . إفترض أن :

$$\text{د}^{\text{ه}} = \text{١٠٠} \quad \text{،} \quad \text{أ} = \frac{\text{د}_{\text{ز}} - \text{١}}{\text{س}_{\text{ز}}} \; \text{٢٠} \quad \text{، ب} = \text{٥ر}$$

$$\text{ث}^{\text{ه}} = \text{٤٠} \quad \text{فإن}$$

$$\frac{\text{س}_{\text{ز}}}{\text{س}_{\text{ز}} - \text{١}} = \frac{(\text{٥ر})\,(\text{١٠٠})}{\text{١٠٠} - \text{٦٠}} = \text{١٫٢٥}$$

أى أن السعر يزيد بمعدل يبلغ ٢٥٪ سنويا

٢- تضخم التكاليف Cost Inflation

ينشأ تضخم التكاليف نتيجة لضغط النقابات العمالية لرفع الأجور . ويبين هذا التحليل أن الأجور فى الاقتصاد الحديث لاتتحدد فقط بقوى العرض والطلب للعمال بل تخضع للقوى المساومية للنقابات العمالية والمنشآت . وعليه فأن الأجور لاتزيد فقط عندما يزيد الطلب على العمال عن عرض العمال . تؤدى المساومة إلى رفع الاجور حتى إذا لم توجد زيادة فى الطلب على العمال بل ربما قد تون هناك زيادة فى العرض. ويختلف تضخم الطلب عن تضخم التكاليف فى أن إرتفاع الأجور قد لايكون لجميع أنواع العمل كذلك ليس فى جميع قطاعات البنيان الاقتصادى ، أى أن تضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب. ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمال على العمال وبالتبعية ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط العمالية حتى لو لم تكن هناك ندرة فى العمالة وإذا

ما ارتفعت الاجور بمعدل يفوق التحسين فى الانتاجية فإن ذلك يرفع تكاليف الانتاج مما يدفع رجال الأعمال الى رفع الاسعار ومن حيث يحدث التضخم .

وقد إفترض فى هذا التحليل (أ) يقرر أصحاب الأعمال الأسعار والانتاج بحيث يحصلون على أقصى الإرباح فى المدى القصير (ب) قيمة الانتاج الحدى لعنصر العمل ينخفض لكل منشأة بزيادة العمالة وهذا يعنى أن زيادة الأجور تؤدى الى تخفيض العمالة إلا إذا إرتفعت الأسعار بنفس معدل الزيادة فى الاجور النقدية ومن ثم تزداد الاسعار.

وتزداد الاسعار نتيجة لزيادة الأجور أو بمعنى آخر زيادة تكاليف الانتاج (تضخم التكاليف) لايتطلب على الإطلاق زيادة فى الطلب.

٣- التضخم الخليط (الطلب والتكاليف)

Mixed Demand - Cost Inflation

قد لاتكون الزيادة فى الطلب عامة فى البنيان الاقتصادى فقد تحدث زيادة فى الطلب على منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى - واذا إرتفع الطلب على منتجات أحد القطاعات فأن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالى يرتفع الربح .

وهذا الوضع يؤدى بأصحاب الأعمال فى هذا القطاع الى التوسع فى الانتاج ويستلزم هذا التوسع زيادة العمالة والتى يمكن تحقيقها برفع الأجور . إلا أن العمالة فى الصناعات الأخرى عندما يجدون إرتفاع معدلات الأجور فى هذه الصناعة يرغبون فى تعديل أجورهم فى صناعتهم حتى على فرض عدم وجود زيادة فى الطلب على العمال . لذلك يمكن القول أن التضخم العام قد يحدث دون زيادة عامه فى الطلب ولكن نتيجة لطلب زائد فى احد قطاعات البنيان الاقتصادى . ومن ذلك يتبين أن قوى التكاليف لم تبدأ التضخم ولكنها ساعدت فى إنتشاره .

٤- تضخم التعلية Mark - Up Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم من تقاليد قطاع الأعمال فى وضع الأسعار . وتوضع الأسعار فى هذه الحالة وفقا للتكاليف المباشرة وتكاليف العمالة بحيث يغطى

السعر هذه التكاليف كذلك يسمح بتغطية التكاليف الثابتة ويسمح أيضا بهامش من الربح كما أن العمال يحاولون الحصول على الأجور التى تحافظ على مستواهم المعيشى وذلك بمقارنة الاجور النقدية بالرقم القياسى للأسعار .

إفترض أن الرقم القياسى للأسعار قد أرتفع فان ذلك سيدفع العمال إلى المطالبة برفع أجورهم النقدية حتى يحافظون على مستوى رفاهيتهم . وعندما ترتفع الأجور النقدية بنفس معدل الزيادة فى الأسعار فإن ذلك سيرفع من التكاليف المباشرة للانتاج مما يؤدى برجال الأعمال الى تعلية الاسعار ، ثم ارتفاع الأسعار سيدفع ثانية العمال لرفع الاجور وهكذا تستمر هذه العملية من ارتفاع الاجور لارتفاع الاسعار مادام الانتاج لايتوسع بالدرجة الكافية التى تحد من التضخم ويسمى هذا النوع من التضخم أحياناً بالتضخم الحلزونى Spiral Inflation.

٥- التضخم المستورد Import Inflation

يعتبر التضخم المستورد من أخطر أنواع التضخم على البنيان الاقتصادى ، لأن هذا النوع من التضخم كان الى وقت قريب يمكن السيطرة عليه من خلال الحماية الجمركية خاصة للسلع الأولية أو الوسيط المستخدمة فى انتاج السلع النهائية . ولكن بعد تنفيذ اتفاقية الجات (منطقة التجارة العالمية) بصفة عامة وقانون الملكية الفكرية بصفة خاصة أصبح السيطرة على التضخم المستورد أن لم يكن نادراً فهو مستحيل.



الفصل الرابع عشر نظرية التجارة الدولية

تمهيد :
أولاً : حساب المعاملات التجارية (الحساب الجارى)
ثانياً : حساب التحويلات من جانب (طرف) واحد
ثالثاً : حساب العمليات الرأسمالية
المراجع العربية والاجنبية



الفصل الرابع عشر
نظرية التجارة الدولية [١]

تمهيد

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التى تساعد صانعى وراسمى السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومى نظراً لانه فى كثير من الاحيان ترتبط الاجراءات الاقتصادية (المادية والنقدية) التى تتخذ فى دولة ما بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة . فالاحصاءات والبيانات التى يتضمنها ميران المدفوعات تعتبر أداة لتفسير وتقييم العديد من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمى وهذا ربما يؤدى براسمى السياسة الاقتصادية الى تغيير مضمون ومحتوى ، وأدوات سياستهم الاقتصادية . فالعجز فى ميزان المدفوعات يمكن ان يجعل الحكومة تتخذ من الاجراءات لتخفيض الانفاق العام (عن طريق رفع سعر الفائدة مثلا) وذلك لتقليل الانفاق على الواردات الأجنبية وربما تحبيذ بل والمطالبة بالحماية ضد هذه الواردات وفرض قيود على رأس المال حماية ودفاعاً عن قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية . من ذلك يتبين أن ميزان المدفوعات يعد من أكثر المؤشرات الاقتصادية أهمية بالنسبة لراسمى السياسات الاقتصادية فى البلدان الاقتصادية المفتوحة . ويتطلب بالتالى دراسته بالتفصيل لتوضيح ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته وما هو المقصود بالعجز أون أو الفائض فى ميزان المدفوعات.

كما تتضمن الدراسة فى هذا الفصل عرض نظرية التجارة الدولية مستهلين ذلك بالتعرف على أساس التخصص الدولى أو السبب فى قيام التجارة بين الدول

---

(١) محمد رئيف مسعد عبده (دكتور) ، الاقتصاد الدولى فى عصر التكتلات الاقتصادية، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧/٩٦.

حيث نعرض فى ذلك الآراء الرئيسية وأفكار نظرية ريكاردو فى اختلاف النفقات النسبية للسلع والخدمات بين الدول كأساس للتخصص وقيام التجارة فيما بينها كما رآه التقليديون وبعد أن نتعرف على الانتقادات التى وجهت للفرض النظرية التى قام عليها الفكر التقليدى فى التجارة الدولية نعرض لمحاولات تطويع فروض النظرية للواقع ، يلى ذلك عرض افكار النظرية الحديثة للتجارة الدولية فيما يتعلق ببيان مصدر اختلاف النفقات النسبية بين الدول ثم نعرض المناهج الفكرية الجديدة فى نظرية التجارة الدولية وسوف نتناول عرض هذه النظريات والآراء بايجاز ودون الخوض فى تفاصيل فروضها وجزئياتها المختلفة بل سنقتصر على بيان أهم فروضها ومضمونها والانتقادات الموجهة اليها او تقييمها .

١ - ماهية ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل أو بيان احصائى مبوب بكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تتم بين المقيمين فى الدولة (سواء كانوا أفراد، شركات، هيئات ، ومؤسسات حكومية) والمقيمين فى الخارج (غير المقيمين) وذلك خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة) ويثير تعريف ميزان المدفوعات تساؤلات عديدة أهمها : ما هو المقصود بالعجز ، وسنحاول ان نلقى الضوء عليه.

تحديد المقصود بالمقيم :

وفقا للمفاهيم العلمية فان المقيم هو أى شخص طبيعى أو معنوى (شركة - هيئة...) تربطه علاقات قوية بالدولة ويخضع لقوانين ويتمتع بحمايتها عند اللزوم (١)، ولايشترط لكى يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد ما زن يقطن فى هذا البلد بشكل أو صفة دائمة، فالسائحين والمسافرين القادمين من دول أخرى يعتبرون فى حكم

---

(١) سعيد النجار ، التجارة الدولية - الطبعة الثانية - دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص ص ١٨٠ - ١٨٢.

"غير المقيم" لان موطن اقامتهم الأصلى والدائم ليس فى الدولة محل الدراسة بل فى بلدهم الاصلى وهذا ينطبق على اعضاء السلك الدبلوماسى والدارسين فى بعثات وأفرادا لقوات المسلحة الاجنبية المرابطة داخل حدود الدولة يعتبرون فى حكم غير المقيم (مثل قوات الأمم المتحدة والامريكية فى البوسنة ودولة الكويت). وبناءاً عليه فأن المعاملات الاقتصادية التى تتم بين هذه الوحدات أو الفئات والمقيمين تعتبر معاملات اقتصادية تتم بين الداخل والخارج ومن ثم تسجل فى ميزان المدفوعات من ناحية أخرى ايشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن فى هذا البلد بشكل دائم أو يتمتع بجنسية البلد حتي و ان ابتعد عنه فالشركات الانجليزية مثلا التى تزاول نشاطا اقتصاديا فى دولة كينيا تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات كينيا وغير مقيمة من وجهة نظر ميزان المدفوعات الانجليزية.

ويستخدم نظام " القيد المزدوج" فى امساك الدفاتر عند تسجيل بيانات وحسابات ميزان المدفوعات . فعملية الشراء وعملية البيع لنفس السلع ما هما الا وجهان لعملة واحدة هى التبادل وكل وجه منهما يساوى تماما الوجه الاخر ، فالمبلغ الذى يدفعه المشترى لسلعة ما (١٠ جنيه مثلا) لابد وأن يساوى المبلغ الذى يقبضه البائع لها (١٠ جنيه ايضا) أو بالمعنى المحاسبى تتساوى القود المدينة مع القيود الدائنة . نفس الشئ ينطبق بالنسبة لكل عملية تتم بين الدولة والعالم الخارجى ، بمعنى أن لكل عملية قيدين متساويين فى القيمة، أحدهما دائن والأخر مدين . فاذا صدرت مصر سلعة كالقطن فان عملية تصدير القطن تسجيل قيد دائن فى ميزان المدفوعات المصرى يقابله قيد مدين فى الجانب الآخر من الميزان المصرى مثل استيراد سلعة كالقمح مثلا بنفس القيمة النقدية ، أو زيادة حقوق الدولة على الغير، أو زيادة الأصول الاجنبية ، وكلها قيود مدينة. وتستخدم عبارات " متحصلات ومدفوعات" كمترادفات" لدائن ومدين" على التوالى . وبالرغم من أن عملية تساوى القيود الدائنة بالقيود المدينة فى جانبى حساب ميزان المدفوعات تعتبر قاعدة أساسية فى تركيب هذا الميزان، الا أننا نسمع ونتحدث كثيرا عن اختلال ميزان

المدفوعات أو توازنه بمعنى آخر ، وهذا المعنى أو المفهوم الآخر هو الذى يتناول ويتضمن البنود الأصيلة المستقلة) لعملية التبادل الدولى والتى يصورها ميزان المدفوعات ويعزل عنها بعض بنود الموازنة التى يقتصر دورها أو وظيفتها - كما سنرى - على المحافظة على التوازن الشكلى أو الصورى فى ميزان المدفوعات، والتى يعنى وجودها فى ميزان المدفوعات وجود اختلال فعلى فى هذا الميزان.

٢- تركيب بنود ميزان المدفوعات :

يتم عرض مكونات ميزان المدفوعات فى صورة جدول يقسم أفقياً إلى عدة أقسام رئيسية حسب أو وفقاً لطبيعة المعاملات وطبقا لنشرات صندوق النقدالدولى يتم عرض بيانات ميزان المدفوعات فى ثلاثة اقسام اساسية هى :

١- القسم الأول يتضمن حساب المعاملات الجارية.

٢- القسم الثانى حساب التحويلات من جانب (طرف) واحد.

٣- القسم الثالث حساب رأس المال (التحويلات الرأسمالية)

يبين الجدول رقم (١) الصورة العامة لميزان المدفوعات.

أولاً : حساب المعاملات التجارية (الحساب الجارى)

يتم فى هذا الحساب تسجيل جميع المعاملات التجارية فى السلع (المعاملات المنظورة أو المادية الملموسة) والخدمات (المعاملات غير المنظورة) خلال الفترة المعنية بأعداد الميزان، ويشتمل على البنود التالية :

أ - التجارة المنظورة (تجارة السلع) :

تضم التجارة المنظورة كل من الصادرات والواردات السلعية (المادية) التى تعبر الحدود الدولية تحت نظر سلطات الجمارك ، فالصادرات هى السلع التى يبيعها المقيمون في بلد ما الى غير المقيمين مثل مبيعات أو صادرات مصر من القطن ،

الأرز، المنسوجات وغيرها، كما أن الواردات هى السلع التى يشتريها المقيمون فى . بلد ما من غير المقيمين. وتسجل السلع المصدرة كقيد دائن فى الحساب الجارى لأنها تقتضى من الأجانب أداء أو الالتزام بأداء مدفوعات للمقيمين فى البلد بمعنى أنها تؤدى الى حصول البلد على متحصلات وبطريقة مماثلة فان الواردات السلعية تسجل مدينة فى نفس الحساب لأنها تقتضى من المقيمين فى البلد أداء أو الالتزام بأداء مدفوعات للأجانب بمعنى أنها تلزم البلد القيام بمدفوعات للأجانب . وتعتبر التجارة المنظورة أو تجارة السلع من أهم بنود ميزان المدفوعات ، حيث تدل معظم احصاءات موازين المدفوعات فى البلدان المختلفة أنه يشكل حوالى ٣٠-٤٠٪ من مجموع المعاملات الاقتصادية الدولية ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية اصطلاح الميزان التجارى، ويكون الميزان التجارى موافق أو فى صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من (أو تفوق) قيمة الواردات السلعية والعكس يكون الميزان التجارى فى غير صالح الدولة أو غير موافق إذا كانت قيمة الواردات السلعية تفوق قيمة الصادرات السلعية، ومن الأمور الهامة المرتبطة بتحديد البنود الواردة فى الحساب الجارى تلك المتعلقة بكيفية تقييم الصادرات والواردات ، بمعنى أن نشاط التصدير والاستيراد يتضمن نفقات النقل والشحن والتأمين، فكيف تضاف هذه النفقات الى قيمة كل من الصادرات والواردات . لتوضيح هذه النقطة نفرض أن سلعة تصدير مصرية قيمتها (١٠٠ جنيه) وكانت مثلا نفقات نقل وشحن وتأمين هذه السلعة من ميناءالاسكندرية الى ميناء مرسيليا بفرنسا (٢٠ جنيه)، معنى ذلك أن قيمة هذه السلعة تصبح (١٠٠ + ٢٠ = ١٢٠ جنيه) عند وصولها الى ميناء الاستيراد (مرسيليا) . والسؤال الآن : ماهى القيمة التى تحسب على أساسها الواردات؟ هل هى مبلغ ١٠٠ جنيه مصرى ، أم مبلغ ١٢٠ جنيه مصرى؟

فى الواقع يمكن الاعتمادعلى هاتين القيمتين عند تسجيل بنود الصادرات

والواردات السلعية المصرية . فاذا اخذنا قيمة السلعة على أنها تعادل مائة جنيه وهى قيمة السلعة فى ميناءالتصدير المصرى أى نستبعد منها نفقات النقل والتأمين والشحن، يطلق على أساس التقييم هذا اسم فوب F.O.B حيث :

F = Free O = On B = Board

أى قيمة السلعة المصدرة على المركب فى ميناء التصدير قبل أن تضاف اليها نفقات النقل ، الشحن والتأمين من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد . واذا اخذنا القيمة الثانية للسلعة وهى مائة وعشرون جنيها، قيل أن هذه القيمة هى قيمة السلعة فى ميناء الاستيراد، أى قيمتها بعد اضافة نفقات النقل والشحن والتأمين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد ويطلق على هذه القيمة اسم "سيف" .C.I.F حيث:

C = Cost I = Insurance F = Freight

وبناءاً عليه فانه دوليا عند تقييم الصادرات يتبع نظام "فوب" وعند تقييم الواردات يتبع نضاف " سيف" وهو يعادل نظام فوب + نفقات النقل والشحن والتأمين.

جدول (١)

مكونات ميزان المدفوعات

١- الحساب الجارى :

أ - تجارة السلع

الصادرات	٣٠٠
الواردات	- ٢٢٠
الميزان التجارى	+ ٨٠

ب - الخدمات (المعاملات غير المنظورة)

نقل وتأمين	+ ٢٥
دخول الاستثمارات	+ ١٠
مصروفات حكومية	- ٢٥

صافى المعاملات غير المنظورة	+ ١٠

رصيد الحساب الجارى (أ + ب)	+ ٩٠
٢- حساب التحويلات من جانب واحد	- ٢٥

٣- حساب رأس المال :

رؤوس أموال طويلة الأجل	- ٦٩
أصول قصيرة الأجل والتزامات	+ ٥
احتياطيات رسمية	+ ٢

رصيد حساب رأس المال	- ٦٢

السهود والخطأ	- ٣

ب - التجارة غير المنظورة (الخدمات)

تضم كل من الصادرات والواردات غير المنظورة ، فقد يؤدى المقيمون فى دولة ما خدمات الى غير المقيمين يترتب عليها انتقال مدفوعات (نقود) عبر الحدود الدولية ثمناً لهذه الخدمات وهذه تسمى صادرات غير منظورة لأنها لاتقع تحت نظر أو بصر رجال الجمارك وبالتالى لايسجلونها فى سجلاتهم والعكس قد يؤدى غير المقيمين خدمات الى المقيمين ويترتب عليها انتقال النقود عبر الحدودالدولية ثمناً لها ، وتسمى واردات غير منظورة وتشمل العمليات غير المنظورة بنود عديدة مثل :

١- **خدمات النقل**: وهى تشمل المدفوعات الدولية التى تتعلق بمختلف انواع خدمات النقل (الجوى والبرى والبحرى) مثل رسوم المرور نظير ما تقدمه هيئة قناة السويس من خدمات عندما تسمح للسفن المملوكة لغير المقيمين بالمرور فى القناة وكذلك ثمن تذاكر السفر نظير الخدمات التى تؤديها شركات الملاحة والطيران المصرية عندما تقوم بنقل الأشخاص الذين يقيمون بالخارج أو بنقل السلع لحسابهم.

٢- **خدمات السياحة**: وتشمل نفقات السياحة والعلاج الطبى والدراسة بالخارج.

٣- **التأمين**: ويشمل المدفوعات الدولية فى كل انتقال أقساط التأمين، التى تتعلق بالتأمين على الحياة والبضائع ضد الحوادث .

٤- **دخول الاستثمارات**: وهذه تشمل العوائد من الاستثمارات الخارجية بصورها وأنواعها المختلفة مثل : عائد الودائع بالبنوك الأجنبية وعائد الأوراق المالية الاجنبية وايجارات العقارات بالخارج وكذلك أرباح الشركات التابعة وفروعها بالخارج.

٥- **النفقات الحكومية**: مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والنفقات الحربية فى الخارج (للتدريب أو القواعدالعسكرية) ومساهمات الدولة كاشتراكات فى المؤسسات الدولية وهناك خدمات أخرى مثل ايجار الأفلام والاشتراك فى الأقمار الصناعية والاعلان وعوائد حقوق التأليف والنشر وعادة يكون الحصول على بيانات عن

المعاملات غير المنظورة من الأمور الصعبة لأنها تعتمدعلى التقدير وليس الحصر مثل حساب ايرادات أو نفقات النشاط السياى فهى تحسب على أساس متوسط الانفاق اليومي مضروبا فى عدد الأيام التي قضاها الاجانب فى مصر أو المصريين فى انجلترا مثلا. ويحظى حساب المعاملات الجارية بأهمية كبيرة فى ميزان المدفوعات بسبب حجمه النسبى بالمقارنة بالحسابات الأخري فى الميزان كما أنه يتضمن جميع المعاملات المرتبطة بالدخل أو الناتج القومى (الانتاج والاستهلاك) . كما ذكرنا ينتج عن حساب المعاملات الجارية فى السلع والخدمات خلال فترة معينة رصيد ما قد يكون سالب أو عجز اذا كانت قيمة المدفوعات الجارية للعالم الخارجى أكبر من قيمة متحصلات الدولة الجارية، والعكس قد يكون الرصيد موجب أو فائض اذا زادت قيمة متحصلات الدولة من صادراتها من السلع والخدمات عن مدفوعاتها إلى العالم الخارجى عن الواردات من السلع والخدمات، ويتم تسوية هذا الرصيد عن طريق الحسابات الأخرى فى ميزان المدفوعات.

ثانيا : حساب التحويلات من جانب (طرف) واحد :

يشمل هذا الحساب المتحصلات أو المدفوعات ذات الجانب الواحدأى التى لم يسبقها تصدير أو استيراد سلع أو خدمات فهى تحويلات يترتب عليها انتقال موارد (مادية أو مالية) من والى الخارج دون المطالبة بقيمتها فى الحال أو فى المستقبل، وتنقسم هذه التحويلات الى تحويلات خاصة أو حكومية :

أ - التحويلات الخاصة :

تشمل الهبات والتبرعات (النقدية أو العينية مثل الأغذية والأدوية) التى تدفعها هيئات وأفراد ، هيئات خاصة) مثال ذلك فى مصر تحويلات العاملين أو المهاجرين لذويهم فى مصر أو هبات المؤسسات الخيرية مثل هيئة الهلال الأحمر وهيئة الصليب الأحمر الدولية .

ب - التحويلات الحكومية :

وتشمل المنح والتعويضات سواء نقدية أو عينية المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثل التعويضات التى دفعتها المانيا لاسرائيل نتيجة خسائر الحرب، ومنح الاغاثة من الكوارث الطبيعية أو لدعم برامج التنمية الاقتصادية أو لتمويل شراء معدات حربية ويتم تسجيل هذه التحويلات فى ميزان المدفوعات وفقا للأسس السابقة أى يسجل قيدين لكل عملية دائن ومدين ، فمثلا اذا حصلت دولة ما على منحة (مواد غذائية أو أسلحة) من حكومة صديقة سيتم قيد قيمة هذه السلع مدينة فى الحساب الجارى ضمن بند الواردات أما الجانب الاخر من العملية فلن يسجل فى أى مكان آخر لكونها بدون مقابل ومن ثم يتم اجراء قيل مقابل دائن بنفس القيمة فى حساب التحويلات من جانب واحد ويسمى "تحويلات حكومية".

ثالثاً : حساب العمليات الرأسمالية :

هذا القسم يصور حركة رأس المال وكذلك حركات الذهب النقدى خلال فترة اعداد ميزان المدفوعات ويتضمن هذا الحساب مجموعة من البنود وهى :

أ - حركة انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

وهى رؤوس الأموال التى تنتقل (تحول) من أو إلى الخارج بقصد الاستثمار قصير الأجل أى لمدة لاتتجاوز السنة وأهم أشكال هذا النوع من الاستثمار السندات الحكومية، أذونات الخزانة أو للاستفادة من الفروق فى أسعار الفائدة أو لغرض المضاربة للاستفادة من فروق الاسعار الخاصة بالعملات وهو ما يعرف باسم " النقود الساخنة" . وقد يكون السبب وراء حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل عدم الاستقرار السياسى.

ب - حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :

وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لمدة تزيد عن سنة أو لأجل طويل وتكون بواعثها توقع ارتفاع معدلات الأرباح فى الخارج عن

الداخل أو أن اسعار الفائدة طويلة الأجل تكون أعلى فى الخارج عن الداخل . وأهم بنودها وأشكالها الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأسهم والسندات فى سوق المال فى الدول المختلفة أو الاستثمار المباشر فى مشاريع خارج الدولة أو شراء العقارات فى الخارج كما تعتبر القروض الخاصة والحكومية مع غير المقيمين حركات رؤوس أموال طويلة الأجل. ويترتب على تدفق رؤوس الأموال للخارج زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها الدولية (وتقيد فى جانب المدفوعات)، والعكس فى حالة تدفق رؤوس الأموال للداخل يؤدى الى نقص دائنية الدولة الدولية أو زيادة مديونيتها الدولية (وتقيد فى جانب المتحصلات).

جـ - حركات الذهب النقدى :

يستخدم الذهب كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية. لذلك فى حالة زيادة المدفوعات الخارجية عن المتحصلات الخارجية ، يستطيع البلد الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد النقص عن طريق بيع (تصدير) الذهب والحصول مقابله على عملات أجنبية ويتبع فى تسجيل بيع (تصدير) الذهب من احتياطيات الذهب النقدى للدولة نفس القاعدة الخاصة بالصادرات السلعية والخدمية حيث يسجل دائناً . وفى حالة استيراد الدولة للذهب (الحصول على الذهب) يسجل مديناً . وبناءاً عليه فآن حركات الذهب النقدى تشمل التغيرات التى تحدث أو تطرأ على أرصدة الذهب لدى السلطات النقدية خلال فترة أعداد ميزان المدفوعات ونظراً لأهمية رصيد الذهب لدى الدولة باعتباره احتياطى يمكن أن يستخدم لشراء عملات أجنبية اضافية عند الحاجة (لتمويل شراء السلع الغذائية الأساسية مثلا أو معدات حربية) فانه يتم السحب منه فقط من أجل تغطية عجز المدفوعات الناجمة عن المعاملات الأخرى. ويساعد حساب رأس المال فى علاج الاختلال الذي يحدث فى الحساب الجارى وحساب التحويلات من جانب واحد. ففى حالة وجود رصيد صافى دائن لهذين الحسابين يكون رصيد حساب رأس المال سالباً، والعكس اذا كان رصيد الحسابين الصافى مدينا (سالبا) يكون رصيد حساب رأس المال موجباً .

بعد عرض مكونات الحسابات المختلفة التى يتكون منها ميزان المدوفعات ، من الضرورى أن نوضح أنه رغم اجراء قيدان لكل عملية تتم مع الخارج احداهما دائن والآخر مدين وهو ما يعنى نظرياً أن المجموع الكلى للبنود المدينة لابد أن تتساوى تماماً مع المجموع الكلى للبنود الدائنة ، ففى الحياة العملية الواقعية تكون هناك صعوبة فى الحصول على بيانات كاملة وصحيحة عن جانبى كل عملية تتم مع غير المقيمين أو الخارج وهذا قد يؤدى الى فروق فى مجاميع كلا من البنود المدينة والدائنة ، لذلك يستخدم بند موازنة يسمى "سهو وخطأ" باعتباره قيد باقى (متبق) يستخدم لتحقيق التوازن الحسابى لميزان المدفوعات.

٣- معنى التعادل الحسابى فى ميزان المدفوعات :

عرضنا فيما سبق جميع المعاملات التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي يتم تسجيلها فى الحسابات الثلاث المشار اليها ، ونظرا لخضوع كل الحسابات لنظام القيد المزدوج فأن القيمة الكلية للجانب الدائن لميزان المدفوعات والذى يتألف من المتحصلات التى تتلقاها الدولة من الخارج تتكافأ مع القيمة الكلية للجانب المدين أو بعبارة أخرى تتساوى ايرادات الدولة مع جملة مدفوعاتها ولايعنى هذا التعادل أو التكافؤ الحسابى الكلى، تعادل الجانبين الدائن والمدين فى كل حساب من الحسابات الثلاث على حده.

فقد يسفر التبادل الدولى عن زيادة فى المدفوعات الناجمة عن المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل عن الايرادات المتحصلة عن هذه المعاملات والتحويلات فى هذه الحالة يتكفل حساب التحويلات من جانب واحد أو حساب حركات انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بسد العجز الذى حدث فى المعاملات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل سداداً كاملا، وإلا ستضطر الدولة أن تقابل هذا العجز بتصدير الذهب الى الخارج (أى انخفاض أرصدة البلاد من الذهب) أو الحصول على ائتمان قصير الأجل (أى زيادة مديونيتها لأجل قصير للخارج) ومن ثم تتحقق الموازنة النهائية بين ميزانى المعاملات الجارية والتحويلات .

من ذلك نخلص أن هذا التكافؤ يرجع إلى ما تتكفل به حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وحركات الذهب النقدي مع ملاحظة أن هناك من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ما لاينشأ بقصد موازنة المعاملات الجارية ويطلق عليها الحركات " المستقلة " تمييزاً لها عن الحركات " الموازنة" التى هى محل الكلام .

من هنا كان التعادل أو المساواة الحسابية (وليس التوازن الحسابي) بين الجانب الدائن والجانب المدين من ميزان المدفوعات أمر بديهى أو حتمى ولكن هذا التعادل الحتمى ليس له أى مضمون زو مغزى اقتصادى ، فلا يمكن الاستدلال منه عن حالة المركز الاقتصادى الخارجي للبلد وما يتردد بين حين واخر عن وجود فائض أو عجز فى ميزان المدفوعات المصرى أو غيره ، فالتعادل الحسابى الحتمى يتحقق سواء كان المركز الاقتصادى الخارجى للبلد حسن أم سئ ومن ثم يثار تساؤل مهم هو ما هى الكيفية التى تحقق بها مثل هذا التعادل الحتمى ؟ وهل هناك ما يسمى التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ؟.

من هنا نخلص بأنه على حين يتحقق التعادل حتماً بين الجانب المدين والجانب الدائن لميزان المدفوعات فى جميع الأحوال استناداً إلى مبدأ " القيد المزدوج" فأن التوازن بمعناه الاقتصادى قد يتحقق وقد لايتحقق ومن ثم فانه لمعرفة حالة المركز الاقتصادى الخارجي للبلد وهل هو متوازن اقتصادياً من عدمه وحقيقة ما نسمع عنه من أن ميزان مدفوعات دولة ما فى حالة عجز أو فائض فأن هذه الأمور يتم معرفتها بدلالة مجموعات معينة من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات ويتم الاجابة على هذه التساؤلات بتقسيم بنود ميزان المدفوعات الى قسمين أو مجموعتين يفصل بينها خط أفقى .

معاملات اقتصادية توضع فوق الخط وهى تمثل المعاملات والبنود الأصلية فى ميزان المدفوعات والتى تعتبر مصدر الخلل (أو عدم التوازن) فى ميزان المدفوعات سواء كان فى صورة فائض أو فى صورة عجز .

ومعاملات اقتصادية أخرى تقع أو توضع تحت الخط وهى عبارة عن "بنود

التسوية" التى تعالج ما ينشأ فى المجموعة الأولى الأصيلة من فائض أو عجز ومن ثم يمكن معرفة ووصف مركز ميزان المدفوعات ككل باستخدام اما الفائض (أو العجز) فوق الخط أو العجز (أو الفائض) المقابل تحت الخط . فمثلا لو وجد عجز فى مجموع المعاملات الاقتصادية التى تقع فوق الخط فأن هذا الأمر يقتضى من السلطات المعينة تمويل هذا العجز عن طريق احداث فائض مناظر فى مجموع المعاملات الاقتصادية التى تقع تحت الخط .

مما سبق يمكن أن نستنتج أن العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات يمكن أن يتحدد بناء على الطريقة المتبعة فى تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله، أى يعتمد على تصنيف بنود ميزان المدفوعات بين "أصيلة" تعكس الفائض أو العجز فى الميزان و "بنود تسوية" تعكس الطريقة التى يتم بمقتضاها تسوية الفائض أو العجز، وبالتالى موازنة الميزان من الناحية الحسابية، وهناك معايير كثيرة لتصنيف بنود ميزان المدفوعات على النحو المشار اليه يمكن حصرها فيما يلى :

١- الميزان الشامل للسيولة.

٢- الميزان الصافى للبسيولة.

٣- الميزان الأساسى.

٤- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة .

٥- التوازن السوقى لميزان المدفوعات

وسنتناول أحد هذه المعايير والتى كثر الجدل حوله .

الميزان الأساسى :

وهو معيار مناسب لتقييم ميزان المدفوعات للبلاد التى ليس لعملاتها صفة العملات الاحتياطية كمعظم الدول النامية حيث لايكون لحركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل عادة أهمية تذكر فى موازين مدفوعاتها . هذا المعيار يفرق

بين نوعين من المعاملات الاقتصادية ، التى لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الاقتصادية التى ليست لها صفة الدورية والتكرار وتعرف باسم بنود التسوية أو الموازنة . وطبقا لهذا المعيار فأن الميزان الأساسى يتكون من جميع المعاملات الدائنة والمدينة التى تتميز بالتكرار والدورية والواقعة فوق الخط وهذه المعاملات تشمل ك

١- الصادرات والواردات السلعية الخدمية.

٢- التحويلات من جانب واحد.

٣- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

وهذه المعاملات أو التدفقات تستخدم كمقياس لأجمالى الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات تعد مناسبة لتقييم الأداء الخارجى للاقتصاد القومى.

وبناءعلى ما سبق فان :

رصيد الميزان الأساسى:

= رصيد ميزان المعاملات الجارية

+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد

+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

وقد استبعدت معاملات رأس المال قصير الأجل لأنه يفترض أنها متقلبة أو تعويضه (تستخدم كبند موازنة أو تسوية) .

أما بنود التسوية أو الموازنة فتتضمن - كما ذكرنا - المعاملات الاقتصادية التي ليست لها صفة الدورية والتكرار والتى تشمل :

١- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

٢- حركات الذهب النقدى .

٣- التغيرات فى احتياطى الصرف الأجنبى.

أى أن :

رصيد ميزان بنود الموازنة

= رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل

\+ رصيد ميزان الصرف الأجنبى

\+ رصيد ميزان الذهب النقدى

والجدول التالى يبين هذه الأرصدة .

جدول (٢)

تقدير العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات

باستخدام الميزان الأساسى

م	الرصيد	القيمة
١	رصيد ميزان المعاملات الجارية	– ١٢٠
٢	رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	+ ٨٠
٣	رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل (الحكومية والخاصة)	– ٢٠
٤	رصيد الميزان الأساسى (إجمالى الفائض + أو اجمالى العجز–)	– ٦٠
٥	رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	+ ٣٠
٦	التغيرات فى الاحتياطيات الرسمية للصرف الأجنبى والذهب	+ ٣٠

وفقا لهذا المعيار يمكن أن نستنتج أن رصيد الميزان الأساسى (المعاملات المستقلة الدورية والمتكررة أعلى الخط) (– ٦٠) يتطابق (ولكن بأشارة عكسية) مع رصيد ميزان المدفوعات (أى كافة المعاملات الأخرى أسفل الخط + ٦٠).

٥- التطورات المبكرة فى نظرية التجارة

إن نظرية التجارة الدولية التى نعرفها اليوم تمتد جذورها فى كتابات آدم سميث فى القرن الثامن عشر. لقد كان الرأى السائد قبل آدم سميث فيما يتعلق بالتجارة الخارجية هو فكر مدرسة التجاريين التى كانت تدعو لتنظيم التجارة الخارجية وضرورة تدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية من أجل تحقيق فائض من المعادن النفيسة (أساس ثروة وقوة الدولة) بالاعتماد على زيادة الصادرات . ظهرت آراء الاقتصاديين التقليديين فى ظل ذلك - متمثلة فى أفكار سميث وريكاردو وجون ميل لتهاجم أشكال التدخل والحماية وفرض القيود على التجارة الخرجية ، فدعا آدم سميث بحماس لإلغاء الحماية المفروضة على التجارة الخارجية وتحريرها من أجل توسيع رقعة السوق أمام المنتجات الوطنية والاستفادة من المزايا التى يحققها التخصص وتقسيم العمل بين الدول . كانت نقطة البدء فى نظرية التجارة الدولية لدى التقليديين هو أن قيام التخصص والتجارة الدولية يرجع لاختلاف النفقة الحقيقية أو المطلقة لانتاج السلعة موضوع التبادل بين دولتين ثم تجاوز ريكاردو ذلك وبين أن اختلاف النفقة المطلقة لايكفى لتحديد التخصص الدولى بل المهم فى التخصص والتجارة الدولية هو اختلاف النفقات النسبية.

اختلاف النفقات المطلقة هو أساس قيام التبادل الدولى عند سميث :

استند آدم سميث فى دعوته لحرية التجارة بين الدول وقيام التخصص إلى التمييز فى نفقات الانتاج الحقيقية أو المطلقة حيث يحقق تقسيم العمل والتخصص مزايا ومنافع لجميع الأطراف .

ويقصد بنفقة الانتاج المطلقة للسلعة ، النفقة الحقيقية التى يتحملها المجتمع من أجل انتاج الوحدة من السلعة ، أى مقدار الموارد الاقتصادية التى تلزم لانتاج الوحدة . فإذا أخذنا بافتراض التقليديين من أن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد الذى يعتد به فى تحديد النفقة ومن ثم يمكن القول أن النفقة المطلقة لانتاج السلعة فى بلد معين أقل من نفقة انتاجها فى بلد آخر، اذا تطلب انتاجها فى البلد الأول

عددا من وحدات العمل أقل مما يلزم لانتاجها فى البلد الأخر . ويعنى انخفاض نفقة الانتاج المطلقة متمثلة فى ساعات العمل اللازمة لانتاج الوحدة من السلعة فى بلد ما ارتفاع انتاجية العمل أو انتاجية استخدام الموارد فى ذلك البلد بالقياس الى غيره من البلاد . ونعرض فيما يلى مثال رقمى لتوضيح ذلك .

نفترض بلدين هما مصر واستراليا ، سلعتين هما القطن والصوف ، وكانت نفقة انتاج الوحدة من القطن والصوف فى كلا البلدين مقدرة بوحدات العمل على النحو التالى :

الدولة	النفقة المطلقة لوحدة القطن	النفقة المطلقة لوحدة الصوف
مصر	٣ وحدات عمل	٦ وحدات عمل
استراليا	٦ وحدات عمل	٣ وحدات عمل

يتضح من هذا المثال أن النفقة المطلقة لانتاج القطن فى مصر أقل منها فى استراليا وهذا يدل على ارتفاع الكفاءة الانتاجية فى انتاج القطن فى مصر نتيجة تمتعها بميزة مطلقة أو ظروف انتاجية أفضل، وعندئذ يكون من مصلحة مصر أن تتخصص فى انتاج تلك السلعة التى تتميز فى انتاجها بنفقة مطلقة أقل من البلاد الأخرى . ونفس الشئ تتمتع به استراليا فى انتاج الصوف حيث تنتجه بنفقة مطلقة أقل مما ينتج به الصوف فى مصر ويكون من مصلحة استراليا ان تتخصص فى انتاج الصوف الذى تهئ لها الظروف الانتاجية فيه كفاءة انتاجية أعلى ويؤدى التخصص طبقاً لذلك وفى ضوء شيوع حرية التجارة الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع البلاد المتاجرة ، حيث تؤدى المنافسة بين المنتجين من البلاد المختلفة الى إحجام المنتجين فى كل بلد عن انتاج السلعة التى لايتمتع فيها البلد

بميزة مطلقة ويلاحظ على رأى أو فكرة سميث فى تفسير قيام التجارة الدولية بناء على اختلاف النفقات المطلقة أنه ينطبق فقط على بعض حالات التبادل التجارى بين الدول دون البعض الاخر فعالم الواقع يشير ويبين أن كثير من الدول تتمتع بنفقة مطلقة فى بعض السلع مساوية أو أقل من نفقة انتاجها المطلقة فى البلاد الأخرى وبالرغم من ذلك فأنها تقوم باستيراد تلك السلع من البلاد الأخرى ومن أمثلة ذلك استيراد الولايات المتحدة وانجلترا للمنسوجات القطنية من مصر وبعض البلاد الآسيوية بالرغم من امكان انتاج تلك المنسوجات فى بلادهم بنفقة انتاج مطلقة أقل. معنى هذا أن فكرة اختلاف النفقات المطلقة لاتقدم تفسير كافى أو شامل لقيام التجارة بين الدول وهذا هو ما دفع ريكاردو فى مؤلفه " مبادئ الاقتصاد السياسى عام ١٨١٧" ان يبحث ويقدم أساس أكثر شمولاً حيث وجد ذلك الأساس فى فكرة اختلاف النفقات النسبية.

تفاوت النفقات النسبية هو أساس التخصص الدولى :

يقصد بالنفقة النسبية المقارنة بين نفقة سلعتين ينتجهما نفس البلد ونفقة نفس السلعتين فى البلد الاخر وتحسب على اساس النسبة بين النفقة المطلقة لانتاج وحدة من سلعة فى البلد الأول والنفقة المطلقة لانتاج وحدة من نفس السلعة فى البلد الثانى فإذا اختلفت نسبة النفقة المقارنة للسلعة الأولى فيما بين البلدين عن نسبة النفقة المقارنة للسلعة الثانية . كان ذلك مبرراً لقيام التجارة بينهما فلا يرتبط الأمر كما نرى بالنظر الى نفقة سلعة واحدة .

ويمكن توضيح نظرية ريكاردو فى اختلاف النفقات النسبية بالاستعانة بالمثال التالى :

دولتين يجرى بينهما تبادل سلعتين وفى ظل الفروض التقليدية السابق الاشارة اليها والتى تتمثل فى :

١- أن التبادل بين الدولتين يتم فى صورة مقايضة بحيث تبادل كل دولة سلعتها مباشرة بسلعة الدولة الاخرى وبذلك لاتستخدم النقود فى تسوية عمليات

التبادل.

٢- سيادة النفقات الثابتة بالنسبة للسلعتين بصرف النظر عن حجم الانتاج.

٣- عدم وجود مصاريف نقل وتأمين ولا رسوم جمركية تصاحب انتقال السلعتين وذلك لسهولة تفسير النظرية .

٤- افتراض حالة التشغيل الكامل والمنافسة الكاملة داخل حدود كل دولة .

نفترض أن البلدين هما هولندا واستراليا تتبادلان اللحوم والزبد، وسوف نقارن نفقة انتاج السلعتين بكل منهما مقومة بعدد ساعات العمل من جهد عامل واحد، ونفترض أن التكاليف كانت على النحو التالى :

الدولة	نفقة انتاج وحدة لحم	نفقة انتاج وحدة زبد
استراليا	٧ ساعة	١٠ ساعة
هولندا	١٥ ساعة	١٢ ساعة

ركز ريكاردو على كيفية تحديد قيم السلع فى مجال التبادل الدولى ووفقا لنظرية النفقات النسبية يتخصص كل بلد فى انتاج السلع التى ينخفض لديه نسبياً نفقات انتاجها المقارنة من العمل وبالتالى تقوم البلد بتصدير تلك السلع التى يملك فى انتاجها مزايا نسبية أو يتفوق فى انتاجها ، كما تقوم باستيراد السلع التى تعانى من تخلف نسبى فى انتاجها، ومن المثال نلاحظ مايلى :

أولا : من حيث النفقات المطلقة نجد تميزاً لدى استراليا فى انتاج كل من السلعتين حيث تقل عندها نفقة انتاج الوحدة من اللحم ومن الزبد اذ تبلغ ٧، ١٠ ساعات على التوالى بينما هى فى هولندا ١٥ ، ١٢.

ثانيا : من حيث النفقات النسبية نجد أنه بمقارنة النفقات المطلقة للسلعتين فى

البلدين أن استراليا رغم تميزها أو تفوقها المطلق فى انتاج كلتا السلعتين إلا أنها أكثر تفوقاً (أقل نفقة نسبية أو مقارنة) فى انتاج اللحم اذا ما قورنت بالنفقة فى هولندا ٧/١٥، ١٠/١٢ بمعنى ان النفقة النسبية لانتاج وحدة من اللحوم فى استراليا .

= التكلفة المطلقة لانتاج اللحوم فى استراليا / التكلفة المطلقة لانتاج اللحوم فى هولندا = ٧ / ١٥ = ٤٥ر٠

وكذلك النفقة النسبية لانتاج وحدة من الزبد فى استراليا

= التكلفة المطلقة لانتاج الزبد فى استراليا / التكلفة المطلقة لانتاج الزبد فى هولندا = ١٠ / ١٢ = ٨٣ر٠

أى أن تكلفة انتاج وحدة اللحوم فى استراليا تعادل ٤٥ر٠ من تكلفة انتاجها فى هولندا فى حين أن تكلفة انتاج وحدة الزبد تعادل ٨٣ر٠ من تكلفة انتاجها فى هولندا وحيث أن التكلفة النسبية لانتاج وحدة اللحوم باستراليا أقل من التكلفة النسبية لانتاج وحدة الزبد فمن صالحها أن توجه مواردها وتتخصص فى انتاج اللحوم وتصدير الفائض عن حاجاتها الى هولندا مقابل استيراد احتياجاتها من الزبد من هولندا والعكس بالنسبة لهولندا .

فالتكلفة النسبية لانتاج وحدة اللحوم = ١٥/٧ = ١ر٢

والتكلفة النسبية لانتاج وحدة الزبد = ١٢/١٠ = ٢٥ر١

وهذا يوضح أن التكلفة النسبية لانتاج الزبد فى هولندا أقل من التكلفة النسبية لانتاج اللحوم ومن ثم تتخصص هولندا فى انتاج الزبد مع تصدير فائض الانتاج الى استراليا مقابل استيراد احتياجاتها من اللحوم من استراليا .

ثالثاً : وفقاً لتخصص كل دولة تستطيع استراليا تصدير اللحوم الى هولندا مقابل

الزبد ، كما تستطيع هولندا تصدير الزبد الى استراليا مقابل اللحوم .
ويترتب أو ينتج عن ذلك فائدة للدولتين ، فاستراليا بتصديرها وحدة من اللوحم (تكلفها ٧ ساعات عمل محلياً) ستحصل على وحدة من الزبد (التى تكلفها ١٠ ساعات عمل محليا) وبذلك ستوفر استراليا ٣ ساعات عمل . كذلك هولندا بتصديرها وحدة من الزبد (التى تكلفها ١٢ ساعة عمل محليا) مقابل وحدة من اللوحم (التى تكلفها ١٥ ساعة عمل محليا) ستوفر ٣ ساعات من العمل.

مما سبق نخلص انه رغم تخلف هولندا عن استراليا من حيث النفقة المطلقة لكلتا السلعتين إلا أنها تعتبر أقل تخلفاً – من حيث النفقة النسبية أو المقارنة – فى انتاج الزبد عنها فى انتاج اللحوم وهذا ما يبرر تخصصها فى انتاج الزبد وتصديره لاستراليا مقابل استيراد اللحوم من الأخيرة.

رابعاً : إذا تساوت النفقة النسبية بين بلدين فإن التجارة لا تقوم بينهما حتى ولو تميزت احداهما عن الأخرى من حيث النفقة المطلقة لانتاج كل من السلعتين .
لنأخذ مثلا : بلدين هما مصر واستراليا لنرى مدى امكان تبادل سلعتى القطن والصوف فيما بينهما . فإذا افترضنا أن النفقة الحقيقية لانتاج كل من السلعتين فيهما :

الدولة	قنطار القطن	طن الصوف
مصر	٢٠ ساعة عمل	٢٠ ساعة عمل
استراليا	١٠ ساعة عمل	١٠ ساعة عمل

بمعنى أن النفقة المطلقة للقطن فى مصر هى ضعف نفقته فى استراليا،

وكذلك النفقة المطلقة للصوف بها .

فالنفقة النسبية للقطن فى مصر = ١٠/٢٠ = ٢

والنفقة النسبية للصوف فى مصر = ١٠/٢٠ = ٢

كذلك النفقة النسبية للقطن فى استراليا = ٢٠/١٠ = ٢/١

والنفقة النسبية للصوف فى استراليا = ٢٠/١٠ = ٢/١

فاذا صدرت مصر وحدة من القطن (تكلفها محليا ٢٠ ساعة) فاقصى ما يمكن أن تحصل عليه من استراليا هو ما يعادل قنطار قطن (أى ما يعادل ١٠ ساعات عمل صوف أى طن صوف) أى أن مصر تصدر قنطار قطن وتحصل مقابله على طن صوف، والاثنان يتكلفان ٢٠ ساعة عمل داخل مصر . وهذا معناه أن مصر لن تستفيد من التبادل مع استراليا . نفس المنطق ينطبق على حالة استراليا فهى لو صدرت طن صوف لمصر (يكلفها ١٠ ساعات عمل) فاقصى ما ستحصل عليه من مصر هو قنطار قطن (يكلفها ١٠ ساعة عمل) أى أن استراليا لن تحقق أية فائدة من التبادل مع مصر ، أى أنه فى حالة تساوى النفقات النسبية لانتاج السلعتين تنعدم المصلحة زو الفائدة من التخصص ولا تقوم التجارة بين البلدين.

٧- معدل التبادل الدولى وبيان مدى الكسب من التجارة :

سنحاول أن نوضح ما يتحقق من نفع أو كسب لكل من البلدين فى ضوء معدل التبادل الدولى السائد. وهذا يتطلب المقارنة بين نفقة الاستبدال المحلية بين السلعتين بمعدل التبادل الدولى بينهما . فمعدل التبادل الدولى بين سلعتين – بوجه عام – هو ثمن احدي السلعتين مقدراً بوحدات من السلعة الاخرى ، فإذا جرى تبادل الصوف الخام بفول الصويا مثلا بين بلدين فإن معدل التبادل الدولى يعنى ثمن الوحدة من الصوف الخام مقدرة بوحدات من فول الصويا. وتستخدم فكرة معدل التبادل التجارى الدولى بالمقارنة على معدلات التبادل المحلية السائدة بين السلعتين محل التبادل فى كل من البلدين طرفى المبادلة لتبرير قيام التجارة بين الدول عند اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع فيما بينهما .

وحيث يعود التبادل التجارى بالنفع على البلدين المتبادلين فإن مقدار ما يعود على كل منهما من فائدة يتوقف على معدل التبادل الدولى فقد يستقر معدل التبادل فى مستوى يحقق غالبية النفع لاحد البلدين وجزء يسير من النفع للبلد الآخر، ونعود لمثالنا فإذا بلغ معدل التبادل الدولى بين السلعتين ١ : ١ أى وحدة لحم = وحدة واحدة من الزبد ، وقامت استراليا بتصدير ١٠٠ وحدة من اللحم الى هولندا فإنها تحصل مقابلها على ١٠٠ وحدة من الزبد وفقاً لمعدل التبادل الدولى ١:١ ولما كان معدل التبادل المحلى باستراليا وفق مثالنا هو ١ : ٧ر٠ أى أن وحدة اللحم يجرى تبادلها محليا ٧ر٠ وحدة من الزبد فإن الفارق بين معدل التبادل الدولى ومعدل التبادل المحلى = (١- ٧ر٠) × ١٠٠ = ٣ر × ١٠٠ = ٣٠ وحدة زبد يكون هو نفعها الصافى من التبادل التجارى مع هولندا.

ومن جهة اخرى تحقق هولندا من هذا التبادل كسباً صافيا من التجارة مع استراليا يتمثل فى الفرق بين معدل التبادل الدولى السائد بين السلعتين وهو ١ : ١ وبين معدل التبادل المحلى بها حيث وحدة زبد = ٨ر٠ وحدة لحم (١٢/١٥) وبذلك يكون النفع الصافى من التجارة لدى هولندا هو (١-٨ر٠) × ١٠٠ = ٢ر٠ × ١٠٠ = ٢٠ وحدة لحم.

وفى هذا المثال نجد أن الحد الأدنى لكمية الزبد التى تقبلها استراليا مقابل وحدة واحدة من اللحم تصدرها للخارج هى ٧ر٠ وحدة زبد وإلا حصلت على مقابلها من الداخل وفقاً لمعدل التبادل المحلى . كذلك فالحد الأقصى لكمية الزبد التى تستعد هولندا لتصديرها مقابل الحصول على وحدة لحم واحدة من استراليا هى ٢٥ر١ (١٢/١٥) وحدة زبد . وبين هذين الحدين الأدنى والأقصى يستقر المستوى الفعلى لمعدل التبادل التجارى بين البلدين . أما كيف يتحدد هذا المستوى الفعلى لمعدل التبادل بين الحدين المذكورين فلم يتعرض له ريكاردو حتى تصدى له جون ميل فى منتصف القرن التاسع عشر ضمن نظريته عن الطلب المتبادل .

٨ - نظرية الطلب المتبادل : (١)

قدم جون ستيوارت ميل عام ١٨٤٨ أفكاره عند بحث كيفية تحديد معدل التبادل التجارى الدولى بين الدول أطراف المبادلة - بعد أن تناول بالدراسة والتحليل نظرية ريكاردو فى النفقات النسبية (المقارنة) حيث افترض أن المستخدم من العمل بقدر معين فى كل بلد من اطراف التبادل يمكن أن يسفر عن كمية مختلفة من الناتج من السلع محل التبادل فى كل من تلك البلاد وبذلك ركز ميل لتحليل المزايا المقارنة أو الفاعلية المقارنة لعنصر العمل بدلا من التركيز على النفقة من العمل لانتاج كل سلعة كما فعل ريكاردو ، ويصور المثال التالى فكرة الفعالية المقارنة للعمل فى كل من السودان والدانمرك.

العمل	الدولة	اللحم (وحدة)	الزبد (وحدة)
جهد عامل فى أسبوع	السودان	٣٠	٢٠
جهد عامل فى أسبوع	الدانمرك	١٢	١٥

فالسودان لديها ميزة مطلقة على الدانمرك فى انتاج كلتا السلعتين حيث تنتج كل منهما بنفقة أقل إلا أن تفوق أو تميز السودان النسبى أكبر فى انتاج اللحم عنه فى انتاج الزبد ، كما يبدو من الآتى :

$$\frac{\text{٣٠ وحدة لحم فى السودان}}{\text{١٢ وحدة لحم فى الدانمرك}} > \frac{\text{٢٠ وحدة زبد فى السودان}}{\text{١٥ وحدة زبد فى الدانمرك}}$$

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، ارجع الى وجدى حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ، ١٩٨٣، الفصل الثانى.

ومن جهة أخرى نجد أن الدانمرك تعانى من عدم التميز أو التخلف فى نفقة انتاج السلعة وان كان التخلف النسبى يبدو أقل فى انتاج الزبد عنه فى انتاج اللحم وهو ما يبدو كالآتى :

١٥ وحدة زبد فى الدانمرك		١٢ وحدة لحم فى الدانمرك
ـــــــــــــــــــــــ	<	ـــــــــــــــــــــــ
٢٠ وحدة زبد فى السودان		٣٠ وحدة لحم فى السودان

وخلص ميل إلى أنه :

اذا كان الناتج المتولد عن استخدام كمية معينة من الموارد فى السودان هو ل١ لحم أو ل٣ من الزبد ، بينما يتولد عن نفس كمية الموارد المستخدمة فى الدانمرك ل٢ لحم أو ل٤ من الزبد فان السودان تصدر اللحم وتستورد الزبد طالما كان :

ل١(٣٠)		ل٣(٢٠)
ـــــــــــ	<	ـــــــــــ
ل٢(١٢)		ل٤(١٥)

حيث يعتبر انتاج اللحم فى السودان أعلى كفاءة من انتاج الزبد فيه.

وخلص الى ان المدى الذى يستقر عنده معدل التبادل الدولى بين البلدين يتحدد على ضوء معدل التبادل المحلى الذى يستند بدوره الى الكفاءة النسبية للعمل فى كل من البلدين وفى داخل هذا المدى يتحدد معدل التبادل الفعلى وفقاً لمدى قوة طلب كل من البلدين على سلعة البلد الآخر أو وفقاً لقوة الطلب المتبادل ، ويعبر جون ميل بالطلب المتبادل عن كمية الصادرات التى تعرضها دولة ما عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات .

ومن ثم خلص ميل إلى أن ريكاردو اقتصر فى تحليله على جانب العرض بمعنى أنه بين الكميات المعروضة من السلعتين التى يمكن أن يعرضها كل من البلدين المتبادلين عندما يكون معدل التبادل الدولى بالنسبة لكل سلعة أكبر من معدل

التبادل الداخلى لها فى البلد الذى يصدها، وحيث أن معدل التبادل الدولى ماهو إلا ثمن للسلعة التى ينتجها بلد ما مقدرة بوحدات من سلعة ينتجها بلد آخر ، فاذا طقنا القواعد العامة التى تقررها نظرية الثمن للتعرف على ثمن التوازن – وهو الثمن الذى يمثل هنا المعدل الذى يستقر عقب قيام التجارة الدولية – فان ذلك يستلزم المعرفة بالكميات التى يعرضها ويطلبها كل من البلدين فى السوق الدولية عند معدلات التبادل المختلفة فمن بين معدلات التبادل المختلفة معدل معين يمثل ثمن التوازن الدى يتحقق به أو عنده التساوى بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من السلعة وقد قام جون ستيوارت ميل بعلاج ذلك فى نظريته عن الطلب المتبادل حيث أوضح أن طلب (واردات) احد البلدين للسلعة التى ينتجها البلد الآخر إنما يمثل فى نفس الوقت عرض (صادرات) البلد للسلعة التى يقوم هو بانتاجها فاذا صدرت مصر قطنا لانجلترا مقابل الات فان القطن من جانب مصر هو الثمن الذى تدفعه مقابل ما تحصل عليه من الالات ، كما أن طلب انجلترا (أى وارداتها) من قطن مصر يثير فى الوقت ذاته عرض انجلترا (صادراتها) للآلات ، ويستقر معدل التبادل الدولى عند المستوى الذى يحقق التساوى بين الكمية التى يطلبها أحد البلدين فى السوق الدولى من السلعة التى ينتجها البلد الآخر مع الكمية التى يصدرها من سلعته الى ذلك البلد الآخر .

٩- الانتقادات التى وجهت للنظرية التقليدية ومحاولات علاجها :

من أبرز الانتقادات التى وجهت للنظرية التقليدية فى النفقات النسبية ما يلى:

١- اعتمادها على نفقة العمل دون غيره من عناصر الانتاج (كرأس المال والطبيعة) وهذا تبسيط للأمور وانكار دور باقى العناصر فى العملية الانتاجية.

٢- اعتمادها على فروض ساكنة سواء بالنسبة لكميات عناصر الانتاج أو أذواق المستهلكين أو حتي دوال الانتاج .

٣- افتراض النظرية لثبات نفقة الانتاج وغلة (ناتج) النشاط بغض النظر عن حجم أو اتساع النطاق الانتاجي وهذا يتنافى مع الواقع الذى يتميز بتزايد النفقة فى

بعض الانشطة وتناقص النفقة فى انشطة اخرى مع تزايد أحجامها .

٤- أغفلت النظرية أثر نفقات النقل عند مقارنة النفقات النسبية فتكلفة النقل أحد المدخلات التى يتحتم احتسابها ضمن نفقة انتاج السلعة فكثيراً ما يؤدى تزايد نفقة النقل الى فقدان الميزة النسبية التى يتمتع بها بلد ما فى انتاج السلعة.

٥- النظرية لا تنطبق فى الواقع فى الحالات التى تعمد فيها الدول انتاج السلعة حتى دون توافر المزايا الطبيعية لانتاجها لديها بل وحتى مع امكان استيرادها من الخارج بتكلفة أقل وذلك لاعتبارات تحقيق الاستقلال الوطنى والاقتصادى فى بعض السلع الاساسية مثل ما قامت به المملكة العربية السعودية من انتاج القمح رغم ارتفاع تكلفة انتاجه عن تكلفة استيراده .

مما سبق يمكن أن نتبين أن النظرية التقليدية قامت على فروض غير واقعية ، الأمر الذى استدعى وأبرز الحاجة الى نظرية واقعية تتوافق مع النظرية الحديثة فى القيمة وهو ما قدمته نظرية أولن B. Ohlin فى التجارة الدولية .

وقبل تناول النظرية الحديثة نستعرض بايجاز جهود بعض الاقتصاديين التقليديين فى علاج بعض أوجه النقص التى عبرت عنها الانتقادات السابق الاشارة اليها.

علاج بعض أوجه قصور النظرية التقليدية :

١- التعبير النقدى عن النفقات النسبية :

لما كان الاقتصاد الحديث يقوم على استخدام النقود فى المبادلات فقد كان من الضرورى تحديد نفقة انتاج السلعة نقديا وليس فى صورة وحدات العمل اللازمة لانتاج السلعة بمعنى أن الأساس الذى يحرك التجارة الدولية هو الاختلافات المطلقة فى الاثمان النقدية للسلع .

مثال:

نفترض أن ١٠ أيام عمل تنتج فى سويسرا ٢٠ ساعة يد أو ٢٠ راديو

و ١٠ أيام عمل تنتج فى اليابان ١٠ ساعة يد أو ١٦ راديو

يتضح من المثال أن سويسرا تتمتع بميزة مطلقة على اليابان فى انتاج كلتا السلعتين إلا أن لديها ميزة نسبية فى انتاج ساعات اليد، ونجد أن اليابان أقل تخلفا فى أنتاج أجهزة الراديو عنها فى انتاج الساعات، وعندما تقوم التجارة بين البلدين ستخصص سويسرا فى انتاج الساعات وتتخصص اليابان فى انتاج أجهزة الراديو .

اذا عبرنا عن المثال بالقيم النقدية بافتراض أن أجر يوم العمل فى سويسرا ١٨ دولار أمريكي والآجر اليومى فى اليابان ١٢ دولار . ومن ثم يمكن التعبير عن النفقة النسبية بين البلدين على الصورة التالية :

البلد	الأجر اليومي (دولار)	إجمالى الأجور	إجمالى الناتج (وحدة)	النفقة النقدية أو ثمن الوحدة بالدولار
سويسرا	١٨	١٨٠	٢٠ ساعة يد	٩ دولار
سويسرا	١٨	١٨٠	٢٠ جهاز راديو	٩ دولار
اليابان	١٢	١٢٠	١٠ ساعة يد	١٢ دولار
اليابان	١٢	١٢٠	١٦ جهاز راديو	٥ر٧ دولار

يتضح من الجدول أن النفقة النقدية لانتاج وحدة من ساعات اليد فى سويسرا (٩ دولار) أقل منها فى اليابان (١٢ دولار) أما النفقة النقدية لانتاج أجهزة الراديو . فهى أقل فى اليابان ٥ر٧ دولار منها فى سويسرا ١٢ دولار . وهو ما يؤدى الى تخصص سويسرا فى انتاج الساعات واليابان فى انتاج الراديو وهى نتيجة تتفق تماماً مع نظرية النفقات النسبية.

٢- حالة أكثر من سلعتين وأكثر من بلدين :

لا يقتصر التبادل التجارى الدولى - كما افترضت النظرية التقليدية - على سلعتين فحسب أو بلدين فقط . فالواقع ان التجارة بين الدول تضم مئات السلع وتجرى بين عشرات الدول فى هذه الحالة يتم التخصص عن طريق ترتيب السلع التى ينتجها كل بلد ترتيبا تنازليا بحسب درجة التفوق النسبى التى يتمتع بها البلد فى انتاج كل من تلك السلع فبالنسبة للتبادل التجارى بين مصر واستراليا مثلا لايقتصر على القطن والصوف بل يمتد ويشمل اللحوم والبصل مثلا والغزل ومنتجات البلاستيك والبطاريات، ويمكن ترتيب السلع تنازليا وفقا للتفوق النسبى لكل من البلدين فى كل سلعة على الوجه التالى :



استراليا الصوف اللوحوم البطاريات البصل الغزل القطن مصر

من الشكل يتضح أن أولى السلع من حيث التفوق النسبى فى الانتاج لدى مصر هى القطن ثم الغزل والبصل وينخفض تفوقها النسبى الى ادنى حدوده فى انتاج اصوف والعكس بالنسبة لاستراليا تتميز نسبيا بالصوف يليه اللحوم ويهبط الى ادناه فيما يتعلق بالقطن.

والسؤال الآن هو كيف يتحدد الخط الفاصل بين البلدين فى التخصص؟

الإجابة أن الوضع يتوقف على قوة طلب كل من البلدين على السلع التى ينتجها البلد الآخر وفقا لحالة الميزان التجارى لدى كل منهما ، ففى حالة زيادة طلب استراليا على القطن المصرى ويترتب على ذلك عجز الميزان التجارى فإن استراليا تلجأ للتخصص فى بعض السلع الادنى التالية من حيث التفوق النسبى لديها كاللحوم مثلا تنتجها وتصدرها لمصر حتى تحقق توازن الميزان التجارى، ومن حيث

تعدد الدول التى تربط بينها التجارة الدولية يمكن النظر الى دولة ما كأحد طرفى التبادل والنظر فى سائر بلاد العالم الأخرى كطرف ثان فى التبادل.

٣- أثر نفقات النقل :

قد تختلف النفقات النسبية لانتاج السلعة بين بلدين ومع ذلك تكون نفقة النقل عائق أمام قيام التجارة بينهما وذلك عندما تساوى نفقات النقل - أو تزيد عن الفرق بين النفقة النسبية لانتاج السلعة فى كل من البلدين فى هذه الحالة يفضل كل بلد انتاج السلعة محليا لديه وتخرج السلعة من مجال التبادل التجارى بين البلدين وهذا يعنى زن نفقات النقل تؤدى الى انكماش نطاق التخصص الدولى والتجارة الدلية ويكون أثر نفقات النقل فى المعتاد أكثر ضخامة فى مجال تبادل المنتجات الأولية منه فى السلع المصنوعة حيث تقل نفقات نقل السلع الأخيرة نسبياً عن الأولى (المواد الأولية).

٤- حالات تزايد وتناقص النفقة - اسقاط فرص ثبات النفقة :

افترضت النظرية ثبات النفقة الخاصة بانتاج السلعتين مهما تغير حجم الناتج فى كل منهما إلا أن الواقع خلاف ذلك فكثير من فروع الانتاج يخضع لظاهرة تزايد النفقة كلما اتسع حجم أو نطاق الانتاج كما قد تخضع بعض الفروع لظاهرة تناقص النفقة بتأثير مزايا الانتاج الكبير وتؤدى تغيرات النفقة مع تغير حجم الانتاج إلى وقوف التخصص عند حد معين ودخول سلع جديدة فى مجال التجارة ومعنى ذلك ان تخصص الدولة يكون جزئياً وليس كليا بمعنى ان مصر يمكن أن تنتج وتتخصص فى القطن والصوف الخشن .

مما سبق نخلص ان تعديل فروض النظرية التقليدية لايهدم مبدأ التخصص ولكنه فقط يضع حدوداً لانطباقه حيث يظل للتخصص الدولى منافعه للدول أطراف التبادل.

١٠- النظرية الحديثة فى التجارة الدولية :

فى ضوء ما وجه للنظرية التقليدية بفروضها من انتقادات وتحفظات قامت النظرية الحديثة للتجارة الدولية على اساس خلاصة التحليل الاقتصادى الحديث لنظرية تحديد ثمن التوازن وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق. قدم لهذه النظرية هكشر وأولين وتعرف ايضا بنظرية نسب عناصر الانتاج وهى تحاول زن تبين أن اختلاف النسب التى تتوافر بها عناصر الانتاج يؤدى الى اختلاف اثمانها وبالتالى الى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذى يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة انتاج أقل مما لو تم انتاجها محلياً وقد بدأ التفكير فى هذه النظرية بالبحث عن العوامل والقوى المحددة للأسعار فى اقتصاد دولة ما حيث رأى أولين أن الاسعار هى محصلة الطلب على السلع والمعروض منها .

ويتوقف جانب العرض على عاملين هما :

أ – مدى توافر الموارد من الكميات المختلفة من عناصر الانتاج .

ب – مستوى التقنية أو الشروط الفنية للانتاج (دوال الانتاج).

أما عوامل أو قوى الطلب فهما :

أ – مستوى الدخل وهيكل توزيعه .

ب – أذواق وتفضيلات المستهلكين.

وخلص أولين أن دوال الانتاج متماثلة فى دول العالم ، هيكل توزيع الدخل ثابت كما أن تفضيلات وأذواق المستهلكين متماثلة ومن ثم لم يتبق سوى عامل مدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الانتاج كمصدر أو سبب لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول ومن ثم تكون خلاصة نظرية أولين أن :

الاختلافات الدولية فى نسب عناصر الانتاج تؤدى الى اختلافات مشابهة فى هيكل النفقات والأسعار النسبية للسلع بمعنى أن كل دولة تقوم بانتاج وتصدير

السلعة التى تحتاج إلى عنصر الانتاج الذى تتمتع فيه بوفرة نسبية حيث تكون اثمانها منخفضة وبالتالى تكاليف انتاج السلع وأثمانها رخيصة وهذا ينطبق على السلع التى يدخل فى انتاجها الطبيعة أو رأس المال أو العمل بكثافة . وفى الوقت نفسه تقوم الدولة باستيراد السلع التى يدخل فى انتاجها بكثافة عناصر الانتاج النادرة حيث تكون أثمانها وتكاليف الانتاج والاسعار مرتفعة فمن الأفضل أن تستوردها .

من ذلك نخلص أن الصادرات فى كل بلد تتكون من السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج الوفيرة نسبيا وان واردات ذلك البلد تتكون من تلك السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج النادرة نسبياً فإذا تمتعت دولة كمصر بوفرة نسبية فى عنصر العمل وندرة نسبية فى عنصر رأس المال ودولة أخرى مثل بريطانيا تمتعت بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال وندرة نسبية فى عنصر العمل مثلا فأن نمط التخصص والتبادل الدولى يتحدد كما يلى :

- تقوم مصر بانتاج وتصدير السلع كثيفة العمل الزراعيـــة والمنسوجات لأنها أرخص نسبياً واستيراد السلع كثيفة رأس المال مثل الالات والمعدات لأنها غالية نسبياً أما بريطانيا فتقوم بانتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال (الالات والمعدات) لأنها رخيصة نسبيا واستيراد السلع كثيفة العمل لأنها غالية نسبيا مثل المنسوجات.

أثر حجم الانتاج على التخصص والتجارة الدولية :

يترتب على زيادة حجم الانتاج انخفاض فى تكاليف الانتاج وبالتالى الأسعار وهو نفس الأثر الذى ينجم عن الوفرة النسبية فى عناصر الانتاج وما تؤدى إليه من انخفاض أثمانها وتكاليف انتاج السلع التى تدخل (أو ساهم) فى انتاجها بكثافة أى أن هناك عاملين أساسين يشاركان أو يساهمان فى التخصص الدولى وبالتالى قيام التجارة الدولية ووفرة أو ندرة عوامل الانتاج وحجم الانتاج .

الانتقادات للنظرية :

نتناول بايجاز أهم هذه الانتقادات :

١- افترضت النظرية تشابه الظروف الفنية الخاصة بانتاج السلع أى تشابه دوال الانتاج للسلعة الوادة بين دول العالم وهذا غير صحيح لأنه يستبعد أثر التطورات والبحوث وما ينجم عنهما من تقدم تكنولوجى تمكن بعض الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة تؤهلها للتخصص فى انتاج وتصدير السلع كثيفة التقنية (التكنولوجيا).

٢- افترضت النظرية أن انتاج السلع والخدمات يتم فى ظل شروط المنافسة الكاملة فى حين ان الواقع يبين ان هذه الشروط لا تتوافر فى الاسواق وأن الاسواق تنظمها اشكال الاحتكار المختلفة من منافسة احتكارية واحتكار كامل واحتكار قلة . مما يؤديان الى اختلاف مستويات أسعار المنتجات عن تلك الأسعار الممكن أن تسود فى ظل المنافسة الكاملة.

٣- النظرية أهملت الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج والاهتمام بالاختلافات الكمية لعناصر الانتاج واعطاءها الدور الهام فى مجال تفسير قيام التجارة الخارجية.

٤- لم تراع أو تهتم النظرية بالعوامل الاخرى غير وفرة وندرة عناصر الانتاج التى تؤدى الى تخصص الدول فى انتاج سلع معينة وتصديرها مثل الخبرة والسبق التاريخى فى انتاج سلع معينة واكتسابها سمعة تجارية دولية مثل انجلترا وتخصصها فى انتاج المنسوجات القطنية رغم عدم توافر بعض مقومات الصناعة بها مثل القطن الخام .

٥- هناك أيضا العوامل الذاتية التى تشكل كل مجتمع وطنى بطابع ومزايا خاصة مثل نظام الحكم ودرجة تنافس السوق ومستوى التعليم والمران والثقافة العامة ومستوى المهارات والمهرة الفنية وصفات الادارة والتنظيم بالاضافة إلى العامل السياسى ودرجة التحكم الخارجى والسيطرة

الأجنبية وهذه العوامل لها تأثير فى الوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يعمل به الاقتصاد الوطنى لا تستطيع النظرية أن تقيسها لأنها كميات غير محسوسة .

اختبار نظرية أولين تطبيقيا :

جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هكشر - أولين فى التجارة الدولية كان أشهرها المحاولة التى قام بها الاقتصادى الأمريكى ليونتيف فى عام ١٩٥٣ فوفقاً للنظرية ان البلد يصدر منتجات تتضمن نسبة كبيرة من عامل الانتاج المتوفر لديه بكثرة نسبيا (الرخيص الثمن) ، بينما يستورد منتجات تحوى نسبة عالية من عامل الانتاج النادر لديه نسبياً (غالى الثمن).

ففى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بوفرة نسبية فى رأس المال وندرة نسبية فى عنصر العمل حيث قام ليونتيف بحساب كميات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قدره مليون دولار من الصادرات والسلع البديلة للواردات ومنها بالاستعانة بجدول المستخدم - المنتج للاقتصاد الامريكى عن سنة ١٩٤٧ استخرج نسب رأس المال الى العمل وتبين من الحسابات أن نسبة رأس المال الى العمل كانت أعلى فى السلع البديلة للواردات منها فى الصادرات وهذا يعنى أن الولايات المتحدة تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال وهذه النتيجة التى توصل اليها ليونتيف كانت تعرف وتشكل لغزا (لغز ليونتيف) وحاول ليونتيف أن يفسر هذا اللغز بقوله أن انتاجية العامل الأمريكى تعادل ثلاثة أمثال انتاجية العامل فى أى مكان آخر ومن ثم يجب ان نضرب عرض العمل الامريكى فى ثلاثة للوصول الى العرض الحقيقى وبناء عليه فالاقتصاد الأمريكى لايتميز بفائض نسبى فى رأس المال وبندرة نسبية فى عنصر العمل فالعكس هو الصحيح فرغم أن السكان العاملين فى أمريكا قد يبدون قليلى العدد بالنسبة الى رصيد رأس المال ، إلا أن نوعية العامل عالية بحيث أن العرض الفعال كبير نسبيا .

١١- نظرية "لندر" :

قدم لندر فى رسالته للدكتوراه عام ١٩٦٧ تفسيراً للتجارة الخارجية بين الدول وضح فيه أن انماط التجارة الدولية لاتتحدد بشكل أساسى من خلال مجموعة العوامل المرتبطة أو المتعلقة بالعرض وبالتحديد طبقا لعامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج حيث خلص الى ان التجارة الخارجية المحتملة أو الممكنة بمعنى أن قائمة السلع التى من الممكن إدخالها فى نطاق الصادرات والواردات تعتمد أو تتحدد من خلال مجموعة عوامل تتعلق بجانب الطلب وركز "**لندر**" على التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية التى تصنع طبقا لعوامل وظروف الطلب والتى تعتمد بدورها على مستويات الدخل وهيكل توزيعه داخل البلد واعتبر أن التفسير الكلاسيكى يصلح فقط فى حالة التجارة الخارجية فى المنتجات أو المواد الأولية ، وبناء عليه خلص "**لندر**" الى تشابه هيكل الطلب الداخلى فى الدول الصناعية المتقدمة بسبب تقارب مستويات الدخول الفردية فى هذه الدول وهذا يشجع على قيام التجارة الخارجية بين الدول فى هذه المنتجات الصناعية المتقدمة. كما أن تباين هيكل الطلب مقاساً بدخل الفرد يقدم تفسيراً للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وقبل أن نختتم هذا الفصل نشير الى أحد التطورات التى حاولت أن تفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول ، وهو :

١٢- نموذج الفجوة التكنولوجية لبوزنر :

حيث ركز هذا النموذج فى تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة أحدالدول لطرق فنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يمكن ويؤهل هذه الدول أن تكتسب مزايات نسبية خاصة أو مستقلة عن غيرها من الدول. بمعنى أن الفروق أو الاختلافات الدولية فى المستويات التكنولوجية تحقق وتوجد اختلافات مقابلة أو مناظرة فى المزايا النسبية المكتسبة وتؤدى الى قيام التجارة الخارجية بين الدول من خلال عاملين :

أ - زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول فى انتاج السلع التى تنتج فى جميع الدول أطراف التبادل الدولى وهذه الاختلافات فى المزايا النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجى من انتاج وتصدير السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية الى الدول التى لم تشهد تغيراً فى مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها.

ب - تمكن احدى الدول من الدخول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق الدولية فى الوقت التى لاتستطيع الدول الاخرى خاصة فى بداية مرحلة انتاجها داخليا انتاج هذه السلع ، ونتيجة لهذه العوامل تتمتع الدولة المتقدمة تكنولوجيا (الدولة المخترعة) بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة أو صفة وقتية ترتبط بطول الفترة الزمنية التى تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبى فى نطاق المعرفة الفنية .

مما تقدم نخلص أن المناهج (الآراء والنظريات) التكنولوجية فى التجارة الدولية تهتم وتعطى أهمية وثقل كبير للدور الذى يلعبه الانفاق على البحوث والتطور باعتباره عامل اساسى فى تحديد نمط التجارة الخارجية وهذا يفسر لنا سبب التخلف التكنولوجى وانخفاض حجم التجارة الخارجية للدول النامية وجمود هيكل صادراتها وعدم تطور منتجاتها حيث ينخفض فيها ما ينفق على البحوث والتطوير من دخلها القومى أو ميزانيتها العامة .

١٣- آثار التجارة الخارجية :

نتناول فيما يلى وبإيجار بعض الاثار التى تترتب على التجارة الخارجية ، ونركز على جانبين أو ناحيتين ، وهما أثر التجارة على أسعار السلع ووضع التبادل الدولى وعلى عوائد أو مكافآت عناصر الانتاج.

١- أثر التجارة على أسعار السلع :

خلصنا أن التجارة الخارجية تقوم عند اختلاف اسعار السلع من بلد إلى اخر حيث تتدفق السلع من البلاد التى تتوفر نسبياً بها وتنخفض أسعارها ، الى البلاد

التى تندر نسبيا بها وترتفع بالتالى أسعارها بها ، والسؤال هنا هو هل من شأن قيام التجارة الدولية احداث تعادل بين أسعار السلع فى مختلف بلدان العالم؟ الاجابة على هذا السؤال هى لا أو بالنفى، إذ يتطلب هذا التعادل افتراض عدم وجود قيود أو عوائق تعترض انسياب السلع من بلد لآخر ، وهذا غير صحيح واقعيا فهناك عوائق طبيعية مثل المسافات ونفقات النقل وعوائق وقيود صناعية مثل الرسوم والحواجز الجمركية حيث يظل الاختلاف فى أسعار السلع قائما بين مختلف بلدان العالم.

٢- أثر التجارة على عوائد عوامل الانتاج :

استمرار التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى يدخل عامل الانتاج الوفير نسبيا فى انتاجها بكثرة يؤدى الى زيادة الطلب على خدماته ويجعله بعد فترة أقل وفرة كما أن استيراد السلع التى يدخل عامل الانتاج النادر نسبياً فى انتاجها بكثرة يؤدى الى انكماش الطلب على خدماته ويجعله بالتالى أقل ندرة وهكذا تتجه عوائد عوامل الانتاج الوفيرة نسبياً إلى الارتفاع وتميل مكافآت أو عوائد عوامل الانتاج النادرة نسبيا الى الانخفاض ومن ثم يترتب على اتساع نطاق التخصص أو التبادل الدولى الى ميل عوائد عوامل الانتاج نحو التكافؤ أو تضييق نطاق حجم التفاوت بين هذه العوائد .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- اسماعيل محمد هاشم (دكتور) ، **المدخل الى اسس علم الاقتصاد** ، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥.

٢- ———————— ، التحليل الكلى والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠.

٣- السيد عبد المعبود ناصف (دكتور) ، عثمان محمد عثمان (دكتور) ، **النظرية الاقتصادية** ، المكتب الجامعى الحديث ، محطة الرمل - الاسكندرية، ١٩٨٦.

٤- ادوين مانستيلد ناريمان بهرافيس ، **علم الاقتصاد**، مركز الكتب الايرانى، ١٩٨٨.

٥- خزعل البيرمانى (دكتور) ، **مبادئ الاقتصاد الكلى** ، بغداد ، ١٩٨٧.

٦- عبد الرحمن يسرى احمد (دكتور) ، **التحليل الاقتصادى** ، مؤسسة سياسة الجامعة ، ١٩٨٧.

٧- عبد التواب اليمانى (دكتور) **نظام الاسعار وتخصيص الموارد** ، منشورات جامعة قان يونس ببنغازى، ١٩٨٩.

٨- صقر احمد صقر (دكتور) **النظرية الاقتصادية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧.

٩- سعيد محمد السنهوتى (دكتور) ، **مذكرات فى النظرية السعرية**، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق، ٨٢/١٩٨٣.

١٠- سلوى سليمان (دكتورة) **محاضرات فى التشغيل** والدورات ، ص ٨٦-٩٥.

١١- سلسلة شوم فى **نظرية اقتصادية الوحدة** ، دار ماكجرهيل للنشر.

١٢- سلسلة شوم فى **نظرية الاقتصادية الكلية**، دار ماكجرهيل للنشر.

١٣- قسم الاقتصاد الزراعى - جامعة الزقازيق ، ، **مذكرات نظرية فى الاقتصاد** الشامل، ١٩٨٢.

١٤- محمود سمير طوبار (دكتور) ، **التحليل الجزئى لسوك مقررات المجتمع**، التجارة والتعاون للطبع والنشر.

١٥- محمد سلطان ابو على (دكتور) ، الاقتصاد الوحدوى ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.

١٦- ―――――― ، **مبادئ الاقتصاد** ، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٨٣/ ١٩٨٤

١٧- مصطفى رأفت عبد الظاهر (دكتور) : **مبادئ الاقتصاد** - الجزء الثانى، المعهد العالى للتعاون الزراعى، ١٩٨١.

١٧- ―――――――――― : **الدخل القومى** ، المعهد العالى للتعاون الزراعى، ١٩٨١.

١٨- محمد رئيف مسعد عبده (دكتور) ، الاقتصاد الدولى فى عصر التكتلات الاقتصادية ، دار الثقافة العربية، ٩٦/١٩٩٧.

ثانياً : المراجع الاجنبية

1- ackley e., **Macroeconomic Theory & Policy, Macmillon Publishing** . 1978.

2- Peterson, W.L., **Principles of Economics** - Mico, IRWIN , 1989.

3- Todaro, Michael P., **"Economic Development in the Third World"**, Longman, New York & London, 1977, Chapter, 5.

4- T. Dernburg and D. **McDougall, Macro- economics** (McGraw, Hill, Inc., 1972), Chapter 8, pp. 159-184.

5- F.Brooman and H. **Jacoby, Macroeconomies** (Aldine Publishing Company, 1970), Chapter 11, pp.252-291.

6- Harvey and M. **Johnson, An Introduction to Macro-Economies** (The Macmillan Company, 1972). Chapters 8-10, pp. 113-156.

7- J. Mc Knna, **Aggregate Economic Analysis**, 3rd, ed., 1969 Chapter 10, pp. 155-176.

8- Henderson, J. M. & Quandt R.E., **Microcomomic Theory A Mathemeticol Approach**, Mc Graw - Hiu International Book Company, 1980.

9- W.L. Smith, **Macroeconomies Richard D**. Irwin, Inc, 1970), Chapter 11, pp. 210-235.

10- W.L. Smith and R.L. **Teigen, Readings in Money, Nationa Income, and Stabilization Policy** (Richard D. Irwin, Inc, 1970), 2nd ed , Chapter 1, pp. 1-43.

رقم الايداع: ١٤٦١٩/٢٠٠٢